

افسوسه در دسر نامونه خلیفه با نوحی آخر سنه مبتلا ایدی اطلبه خلاصه عاوج قالوب آخر قیصر بر کلاه
 کوندری دهم آکوژ اولی احتمالن و یرو با مقدم به غلام سیاه کیدر دلم در و سهری ساکن اولی
 بعد خلیفه دخی کیوب خلاصه اولی عاوج زمانه حکمتده خیران اولوب آخر بوقلمون کلاهک درت جاننده
 درت راقعه بولدلم کتانی بوایری بسم الله الرحمن الرحیم کم من نعمة من الله علی عبدہ شاکر
 و غیر شاکر عرق ساکن و غیر ساکن هم عشق اولی ساکنه اللیل والنهار وهو السیمو العظیم
 بعد قیصر دن کیفیت کلاه سور دلم اسارای مسیند بر اسیر کلاه رایت بولکاه سیر ایلیم
 قودتا ریلرب ازاد ادمش حد بی نه و تعالی کلاه سباب لطفه و طرق احسانه حد و عند قیصر
 بعد از انسیای

هو حق اولی احسان بینک
 کنالک اولی احسان
 اولی حق مکر و همت
 نهار دیا و یوهی
 صمد زین
 اولی حق
 سکر همت

هو حق ده افضل اولان بود که بود کولی نه کون طوق و کون قولتو
 طوق قولتو طرفی طوق طوق طوق
 کسک الخی کسک ایتمک یاشی طوق
 و بوقلوی قون کونددک عاتید ایتمک
 قون کونددک زیاده عاخر ایتمک
 و عید حشقی اولی

18

تحفة الملوک شرعی
ابن ملاء

بسم الله الرحمن الرحيم
يا اولي الواليات ويا اخيرات اخيرات
يا مربي النساء ويا مربي الرجال
يوني يازنه برخصو شيا يازنه كما وى

طبقات متفردت اخراج
اوتمشدر امام اعظم
رحم الله مولود زاده
۱۰۰ / ۱۰۴

ابو منصور ماتردينك
وفالحي
۴۳۴

وحدرك من ادرك الامم من اول الصلوة الى اخرها
والا حق هو الذي اتدي بالامم من اول الصلوة ثم عجز
من اتيان ببعض الصلوة في الامم لعذر وحدث او نوم فانه
يتم صلوة بغير قراءة بعد الامم كما لمقتدي بالامم
والمسوق من سبقه بعض الصلوة وادرک الامم في بعضها
فانه يقرأ لقراءة في قضاء ما سبقه بعد الامم كما لمنفرد
هو امره

ولا يكون غل الخوف
انما سنة فقيه الامم
ام لا افاضت ام لا
ان شئت انما هو بين الافشاء
انما هو بين الافشاء
انما هو بين الافشاء

Süleymaniye - U Kü	1930
Kismi	mad 9.
Yeni sayı	
Eski Kayıt No.	787

ولا يجوز اعداد بيعة فحالبغات والخارج كتاب القصد ومجم اكل كل ذي ناب
 ١١٨ ١٢١ ١٢٢ ١٢٩

دبيحة المسلم والكتابي ومجم الاكل والشرب في الذبحة الذهبية النضرة وضبانة ومجم العباد
 ١٢٠ ١٢٦

ومجل نبيس الحور والنساء ومجم احكام القوافل التناسي والختان ستة
 لا للرجال والقبائل مع زوج والبهائم فحالب ليل الصغير
 ١٢٣ ١٤٠

ولا ينبغي ان يسلم من قراءة القرآن كتاب الفرائض كتاب الكسب
 ١٤٥ ١٤٦ ١٥٣

الاكل على نذ
 ١٥٦

رجل تصدق على السائل في السجد قال ابو نصر العياض من اخرجهم ارجوا ان يغفر لهم باخراجهم عن المسجد وقال بعض العلماء
 من تصدق بنفسه في المسجد يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك اربعين فلسا لم يكن كفارة لذلك القوس الواحد وعرف خلف
 رآه انه قال لو كنت قاضيا لا اقبل شهادة من تصدق مع هؤلاء في الجامع بهذه المسئلة من قول قاضي طاعة لا يظهر
 الكتب ومن اراد ان يراه فليطربهم

توقف ابو ربيعة عثمان مایل ولم يحكم فيها الا اول سور الطار والبغل والثاني الكلب متى يصير معلما ان اعداكم
 افضل ام الانبياء الرابع اطعموا المشركين في الجنة ام في النار الخامس الابل الجلالة متى تطيب لحمها والبقر والغنم وغيرها
 السادس متى يكون وقت الختان السبعة الخنثى المشكر في كراولته الثامن ما تفسر كلمة كل بغير مقارنه متى لا يكون يمينا
 كذا ذكر الشيخ نور السالك

من صعدة الجبارة ورفع
 حال الكلب فسدت صلوة اتفاقا
 ١٥٤

وجبه للجنب رجل كان او امرأة ان ياكل الطعام
 ويشرب الماء ويغسل يديه والقدم ولا يديه
 على يمينه والجنب بطهر الغنم جميع المواضع فاصح

امرأة ارضعت بنت بنتها لم تحرم البنت
 مع زوجها بعد المسكوة

بركته تراويح بالسوا زنده او كدة
 قل جازي وكل من امام اعظم قتله
 فكل من اصابه قتله جازي

قل يا قاري بسم الله وحافوا
وخذ الاجر من الله الف الف

رسیدنی

۱۰۰/۱۰۰

محمد بن ابراهيم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

知

وانه منزله عند سلام هو السلامة وهو المبرأة فيها من السلامة
 سلم سلاما وسلاما ومنه قيل للجنة دار السلام لانها دار السلامة
 من الموت والمهرم والاسقام وغير ذلك كذا ذكره صاحب الغرابين على عباد
 الذين اصطفى اى اختارهم الله تعالى من الانبياء والاولياء وجميع اهل
 الطاعة ليعبدوه وليعرفوا صفات كماله ووحدانيته وفيه تعميم
 واقتباس من قوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى هذا
 اشارة الى ما في هذه كما هو المتعارف في اوائل الصكوك والكتب
 باحتفال بعد تاجه رديا كما هو دأب المصنفين مختصر في علم الفقه
 وهو لغة الفهم واصطلاحا هو الوقوف على المعنى الخفى الذى يتعلق به حكم
 يحتاج فيه الى النظر والاستدلال ولم هذا لا يسمى الله فيها التزهد عن الاحتياج
 اليها كما نقل عن الشيخ الامام النجاشي رحمه الله تعالى وعنه الى حرجه هو
 معرفة النفس مالها وما عليها اى ما يتفقد به النفس وما يتفرد به في الاخرة
 قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت جمعة اى هذا المختصر لبعض
 اخواني في الدين هو اسم واقم على الايمان والاسلام والشرائع كذا قال
 ابو ج في الفقه الاكبر قوله بقدر متعلق يجمع اى جمعة بقدر ما وسعه
 وقت اى وقت بعض اخواني لاخذ ما فيه من الاحكام والعلم بها واختصار
 فيه اى في هذا المختصر على عشرة كتب هي اهم كتب الفقهاء اى لبعض اخواني
 احتياجا لكثرة وقوعها فيما بينهم واحققها اى اوجمها بالتقديم
 من بين سايرها وذلك لان الغرض على كل مسلم طلب علم ما يقع في حاله
 وهو المراد من قوله علم طلب العلم فريفة على كل مسلم وصلة وهي
 كتاب الطهارة والصلوة والصوم والزكاة والحج والجهاد والمسيح والذبايح

الكتاب لغة مصدر بمعنى الجمع **والكراهية والفريق والكسب** الادب نفعه الله تعالى هذا دعاء لهم
 المفعول للمبالغة او فعال بنى للمفعل **بالمنفعة** به اي بهذا المختصر وجعله سببا لتوقيد اي ترقى بعض اخوان
 كاللباس وعلو التقديرين يكون بمعنى المجموع واصطلاحا ما تقرر اعتبر **يقال ترقى فيه** اذا ترقى درجة درجة الى اعلى مراتب سعادة الآخرة وهذا
 مستقلة شملت انواع الاول **لان العلم** سبب النجاة من العذاب الاليم اذا عمل به وللوصول الى الدرجات
 الرفيعة قال الله تعالى والذين اولوا العلم درجات وذلك في السبابة العليا
 والسعادة العظمى في العقبى **كتاب الطهارة** اعلم ان قدم الصلوة على
 غيرها من الكتب المذكورة فيكونها تالية الايمان وثانية لقوله عام
 السلام اول ما وجب على العبد المكلف الايمان ثم الصلوة وقدم الطهارة
 عليها لانها شرط الصلوة والشروط مقدم على الشرط لتوقف حكم الشرط
 وانما اختصت بالبداية من بين سائر الشروط لكونها اهم لعدم سقوطها
 بعذر من الاعذار بخلاف سائر الشروط من استقبال القبلة وسنة العودة
 وغيرهما ثم الطهارة لغة النظافة وشيئا غسلا اعضا مخصوصة
 بصفة مخصوصة وسبب وجوبها الصلوة قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
 فاغسلوا وجوهكم الآية اي للصلوة وشروط الحدث ولما كانت طهارة
 الاحداث عند وجود الماء بالماء لانه خلق طهورا ينطق به والتطهر به
 موقوف على معرفة اقسامه قدم بيانها فقال الماء على ثلاثة اقسام طاهر
 وطهور وهو الباقي اي الذي يبقى على اوصاف خلقته لم يجالطه نجاسة
 ولم يغلب عليه شيء كماء السماء والادوية والعيون والبحار قال الله
 تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقال عام الماء طهور الاصل فيه
 ان النوضى بالماء المطلق جابر وما ليس بطلق لا يجوز والمطلق هو العار
 عن الاضافة الدائمة فلا يجوز بقاء الورد لعدم لانفكاك عنها وضافة

المفعول للمبالغة او فعال بنى للمفعل
 كاللباس وعلو التقديرين يكون بمعنى المجموع واصطلاحا ما تقرر اعتبر
 مستقلة شملت انواع الاول
 لان العلم سبب النجاة من العذاب الاليم اذا عمل به وللوصول الى الدرجات
 الرفيعة قال الله تعالى والذين اولوا العلم درجات وذلك في السبابة العليا
 والسعادة العظمى في العقبى
 كتاب الطهارة اعلم ان قدم الصلوة على
 غيرها من الكتب المذكورة فيكونها تالية الايمان وثانية لقوله عام
 السلام اول ما وجب على العبد المكلف الايمان ثم الصلوة وقدم الطهارة
 عليها لانها شرط الصلوة والشروط مقدم على الشرط لتوقف حكم الشرط
 وانما اختصت بالبداية من بين سائر الشروط لكونها اهم لعدم سقوطها
 بعذر من الاعذار بخلاف سائر الشروط من استقبال القبلة وسنة العودة
 وغيرهما ثم الطهارة لغة النظافة وشيئا غسلا اعضا مخصوصة
 بصفة مخصوصة وسبب وجوبها الصلوة قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
 فاغسلوا وجوهكم الآية اي للصلوة وشروط الحدث ولما كانت طهارة
 الاحداث عند وجود الماء بالماء لانه خلق طهورا ينطق به والتطهر به
 موقوف على معرفة اقسامه قدم بيانها فقال الماء على ثلاثة اقسام طاهر
 وطهور وهو الباقي اي الذي يبقى على اوصاف خلقته لم يجالطه نجاسة
 ولم يغلب عليه شيء كماء السماء والادوية والعيون والبحار قال الله
 تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقال عام الماء طهور الاصل فيه
 ان النوضى بالماء المطلق جابر وما ليس بطلق لا يجوز والمطلق هو العار
 عن الاضافة الدائمة فلا يجوز بقاء الورد لعدم لانفكاك عنها وضافة

ماء السماء للتعريف لا للتقييد ولا بقاء الملح لانه غير ماء لا ينحاده في حق
 الصيف لا في الشتاء ولا بالثلج بخلاف ما اذا برئ منه ومنه اي ما يكون طاهرا
 وطهورا ما يقطر من الكرم بنفسه من غير علاج كذا قيل لانه ماء خرج عن
 غير علاج فاشبه ماء العين بخلاف ما اعتقده من شجر او ثمر لوجود العلاج
 وذكر صاحب المحيط لا يتوضأ بما يسيل من الكرم كمال الامتزاج وهكذا
 روى عن شمس التائمه الحلواني وكذا المتغية بطاهر من غير اجزاء الارض كزعرور
 واشنان وغيرهما حيث لم يغلب الاجزاء ولم يجد له اسما آخر فانه طاهر
 وطهور يجوز به الوضوء عندنا لان الخلط القليل لا عبرة به لعدم امكان
 الاحتراز عند كماله في الاجزاء الارض فاعتبنا الغلبة خلافا للشافعية لروا
 الاسم المطلق عندنا بالاضافة الى مخلوطه بخلاف ما اذا غلب عليه اجزاء
 فاخرجته عن طبعه واصل خلقته كالاشربة والحل وماء الباقي المتغير
 بالطبع والرق وماء الزردج فانه لا يجوز به لزوال اسم الماء عنه ثم الغلبة
 بالاجزاء على قول ابى يوسف وهو الصحيح لانه غلبة حقيقة وعلى قول
 محمد بالون لانه مشاهدة او لا وطاهر فقط هذا هو القسم الثاني منها
 وهو كل ما انزل به حدث او اقيمت به قرينة فاحده هذين الامرين
 شرط على قول ابى يوسف لكون الماء مستعملا وعند محمد لا يكون الا
 باقامة القرينة فقط فيتصور منها ثلث صور اقامة القرينة فقط
 بان يتوضأ على الوضوء فيصير مستعملا بالاتفاق ورفع الحدث فقط
 بان يغتسل الجنب للقبرة او لا لانه الوضوء عن جسم فعند ابى يوسف يصير
 مستعملا لا لانه الجنازة خلافا لحدث لعدم اقامة القرينة والمركب
 منهما بان اغتسل بنية ازالة الحدث والجنازة فيصير مستعملا بالاتفاق

الكوم رزم

اسماء الماء المتغير

اسماء المتغير بطاهر كزعرور واشنان وغيرهما

البقلا

اسماء اقسام الثلاثة

شرط في الطهارة وهو
 المدة والطرارة وهو
 مقدم عليها

الماء يستعمل في الابدان
فذكر كالحل لدى النعمان
وهو كبول الشاة عند الثاني
ويشبه الحل لدى الشبان
م ط

وعند به يوسف بازالة النجاسة وعند محمد بنية القرية وقوله طاهر
فقط قول محمد في الماء المستعمل وهو رواية عن ابيه ^{وهو الاصح عليه}
الفتوى وفي رواية الحسن عن ابيه ^{في رواية} انه نجاسة غليظة وفي رواية به
يوسف عنه نجاسة خفيفة ^{انما ياخذ حكم الاستعمال اذا انفصل}
من العضو والاستقرار في مكان ليس شرط عند اصحابنا وعند بعض
مشايخ بخلاف شرط وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي ظهير الدين
المرغيناني ونجس هذا هو قسم الثالث منها وهو ماء قليل ركد وقت
فيه نجاسة قليلة كانت النجاسة او كثيرة وان لم تغير اى لم يغير تلك
تلك النجاسة وصف الماء فانه نجس لا يجوز به الوضوء سواء كانت
النجاسة متجسدة او مائعة كالبول والخران الماء ينجس فيه فلا ينفك
جزء منه عن جزء من الماء والمتجسدة يدخل الماء في اجزائها فينجس ثم يخرج
فيخرج في الماء فان تغير وصف الماء او طهر او ركد لوقوع النجاسة
فيه لم يجز الانتفاع به اصلاً لكونه نجساً غالباً وفيما لم يتغير الماء جاز
الانتفاع به في غير الشرب والتطهير مثل بلل العين وسقي الدواب
وقال مالك لا ينجس ما لم يتغير احد اوصافه لقوله دم الماء ظهور النجاسة
شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه خلافاً للشافعي اذا بلغ الماء
قلتين اى خمس مائة رطل لقوله دم اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا
وسا قوله دم اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يمس يده في الاناء
الحديث نهى عن الغسل لتوهم النجاسة مع انه محتاج اليه لانه مأمور
بالنظهير فثبت ان النجاسة القليلة منجسة للماء القليل والالم يكن
لهذا الاحتياط حال التوهم معنى وما رواه مالك ورد في بيضاعة

انما ياخذ حكم الاستعمال اذا انفصل

البيضاية اسم امرأته

مطلوب بنو الماء قلتين اى
خمس مائة رطل

وكان ماؤها كثيراً وما رواه الشافعي ضعفه ابو داود راجح او يكون
معنى قوله دم لا يحمل خبثاً اى يضعف عن احتمال الخبث ويحسن كما
قال فلان يحمل السرفة السرفى الاسرافى لقلته وكذا ماء وكثير وقعت
فيه نجاسة غيرت احد اوصافه من اللون والطعم والريح فانه انما
نجس جازي كان ذلك الماء او واقفاً لما روى من قوله دم الماء
ظهور لا ينجس شيئاً الحديث بخلاف ما اذا تغير لعدم ان النجاسة
في الجازي وهو المبلو في الواقع وعلى هذا قالوا الوضوء خابية كروب
من الخمر في الفرات واسفل منه متوضي جاز ان لم يجد شيئاً من آثار
النجاسة لانها لا يستقر في موضع بخلاف ما اذا وجد ذلك دلالة
اغتلاط النجاسة بجميع اجزائه بيقين ولو كانت النجاسة الواقعة
في الجاز مرئية مثل الجيفة والعذرة ذكر في المحيط ان كان التفر كبيراً
لا يتوضأ من اسفل الجانب الذي فيه الجيفة والعذرة ويتوضأ
من جانب آخر وان كان صغيراً فان كان اكثر الماء يجرى عليها
فهو نجس وان كان اقل يجرى عليها فهو طاهر اعتباراً للغالب
وان كان النصف يجرى عليها جاز التوضي به في الحكم لوقوع الشك
في النجاسة ولكن الاحوط ان لا يتوضأ به وكذلك العذرة اذا كانت
على السطح عند الميزاب فان كانت على السطح في موضع متفرقة
لا يصير الماء نجساً لانه بمنزلة الماء الجار وعند محمد في ماء المطر
اذا مر النجاسة ولا يجدر ان النجاسة فيه يتوضأ منه واختلفوا
في حد الكثرة في الواقع قال بعضهم اذا كان جالوا غتسل انسان
في جانب لا يضطر بالطرق الذي يقابلهم وكثير وعامة المشايخ

الطعم والريح
واو

قالوا الكثير عشر في عشر يعني يكون كل جانب من جانب الحوض عشرة في عشرة
 بذراع الكرباس وهو سبع قبضة ليس فوق كل قبضة اصبع قائم وقدره
 عامة المشايخ بذراع المساحة لانه من المسوحا فيكون ذلك في باليق وهو
 سبع قبضة فوق كل قبضة اصبع قائم والاصح ان يعبر في كل مكان ورمز
 ذراعهم كذا في المحيط ويكون في عمق لا يظهر الارض بالعرف اذا اغترف منه
 انسان رواه ابو يوسف عن ابيه رحمه الله لانه اذا اظلم ينقطع الماء بعضه
 عن بعض ويصير في مكانين وهو اختيار الهندواني والصحيح انه اذا اخذ
 الماء وجد الارض يكنى ولا تقدير فيه في ظاهر الروايات كذا في التبيين للحقائق
 ثم اعرف بفتح الفين مصدر وهو اخذ الماء باليد والمراد به على ما روى
 ابو يوسف الغرف للاغتسال وعلى ما روى محمد بن العرف للتوضي وهو
 الصحيح ولو وقعت فيه نجاسة مريئة كالغذرة ونحوها قيل لا يتنجس
 ما حول النجاسة بمقدار حوض صغير وهو اربع اذرع في اربع وفي غير
 المائنة كالبول ونحوه كذا على قول مشايخ العراق واما مشايخ البخاري
 وبلغ جعلوه كالماء الجاري وتوسعوا فيه لعموم البلوى وهو الاصح
 وعلى هذا قالوا اذا غسل وجهه في الحوض الكبير فرغ من موضع غسله
 قبل ان يتحرك يجوز خلافا لابي يوسف رحمه الله ما لم يتحرك الماء وكذلك اذا
 كان الرجل صنفوا ليتوضون منه لان النجاسة ربما تحولت عن ذلك
 الموضع ولم يستقر فيه باضطرار الماء او يتحرك المستعملين فلا يحكم
 بنجاسته بالشك وفي المحيط ان كان الماء له طول وليس له عرض كالماء
 التراكب في النهر فالاصح انه ان كان بحال لو ضم طول الى عرض يصير عشرة
 في عشرة يجوز التوضاء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه فاما العمق

روى عن ابي بصير

هل يعقب مع القول والعرض ذكر ابو سليمان الجرجاني رحمه الله عن اصحابنا
 انهم اعتبروا البسط دون العمق وفي النوادر الحوض اذا كان اعلاه عشرة
 في عشرة اسفله اقل من ذلك وهو مائة يجوز التوضاء به وفي اماله
 قاضي خان لو كان حوض ممدورا اختلفوا في مقدار ان كان يكون حتى
 يكون كبيرا واقصى ما قيل فيه ان يكون حوله ثمانية واربعين ذراعا
 ولو كان الماء في الحوض منجدا وفر في موضع فوكت فيه النجاسة ان كان
 الماء متصلا بالحد يتنجس لانه يمنع حركة الماء فلا يتلاشي عين النجاسة
 بتلاشي عين النجاسة فصارت بمنزلة القصعة وان كان منفصلا عن الحد
 لا يتنجس لان الماء يتحرك فيتلاشي عين النجاسة فيصير بمنزلة الحوض
 المستقي كذا في المحيط ولو توضا من غدبر وعلى جميع وجد الماء جفروا
 يجوز ان كان يتحرك يتحرك الماء وكذا التوضي في اجمة القصب ان كان
 يغلظ بعضه الى بعض كذا روى عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله والقليل ما
 دون اى دون ما يكون عشرة اذرع في عشرة وذكر الامام قاضي خان
 القدير اذا قل ماؤه فصار اربع اذرع فوكت فيه نجاسة ثم دخل الماء
 ان كان الماء الجديد عشرة في عشرة قبل ان يصل الى النجس كان طاهرا وكذا
 اذا تنجس الحوض الصغير فدخل الماء من جانب وخرج من جانب اخر يصير طاهرا
 وبه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وقال ابو بكر بن سعيد رحمه الله لا يظهر حتى يخرج
 ثلث مرة مثل ما كان في الحوض من الماء وينزله حوض الحمام اذا دخل الماء
 من الابواب وخرج من جانب النجس والحقة بعضهم بالماء الجاري للغزرة
 والجاري ما يذهب ببسنة كذا روى عن اصحابنا وقيل ما يبعده الناس
 جاريه هو الصحيح كذا في البدايع والواقف ما دون اى دون ذلك ولو كان

هـ بنية رضى بركته

جريه ضعيفا بحيث لو التي فيها تبتة لا يذهب من ساعتها لا يجوز
فيه التوضي إلا أن يكث بين كل غرتين مقدار ما يغلب على ظنه
ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقيل إن كان بحيث لو رفع
الماء لفعل عضو يقطع جريه ثم ينقل قبل أن يعود غسله اليد يجوز
فيه التوضي والأفلا إلا أن يكث بين كل غرتين مقدار ما قلنا ويجعل
وجهه إلى مورد الماء ويجعل النهر بين قدميه إن كان صغيرا والنجاسة
كل ما يخرج من أحد السبيلين من الإنسان كالبول والغائط واختلفوا
في أن عين الريح الخارجة من الدبر نجسة أو طاهرة حتى لو خرجت الريح
وساوي لم يمتلئته يتجسس عند من يتجسس عنهما ومن غيره من الحيوانات
كما لا روث ولا خشاء لا فرق في الاروات بين ما كوال اللحم وغيره فاكل
غليظة عند الجح وخفيفة عندها و فرق ذن في بينهما فقال روثها
لا يؤكل غليظة كبول و روث ما يؤكل خفيفة كبول وفي المحيط والايضاح
أن الاروات كلها طاهرة عند ذفر كان له روايتين وعن محمد بن الرواس
لا يمنع وأن كان كثيرا فاحتسب جمع إلى هذا القول حين قدم الرية لدفع
البلى لما رأى بالتي من كثرة السرقين في طرقتهم الأخاء الحمام
والعصفور فانه طاهر لاجماع المسلمين على اقتناء الحمام في المساجد
خصوصا في المسجد الحرام وكذلك العصفور حتى لو وقع خرؤه في الماء
الماء لم يفسد الماء خلافا للشافعي وعن الامام ظهير الدين المرغيناني
خرثا الطاوس والدجاج بمنزلة خرث الحمام والدم والقيح والصدید
إذا سال المحلل الطهارة أي إلى محل يجب تظهيره في الجملة أي في الوضوء
أو الغسل فانه نجس لأنه يلزم به انتقاض الطهارة بخلاف ما إذا لم يسل

اليه فانه طاهر عند أبي يوسف هو الصحيح حتى لو اخذها بقطنه
والقاه في البيه لا ينجسها عنده خلافا لخر وعنه أبي بكر العياضي القلاء
كلها نجسة مسفوحة أو غير مسفوحة خلافا للعباد الله القلاشي في التي
ليست بمسفوحة فعلى هذا الدم الباقي في العروق والحم طاهر لأنه ليس
بمسفوح اليه أشار في الايضاح وعنه أبي يوسف أنه يعني في الأكل دون الثياب
وفي رواية الجامع الاصفه دم قلب النجاسة نجس وبه قال أبو بكر وفي رواية
المحيط أنه ليس بشئ والخ فانه نجس نجاسة غليظة ثبت بدليل مقطوع
به حتى لو وقع قطرة منه في الماء أو على ثوب إنسان يتجسس الماء والثوب
والتي ملأ الدم فانه أيضا نجس لأنه يلزم به الانتقاض قال الحسن
الموذي اختلف في القي والصحيح رواية الحسن عن أبي جعفر أنه عفو ما لم
يفتح إن كان طعاما أو ماء لامة واليه أشار محمد في الاصل فقال الوقاء
في الصلوة أقل من فلا يفيد يمضي في صلوته فانه لو كان نجسا التجسس
ناه فلا يمضي في صلوته وفي المحيط القى في ظاهر الرواية كالعذرة
واختلفوا في حد ملأ الدم قليل هو ما يمنع من الكلام وقيل ما يزيد
على نصف الدم والصحيح أنه لا يمكن الامساك إلا بكلفة ومشقة وخر
ما لا يؤكل لحم من الطيور كالصقر والباري وغيرها ينجس الماء
القليل لا مكان صوت الاقوان عنه وبه أخذ الفقيه أبو بكر الأعمش وفي
ظاهر الرواية عن أبي جعفر وعنه أبي يوسف أنه لا ينجسه لتعذر احتراز
عنه وبه اختيار الكرخي لا الثوب أي لا ينجس الثوب على قوله ما حتى
ينجس خلافا لخر إذا زاد على قدر الدرهم بناء على أنه غليظة عنده
وخفيفة عندها والفاصل عند أبي جعفر ما يستفحش الناطر وروى

انه كره ان يحد بذلك الحلة لانه يختلف باختلاف الطبائع وعن ابي يوسف
هو شي في شهر وفي رواية محمد بن ابي يوسف مقدر بالربع وخر الفارة
وبوله معفو عنه في الطعام والثوب دون الماء لانه مستحيل ان ين
وفساد والاحتراز عنه ممكن في الماء لا الطعام والثوب فصار معفو
فيهما كذا ذكره صاحب المحيط وفي اظهر الروايات انه يجتنبها
ايضا حتى لو ان البعوضة من بغر الفارة لو وقعت في حنطة فطخت قال
محمد بن مقاتل لا يؤكل وقال الحنفية لا يحفظ فيه قولا صحابنا وعند
لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاحشا ينفر عنه الطبع كذا ذكره الامام القاضي
ودم البق جمع بقة وهي بعوضة كذا قال ابو حريز والبراغيت والسمك عفو
امادم البق والبراغيت فلانه ليس بدم مسفوح في الاصل والجنس الدم المسفوح
وامادم السمك فعلى قول ابي حريز ومحمد لانه ليس بدم حقيقة لان الدم اذا شمس
اسود وهذا اذا شمس البق وفي رواية للعلوي عن ابي يوسف انه يجنب خمسة مخففة
لا يفسد الثوب ما لم يفسد وامادم الحلة والوزعة فانه يفسد الثوب
والماء ذكره الامام القاضي خان وشعر الميتة سوى الخنزير وكل جرب عنها
لا حيوة فيه كالصوف والعظم والقرن ونحو ذلك طاهر سواء كان
من مأكول اللحم وغيره وجز قبل الموت او بعده لان ما لا تحل له الحيوة
لا يؤثر الموت فيه خلافا للشافعية فيما اذا لم يكن من مأكول اللحم وجز بعد
موته وشعر الخنزير وسائر اجزائه نجس لنجاسة عينه حتى اذا وقع
في الماء يفسده خلافا لمحمد بن حريز في شعره لان جعل الانتفاع به يبدل على طهارته
وانما خفف بشعره للحرازين للحاجة كانه الحز لا يتاخر في الآلة فكان ضرورية
وعن ابي يوسف انه يكره لانه يتاخر في غيره والا اول هو الظاهر لان الضرورة

الحز

الوزعة
كله

تبيع لحمه فالشعراولى وقيل ان كان كثيرا يفسد الماء عند محمد ايضا ولما
بيعه فيكم اذ لا حاجة اليه للبايع قال الفقيه ابو الليث في نسخة ان
كانت الاسكافه لا يجدون الا بالشاء ينبغي ان يجوز لهم ذلك للضرورة
ولا بأس لهم ايضا ان يصلون مع شعورهم وان كانت اكثر من قدر الدرهم قال
صاحب الفقيه اختلف في نجاسة الكلب والذي مع عذري من الروايات
في التوارد والآمال الى انه نجس العين عندها خلافا للابن وه وقايدته تظهر
في كلب وقع في بئر وخرج حيا فاصاب ثوبا انسان ينجس الماء والثوب عندها
خلافا له بدليل طهارة جلده بالدباغ ولحمه بالزكاة حتى لو صلا في كفة خرو
كلية جازت صلواته ذكره صاحب المحيط وعن ابي فضل الكرماني حيوان البهي
طاهر وان لم يؤكل وفي شرح الاقطع حتى خنزير البهي وعظم الفيل طاهر
عند ابي حريز وابي يوسف حتى يباع عظمه ويباع الانتفاع به فصار كالسباع
وعند محمد بن نجس العين لا يقبل الزكاة كالخنزير والاصح ان عظمه طاهر
لما روى انه دم اشترى لفاطمة سوارين من عاج وهو عظم الفيل كذا
في البسوط وكل اهاب دبغ طهر خلافا لما ذكر في جلد الميتة لقوله دم لا
تستعمل من الميتة باهاب وللشافعية في جلد الكلب لانه نجس العين ولنا
عموم قوله دم ايما اهاب دبغ فقد طهر والدباغ على ضربين حقيقة
وهي ان يدبغ بشئ طاهر كالعصير والقرظ وغيرها فلو اصابها الماء فابتل
لا يعود نجسا وحكيمة وهي ان يخرج بالاملت عن حكم الفساد اما بالتراب
او بالشمس او بالقائه في الريح فلو اصابها الماء فعلى ابي حريز وايتان
الا جلد الخنزير والادحى فان جلدها لا يطهر ان بالدباغ لنجاسة
الخنزير وكراهة الادحى وعن ابي يوسف في جلد الخنزير انه يطهر بالدباغ

ابضا حتى لو صلا معه خنزير مذبوح جاز مع الاساءة خلا فاهما ولما
 قدم الخنزير لكونه موضع الاهانة ففي ذلك تقديمه اليق كما في قوله
 تعالى لَهَيْئَتِ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصُلَاةٌ وَمَسَاجِدُ قُدِّمَتْ صَوَامِعُ لَكُنَّهَا
 ايق بالهدم وسور الادنى على أي صفة كان طاهر لان الخنيط
 به التعاب وقد تولد من لحم طاهر لان لحمه طاهر وانما لم يؤكل لكرامته
 الاحالة شرب الخمر فان سورة في تلك الحالة نجس لان الخمر تحت طهارة
 فلو ابتلع بؤاؤه ماز طهر فله لان ازالة النجاسة بالمبيعات جاز
 في البدن في رواية عن ابي هريرة وعلى هذا قالوا اذا اصاب بعض
 اعضائه نجاسة فليغتسلها بلسانه حتى ذهب اثرها يطهر وكذا المتكئين
 اذا تجسس فاحسه بلسانه او مساحه بريقه وسور الفرس وما يؤكل لحمه
 طاهر اما سور الفرس ففي اظهر الروايتين عن ابي هريرة وهو قولهما لانه
 مأكول عندهما وكذا عنده في الصحيح واما سور ما يؤكل لحمه كالابل والبقر
 والغنم فلما روى عن ابي هريرة قال ما يؤكل لحمه فلا بأس بسوره وسور الخنزير وكلب
 وسباع البهائم كالاسد والهمد وغيرها نجس اما الخنزير فلانه نجس العين
 لقوله تعالى لم ينجسوا فانه رجس وفيه خلاف مالك واما الكلب وسباع
 البهائم فلهذا ثبت ابن عمر انه سئل عن الماء الذي يكون في الفلات تمر بها
 الكلاب والسباع فقال لا اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا اي لا يقبل نجاسة
 فيه اشارة الى اثارها نجسة وسور الهرة والذئابة والخنزير والابل
 الجمالة والبقر الجمالة وهي التي تتبع النجاسات والحية والعقرب والفارة
 وسباع الطير كالصق والبنار والشاهين مكروه اما الهرة ففيها خلا
 ابي يوسف لانه لم يضع الا ناء للهرة فشرب منه ثم يتوضئ به ولحمها

قوله

قوله عدم الهرة سبع الماد بيان الحكم وهو نجاسة سورها لكن بعللة
 الطواف سقطت نجاسته فمكرهه وما رواه محمود على ما قبل التحريم
 قال الطحاوي يكرهه لحمه اللحم وقال الكرخي تناول الجيف فالاول
 يشبه الى التحريم والثاني يشير الى التنزيه وهذا قبل اكلها الفارة فلو
 اكلها فشربت على فورها لتنجس اجماعا اما لو مكث ساعة ثم شربت فلا
 لانها تغسل فم يبلعها باخلا فالجود واما الذئابة والخنزير فلانها تنفث
 الانجاس فينقلها لا يخرج عن قدره ولكن لو توضأ جاز لليقن بطهارة
 منقارها والشك في نجاستها وذلك لا يعارض التيقن فانبتنا الكراهية
 لاحتمال بخلاف ما اذا كانت محبوسة وجنسها ان يجعلها في بيت فتغلف
 هناك لانها لا تنفث نجاسة نفسها عادة وقيل ان يجعل لها بيت
 ويكون راسها وعلفها وماؤها خارج البيت بحيث لا يصل منقارها
 الى تحت قدمها لانها ربما تنفث نجاستها واما الابل والبقر الجمالة
 فلان لحمها نقي باكلها الجيف والنجاسات فثبت في النهي عن حمل
 لحمها وشرب لبنها واسور يعتبر بالسور اما ما يختلط بتناول الجيف
 والنجاسة ويتناول غيرهما على وجه لا يظهر اثر ذلك في لحمه لا بأس بكلاهما
 فلا بأس بسوره واما الحية والعقرب والفارة فالقياس بنجاسة سورها
 لانها تشرب بلسانها وهور طيب بلعابها ولعابها من لحمها وهو حرام
 لكنه طاهر مكروه استحسانا لضرورة الطواف اذ لا يمكن صون الاواني
 عنها واما سباع الطير فالقياس ايضا بنجاسة سورها النجاسة لحمها
 كسباع البهائم الا انه طاهر استحسانا لانها تشرب بمنقارها وهو عظم
 بخلاف سباع البهائم فانها تشرب بلسانها وهور طيب بلعابها المتولد

ولو كان العمل بنجاسته ان يصب الماء فيه فيغسل حتى يعود الى مكانه ثم وثم يجمع الماء
 في قدر فيصب الماء فيه ويغسل حتى يعود الى مكانه
 هكذا يفعل ثمن فيطهر وكذلك الدبس واللبن والحل
 انما ياكله هن كذا المسح

من لحمها وانما يكملها لان من عادتها يتناول الحيف كالذئابة وسور
البغل والحمار مشكوك في طهوريته وهو الاصح وعليه الجمهور لان سورهما
ظاهر ولهذا لو مسح راسه بسور الحمار ثم وجد الماء المطلق لا يجزئ
غسل راسه ولو كان الشك في طهارته لوجب احتياطاً لتوهم الجناسه
ادوا بالشك ههنا التوقف لتعارض الأدلة في باحة لحمها وحرمتها
وأما البغل فمن نسل الحمار فكان بمنزلة كذا قالوا لكن فيه اشكال
لانه على تقدير كون امه اتياناً لا يكون من نسل الحمار وعلى تقدير كونها
بهيمة فكيف يكون سور طهوراً لان الولد يتبع الام لا يرى ان الذئب لو فرى
على شاة فولدت ذئباً حلأكله ويجزئ في الاصحية فلا يستقيم الحكم
بان سور البغل مشكوك مطلقاً قال سور الحمار المذكور نجس لانه يشتم
بول الاتان فيتجسس ذكر في الفتوى الصافية فان لم يجد ماء غيره لوضاء به
وتيمم احتياطاً ليرتفع الحدث بيقين واما قدم جاز خلافاً للفرق في البداية
بالتيمم لان شرط جوازه عدم ماء واجب الاستعمال ولنا ان المطهر احدهما فينفذ
الجمع دون الترتيب لان الماء ان كان طهوراً فالتييمم لغو تقدم او تاخر
والا فالتيمم معتبر تقدم او تاخر والعرق يعتبر بالسور لان كل واحد
منهما متولد من اللحم فاخذ حكمه الاعرق الحمار فانه طاهر عند ابي حنيفة في الزوا
المشهوره حتى اذا اصاب الماء والنوب لا يفسد وان اصاب النوب من السور
المكروه لا يمنع وان فحش وكذا اذا اصاب من السور المشكوك وعن ابو يوسف
انه يمنع اذا فحش وان اصاب من السور النجس يمنع اذا زاد على قدر الدرهم
فصل في الوضوء والغسل الوضوء بالغيم مصدر وبالفتح ما يتوضأ به
ماخوذ من الوضوء وهي النظافة وفي الشرح يراد به نظافة مخصوصة

والغسل بالغيم عبارة عن تمام غسل الجسد وبالفتح الاسالة مع التقاط
فرض الوضوء اربعة كما بيته تعالى في كتابه المجيد فقال اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم الآية والغرض لغة التقدير والقطع وتبعاً عبارة
عن حكم مقدر لا يحتمل الزيادة ولا نقصان ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه
ويقال لا يغتسل الجواز لغوته الاول منها غسل الوجه وهو من منبت
الشعر الناصية الى اسفل ذقنه طولاً اي من جهة الطول ومن شجرة
الاذن الى شجرة الماذن عرضاً اي من جهة العرض وذكر لان الوجه اسم
لما يواجه الناظر اليه والمواجهة بهذا يقع غير ان داخل العينين مساقط
للحج ومن تكلف من الصحابة الى ادخاله كابن عمر وابن عباس فقد كف
بصره واما الما في فداخل فيه وكذا ما يظهر من الشفة عند الانفما تحل
ما بينكم منها فانه تتبع الغم هو الصحيح ويجب غسل الشعر السائر للحدين والاذن
اشار ابيه محمد في الاصل وهو الاصح لانه قائم مقام البشرة فتحوّل فرض البشرة
اليه وذكر الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجب غسله لانه لا يوجب غسله بكل حال فلم يتناول
اسم الوجه كالنقاب وذكر في اختلافه فروق يعقوب عن ابي حنيفة انه يجب
غسل ثلثه او ربعه وهذا في غير السور اما في السور لا يجب غسله
عندنا لان ما تحته ليس من الوجه ولا يجب غسله فلا يجب غسل ما يوازيه
قائماً مقامه واما مسح ففي رواية عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
وهو الاصح وفي رواية الحسن عن محمد بن عبد الله عن ابي يوسف مسح كله
ايضا سقوط مسح وجهه ولا يجب غسل ما تحته اي تحت ذلك الشعر
وتحت الشارب والحاجب وما نزل من المحية خلافاً للشافعي لانه
لما اتصل بالوجه قلنا انه ليس من الوجه للاستتار به بالحائل فسقط الفرض

عنه وتحوّل الى الحائل كبشرة الراس اما البياض الذي بين العذار والاذن
 فيجب غسله عند الحائض ومحمد لعدم استتاره بالشعر هذا خلافاً لابي يوسف
 لعدم الواجبه وهذا في الملتحي اما في الانط والامر فغسله واجب
 بالاتفاق والثاني منها غسل اليدين مع المرفقين خلافاً للزفر في اللفظ
 لانه ذكر في النقص بحرف الغاية والغاية لا يدخل تحت المفتاح كما في قوله
 تع اتوا الصيام الى الليل ولنا ان الغاية هنا لاخراج ما وراء دون
 الامداد وكولا التحديد لا تفصل وجوب الفصل بالناكب لان اليد اسم
 لهذا الجمل فبقية الغاية داخله بطلاق الاسم والغاية في الصوم انما
 كانت الحكم فلم يدخل والثالث منها مسح ربيع الراس لما روى الفقيه
 انه لم يأتوا بمسح على ناصيته واكتتاب مجمل فالجواب بياناه وهو
 جحه على الشافعي في التقدير بربذ شواء وعلى مالك في شراطة الاستيعاب
 وفي بعض الروايات قدره اصحابنا بثلاث اصابع لان آلة المسح اصابع اليد
 والثلاث اكثرها مداه ولو مسح باصبع واحدة بثلاثة مياه في ثلثة مواضع
 جاز وبماء واحد لا يجوز خلافاً للزفر لان الماء يصير مستعمل بالوضع ولا
 والمسح بالماء المستعمل لا يجوز الا انه سقط اعتباره في حق الاستيعاب ضرورة
 اقامته السنة وكذا في الفصل للصير مستعمل ما دام على العضو للضرورة
 لانه يحتاج الى جلاء الماء على كل جزء من العضو في صيرورته مستعمل
 باوله الملاقا حرج ولا كذلك في المسح لانه لا يحتاج الى اجراء الماء فلا
 يؤدى الى الحرج فصارت مستعمل بالوضع ولو مسح ببلي كقوله يجوز وان
 استعمل في عضو آخر في الصحيح بخلاف ما لو مسح ببلي اخذه من تحتية وكذا
 لو مسح خفه ببلي مسح به راسه ولو ادخل راسه او خفه في الماء للمسح لا يجوز

عند محمد ويصير الماء مستعمل خلافاً لابي يوسف فيهما وعن محمد لو وضع
 ثلث اصابع ولم يدها جاز ولو مسح باطراف اصابعه ان كان الماء مستعمل
 جاز والا فلا كذا في المحيط وذكر ابو الليث في نوازله ولو مسح بالايهام
 والسبابة ان كان مفتوحاً جاز لان ما بينهما مقدار اصبع فكانه مسح
 بثلاث اصابع وعن ابي يونس لو مسح باصبع واحدة ببطنها وبظهرها وبجانبها
 يجزئه لان ظاهره وظنه يقوم مقام اصبعين وجانباه يقوم مقام
 اصبع فكانه مسح بثلاث اصابع والرابع منها غسل الرجلين مع الكعبين
 خلافاً للزفر في الكعب لما ذكرنا والكعب العظم الناق الذي ينتهي له عظم
 الساق هو الصحيح وما روى هشام عن محمد انه المفصل الذي في وسط
 القدم عند مفصل الشراك فهو من هشام لم يرد محمد تفسير الكعب بهذا
 في الطهارة وانما اراد في الحرم اذ لم يجد يغسلين يقطع خفية اسفل
 من كعبيه كذا قاله الامام الشافعي والدواء في شقوقهما اي في شقوق
 الرجلين يصح معه اي مع ذلك الدواء الوضوء ان كان يضر ايصال
 الماء والا فلا وعلى هذا لو عجزت المرأة وبقي في خلال اظفارها عجين
 قد جف لا يجوز معه الوضوء لعدم الوصول بخلاف لو بقي بين اسنانه
 طعام لان ما بين الاسنان رطب والماء لطيف سيال يصل الى كل
 موضع غائباً واما الذر في الاظفار فيل يجوز مطلقاً وهو الصحيح
 لتولد من هناك وقيل يجوز للقروي لا للمدني لانه درن الشحم
 وسنله اي سنن الوضوء عشرة وان حدثت ما فعله رسول الله
 على بسبيل المواظبة من غير ترك ويوجب باتيانها ويؤام على تركها
 كذا قاله الامام المعروف بخواهر ذوالنية وهي ان ينوي ازالة

الحديث واقامة الصلوة وقال الشافعي فرض لانه عبادة فلا يصح
بدونها كالتيتم ولنا انه عم لم يعلم الا عرائن الجاهل النية حين
علمه الوضوء ولو كانت فرضا لعلمه ولان الماء خلق مطهر كما قال
الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا بخلاف التيمم لان التراب
ليس مطهر بطبعه بل هو ملوث بنفسه وانما جعل طهورا شرعا
ضرورة اداء الصلوة في شرط اداء الصلوة لصيرورة طهر
والتمية عند ابتداء الوضوء لقوله عم من توفى من ذكر اسم الله كان
طهورا لجميع بدنه ومن توفى ولم يذكر اسم الله ثم كان طهورا لا لعضائه
وضوئه وفي رواية بل اصابه الماء وما روى من قوله عم لا وضوء
لمن لم يستم الله محمول على نفى الفضيلة لثلاث يلزم الزيادة على النص
بجبر الواحد والآية انما مستحبة لعدم اشتراط المواظبة عليها من رسول الله
عم ثم قيل يسمى قبل الاستنجاء لانه من الوضوء وقيل بعده لان ذكر الله
تعالى عند كشف العورة لا يكون تعظيما والآية انه يسمى فيهما احتياكا
واختلفوا في لفظها قال الطحاوي يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين
الاسلام وعن البري انه يتعوذ في الابتداء ويسمى للتبرك والافضل
ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وغسل اليدين الى الرسغين ثلثا للقيام من يومه
لقوله عم اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغتسل يده في الماء
حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده فغسل يده عم عن الغسل على
وجه التاكيد يقتضي التحريم والاجتناب عن المحرم واجب فيجب بالنظر
الى اول الحديث وبالنظر الى آخره لا حيث اشار الى توهم النجاسة فقلنا
بأمر بينهما وهو السنة ولا نهما لانه التطهير فيبدأ بتطهيرها

وغسلها الى الرسغين كفاية وكيفيته غسلها ينظر ان كان الاناء صغيرا
فانه يرفعه بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسله ثلثا ثم يأخذ الاناء
بيمينه ويصبه على اليسرى ويغسلها ثلثا وان كان الاناء كبيرا لا يمكنه
رفعه ادخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ودون الكف فيرفع
الماء كذا في المحيط ثم التقييد يحتمل ان يكون اتفاقا لان غسلها اول
سنة مطلقا ويحتمل ان يكون شرطا لاحتمال تجسس اليد من عادتهم
انهم كانوا ينامون بلا استنجاء حتى لو نام مستنجيا لاجابة الى غسلها
والترتيب المنصوص عليه وعند الشافعي فرض حتى لو بداء بذراعيه او
برجليه قبل وجهه جاز عندنا خلافا لانه لانه الغاء في قوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم للوصول والتعقيب فيقتضي وصل غسل الوجه بالقيام
الى الصلوة ويمنع تحلل عضو آخر بينهما بتحقيق الالتصاق فيثبت ايضا في
سائر الاعضاء ولعدم القائل بالفصل ولنا ان المذكور فيها حرف الواو
وهي مطلق الجمع بلا تعرض لمقارنته وترتيب كما اذا قلت جاءني زيد
وعمر واولم يخفى الجمع كالمجموع بلفظه فيقتضي تعقيب الجملة كانه قال
فاغسلوا هذه الاعضاء وهذا لا يوجب لترتيب كذا هذا والمواظبات
وهي ان لا يشتغل بين افعال الوضوء بعمل ليس منه وهي عند مالك فرض
لما اظبه النبي عم عليها قلنا هي بيان السنة اذا المأمور بالوضوء بلا
شرطها فالزيادة نسخ والسواك اي استعماله لا ندعم واظبه عليه
والمواظبة مع التوك مرة يدرك على السنة والسواك اسم للمخشبة
المتعينة للاستياك وفي المحيط ينبغي ان يكون من اشجار مرة لانه
يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوى المعدة وتكون في غلظ

الخنصر وطول الشبر ويستاك عرسا لا طولا وعند فقده يعالج بالاصبع
 الحديث على وضوء التشويش بالمسحاة والابهام سواء وفي كفاية
 البصقي انه يستاك قبل الوضوء وفي زاد الفقهاء انه سنة حالة
 المضمضة تكيدا لانقاء والمضمضة والاستنشاق بمياه لانه عم
 فعلهما على المواظبة مع تركه احيانا وقال الشافعي يأخذ من الماء
 يغمض ببعضها ويستشق ببعض ثم يفعل ثانيا وثالثا كذلك
 لتأنيها عضوان منفردان وتأخذ لكل منهما ماء على حدة كسائر
 الاعضاء هكذا حكى عن وضوء رسول الله عم والمبالغة فيهما
 للمفعل لقوله عم بالغ في المضمضة والاستنشاق لان تكون صائما
 وهي في المضمضة بالفرغة وفي الاستنشاق بالاستنشاق والبداية
 بالمياه من في غسل الاعضاء وهي في اكثر النسخ من المستحب لقوله عم
 يتامنوا فان الله تعالى يحب المتكبرين في كل شيء وغسل اليدين والرجلين
 من رؤس الاصابع حتى لو بداء من الرفقين والكعبين يكون مخالفا
 لسنة وتحليل اللحية والاصابع اما تحليل اللحية فلقوله عم نزل
 على جبرائيل يا ماني ان احلل لحيتي اذا توضأت وفي المحيط تحليل
 اللحية ادب وليس مسنون عندها وعند ابي يوسف مسنون
 لانه عم كان اذا توضأ شباك اصابعه في لحيته كانتا السنان
 المشط لهما ان السنة بالكمال في محل الفرض وداخل اللحية ليس
 بمحل الفرض فلا يكون محلا لاقامة السنة وفعل الرسول عم وقع
 اتفاقا فانه روي عنه الوضوء بدون التحليل فيكون ادبا
 واما تحليل الاصابع فلقوله عم حلوا اصابعكم قبل ان يتخللها

في غسل الاعضاء
 في الوضوء
 في الاستنشاق

في غسل الاعضاء
 في الوضوء
 في الاستنشاق

في غسل الاعضاء
 في الوضوء
 في الاستنشاق

نازحتم وانما لم يحل الامر في هذا على الوجوب لانه لا مدخل له في الوضوء
 كونه شرطاً للصلاة لثلاث يلزم تساوي التبع الاصل قيل هذا اذا وصل
 الماء الى اثنائها وان لم يصل بان كانت الاصابع مضمضة فالتحليل واجب
 وتحريك الخاتم الفيق ليصل الماء اليه بيقين فان لم يحركه روى الحسن
 عن ابيه و ابو سليمان عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز وقيل لا بد من التحريك
 بخلاف ما اذا كان الخاتم واسعا ومسح كل الراس مرة فانه كحال الفرض
 والبداية فيه من مقدمة اي مقدم راسه وكيفية ذلك انه يبداء
 بوضع اصابع يديه غير الابهام والسبابة على مقدم راسه وكيفية
 على فؤده فيمدهما الى قفاه وقال الشافعي السنة مسحة ثلاثا بمياه
 وهوروايه عن ابي ح اعتبارا بالمغسول ولنا روايه الخنصرين
 انه عم توضأ ومسح براسه مرة وماروى عنه عم من التثنية فحول
 على يده بمقدمه ثم جرت اصابعه الى موخر ثم ردها الى مقدم ثم
 جرتها ثانيا تحقيقا للاستيعاب بماء واحد ومشروع روى ذلك
 عن ابي ح ومسح الاذنين بماء الراس بان لا يضع الابهام والسبابة
 عند مسح الراس ثم مسح ظاهر كل اذن بابهامه ويمسح باطنه بيمينه وعند
 الشافعي بماء جديد لانها ليسا من الراس حتى لا يتادى بهما وظيفة
 الراس ولنا قوله عم الاذنان من الراس اريد به بيان الحكم لا الخلقة
 وفي تحفة الفقهاء ادخال الاصابع المبلول في صمغ الاذن ادب
 ومسح الرقبة لانه عم مسح على رقبة وفي ظاهر الرواية انه ادب
 ومسح الخلقوم مكروه وتثنية كل غسل للبالغ لانه واظب
 عليه وفي تعيين الحقايق الاول فرض والثاني سنة والثالث

في غسل الاعضاء
 في الوضوء
 في الاستنشاق

مطلوب الفصل وهو المذكور في نسخة

مطلوب سورة شرب الماء من المضمضة

أما السنة وقيل لفعله وقيل سنة أيضا وعن أبي بكر الاسكاف أنه يقع فرضا
كما طالة الركوع والسجود وفرض الغسل خمسة المضمضة والاستنساخ
وعند الشافعي في استئذان كماء الوضوء لقوله عشر من الفطرة أي السنة
وذكرها منها من غير فصل ولنا قوله تعالى فاطمروا أي فاعسلوا أبدانكم
والبدن يتناول الظاهر والباطن وقد أمكن اتصال الماء إليهما بلا ضرورة
ثم شرب الماء هل ينوب من باب المضمضة قالوا إن كان فقيها لا ينوب
لأنه يقص الماء مقصا فلا يصل إلى كل الفم بخلاف الجاهل فإن شربه ينوب
من باب الماء ليعب الماء عبئا فيصل إلى كل وغسل ساير البدن لما يتناول اتصال
الماء إلى باطن السرة فذكره بعد دخوله في غسل البدن لفائدة الاحتياط
لأن الناس غافلون عن اتصال الماء إليه ويدخل أصبعه في سرتة
للمبالغة وإن علم وصول الماء إليه من غير إدخال الأصبع وكذا اتصال
الماء أثناء شعرة الرجل وإن كان مضمورا كما في العلوي والترك
احتياطاً وقيل لا يجب إذا كان مضمورا دفعا للحج عنهم بخلاف وضوء
المرأة فإنه لا يجب اتصال إلى ثنائى صغيرتها إذا تبلى أصلها لقوله
لام سلمة رضي الله عنها يكفيك إذا بلغت الماء أصول شوك وعن أبي ح
أنها تبلى ذوائبها ثلثا مع كل بلة سعة لقوله عم الأقبال والشعر
والقصي هو الأول لأن في نقضها وضمفها ثنائيا حجاجا حتى لو كانت
منقوضة الضفير يفتن من عليها ذلك عملا بثبوت كونها من بدنها نظر
إلى أصولها فسنه أي سنة الغسل سنة أن يبدأ الغسل بغسل
يديه لكونها آلة التطهير وبغسل فرجها لأنها مظنة النجاسة وإزالة
النجاسة عن بدنها إن كانت فيه كيلا يزداد باصا به الماء ثم يمشي

وضوء

وفي فتاوى قاضي خان قال في الحديث
أو الجنب إذا أدخل بدنه في الماء
لا يغتسل ولا يصير مستحسنا ولا يدخل بدنه في الماء

وضوء الصلوة هو الصحيح لأنه م توضع وضوء الصلوة وهذا احتراز
عمادى الحسن عن إباح أنه يتوضأ ولا يصح رأسه أو فائدة فيه لوجود
إسالة الماء من بعد ذلك لعدم معنى المسح وقيل احتراز عن وضوء
العلماء مثل غسل اليدين والقدمين الأربعة استثناء متصل أي يغسل أعضاء
الوضوء الأربع ليه إن كان في جمع الغسالة لعدم إفادة غسلها قبل
إفادته الماء على رأسه فحكما ما لو لم يكن فيه بان كان قائما على لوج
أو جوفه لا يؤخر غسلها ثم يغسل رأسه وجسده ثلثا ثم يخرج من تحت
الغسالة فيغسل رجله هكذا حكى ميمونة أغتسل رسول الله
وفي الإيضاح أنه ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مذل أن السنة
هو المسألة من غير تقييد ولا إسراف وانها تبدأ من هذه القدر فإن
زاد أو نقص جاز وذكر في مناسك الجرد روى عن النبي عم قال إن الوضوء
يوزن وزن فم من كان منه بتقير يرفع ويحتم ويوضع تحت العرش
إلى يوم القيامة ومكان من أسراف لا يرفع وروى عنه عم أن
استأمرته الذين يسرفون في الوضوء بالماء وغسل يوم الجمعة والعبد
وعرفة وعند الأحرام سنة لاغتساله عم في هذه الأوقات ولا نها
أوقات اجتماع وأزوحام فيستن فيها الاغتسال كئلا يتأذى البعض
برائحة البعض خلا لما لك في الجمعة فعنده واجب راد بالواجب تأكيد
السنة كما يعاقب تاركه لقوله عم من أتى الجمعة فليغتسل ولنا
قوله عم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعت ومن اغتسل فالفصل
أفضل وأشار بقوله شرط السنة أن يصل إلى به الجمعة قبل أن يمكث
أي أن فضيلة ذلك الغسل للصلوة وبه قال أبو يوسف وهو الأصح
وعلى قول محمد وهو المستعمل يجوز الانتفاع به بما لا
ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به بما لا
النجس في تحريك الطين وسقى الدواب
غنية المتعل بالابن

من الجوف في رواية أبي ج وفي رواية الحسن عنه يعتبر ملء الفم وهو قول محمد والمختار ان كان علقا يعتبر ملء الفم وان كان ما يعانقض مطلقا ولو قاء بلفظ انزالا من الرأس لا ينقض مطلقا بالاجماع وكذا الصاعد من الجوف عند أبي ج ومحمد وعن أبي يوسف يعتبر ملء الفم بناء على ان البلغم طاهر عندهما نجس عنده والطحأوى مال الى قوله حتى قال يكره ان ياخذ بالبلغم بطرف كفه ويصلي معه وهذا في البلغم الصرف اما في المختلط بالطعام ان كانت الغلبة للطعام ينقض ان يبلغ بالانفراد ملء الفم وان كانت الغلبة للبلغم فعلى الخلاف المذكور وفي جميع ما قاء قليلا لا يعتبر ابو يوسف اتحاد المجلس ومحمد اتحاد السبب وهو الاصح والنوم مضطجعا اي حال كونه واضعا جنبه على الارض لان الاضطجاع سبب لا يسترخا المفاصل فلا يخلو عن خروج شئ عادة او متكئا اي واضعا راسه على دكتيه لان الكساء يزيل مسكة اليقظة لزوال المقعد عن الارض او مستندا غير مستقر مقعده على الارض لوجود ذوال التماسك بهذه الصفة من كل وجه وان نام متربعا مستندا ظهره الى شئ قال شمس الايمة الحلواني لا يكون حدثا وقال الطحاوي ان كان بجبال لوازيل السند لسقط فهو حدث والآفل وان نام جالسا فسقط قال شمس الايمة الحلواني ظاهر المذهب عن أبي ج انه ان انتبه قبل ان يزول مقعده عن الارض لا ينقض وان انتبه بعد ما زال مقعده عنها انقض سقطا ولا او في التوارد لو نام على اية عالية ان كان في حال الصعود والاستواء لا يكون حدثا وان كان في حال الهبوط يكون حدثا لان مقعده يحتاج عن ظهر الدابة ولو نام في الصلاة

مجلس البلغم ام هو كاهن من مجلس

في امره من قوله في ج ١٧٣

١٦ مقام خروج النجاسة وقد
الشكر ان ان يدخل في بعض منية
والعرف بنين الانماء والنجوة العقل
يكون في الانماء مغلوبا وفي النجوة
مسلوبا حتى هي الاغنى وعمل الانبياء
دون الجنون مني اسكوت

ساجدا او قائما او راكعا لا يكون حدثا اما في خارج الصلاة لو نام على هيئة السجود قال شمس الايمة الحلواني يكون حدثا في ظاهر الرواية وقيل ان كان ساجدا على وجه السنة بان كان راقعا بطل عن تحذيره مجافيا عضديه عن جنبه لا يكون حدثا بخلاف ما اذا كان على غير وجه السنة وقال في النوم ينقض الا النوم قاعدا متمكنا مقعده من الارض لقوله عم من نام فليتوضأ وقال مالك ان طال النوم قاعدا نقض لان بطوله استرخت مفاصله ولنا قوله عم ليس على من نام قائما او راكعا او ساجدا او قاعدا الوضوء انما الوضوء على من نام مضطجعا ولو تقه في السجود وينقض عند أبي يوسف لان العامد غير مستحق للتخفيف خلافا لها الاطلاق ما روينا ولو تقه في قيامه او ركوعه لا ينقض بالاتفاق وغلبة العقل باغناء وجنونا او سكرا لا ينافي في النوم في الغفلة اذا التأم بقبه بالانتباه بخلاف من قام به هذه الاشياء لان العقل في الانماء ليس مغلوبا وفي الجنون مسلوبا والسكرا داخل تحت الانماء والمراد من السكر من لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار صدر الشهيد وقيل اذا دخل في مشقة اختلال نقض لزوال المسكة به القهقهة وهي ما يكون مسمى عالة ولجيرانه فانه ينقض الوضوء عاملا كان او ناسيا في كل صلاة ذات ركوع وسجود احتراز به عن صلاة الجنازة وسجدة التلاوة والقهقهة فيهما غير ناقضة وقال في القهقهة لا تنقض وهو القياس لان الانتقاض بخارج بخروج نجس وبدله ولم يوجد لكن تركته بالسنة وهي قوله عم الا من ضحك فمكتم قهقهة

في الصلاة ينقض من انما هذه الاسباب بسبب خروج النجاسة

سواء كان متوضئا او متبرئا
في الصلاة فهو كان
او ناسيا

فليعد الوضوء والصلاة جميعا لكونها اقوى بخلاف الفتحك وهو ما
 يكون مسموعا لنفسه فقط فانه يبطل الصلاة لا الوضوء وبخلاف
 التسم وهو ما لا صوت له فانه لا يبطل كليهما اتفاقا والمراد
 بالقهقهة ما يكون من الباطن ليكون جنابة منه فلا تنقض خارج
 الصلاة وهذا لان حالة الصلاة حالة المنعك مع الرب عز وجل
 فيعظم الجنابة بها بخلاف قهقهة الصبي لان فعله لا يوصف بالجنابة
 وبخلاف قهقهة النائم في الصحيح لانه لا يدرج عليه ولو خرج من فمه
 دم ان غلبه الريق لو نالم ينقض لوجه بقوة البراق وان غلب الدم
 الريق او نساويا ينقض اما في غلبة الدم فله وجه بقوة نفسه
 واما في التساوى فلا احتياط لاحتمال انه سال بنفسه ويعتبر ذلك
 من حيث اللون فان كان احمر انتقض وان كان اصفر لا تنقض كذا في التبيين
 وذكر الامام علا الدين ان من اكل خبزا ورأى انزال الدم فيه من اصول
 اسنانه ينبغي ان يضع اصبعه او طرف كفه على ذلك الموضع فان وجد
 فيه انزال الدم انتقض والا فلا ومن الذكر لا ينقض سواء مسه بباطن
 كفه او بظاهره بخلاف الشافعي اذا مس بباطن كفه من غير حائل
 من نفسه وغيره من الادميين لما روت بشرة بنت صفوان عن عدهم
 انه قال من مس ذكره فليتوضأ ولنا ما روى قيس بن طلق انه عم
 جاء رجل كانه بدوي فقال يا رسول الله ما ترى في رجل مس ذكره
 في الصلاة قال عم هل هو الا مضغعة منك او بضعة منك فاروته
 بشرة فضعيف او محمول على غسل اليد لان عدم الاستنجاء بالماء كان
 من عادتهم ولا لس المرأة يعني لا ينقض لمس المرأة بشرة الرجل الاجنبي

في الرجل اذا مس
 بباطن كفه او بظاهره
 في الصلاة

في الرجل اذا مس
 بباطن كفه او بظاهره
 في الصلاة

في الرجل اذا مس
 بباطن كفه او بظاهره
 في الصلاة

في الرجل اذا مس
 بباطن كفه او بظاهره
 في الصلاة

بشهوة

المتخاضة ومن به سلس البول وانطلاق البطن وانفلات الرشح والرعاف الدائم والجره الذي لا يرقأ اي ليس دم
 يتوضئون لوقت كل صلاة السلس ويصلون به ماشيا من الفريضة والنوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم فيتوضئون ١٥
 للصلاة اخرى مختار

في الرجل اذا مس
 بباطن كفه او بظاهره
 في الصلاة

بشهوة او غيرها وليس الرجل بشرة المرأة الاجنبية الكبيرة على تقدير
 اضافة المصدر الى الفاعل او الى المفعول خلافا للشافعي وفي المس
 في لس ذات رجم محرم منه وصغيرة عنه قولان والاختلاف في وضوء
 المتراذ وضوء المسوس لا ينقض اتفاقا قوله تعالى ولمستم النساء فيتموا
 فان قوله لمستم على قراءة معطوف على جاء فيكون حدثا ولان مسها
 سبب خروج المذي فيدار الحكم عليه ونسأ حديث عايشة رضي
 عنها قالت كنت انام بين يدي رسول الله عم ورجلاي في قبله فانه
 اذا سجد غمزني فقبضت رجلي واذا قام بسطتها وروى انه عم كان
 يقبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولا يتوضأ واما المس في الالة
 فكناية عن الجماع كما قال الله تعالى حكايه عن حرم ولم يحسن بشرا
 بل الحمل عليه اولى ببيان ان التيمم رافع للمحدث المصغر والكبير واقامة
 السبب مقام السبب ما يكون اذا كان غالبا الا في المباشرة المباشرة
 وهي ان يباشرها متحدين مع انتشار الالة وتماثر الفرجين فانها
 تنقض الوضوء استحسانا عند ابي حنيفة وابي يوسف والقياس لان لا يتحقق
 وهو قول محمد لتيقنه بعد الخروج ولهما ان المباشرة مع الانتشار سبب
 غالبا فاقم مقامه احتياطا وكذا المباشرة فيما بين المراتين وبين الرجلين
 والظلام الامر عندهما في رواية البرقي ويوجب الغسل في المني
 بشهوة عند انفصاله على قول ابي محمد وعند ظهوره ايضا على قول
 ابي يوسف نياما كان او يقظا نائحا حتى لو احتلم فامسك قصبة ذكره
 حتى سكنت شهوته ثم خرج المني بلا دفق يجب الغسل عندها خلافا لاله
 وعلى هذا الوجاه وغسل قبل ان يبول ثم بال وخرج بقية المني

دفع

هو ان يقول ان الوجوب يتعلق بالانفصال والخروج وهما يقولان بالنظر
 الى الاول يجب فاذا وجب من وجه وجب احتياطاً وكذا تغيب الخشفة
 وهي ما فوق الختان من راس الذكر في احد السبيلين من الانسان
 لقوله عم اذا التقى الختانان وتوارت الخشفة وجب الغسل انزل
 اول ينزل ولانه سبب للانزال فيقام مقام احتياطاً وكذا الايلاج
 في الذكر لوجوب السببية فيه ايضا على الاحمال ويجب على المفعول به
 وان لم يكن سبباً لنزول مائه احتياطاً لان من الناس من صارت تلك
 الفعلة الشنيعة طبيعة له ويجد بهالذة كالمرأة قيد بالانسان
 لان الايلاج في البرية لا يوجب الغسل ما لم ينزل نقصان السببية وكذا
 الايلاج في الميتة والصغيرة التي لا تجامع معها وذكر الاسيحي ان
 يجب في الصغيرة وفي المحيط عن محمد مراد قوله امرأة بالغة وهو عاها
 فعليها الغسل لاعليه لكن يؤمر بالغسل احتياطاً وكذلك في المراهقة
 وكذا الحيض يعني يجب الغسل عند انقطاع الحيض والنفاس للمحدثات سابق
 وهذا لان الانقطاع طهارة فن الحال ان يوجب الطهارة وانما يوجبها
 خروج الدم المتنجس لكن لما يغد ذلك حالة الاستمرار جعلنا الانقطاع
 شرطاً لوجوب الاغتسال اما في الحيض فلقوله نعم ولا تقره من حتى
 يطهرن بالتشديد اي حتى تغسلن من الحيض واما في النفاس فلان
 ولا يوجبها اي الغسل خروج التي بغير شهوة خلافاً للشافعي حتى
 لو حمل حملاً نقيلاً فسبقه متى يجب عنده لا طلاق قوله عم الماء من الماء
 اي الغسل من المتنجس واجب ولنا ان الغسل وجب على الجنين بالنظر وهو
 في اللغة من قام به جنابة وهي حالة يحصل عند خروج المتنجس على

وجله

وجه الشهوة وهو المراء بالحديث المذكور ولو احتلم ولم يربللاً فلا
 غسل عليه لانه تفكر في النوم فهو كالتفكر في اليقظة بل انزال ولو يرى
 بل لا مذياً كان او منياً ولم يتذكر احتلام الزمة الغسل وفي المذى
 بخلاف لابي يوسف لان خروجه موجب للوضوء لا الغسل وقال ابو حنيفة
 كالمثي لكن من طبعه ان يرق باصابة الهواء فالظاهر انه متى رق قبل
 ان يستيقظ وكذا ان تذكر احتلاماً ويتيقن انه منى او مذي او شدة غملاً
 ما لو يتيقن انه وذي وذكر هشام في نواذره عن محمد فيما اذ ارى بللاً
 ولم يتذكر الحلم ان ذكره قبل النوم منتشراً فلا غسل عليه والافعلية الغسل
 قال شمس الائمة الحلواني هذه المسئلة يكن وقوعها والناس عن غفلة فلو
 فلا بد من حفظها وفي التبيين لو احتلمت المرأة ولم يخرج منها المتنجس ان وجدت
 لذة الانزال فعليها الغسل لان ما انزل من مصدرها الى رحمها بخلاف
 الرجل حيث يشترط الظهور الى ظاهر الفرج في حقه حقيقة فصل
 في المسح على الخف المسح لغة امرار اليد على الشيء وشراً اصابه ايده
 المستلة العضو وثبوته بالسنة المشهورة عن النبي عم قولاً وفعلاً
 والخف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صالحاً لقطع المسافة والشي
 المتتابع عادة يسترا الكعبين وما تحتهما كذا في الامالي لقاضي خان
 يسمح المقيم من الحداث خاصة يوماً وليلة والمسافر ثلثة ايام وليلة
 لقوله عم يسمح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلثة ايام وليلة
 وقال مالك لا مسح للمقيم اصلاً لعدم الضرورة ولا مدة للمسافر
 بل يسمح كم شاء وقوله خاصة اشار الى انه لا يجوز لمن وجب
 عليه الغسل لعدم ثبات المسح مع ذلك وابتداء المدة من وقت الحدث

ثم اجيز ليس ان يشدقها ويغسل
 سائر جسده فخطأ وبس على
 لاذن الكفاية
 صورة رجل توضع يديه بين رجلين

كان من ريق
 باصابة حارة الهواء سره تجمع

مسح على الخفين بالسنة
 الاصل في جواز المسح بالسنة وهو ما روينا
 عن اسامة بن جندب ان النبي عم قال يسمح
 للمقيم الى عتبة الكعبة

بعد لبس على قول عامة العلماء حتى لو توضع مقم عند طلوع
الشمس ولبس عند طلوع الشمس وأحدث بعد ما صلى الظهر يصلي الظهر
في الفد بالمسح لا العصر وقيل ابتداءها من وقت اللبس وقيل
من وقت المسح بشرط لبسه على طهارة كاملة عند الحدث يعني
بشرط أن يكون الحدث بعد التبرط بالوضوء تام وعند
الشافعي يشترط الكمال عند اللبس حتى لو غسل رجله أو لثم لبسته
ثم أتم وضوءه ثم أحدث جاز المسح عندنا خلافا له قيد الطهارة
بالكاملة لعدم جواز المسح في الناقصة وهي ما إذا غسل رجله
أولا ولبس خفيه ثم أحدث قبل الأكمال ويجوز المسح على خفيه
فوق خف قبل أن يحدث إذا لم يمسح عليه بخلاف ما إذا لبسه بعد
الحدث وبعد المسح وكذا يجوز على جرمه فوق خف أن لبسه قبل
الحدث خلافا للشافعي لأن الجرم فوق بدل عن الخف والخف بدل
عن الرجل فلو جاوز المسح على الجرم يكون المبدل بدلا عنه لا يجوز
ولنا أنه مسموح على الجرمين ولأنه بدل عن الرجل لا عن الخف
فصار كخف ذي طاقين ولو لبسه بعد ما أحدث لا يجوز المسح على الجرم
بالإجماع سواء لبسه قبل المسح وبعده لأن حكم الحدث استقر عليه
وإن لبسه من غير خف يجوز لأنه في قطع المسافة بمنزلة الخف وذكر
إمام قاضي خان لو لبس الخفين ولبس أحدهما الجرمين جاز له أن يمسح
على الخف الذي لا جرم عليه وعلى الجرمين ولو لبسهما فوق الخفين
ومسح عليهما ثم نزعهما فإنه يعيد المسح على الخفين وأن نزع أحدهما
يمسح على الخف البادي وعلى الجرمين الباقي في ظاهر الرواية وروى

الحسن

الحسن عن أبي حنيفة أنه يمسح على الخف البادي لا غير وعن أبي يوسف في رواية
ينزع الجرمين الباقي ويمسح على الخفين وكذا يجوز على جرمين بحيث
لا يلبس الماء ويقف على الساق من غير ربط وتوهم يكن مجلدا وهو
ما وضع الجمل على أعلاه وأسفله هذا على قول أبي يوسف ومحمد لما روى
أنه مسموح على جرميه ولأنه يمكنه المشي فيه فاشبه الخف وقال
أبو حنيفة أو لا لا يجوز المسح عليه لأن مواظبة المشي فيه غير ممكن فصار
كالرقيق ولما روى قال لقواده فعلت ما كنت أمتنع عنه فاستدلوا
على رجوعه إلى قوله ما وعليه الفتوى ويجوز على الجواب البداية
وكذا الخفاف المتخذة من اللبود التركية في الصبيح ولرسا في مقيم
في مدته أي مدة مسحه ثم ثلثا خلافا للشافعي لأن المدة انقضت
وهو مقيم فلا يتحول ولنا أن المسح جاز له وهو مسافر فله أن يمسح
كحال السفر لا طلاق الحديث ولو أقام مسافرا في مدته لم يزد على يوم
وليلة من حين مسحه لا خمسة السفر لا يقي بدونه ويمسح ظاهر الخف
مرة كذا قاله الإمام السرخسي وقال مالك والشافعي يمسح أسفله أيضا
بان يضع يمينه على ظاهره فيجزم إلى الساق ويضع يساره على مؤخر أسفله
فيجزم إلى الأصابع لما روى أنه مسموح على الخف وأسفله ولنا حديث
على أنه لا يمسح على الخف البادي لو كان الدين بالترابي لكان باطن الخف أولى بالمسح من
ظاهرة ولكن رأيت رسول الله ميمسح على ظاهر خفيه دون باطنها
وقال عطاء يمسح ثلثا كالغسل ولنا حديث مغيرة بن شعبه قال كان
انظر إلى أثر المسح على ظاهر خف رسول الله ميمسح خطوطا بالأصابع ونما
يمسح خطوطا إذا لم يمسح الأمامة واحدة وأقله قدر ثلثة أصابع من أصابع

في كل رجل من يومين على إحدى
بطنه مقدار أصبعين وعلى الأخرى
مقدار أربعين إلى خمسة

وان كان اقدم ذلك يجوز لان خفا واناس لا ياتون عن القليل فلو اعتبرناه مخرجوا ولا كذلك الكثير لان الكثير يمنع الشيء
 المتعاد فلا يجوز المسح عليه كاللحاق ولا كذلك القليل انصاره
 كالكلمة نسبة الكلمة وعاء الطليم وكيفية النور صفة
 اليد في الاصح لانها آلة المسح واكثرها يقوم مقام كل باحتي لو مسح
 باصبع واحدة من غير ان ياخذ ماء جديدا لا يجوز ولو مسح به ثلث
 مرات واخذت بكل مرة ماء جاز لوجود المقصود وقال الكرخي يعتبر
 من اصابع الرجل كما في الخرق ولو اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلث
 اصابع جاز خلا للشافعي وكذا الوضوء في حشيش مبتل بالمطر ولو كان مبتلا
 باطل فيل يجوز لانه ماء وقيل لا يجوز لانه نفس دابة من الحي يجذبه
 الهواء الى الارض والخرق الكبي في الخف مانع عن جواز المسح عليه لعدم
 امكان مواظبة الشيء معه لا الخرق اليسير خلا فالخرق والشافعي لانه لما
 وجب غسل البادي وجب غسل الباقي لامتناع الجمع بينهما ولنا ان الخفا
 لا يخرج عن سائر الخرق عادة فاعتباره يؤدي الى الخرج بخلاف الكبي وهو
 الخرق الكبي قدر ثلثة اصابع من اصفر اصابع الرجل في الاصح لان
 الاصل في القدم هو الاصابع حتى يجب المذبة بقطعها بالاكف وانكثرت
 اكثرها فتمام مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط قال شمس الائمة
 الحلواني المعتبر اكبر الاصابع ان كان الخرق عند اكبرها وان كان عند
 اصغار الاصابع يعتبر اصغرها ويشترط ان يبداء قدر ثلثة اصابع
 بكاملها فلو بدأ قدر ثلثة انا مل من اصابع الرجل لا يمنع في الاصح وبه
 اختيار شمس الائمة الحلواني واختيار شمس الائمة السرخسي انه يمنع وفي
 مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره وقيل باصابع نفسه لو كانت
 قائمة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة اصابع اليد اعتبارا بالمسح
 وفي الامالي لقاضي خان هذا اذا كان الخرق في مقدم الخف في اعلى القدم
 او اسفله فان كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثر العقب والخرق

ان كان اقدم ذلك يجوز لان خفا واناس لا ياتون عن القليل فلو اعتبرناه مخرجوا ولا كذلك الكثير لان الكثير يمنع الشيء المتعاد فلا يجوز المسح عليه كاللحاق ولا كذلك القليل انصاره كالكلمة نسبة الكلمة وعاء الطليم وكيفية النور صفة اليد في الاصح لانها آلة المسح واكثرها يقوم مقام كل باحتي لو مسح باصبع واحدة من غير ان ياخذ ماء جديدا لا يجوز ولو مسح به ثلث مرات واخذت بكل مرة ماء جاز لوجود المقصود وقال الكرخي يعتبر من اصابع الرجل كما في الخرق ولو اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلث اصابع جاز خلا للشافعي وكذا الوضوء في حشيش مبتل بالمطر ولو كان مبتلا باطل فيل يجوز لانه ماء وقيل لا يجوز لانه نفس دابة من الحي يجذبه الهواء الى الارض والخرق الكبي في الخف مانع عن جواز المسح عليه لعدم امكان مواظبة الشيء معه لا الخرق اليسير خلا فالخرق والشافعي لانه لما وجب غسل البادي وجب غسل الباقي لامتناع الجمع بينهما ولنا ان الخفا لا يخرج عن سائر الخرق عادة فاعتباره يؤدي الى الخرج بخلاف الكبي وهو الخرق الكبي قدر ثلثة اصابع من اصفر اصابع الرجل في الاصح لان الاصل في القدم هو الاصابع حتى يجب المذبة بقطعها بالاكف وانكثرت اكثرها فتمام مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط قال شمس الائمة الحلواني المعتبر اكبر الاصابع ان كان الخرق عند اكبرها وان كان عند اصغار الاصابع يعتبر اصغرها ويشترط ان يبداء قدر ثلثة اصابع بكاملها فلو بدأ قدر ثلثة انا مل من اصابع الرجل لا يمنع في الاصح وبه اختيار شمس الائمة الحلواني واختيار شمس الائمة السرخسي انه يمنع وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره وقيل باصابع نفسه لو كانت قائمة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة اصابع اليد اعتبارا بالمسح وفي الامالي لقاضي خان هذا اذا كان الخرق في مقدم الخف في اعلى القدم او اسفله فان كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثر العقب والخرق

فوق العقب

وينقض المسح زوال العقب وعنه يعقوب خروج الاعلى
 والمسح يبقى حين يبقى ما كفى للمسح في قوله الاخير فاعرفا
 مستطوع

فوق العقب لا يمنع لانه لا عبرة بلبسه وكذا ما تحت القدم ما لم يبلغ اكثر القدم
 اعتبارا بالاصابع وفي الكافي للامام الشافعي انما يمنع الخرق الكبي اذا كان منفردا
 يرى ما تحتها فان لم يربان كان الخف صلبا لا يمنع ولو كان يبدو حال
 المشي لا حال وفيه القدم يمنع لان الخف للشي وينقض المسح كل ما ينقض
 الوضوء لانه بدل عن غسل فينقضه ناقض اصيله كالتيتم وينقضه
 ايضا اي كنفقته الوضوء معنى المدة لان الاستمرار في المدة بالنقص
 فاذا مضت سر الحادثة الى القدمين فعليه غسلهما لانه ان يخاف
 ذهاب رجله من البرد ولو نزع خفيه فيجوز له المسح بعد مضيه الى
 زوال خوفه للمضرة كمن يستوعبه به كالجيرة وكذا اندع احد
 القدمين الى اساق الخف لان اساق ليست بحل للمسح فصا خروج القدم
 اليها كالحج من الخف في حق الانتقاض ولو نزع بعضه روي عن
 ابيه ان خرج اكثر عقبه الى اساق انتقض والا فلا وبه قال ابو يوسف
 وهو الاصح لان الاكثر حكم الكل وقال محمد بن ابي في موضع المسح
 مقدار ثلث اصابع من اصابع الرجل لم ينتقض وعليه اكثر المشايخ
 وفي المحيط ان كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل
 لا ينتقض ومتى بطل المسح بغير المدة او بالنزع كفي غسل القدمين
 لسرية الحدث السابق اليهما وليس عليه اعادة بقية الوضوء
 خلا للشافعي في قول لعدم تجزئ الانتقاض ويسمى الجيرة وهي الوضوء
 التي تجزئ بها العظم المكسور وان شذها محدثا لانه لم يفعل
 ذلك وامر عليا به ولان الحج فيه فوق الحج في نزع الخف فكان
 اولى بشرع المسح هذا اذا كان يضرب المسح على الجراحة وان كان لا يضرب

ان كان اقدم ذلك يجوز لان خفا واناس لا ياتون عن القليل فلو اعتبرناه مخرجوا ولا كذلك الكثير لان الكثير يمنع الشيء المتعاد فلا يجوز المسح عليه كاللحاق ولا كذلك القليل انصاره كالكلمة نسبة الكلمة وعاء الطليم وكيفية النور صفة اليد في الاصح لانها آلة المسح واكثرها يقوم مقام كل باحتي لو مسح باصبع واحدة من غير ان ياخذ ماء جديدا لا يجوز ولو مسح به ثلث مرات واخذت بكل مرة ماء جاز لوجود المقصود وقال الكرخي يعتبر من اصابع الرجل كما في الخرق ولو اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلث اصابع جاز خلا للشافعي وكذا الوضوء في حشيش مبتل بالمطر ولو كان مبتلا باطل فيل يجوز لانه ماء وقيل لا يجوز لانه نفس دابة من الحي يجذبه الهواء الى الارض والخرق الكبي في الخف مانع عن جواز المسح عليه لعدم امكان مواظبة الشيء معه لا الخرق اليسير خلا فالخرق والشافعي لانه لما وجب غسل البادي وجب غسل الباقي لامتناع الجمع بينهما ولنا ان الخفا لا يخرج عن سائر الخرق عادة فاعتباره يؤدي الى الخرج بخلاف الكبي وهو الخرق الكبي قدر ثلثة اصابع من اصفر اصابع الرجل في الاصح لان الاصل في القدم هو الاصابع حتى يجب المذبة بقطعها بالاكف وانكثرت اكثرها فتمام مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط قال شمس الائمة الحلواني المعتبر اكبر الاصابع ان كان الخرق عند اكبرها وان كان عند اصغار الاصابع يعتبر اصغرها ويشترط ان يبداء قدر ثلثة اصابع بكاملها فلو بدأ قدر ثلثة انا مل من اصابع الرجل لا يمنع في الاصح وبه اختيار شمس الائمة الحلواني واختيار شمس الائمة السرخسي انه يمنع وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره وقيل باصابع نفسه لو كانت قائمة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة اصابع اليد اعتبارا بالمسح وفي الامالي لقاضي خان هذا اذا كان الخرق في مقدم الخف في اعلى القدم او اسفله فان كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثر العقب والخرق

فوق العقب

الوئی بک السلام قریب دابن عم و یار و دوست
و پادشاه جم اولیا کلور احمد

او كان خائفاً على نفسه او ماله من عدو او سبع لا يقدر ان يصل الى الماء
فانه يتيمم ايضا لتحقيق العجز ويلمح به ما هو مثله كخوف الخيطة والنار
لكن بعد زوال العذر يجب الاعداء بالوضوء فيما كان خائفاً من عدو لما
ان العذر جاء من قبل العباد وذلك لا يؤثر في إسقاط فرض الوضوء كذا
ذكر صاحب المهداية في التجسس وكذا المحبوس في السجن والاسير والمقيد خلفاً
لابي يوسف في الاعداء بعده وفي منه المصلي لو صلى بسلامة الخوف عدو
او سبع او مرض او طين لا يعيد بسلامة وفي المقيد اذا صلى قاعداً يعيد عند
الحج ومحمد خلفاً لابي يوسف اذ وجده يباع بفن فاختار وبمن
المثل وهو لا يملكه فانه يتيمم ايضا للعجز اذ تحمل الضرر غير واجب واختلفوا
في حد الفاحش روى عن ابي حنيفة هو لا يباع الا بضعف القيمة وقيل هو ما
لا يدخل تحت تقويم المتولين ويعتبه قيمة الماء في قرب المواضع من الموضع
الذي يعز فيه الماء كذا في الآمال لقاضي خان بخلاف ما اذا كان يباع بفن
يسير او بمن المثل وهو يملكه لان القدرة على بدل الماء كالقدرة على عينه
ويتيمم مع وجود الماء لخوف فوت صلاة العيد اما ابتداء فبالاتفاف
لأنها لا يعاد واما ابتداء بعد ما شرع متوضاء فعند ابي حنيفة فاما
لان البيع خشية الفوات وقدم بالشرع وله ان الخوف باق
لانه يوم اجتماع وازدحام فقل ما يسلم من عارض عرض به في الطريق
فيفسد عليه صلواته وقيل هذا اختلاف عمر و زمان ففي زمانه كانت
الجمعة بعيدة من الماء بحيث تزل الشمس وانصرف ليتوضاء فكان خوف
الفوت قائماً فافتي على وفق زمانه وفي زمانه كانت قريبة بحيث
لا تزل الشمس وانصرف فلم يكن خوف الفوت قائماً فافتي على وفق

ذمائمہا

فما فيها كذا نقل عن السلف وكان شمس الأئمة السرخسي يقولان في ديارنا
لا يجوز التيمم لصلوة العيد لا ابتداءً ولا ابتداءً لأن الماء محيط بحصى العيد
فتمكن التوضوء والبناء من غير خوف الفوت حتى لو ضيق الفوت يجوز
التيمم وخوف فوت صلوة الجنازة والوحي غيره لأنها تفوت لا إلى بدل
لأنها لا نقض فيتحقق العجز خلفا للشافعي ولو كان هو وليا لا يجوز له
التيمم في رواية الحسن عن أبيه هو الصحيح لأنه لا يخاف الفوت وفي الحديث
لا يجوز للسلطان أيضا لأنه ينتظر له وفي الكافي من صلى على الجنازة
بالتيمم لخوف ثم حضر جنازة أخرى لا يصلي بذلك التيمم عند محمد خلافا لها
لأن خوف فوت الجوز لأنها تفوت إلى بدل وهو الظاهر ولا خوف فوت
الوقت لأنه يفوت إلى خلف وهو القضاء فانهم رقيقه ماء فطلبه
قبل التيمم استحسننا لعدم المنع غالبا فلا يتحقق عدم القدرة قبل
الطلب فان منعه يتم بتحقيق العجز ولو تيمم قبل الطلب وصلى جاز
لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير خلافا لأبي يوسف ومحمد
لأن الماء مبذول وإعادة ولو أعطاه بعد فراغه من الصلوة أعاد
بخلاف ما لو أعطاه بعد المنع وعن نصير الصغار أنما يجب الطلب في
موضع عز الماء فيه وقيل أن غلب على ظنه الاعطاء وجب الطلب
والأفلا وذكر الامام قاضي خان لو كان مع رقيقه ماء فقال له
انتظر حتى أفرغ من الصلوة ثم ادفعه إليك كرمه أن ينتظر وإن
خاف خروج الوقت يتيمم ولم ينتظر ولا يجب طلب الماء الأعلى المسافر
إذا غلب على ظنه أن يبريه ماء فيطلبه غلوة وهو ثلث مائة
ذراع إلى أربع مائة - لأن غلبه - الظن دليل يجب العمل به كما في البحر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

فتموا صعيدا طيبا وهو كل مكان من جنس الارض غير منقطع ولا مترقيد
كالتراب والرمل والحجر والنورة والكحل والزربخ والجص والطين الاحمر والاصفر
والرصاص المعدني والملح الجبلي خلافا لابي يوسف في غير التراب والرمل
وخلافا للشافعي في غير التراب لا بما ينقطع كالنفدين وعوها ولا بما يتقدم
لواحدة كالخشب وعوها ويجوز بالياقوت والفيروز والرجان
والزمرد لانها احجار مضيئة لا بالسالي مدقوقة او لا ولا يجوز بالاجرة
في رواية لانه بالطبع تغير عن حاله وصار بحال لا يوجد مثله من جنس
خلق في الارض وفي ظاهر الرواية يجوز لانه طين مستحق فيكون كالخارج
الاصلي ولا بالتخلف ان كان من طين مخلوط بما ليس من جنس الارض كالزجاج
مختلفا ما اذا كان الخلف من طين خالصا ولا بالقضارة المطلية بالاك
الا اذا كان عليه غبار واليتم للجنابة والحديث سواء وكذا الحيض
والنفاس لما روي ان قوما ملأوا الى رسول الله عم وقالوا انا قوم
نسكن هذه الرمال ولا نجد الماء شهيدا وشهنا وفيما الجنب
والحيض والنفاس فقال عم عليكم بارضكم لا يشترط نية التيمم
للجنابة او الوضوء حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء اجزاه على الجنابة
كذا روي عن محمد وهو الصحيح وعن ابو بكر الرازي انه يشترط لان التيمم
لها بصفة واحدة فلا تيمم الا بالنية وينقضه اي التيمم ما ينقض
الوضوء لانه خلف عنه فياخذ حكمه وينقضه رؤية الماء كافي
لظهوره ايضا اذا قدر على استعماله لان القدرة هي المراد بالوجود
الذي هو غاية ظهورية التراب في قوله عم التراب طهور السلم
ولما في عشرة حج ما لم يجد الماء وانما قيد بالقدرة اذا لا تكليف للعاجز

الغالب

في الغلبة بخلاف ما اذا لم يعلب على ظنه لان الغلب عدم الماء في الغلوة
ولا دليل على الوجود وقال الشافعي يجب طلبه مطلقا ليتحقق شرط الجواز
يقين واليتم ضربتان لقوله عم لعمار يكفيك منه ضربتان لضربة للوجه
وضربة لليدين مع الرفقين وكيفيته ان يضرب بيديه على الارض ثم ينفقهما
حتى تتناثر التراب فيمسح بها وجهه ثم يضرب اخرى فينفقهما ويمسح بباطن
اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح
بباطن كفه اليسرى بباطن زراعته اليمنى الى الرسغ ويمسح بباطن ابرهامه اليسرى
على ظاهر ابرهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك كذا في زاد الفقهاء وقال
بعض مشايخنا ينبغي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويسحب ثلاث
اصابع اصفارها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم يمسح بباطنه بالابرهام ويسحب
الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليد اليسرى كذلك ويستحب تسمية الله تعالى
في قوله كما في الوضوء ويخلل اصابعه وينزع خاتمه فيتم السجدة هذا
اشارة الى ان الاستيعاب شرط فيه لقيامه مقام الوضوء وهو ظاهر
الرواية عن اصحابنا حتى لو لم يخلل ولم ينزع لم يجز وكذا لو لم يمسح
بين الخابئين والعينين وفي رواية الحسن عن ابيه ح ليس بشرط حتى لو
مسح اكثر الزراعين والكف جاز والنية فيه اي في التيمم فرض خلاف الرز
اعتبارا بالوضوء ولنا ان التراب ملوث بذاته وانما صار مطهرا اذا نوى
قربة مقصودة بخلاف الماء فانه خلق مطهرا فاذا استعمله في المحل طهره
ولهذا الوضوء كافر لاسلامه فاسلم لم يجز تيممه على قول ابي ح ومحمد لعدم
نيته قربة بل يطمح لانه بدون الطهارة ولو قوضاء كافر لم يرد به الاسلام
فاسلم جاز وضوءه بخلاف الشافعي ويجوز التيمم بالصعيد الطاهر لقوله عم

في الغلبة بخلاف ما اذا لم يعلب على ظنه لان الغلب عدم الماء في الغلوة ولا دليل على الوجود وقال الشافعي يجب طلبه مطلقا ليتحقق شرط الجواز يقين واليتم ضربتان لقوله عم لعمار يكفيك منه ضربتان لضربة للوجه وضربة لليدين مع الرفقين وكيفيته ان يضرب بيديه على الارض ثم ينفقهما حتى تتناثر التراب فيمسح بها وجهه ثم يضرب اخرى فينفقهما ويمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى بباطن زراعته اليمنى الى الرسغ ويمسح بباطن ابرهامه اليسرى على ظاهر ابرهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك كذا في زاد الفقهاء وقال بعض مشايخنا ينبغي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويسحب ثلاث اصابع اصفارها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم يمسح بباطنه بالابرهام ويسحب الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليد اليسرى كذلك ويستحب تسمية الله تعالى في قوله كما في الوضوء ويخلل اصابعه وينزع خاتمه فيتم السجدة هذا

اشارة الى ان الاستيعاب شرط فيه لقيامه مقام الوضوء وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا حتى لو لم يخلل ولم ينزع لم يجز وكذا لو لم يمسح بين الخابئين والعينين وفي رواية الحسن عن ابيه ح ليس بشرط حتى لو مسح اكثر الزراعين والكف جاز والنية فيه اي في التيمم فرض خلاف الرز اعتبارا بالوضوء ولنا ان التراب ملوث بذاته وانما صار مطهرا اذا نوى قربة مقصودة بخلاف الماء فانه خلق مطهرا فاذا استعمله في المحل طهره ولهذا الوضوء كافر لاسلامه فاسلم لم يجز تيممه على قول ابي ح ومحمد لعدم نيته قربة بل يطمح لانه بدون الطهارة ولو قوضاء كافر لم يرد به الاسلام فاسلم جاز وضوءه بخلاف الشافعي ويجوز التيمم بالصعيد الطاهر لقوله عم

كمن رآه في بيئر وليس معه آلة الاستعمال ولو رآه في خلال الصلوة فسد
 صلوته خلافاً للشافعي ولو رأى في خللها سور الحار أو نبذ الترمذي
 على صلوته ثم يتوضأ وقضى وكذا التوضي بأحد يدي الأخر ومن
 يرجو الماء أي وجدائه في آخر الوقت فالأفضل له تأخير الصلوة لاحتمال
 أنه يجد الماء فيوقيه بأبواب كل الطهارتين كطامع الجماعة وإن لم يرجو
 يتم في الوقت المستحب لأنه لا فائدة لتأخير وقال مالك يتم في وسط
 الوقت لأنه خير الأمور وأوسطها ويصلي بتيمة ما شاء من الفرائض
 والنوافل وقال الشافعي يتم لكل فرض لأنه طهارة ضرورية كطهارة
 المستحاضة والضرورة في الفرض يزول بفرض واحد لا يتجدد ضرورة
 أخرى لا يمحى وقت آخر بخلاف النوافل فإن الحاجة والضرورة إليه دائم
 ولنا أنه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما يتيسر له وهو عجزه عن استعمال
 الماء وفي التقنية لو يتم لقراءة القرآن والدخول المسجد يجوز به الفرائض
 خلافاً للشافعي ولو شى الماء في حله فتيمة وصلى ثم ذكر الماء لم يعد لها
 خلافاً لابن يوسف لأن التقصير جاء من قبله حيث لم يفش فلا يعذر ولهما
 أنه لا تكليف بلا قدرة بالنفس ولا قدرة بلا علم ولا علم مع النسيان
 والخلاف فيما إذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره ولو وضعه غيره
 وهو لا يعلم جاز التيمم اتفاقاً وقيل الخلاف في الكحل ولو كان الماء معلقاً
 على الكفاف ينظر أن كان ركباً والماء مؤخر الرجل جاز وإن كان الماء
 مقدم الرجل لا يجوز لأنه في مراكب عينه وإن كان سابقاً أن كان الماء
 مؤخر الرجل لا يجوز وإن كان مقدم الرجل وإن كان قابلاً جاز كيف
 مكان لأنه لا يكون معانيه فجاز نسيانه ولو شى الثوب في حله

وصلّى عريانا اختلف الشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز بالاتفاق والاصح انه
على الاختلاف ولو شى الكفر المال في ملكه وكفر بالمصوم قيل يجزيه والاصح
انه لا يجوز لانه يتمكن من الاعتاق بدون العلم بان يقول لكل عبد الى فهو
حر عن كفارة كذا ذكره صاحب المحيط او كان بقربه ماء وهو لا يعلم به
وليس بحضرة من يسأله فتيمة وصلى اجزاه وان كان بحضرة من يسأله
عنه فلم يسأل حتى يتم وصلى ثم اخبر ماء قريب لم يجز صلوة بخلاف
ما لو يسأله فلم يجزه حتى يتم وصلى ثم اخبر وما عذ في الطريق للشرب
لا يمنع التيمم ولا يرفعه لانه وضع للشرب دون غيره والمباح في نوع لا يجوز
استعماله في نوع آخر الا ان يعلم بكثرة انه وضع للوضوء والشرب جميعا
ليؤماء ولا يتم لقدرته وذكر القاضي الامام ابو علي النسفي عن الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفاضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضي والوضوء للوضوء
لا يباح منه الشرب كذا في ما لي لقاضي خان **فصل** في ازالة النجاسة
اعلم ان النجس يطلق على الحقيقي والحدث على الحكمي والنجس عليهما ثم
النجاسة المرئية كالدم والروث تظهر بزوال عينها بكل ما يعطى
مزيل كالخل وماء الورد والماء المتعمل وهذا عند الجرح والى لوسه
وقال محمد وزفر واشافى لم يجز بغير الماء لانه يتنجس بالاولى الملقحة
والنجس لا يفيد الطهارة لكن ترك هذا القياس في الماء للضرورة ولها
ان هذا طاهر يزول عين النجاسة وانها فوجب ان يفيد الطهارة
كالماء بل اولى فان الخل اقلع النجاسة من الماء ثم لا فرق بين
الثوب والبدن وعن ابي يوسف انه لا يجوز في البدن بغير الماء قيد
بمنزل لانه لا يجوز بما يع غير مزيل كالدهن لما فيه من الدسومة

[illegible]

فانه لا يخرج بنفسه فكيف يخرج غيره وكذا الدبس والذبن والعصير وعن ابي
يوسف لو غسل الدم من الثوب بدهن او سمن او زيت حتى ذهب اثره جاز
فالذي يشق ان لا تتركه عفو وان كان كثيرا لقوله لم يغسله ولا يتركه لقاء
اثره وما فيه من الحجج البين فان من خضب يده ولحيته بخناء نجس لا يزول
لونه بالغسل وفي قطع ما خرج ظاهر لا يليق بهذا الشبهة ثم قيل في
تفسير المشقة ما يحتاج في قلعها الى شئ اخر نحو الصابون والاشنان لان
الآلة المعدة لقلع النجاسة الماء فاذا احتيج الى شئ اخر شق ذلك
على الناس فلما يكلف بالمعاجة به فان زال العين والاثر بالغسل مرة
واحدة ففيه اختلاف المشايخ وكان الفقيه ابو جعفر يقول بعد زوالها
مرتين لان الرطوبة التي شربت في الثوب لا تزول بمرّة واحدة غالبا
وقال بعضهم يطهر لانا يتقارب زوال النجس فاستحالت بقاء النجاسة هذا
اذا صب الماء او غسله في الماء الجاري فلو غسله في جفانة يطهر بالثلاث
اذا عصر في كل مرة وكذا لو غسل في ثلاث اجنات استحسننا والقياس
ان لا يطهر الثوب وهو قول ذفر واحدا من الروايتين عن ابي يوسف لا يطهر
الا بصيب الماء عليه كذا في المحيط وغيره للرؤية كالبول والنجس يطهر بالغسل
حتى يغلب على الظن الزوال به اي بذلك الغسل لان ما يدرك بالحنس
يعتبر فيه غلبة الظن والمعتبر ظن الغاسل الا ان يكون صغيرا او مجنونا
فيعتبر ظن المغسل لانه هو المحتاج اليه وغلبة ظن مقدرة بالغسل
الثلاث لانها يحصل عنده غالبا ثم في كل ما ينص شرط العصر في كل مرة
ويبالغ في المرة الثالثة حتى لو عصر بعد لا يسيل منه الماء ويعتبر
في كل شخص قوته وفي رواية يكتفي بالعصر مرة وهو ارفق وعن

الاشتر

وهو ارفق

ا

ابي يوسف العصر ليس بشرط وفيما لا ينص كالحذف والآجر والخشب
ونحوهما يشترط بشئ الجفاف وتفسير الجفاف ان تخليه حتى ينقطع
التقاهر ولا يشترط فيه اليأس قال صاحب المحيط فيما لا يمكن عصره ان
لم يسرف فيه النجاسة يطهر بالغسل ثلثا من غير عصر وان شربت فعن
ابي يوسف انه ينقع في الماء ثلثا ويجفف في مرة فعلى هذا الحذف الجديد
والآجر الجديد اذا شربت فيه النجاسة والحنطة اذا شربت فيها النجاسة
والجلد اذا دبح بالدهن النجس واسكين اذا موه بالماء النجس والحم اذا
طبخ بالماء النجس والحنطة اذا طبخت بالحنس فعند ابي يوسف يغسل ثلثا
ويوه الستين بالماء الطاهر ثلثا ويطح الخحم او حنطة بالماء الطاهر
ثلثا ويجفف في كل مرة وقال محمد لا يطهر ابداء عن ابي ح في الحنطة
اذا طبخت في الحن لا يطهر ابداء الا اذا جعلها في خل فيطهر ولو كان الغسل
نجسا فتنظيره ان يصب فيه ماء بقدره فيغلى حتى يعود الى مكانه
وكذا في الدهن اذا تجسس بصيب عليه الماء فيعول الدهن الماء فيرفع
بشئ هكذا يفعل ثلث مرات وكل شئ صيقل كالمرات والسيف
واسكين ونحوهما كما نزعاج يطهر بالمسح اذا تجسس لان الصقالة
تتبع ان تدخل النجاسة اجزاء بل يبقى على ظاهره وبالمسح لم يبق
الا القليل وهو غير معتبر ولا فصل بين الرطب واليابس وبين ماله
جرم وبين ما لا جرم له ثم قيل يطهر حقيقة حتى لو قطع به البطن تربر
او اللحم يحل كله وقيل يتل النجاسة ولا يطهر كذا في التبين وذكر
في الاصل انه لا يطهر الا بالغسل قياسا على الثوب وهو قول ذفر
والشافعي قيد بالصيقل لانه لو كان خنثا او منقوشا لا يطهر
وروي عنه في حنث

الماء والدهن وغيره

صرف في ذلك معنى ظاهر في كل
وروي عنه في ذلك

بالسج والتمس نجس خلا فالشافعي يجب غسله رطبا ويكفي فركه يابسا
لقوله لم يعايشه فاعليه ان كان رطبا واقره اذ كان يابسا ولا
فرق فيه بين التوب والبدن في ظاهر الرواية للبلو وعن ابي حنيفة
لا يطهر الا بالغسل لان حرارة البدن جاذبة ولو ذهب اثر النجاسة
عن الارض بالشمس جازت الصلوة على مكانها خلا فالشافعي لانه
لم يجد المزيل ولنا قوله لم ذكأت الارض بنسبها والذكوة الطهارة
ولان الارض تنشف والهواء يجذب فيقل النجاسة وقليلها لا يمنع
جواز الصلوة دون التيمم منه اى لا يجوز التيمم من ذلك المكان والظهورية
زايدة على الطهارة وبالحديث ثبت طهارته لا طهره بيه ولو
اصابها الماء بعد بنسبها وذهب اثرها لا يعود نجسا في رواية
والاصح انه يعود واذا اصابت الخف او النعل نجاسة لم يجرم كالترو
ونحوه فحفت فذلك يابس ايا الارض يطهر استحسانا لقوله لم
فان كان رطبا اذى فليس حكمها بالارض فان الارض لها ظهور
ثم شرطية الجفاف على قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه لا يشترط بل يكفي
ذوال الرايحة وعليه اكثر الشايخ وقال في الرطوبة لا يطهر الا بالغسل
وهو القياس لان رطوبتها تتداخل في الخف والنعل بخلاف المني فانه
خص بالثقب عن القياس بخلاف المايعة كالبول والخر فانها اذا
اصابتها لا يطهر الا بالغسل لانه اجزاء النجاسة تشربت فيه
والجاذب يجذبها وعن ابي يوسف اذا مسحه بالارض لم يبق فيه
اثر النجاسة يطهر لهوم البلوى وعليه الفتوى فان لذق
به تراب او رمل وجف صار كالذى له جرم كذا روى عن ابي حنيفة
سذكر

والى

وابي يوسف وبخلاف التوب فانه ايضا لا يطهر الا بالغسل لان اجزاء
متخللة في خللها فيدخله كثير من اجزاء النجاسة وهو ليس بعفو
فيحتاج الى الماء للاستحاج ^{في قيس} في البئر اعلم ان مسائل الابان مبنية
على تباع الآثار لان الاقيسة فيها متعارضة في قياس يجب ان لا يطهر
ابداه وهو قول بشير الراسي لانه لا يمكن غسل حجارتها وحيطانها
وفي قياس آخر يجب ان لا يتنجس وهو ما روى عن محمد انه قال اتفق
راعى وراعى ابي يوسف ان ماء البئر في حكم الجارى لانه ينبع من
اسفلها ويؤخذ من اعلاها فلا يتنجس بوقوع النجاسة فيها ثم النجاسة
المايعة يتنجس بها اى البئر والمراد ماؤها اطلاقا لاسم محل على الحال
والجامدة كالبرق والروث والخثي قليلها عفو استحسانا لا كثرها
وهو اى اكثر ما يعده الناظر كثيرا كذا روى عن ابي حنيفة وهو الاصح وقيل
ماغطى ثلث وجه الماء وقيل ربعه وهذا لان آبار الغلوات ليست
لها رؤس حاضرة والمواشى تنقود حركتها ويلقيها الريح فيها فجعل قليلها
عفو للضرورة والضرورة في الكثير والرطب واليابس والصحيح والتكسر
سواء لبثت الضرورة في الكل وهو الصحيح وقيل الرطب والتكسر
مفسد وفي المحيط السمرقين والروث قليله وكثيره ويا بسه مفسد لانه
بعد السقوط يتفتت فتتشر في الماء فشابه قليله الكثير من البول وعن
ابي يوسف قليل اليباس لا يفسد للضرورة وهو الاوجه لان الضرورة
والبلوى في المتفتت اشد ثم المعبر في اخفاء البول الضرورة ان كان
في موضع يتحقق فيها الضرورة يكون كالبول وقيل يتنجس وقيل ان كان
صلبا متسكنا فهو بمنزلة البعر واختلف في آبار البيوت فمنهم من يفسده

لعدم الضرورة والاصح التسوية كذا قاله الامام الترمذي ^{صحيح} فان مات
 فيها فارة او نحوها كما لصفوة والسودانية وسام ابرص يظهر
 ينزع عشرة دلو الى ثلثين بدلوها التي يستقي بها منها لانها ايسر عليهم وعن
 ابي حنيفة لو سيعها صاع ^{صه} بعد اخراج الواقع لحديث انس انه قال في الفارة
 ماتت في البر فاخرجت من ساعتها ينزع عشرة دلو منها والعصفورة
 ونحوها يعادل الفارة في الجنة فاخذ حكمها بخلاف ما لو نزع عشرة دلو
 وهو فيها ولو استخرج الحيوان الواقع فيها حيوان كان يجلس العين كالخنزير
 ينزع جميع الماء وان لم يصب فيه كما لو وقع فيه ادم او بول ولو كان كلبا
 فعلى ما ذكر في النوادر يجب جميع الماء كالخنزير وهكذا روى ابو يوسف
 ولهذا قيل لو انتفض الطيب بعد خروج من الماء فاصاب ثوبا انسان افسده
 لان الماء اصاب جلده لا يخرج عن رطوبة متولدة من باطنه وعلى ما روى
 ابو حنيفة لا يجب النزع لان جلده يظهر بالدباغ ولحمه بالزكوة وان كان الواقع
 طاهرا ولم يكن على بدنه او خرج به نجاسة كالا دمي وحيوان يؤكل
 لحمه لم ينزع شيء لانه طاهر لا في طاهر وان كان على مخرجه نجاسة
 نزع كله لاختلاط النجاسة بالماء وذكر القدر الذي ان كان الادنى
 محدثا نزع اربعون وان كان جنبها نزع كله وان كان حيوانا لا يؤكل لحمه
 كسباع الوحش والطيور اختلفوا فيه والصحيح انه لا يتنجس وكذلك
 البغل والحمار لا يصير الماء مشكوك فيه وهذا كله اذا لم يصل الى الماء
 شيء من لعابه فان وصل به حكم الماء حكم لعابه ثم لو كانت الفارة
 الواقعة اكثر من واحدة روى عن ابي يوسف انه قال في الاربع كفارة
 واحدة فاذا بلغت خمسين نزع اربعون او خمسون الى التسع فاذا بلغت

عشر ينزع ماء البئر كله وعن محمد في الفاريتين ينزع عشرة دلو وفي الثلث
 اربعون كما لدجاجة وفي الحمامة والدجاجة والهيئة ونحوها
 ينزع اربعون دلو لما روى عن ابي سعيد الخدري في الدجاجة يموت
 في البئر ينزع منها اربعون دلو والحمامة ونحوها يعادلهما فاخذت
 حكمها وفي النوادر هرة اخذت فارة فوفعتا في البئر فان خرجتها
 الهرة ينزع ماء البئر كله وان لم يخرجها وماتت الفارة وخرجت
 الهرة حيا ينزع عشرة دلو وان ماتت الهرة وخرجت الفارة
 حية ينزع اربعون وان خرجتا حيتين لا ينزع شيء وفي الادعي والشاء
 ونحوها كما جدد ي ينزع الكل اي كل ما فيها ان امكن لان ابن عباس
 وابن الزبير اقيما ينزع الماء كله حين مات زبجي في برذون فان
 انتفخ الواقع فيها او تنفخ ينزع الكل مطلقا صغيرا او كبيرا انتشار
 البيلة في جزء الماء وتلك البيلة نجسة وان لم يكن نزع الكل لبيع
 الماء من اسفله نزع حتى يغلبهم الماء كذا روى عن ابي حنيفة ولم يقدر
 الغلبة بشئ كما هو دأبه وقيل يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في امر
 الماء وهذا الشبه بالفقه وعنه انه ينزع ما يتادل الى ثلثمائة دلو
 وهو قول حماد وعنه ابي يوسف فيه وجهان احدهما ان يخفف خفة عمقها
 ودورها مثل موضع الماء منها ويجفف ويصب فيها ما ينزع الى ان يمتلئ
 والاني ان يرسل فيها قصبه وتجعل ليلع الماء علامة ثم ينزع منها
 عشرة دلاء ثم يعاد القصبه فينظر كم انتفخ فينزع لكل قدر منها عشرة دلاء
 ولا يجب نزع الطين لكان الحج ^{فصل} في الاستنجاء هو مسح النجاسة وتسلطه
 وهو سنة لمواظبته عم من البول والغائط ونحوها مما له عين مرئية

كاللود ونحوه لا في التيمم والنوم اذا استنجاء فيها بدعة وقال الشافعي
 الاستنجاء فرض لا يجوز الصلوة بدونه لان الطهارة من الانجاس بالماء
 شرط جوازها الا انه اكتفى بغسل الماء في موضع الاستنجاء للضرورة والاجماع
 فلا يجوز تركه ولنا قوله عم من استجر فليوتر ومن فعل هذا فقد احسن ومن
 لا فلا يخرج بكون طاهر من زيل الحجر والمدر وما يقوم مقامهما يسهل المحل
 حتى يتيقن اذ المقصود التنقية فيسهل على وجه يحصل المقصود ولا يسن
 عدد وقال الشافعي لا بد من الثلث لقوله عم ويستنجي بثلاث انجاء
 ولنا ما روينا من قوله عم من استجر فليوتر ولا يترار يحصل بالواحد
 وما رواه من رواه الظاهر فانه لو استنجى بحجر لثلاثة احرف والتي جاز
 بالاجماع لحصول المقصود ولعل ذلك الثلثة في الحديث خرج مخرج العادة
 والغالب او يحل على الاستنجاء وكيفيته ان يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني
 ويكبر بالثالث في الصيف ويقبل بالحجر الاول ويدبر بالثاني والثالث
 في الشتاء والآلة تفعل في الاحوال كلها مثل ما يفعل الرجل في شتاء امنا
 كيفيته مسح الذكر فانه ياخذ شماله ويمره على جدار او حجر او مدر وان
 تعذر ذلك يمسك الحجر بيمينه ولا يحركها ويمر الذكر بشماله والماء افضل
 ان امكنه بلا كشف عورة لانه يقلع البجاسة والحجر يحفظها فكان
 اولى والا فضل ان يجتمع بينهما وان لم يكن يترك حتى يصير قاسقا وبعض
 مشايخنا قالوا هذا في الزمن الاول اما في زماننا فهو سنة وصفته
 ان يستنجي بيده اليسرى بعدما استتر حتى يحل الاسترخاء اذا لم يكن صائما
 ويمسح اصبعه الوسطى على سائر الاصابع قليلا في ابتداء الاستنجاء ويقبل
 موضعها ثم يصعد بيمينه ويقبل موضعها ثم يصعد بيمينه ثم سبابة فيعمل

مطلق الاستنجاء على وجه السنة

فمما ينبغي ان يعلم ان الاستنجاء بالتراب
 لا يوجب طهارة من الجناس بالماء
 بل هو طهارة من الجناس بالتراب
 والنجاسة بالتراب لا يوجب طهارة
 من الجناس بالماء بل هو طهارة من
 الجناس بالتراب والنجاسة بالتراب
 لا يوجب طهارة من الجناس بالماء
 بل هو طهارة من الجناس بالتراب

الوقت اداء فكل يعتبر عندنا حال الوقت يعتبر عنده حاله عند
ذلك الجزء لانه موضع توضع لتوجيه الخطاب بلاداء فاذا وجد ذلك الجزء
وهو صالح لها في ذمته وبعد الوجوب لا تسقط باعتراض ما ينافيها واذا
وجد ذلك الجزء وهو غير صالح لها لا يجب ^{في الاذان} وهو لغة
الاعلام قال الله تعالى واذن من الله ورسوله وشرا عبارة عن الاعلام
الخصوص واهليته يعتمد معرفة القبلة والاعلام بمواقب الصلوة الاذان
سنة مؤكدة عند عامة المشايخ هو الصحيح عرفه ذلك بالسنة واجماع
الامة وانه من شعار الاسلام حتى لو امتنع قوم عنه اجبرهم الامام عليه
فان لم يفعلوا قاتلهم على قول محمد خلافا لابي يوسف وقيل انه واجب لانه
امر به في قوله عم اذا حضرت الصلوة فيلوثون لكم احدكم ^{فان} وسننته
للصلوة وادبها المكتوبات والجمعة فقط لانه عم من الاذان فيرادون
ماسواها بالا ترجيع وهي ان يخفف بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بها
صوته خلافا للشافعي في الترجيع لما روى انه عم امر ابا محمد وروى بذلك
ولنا ان بلالا كان لا يرجع فيه وما رواه محمود في حاله التعليم فانه
كان من دابة فيما يعلم اصحابه ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة
خير من النوم مرتين لما روى ان بلالا جاء رسول الله عم فوجد نايما
فقال الصلوة خير من النوم فقال م ما احسن هذا اجعله في اذانك
وانما خسر الفجر لانه وقت نوم وغفلة فيختص بزيادة الاعلام
واستحسن المتأخرون التنويه في كل صلوة لطهور التواني في الامور
الدينية والاقامة مثله اي مثل الاذان في عدد اكثر بزيادة قد قامت
الصلوة مرتين بعد الفلاح وقال الشافعي الاقامة فرادى لما روى انه عم

علم ان ثبوتها بالكتاب وهو قوله تعالى واذنا واذنا في الصلوة اذناها
هو واذا في الصلوة ليس الا اذان والسنة والصلوة وهو ما روى
ان رسول الله عم فاما واذا في الصلوة فليس الا اذان فاشير الى الضرب وان توس
فيل هو للتصاريق واشار الى ان في الصلوة فليس الا اذان فاشير الى الضرب وان توس
واشار الى ان في الصلوة فليس الا اذان فاشير الى الضرب وان توس
عبد الله بن زيد الانصاري بنهم فلم تنالوا الطعام في تلك الليلة
وقال كنت بين انما واليقظ فاذا رايت نازلا في القبلة
وعلم براد ان اخبر ان قمام على قدم حائط واستقبل القبلة
فقال الله اكبر لآخره ثم كنت حينئذ في صلاة من ثنتين فالتفت
الاوله وزاد في آخرة قد قامت الصلاة من ثنتين فالتفت
رسول الله عم واخبر بذلك فقال ادرك صدق
القرآن على بلال فانه امده صوتا منك فقلت بلالا
فقام بلال على ارفع صوته فاذنا كافي

قال

قال الاقامة فرادى ولنا ان بلالا كان يثني الاقامة وهكذا فعل الملك
النازل من السماء وما رواه محمود على الجمع بين كل كلمتين ويترسل الاذان اي
يقف بين كل كلمتين ويدرج الاقامة اي يسرع فيها بقوله عم لبلا لا اذا
اذنت فترسل واذا قلت فاحذر والامر فيه للندب ويتوجه القبلة في
اي في الاذان والاقامة لان بلالا كان يؤذن ويقيم مستقبل القبلة وللك
النازل من السماء اذن واقام كذلك ولو ترك التوجه اليها جاز حصول
المقصود ويكره لمخالفة السنة ويلتفت بمنه ويسر عند الحيتلين
لانها خطاب القوم فيواجههم بها وكيفيته ان يلتفت بالصلوة منه و
بالفلاح كذلك ولا يلتفت وراه بما فيه من استدبار القبلة وعن شمس
الائمة الحلوى انه لا يلتفت اذا كان وحده اذ لا حاجة اليه والصحيح
انه يلتفت لانه صار سنة للاذان ويرفع صوته للبالغة في الاعلام
ويجعل اصبعيه في اذنيه لانه عم قال بلال اجعل اصبعيك في اذنيك
فانه ارفع لصوتك ويستحب بوضوء فيهما اي في الاذان والاقامة
لانها ذكران معطيان فينبغي ان يكونا بوضوء ويكره ان اي الاذان والاقامة
للجنب فيعاد الاذان خاصة لا الاقامة لو اذن جنب واقام وفي رواية
يعاد ان استحبابا لغلظة الجنبية والاول اشبه لان تكرار الاذان
مشرع دون الاقامة ويكره اقامة المحدث لما فيه من الفصل
بين الاقامة والتكبير وذا غير مشروع وكذا اذانه في رواية لانه
يدعو الناس الى شأه للصلوة فاذا لم يشأه لها يكون داعيا
الى الملايحسبه بنفسه فيدخل تحت قوله تعالى اتامرون الناس بالتب
وتسون انفسكم ولو صلى فائنة يؤذن ويقيم لانه عم قضى الفجدة

فان قيل تكرار السنة كيف يكون حسن قلنا لان الاذان

جاء الاذان للمحدث وللصالحين
المراحم والاعمال وكبره للجنب ومبني
والاعمال والمحدثين والاعمال
لا يعقل والمرأة والمحدثين والاعمال
والناس والاعمال وكبره للجنب ومبني
الان يؤذن لنفسه وبعده الاذان الاخيرين وهما
الافسح والاعمال وكبره للجنب ومبني
كبره اقامتهم ولهم كبره
لكن لا تقاد اقامتهم لغيرهم كبره
تكرار الاقامة في الصلاة
قال الاقامة فرادى ولنا ان بلالا كان يثني الاقامة وهكذا فعل الملك
النازل من السماء وما رواه محمود على الجمع بين كل كلمتين ويترسل الاذان اي
يقف بين كل كلمتين ويدرج الاقامة اي يسرع فيها بقوله عم لبلا لا اذا
اذنت فترسل واذا قلت فاحذر والامر فيه للندب ويتوجه القبلة في
اي في الاذان والاقامة لان بلالا كان يؤذن ويقيم مستقبل القبلة وللك
النازل من السماء اذن واقام كذلك ولو ترك التوجه اليها جاز حصول
المقصود ويكره لمخالفة السنة ويلتفت بمنه ويسر عند الحيتلين
لانها خطاب القوم فيواجههم بها وكيفيته ان يلتفت بالصلوة منه و
بالفلاح كذلك ولا يلتفت وراه بما فيه من استدبار القبلة وعن شمس
الائمة الحلوى انه لا يلتفت اذا كان وحده اذ لا حاجة اليه والصحيح
انه يلتفت لانه صار سنة للاذان ويرفع صوته للبالغة في الاعلام
ويجعل اصبعيه في اذنيه لانه عم قال بلال اجعل اصبعيك في اذنيك
فانه ارفع لصوتك ويستحب بوضوء فيهما اي في الاذان والاقامة
لانها ذكران معطيان فينبغي ان يكونا بوضوء ويكره ان اي الاذان والاقامة
للجنب فيعاد الاذان خاصة لا الاقامة لو اذن جنب واقام وفي رواية
يعاد ان استحبابا لغلظة الجنبية والاول اشبه لان تكرار الاذان
مشرع دون الاقامة ويكره اقامة المحدث لما فيه من الفصل
بين الاقامة والتكبير وذا غير مشروع وكذا اذانه في رواية لانه
يدعو الناس الى شأه للصلوة فاذا لم يشأه لها يكون داعيا
الى الملايحسبه بنفسه فيدخل تحت قوله تعالى اتامرون الناس بالتب
وتسون انفسكم ولو صلى فائنة يؤذن ويقيم لانه عم قضى الفجدة

واقامته او يمشي لانه يشبه بالصلوة فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه
الاستقبال فاذا انتهى الى قوله قد قامت الصلوة له الخيار ان شاء
انتهى في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة اما ما كان المؤذن اولم
يكن ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان اخر غير العربية فان علم الناس
انه اذا ن قیل يجوز **فصل** في شروط الصلوة واركانها واجباتها
شروط الصلوة ستة الوقت لقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتا اي فرضا موقتا والطهارة بانواعها من الاحداث
والانجاس قال الله تعالى وثيابك فطهر واذا وجب التطهير في الثوب
وجب في البدن والمكان اذ هما الزم للمصلي من التوبخ لا وجود
للصلوة بدونها بخلاف التوب حتى قالوا وصل في تحت قديمة نجاسة
اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلواته ولو كانت تحت احدهما قيل يجزئ
وقيل لا وهو الاصح ولو كانت في موضع سجدة فقط وموضع قدميه
طاهر جازت صلواته في رواية عن ابي جعفر وفي رواية لا هو
قولها وهو الاصح ولو كانت في موضع يديه او ركبتيه يجزئ بخلافها
لوفر الشافعي رحمه الله كذا في المحيط وستر العورة لقوله تعالى
خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلوة لان
اخذعين الزينة لا يتصور فاريد بحملها وهو التوب ولا يجزئ
الزينة لعين المسجد فدل انه للصلوة لكن كفى عن الصلوة بالمسجد فلا
اطلاق اسم الحال على المحل والثنائي عكسه واستقبال القبلة لقوله
ثم قولوا وحسبكم شطرة اي جهته والنية لقوله تعالى وما امرنا
الا لعباد والله مخلصين له الدين والاخلاص انما يتحقق بالنية

وتكبيره

صل في المصلي بقراءة القرآن
الاذا نذر في الصلاة
المختصة ولو كان في خدته
انقراة وحسب رزقه
وكرها اي الاذا نذر لانها من سنن
والا فاجل للنبى وركعتا
الجماعة حصة من صلاة
في ركعة واحدة
انما نذر في ركعة واحدة
لا سمح الله تعالى
لا سمح الله تعالى
الحديث بالكتاب

وتكبيره الاحكام لقوله تعالى ربك فكبر جاء في التفسير انه اريد به تكبيرة
الافتتاح وخضت بالاخام لان الاشياء المباحة قبل الشروع بحركتها
وهي عند الشافعي ركن والغاية تظهر في جواز بنا النقل على تحريك الفرض
فقد نأجوز خلافه واركانها ستة القيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين
اي مطيعين ولم يجب القيام في غير الصلوة فيجب فيها والقراءة لقوله تعالى
فاقرءوا ما يتلى من القرآن فانها نزلت في الصلوة بدليل سابق الآية وسبقها
ولانها لم يجب في غيرها فيجب فيها والزكوة والسجود لقوله تعالى واركعوا
واسجدوا والانتقال من ركن الى ركن في الصحيح من مذهب ابي جعفر لانه
وسيلة الى اداء الفرض فيكون فرضا والقعدة الاخيرة مقدر التشهد
لانه عم واظب عليها وقال ابن مسعود رخصه عن عيينة التميمي
اذا قلت هذا او فعلت هذا افقدت صلواتك علق التمام بالفعل قراءة
اولم يقرأ قيل المفروض من القعدة ما ياتي بالشهادتين والاصح انه
قد ما يتمكن فيه من قراءة التشهد الى قوله عبده ورسوله اذ التشهد
عند الاطلاق ينصرف اليه واجباتها احدى عشر قراءة الفاتحة
في الاوليين وسورة او قدرها اي قدر سورة خلافا للشافعي في الفاتحة
فهي عنده ركن لقوله عم لا صلوة الا بالفاتحة الكتاب وخلافا
لمالك فيهما الا صلوة الا بالفاتحة الكتاب وسورة معها ولنا قوله
تعالى فاقرءوا ما يتلى من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز
لكن يوجب العمل فقلنا بوجوبها وما روى محمود بن علي في الفضيلة
والجهر بالقراءة في الصلوة الجهرية للامام به ورد السنة ولما
النفرد فهو بالخيار ان شاء الله وان شاء خافت لما روى عن

واكن عبادته بما ينبغي
وتوقف وجوده عليه
سكون فكم وضى واخرون
في الارض يفتخرون من فضل الله واخرون
يقانون في سبيل الله فاقرءوا ما يتلى من
واقبوا الصلوة واتوا الزكوة وقضوا الله
فرضا الآيات سورة الحج المثل

مطلب كيفية القراءة جهرا وخفيا واصلا للقراءة

ابن هزيمة انه قال كانت رسول الله ص بالليل يرفع صوتا ويحفظ صوتا وانما
 اي القراءة خفيفة في الصلوة السريّة مطلقا اما كان او منفردا ولا بد من
 ان يحرك لسانه وفي هذا اختلاف بين المتأخرين ان القراءة بحجّة تحت لسان
 من غير ان يكون مسموعا هل يكون معتبرا ام لا حكى عن الشيخ في الحسن انها يعتبر
 وعن الفقيه ابن جعفر انه لم يعتبر وقيل ان الحجة والمخافة هما استيطان حتى
 لا يجب سجود السهو بتركهما لانها ليست بقصودين وانما المقصود القراءة فقام
 كالقومة والطمأنينة في الركوع والسجود وقال ابو يوسف والشافعي فرض لقوله ثم
 لن اخذ الصلوة قم صلا فانك لم تصل ولنا ان الله تعالى امر بالركوع وهو الخياء
 وبالسجود وهو الانخفاض فيتعلق الركبة بالادنى منها وترتيب فعلها
 المتكررة في كل ركعة كما سجدة الثانية وقيام الى الركعة الثانية لا يفسد صلواته
 واما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود فرض حتى لو ركع قبل
 القيام وسجد قبل الركوع لا يجوز والقعدة الاولى على قول المتأخرين وعند
 الطحاوي والكرخي سنة والشاهد في القعدة في ظاهر الرواية نفس عليه
 في المحيط والقياس ان يكون سنة في الاول وهو اختيار البعض لان القعدة
 الاخيرة لما كانت القراءة فيها واجبة والقعدة الاولى لما كانت واجبة كانت
 القراءة فيها سنة والتسليم يخرج منها بلفظ السلام والقنوت في الوتر
 وتكبيرات العبدان لان النبي صم وطب عليه من غير تركها مرة وهو امانة الوجوب
 حتى يجب سجدة السهو بتركها والقياس ان لا تجب لانها من الاذكار كالنحو
 والثناء وضي الصلوة على الافعال دون الاذكار وجه الاستحسان ان هذه
 الاذكار يضاف الى جميع الصلوة فصارت من خصائصها بخلاف غيرها وسننها
 اي سنن الصلوة ما سوى ذلك المذكورات من الاركان والواجبات من قولها

كانت

من الصلوة

كالثناء والتعوذ والسمية والتأمين سرّا وتكبير الركوع وتسيحه وتكبير السجود
 وتسيحه ثلثا والصلوة على النبي صم والدعاء وافعالها المطلوبة اي التي يطلب
 فعلها في الصلوة كرفع اليدين للتحية ونشر اصابعه ووضع يده اليمنى على اليسرى
 تحت سترته واخذ بكتفه بيمينه وتفرج اصابعه وجهه امام التكبير والجلوس
 بين السجدين ووضع ركبته واقرش رجله اليسرى ونصب رجله اليمنى
 واما مندوبها فنحو نظره الى موضع السجود وكضم فمّه عند التشاوب واخراج
 كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع والقيام حين قال حي على الفلاح
 وشروع الامام مذ قبل قد قامت الصلوة الشرط الاول من الشرط المذكورة
 للصلوة الوقت ووقت الصبح اي صلوة الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو البياض
 المنتشر في الافق قيد بالصادق اذ لا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يبدو
 طولا ثم يعقبه الظلام لقوله صم لا يغربك الفجر المستطيل وقال الفجر هكذا
 ومدّ يده عرضا لا هكذا ومدّ يده طولا الى طلوع الشمس لقوله صم وقت
 الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وانما ببدء بيان وقت الصبح لانه اول
 صلوة فرضت لعدم الاختلاف في اوله وآخره بخلاف غيره كذا قاله الشمس
 الائمة السرخسي رضي الله والظاهر في وقته من زوالها اي زوال الشمس
 حتى يصير ظل كل شيء مثليه على قول ابى حنيفة في الزوال وهو الفجر الذي
 للاشياء وقت الزوال وذلك يختلف باختلاف الامكنة والاقاات
 وقد قيل لا بد ان يبقى لكل شيء عند الزوال في موضع الا بمكة والمدينة
 في طول ايام السنة فلا يبقى مكة ظل على الارض وبالمدينة ياخذ الشمس
 الجيطان الاربعه وذلك الفجر الاصل غير معتبر في التقدير بالظل واضح
 ما قيل في معرفته ان ينصب عود مستوي في ارض مستوية فما دام ظل العود

منها الصلاة

بالكاذب

على النقصان علم ان الشمس في الارتفاع لم يزل بعد ^{نصف} وان استوى الظل علم انه
 حاله الزوال فاذا اخذ الظل في الزيادة علم انها زالت فيخط على رأس الزيادة
 فيكون رأس الخط الى العود في الزوال فاذا صار مثله لامامته جبريل عم
 في اليوم الثاني في هذا الوقت وله قوله عم ابره وبالظهر فان شدة الحر
 من قبح جهنم واشد الحر في يارهم كان في هذا الوقت وهو صيرورة
 ظل كل شئ مثليه اول وقت العصر على قوله وعلى قولهما اذا صار الظل مثله
 بصير اول وقت وهذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي ح ^{رضي الله} اذا
 صار الظل مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير مثليه كان
 بينهما وقت مهمل كما بين الفجر والظهر وعن شيخ الاسلام قال المشايخنا
 الاحتياط ان يصلي الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصلي العصر حين يصير مثليه
 يكون الصلواتان في وقتيهما بالاتفاق واخره اى اخر وقت غروبها الى
 غروب الشمس وقال الحسن بن زياد آخره حين يصفر الشمس وهو قول الشافعي
 لقوله عم وقت العصر ما لم يصفر الشمس ولنا قوله عم من ادرك ركعة
 من العصر قبل غروب الشمس فقد ادرك اى الوقت وهو اى غروب الشمس
 اول وقت المغرب لقوله عم وقت صلاة المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط
 الشفق وهو حجة على الشافعي في التقدير بوقت وضوء واذان واقامة
 وخمس ركعات واخره اى اخر وقت غروب الشفق الابيض المعتد في اللق
 بعد الحرة هذا على قول ابي ح ^{رضي الله} وعلى قولهما الشفق هو الاحمر وبه
 قال الشافعي لقوله عم الشفق هو الحرة وله قوله عم آخر وقت المغرب
 اذا السود الافق والاختلاف فيه راجع الى تفسير الشفق وفيه اختلاف
 الصحابة وآئمة اللغة ونقل جوعه اى الى قولهما لما ثبت عنده من حمل

عامة الصحابة الشفق على الحرة قيل قول ابي ح رة احوط وقولهما ومع
 وقيل في الصيف يؤخذ بقوله ما القصير الليالي وبقاء البياض الى ثلث الليل
 ونصفه وفي الشتاء بقوله لطول الليال وعدم بقاء البياض وهو اى
 غروب الشفق اول وقت العشاء واخره اى اخر وقت طلوع الفجر المصادق
 لقوله عم آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر وهو حجة على الشافعي
 في تقديره بزهاب ثلث الليل ووقت الوتر وقت العشاء ويجب تحريمه
 عنها اى عن العشاء حتى لو صلاه قبلها لا يجزيه الا اذا كان ناسيا وهذا
 على قول ابي ح وقالوا وقت بعد العشاء وهو بيان فرع اختلا فريم
 في صفته فعنده واجب والوقت متى جمع بين صلوئين واجبتين فمرو
 وقتيهما وان امر بتقديم احدهما كصلوة الوقت والفايتة وعندهما
 سنة شرعت بعد العشاء فيدخل وقتها بعدها كركعتي الظهر وفايدة
 للختلاف تظهر فيما اذا صلى العشاء بغير وضوء ناسيا وصلى الوتر
 بوضوء ثم تذكر بعد العشاء لا الوتر على قوله خلافا لهما وفيما
 اذا تذكر الوتر في صلاة الفجر عند سعة الوقت يفسد فحده عند مخالفا
 لهما ويستحب الاسفار بالفجر اى اضاءة بحيث يقدر على الصلوة بقراءة
 مسنونة ما بين اربعين اية الى ستين اية او اكثر وترتيل واعادتها
 واعادة الوضوء قبل طلوع الشمس لو ظهر سهوه كما فعل ابو بكر وعمر
 وبه قال شمس الأئمة الحلواني والقاضي ابو علي النسفي لقوله عم اسفروا
 بالفجر فانه اعظم الاجمال للحاج بالمزدلفة فالتغليس فيها افضل
 روى ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عم صلى الفجر فيها بغسل وهو ظله
 آخر الليل يقال غلس بالصلوة اذا صلاها في الغلس كذا في المغرب وقال

موطأ مالك
 في الصلوات
 في الاوقات

الشافعي يستحب تعجيل كل صلاة لله مساعة الى المغفرة قال الله تعالى
 وسارعوا الى مغفرة من ربكم الآية قلنا المساعة الى المغفرة الله انما يكون
 في المساعة الى شئ الذي هو افضل عند الله من غيره والتاخير فيها افضل
 لان فيه تكثر الجماعة على ان الآية العامة فتحملها على بعض الصلوة والابرار
 بالظهر لا يستحب الايراد بها في الصيف سواء كان يصلي وحده او جماعة
 لما روينا من قوله عم ابرد وايا الظهر فان شدة الحر من فيج جهنم اى دخلوا
 صلوة الظهر في البرد اى صلواتها اذا سكنت شدة حرها وفي جهنم شدة حرها
 وقال الشافعي ان كان يصلي وحده يعجلها وان كان يصلي بجماعة يؤخرها
 تيسيرا وتعجيلها في الشتاء لما روى انس رضي الله ان النبي عم اذا كان
 في الشتاء يكثر بالظهر اى صلاحها في اول وقتها وتاخير العصر ما لم يتغير
 قرص الشمس بحيث يصير جبال لا يحار فيه الا عين هو الصحيح وبه قال ابو
 وابو يوسف ولا عبرة لتغير الضوء الذي يكون على رأس الجحطان كما قاله
 ابراهيم والخفي لان ما يحصل بعد الزوال والتاخير الى تغير الشمس مكروه
 في الصيف والشتاء لقوله عم وقت العصر ما لم يصف الشمس اما اذا فيه
 مكروه لانه ماء موريه ولا يستقيم اثبات الكراهة للشئ مع كراهية وقيل
 يكره ذلك ايضا وتعجيل المغرب دأبا لقوله عم بادروا بالمغرب قبل اشتباك
 النجوم ولا تشبهوا باليهود فانهم يصلون والنجوم مشتبكة وفي رواية محمد
 عن ابي ج انه يكره تأخيرها وفي رواية الحسن عنه انه لا يكره ما لم يتغير الشفق
 والاصح انه يكره الامن عذر كالفقر ونحوه وفي التاخير بتطويل القرائن خلاف
 وتأخير العشاء الى ثلث الليل في الشتاء لقوله عم لمعاذ رضي الله اخبر
 العشاء في الشتاء الى ثلث الليل فان الليل فيه طويل وعجل في الصيف فان

الليل

الليل فيه قصير واما التأخير الى النصف فباح والى اخر الليل فمكروه وتعجيلها
 في الصيف لما روينا ولان فيه من تكثر الجماعة لان الناس ينامون فيها كما
 تغيب الشفق وفي يوم الغيم يعجل العصر والعشاء لئلا يقع العصر في حال تغير الشمس
 ولئلا يقل الجماعة في العشاء بامطار المطر لان عند الغيم يطر المطر ساعة
 فساعة ويؤخر ابا في يعني الفجر والظهر والمغرب لئلا يودي في الجوع والقليل
 الجماعة بسبب الظلمة ولئلا يقع قبل الزوال والغروب في الظهر والمغرب وروى
 الحسن عن ابي ح انه يؤخر يوم الغيم لجميع لان الله اقرب الى احتياط ولا يجمع
 بين صلاتين في وقت واحد بعدد لا يعرفه ومزولة فانه يجمع بعرفة
 بين الظهر والعصر في وقت الظهر ومن دلفه بين المغرب والعشاء في وقت
 العشاء وقال الشافعي يجمع بينهما بعد السفر ونحوه لانه عم جمع بين الظهر
 والعصر في سفره وتناقله عم من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقد اتي
 بابا من الكبار وما روى ماء ول بالجمع فعلا بان اخر الظهر الى اخر وقته
 وادى العصر في اول وقته ويستحب ان يوترأخ الليل ان وثق بالانبياء لقوله عم
 لعمر رضي الله وكان يوتر من آخر الليل اخذت بالافضل والاى ان لم يتوبه
 فاقله اى يوترأخ الليل لقوله عم لا يكره في وكان يوتر من اول الليل
 اخذت بالثقة ووقت الجمعة وقت الظهر لانه عم قال للمعطي بن عمر
 اذا مالت الشمس فصل باناس الجمعة ووقت صلوة العيدين من ارتفاع
 الشمس لانه عم كان يصلي العيد والشمس على قدر ربح او ربحين الى زوالها
 لما روى ان قوما شهدوا عند الرسول عم بروية المصلا بعد الزوال
 فامرهم بالخروج الى المصلى من الغد ولو جاز الاداء بعده لم يكن للتأخير
 معنى فمما واولا الكراهية ثانية ثلثة منها لا يجوز فيها

(الاصح ان لا يؤخر عن وقتها)

اقبل الاوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع
 والشتاء والغروب وهو ظرف لقوله لا يجمع
 الا بعد يوم الشتاء من قول لا يجمع صلوة فان اراها
 ناكحة في وقت الغروب لا يجمع ان لم يوتره قبله
 لان سبب الوجوب آخر الوقت ان لم يوتره قبله
 فان اراها كما وجبت لم يكره فعلا فيه
 وانما يكره تأخيرها اليه كالفصل ناكحة فعلا
 بعد خروج الوقت وانما يكره تقوية

درج

ومكانه شرط الذي يصلي فيه شرط الصحة الصلوة لما ذكرنا والنجاسة نوعان
 مخففة وهي بول الفرس وبول ما يؤكل لحمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف على اختلاف
 أصلهما من تعارض النصين والاختلاف وكذلك ما لا يؤكل من الطيور على قول
 أبي حنيفة وعندهما مغلفة وهذا على رواية أبي جعفر الهندي وهو الصحيح
 وفي رواية أبي الحسن الكرخي خفيفة عند أبي حنيفة وأبي يوسف غليظة عند محمد
 ويمنع منها أي من المخففة قدر ربع العصفاء وربع الأصابع أي الذي أصابه
 النجاسة كالزبل والدخين والكم ونحوها هو الصحيح لأن للربع
 حكم لكل وعن أبي حنيفة ربع أدنى ثوب يجوز فيه الصلوة كاليزد وعن أبي
 يوسف شبر في شبر وعنه ذراع في ذراع ومثله عن محمد لا مادونه أي
 لا يمنع منها مادون ذلك القدر لأنه لم يوجد حد الفجر ومغلظة وهي
 بقية النجاسة كالبول والغائط والدم والخر وخر الدجاجة والبط
 وبول الحمار والحمرة والفارة والخثي والروث فلا يمنع منها حتى يكون
 أكثر من قدر الدرهم وهو على ما ذكره محمد في البسوط وزن مثقال وهو
 الدرهم الكبير وعلى ما ذكره في النوادر ما يكون مثل عرض الكف قال الفقيه
 أبو جعفر يوفون بين الروايتين فالأولى في الكثيف والثانية في الرقيق
 وهو الصحيح وإلى هذا أشار بقوله ووزن المثقال عفو في ذات اللحم
 أي في النجاسة التي لها جرم مع الكراهية وقد عرض الكف في اللبقة
 أي في النجاسة الرقيقة وما زاد على ذلك مانع وإنما كانت نجاسة
 هذه الأشياء مغلفة لأنها ثابتة بدليل مقطوع به ومحل الاستبراء
 خارج عن العفو يعني لا يكون معفوًا بل ينبغي أن يستنجى بما ينقيه الواظبة
 عم عليه وشرائط بول كرواس الإبر عفو لأنه لا يمكن الاحتراز عنه

خصوصا

خصوصا في مهت الرياح فسقط اعتباره للضرورة وفي نوادر العلوي عن
 أبي يوسف إذا انتفع من البول شيء يرى أثره لا بد من غسله وإن لم يغسل
 حتى صلى وهو جالس لو جمع كان أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلوة كما ذكره
 الباقي ولو صلى على بساط صغير وفي طرفه نجاسة لا يصح ولو كان
 كبيرا صح والحد الفاصل بين الكبير والصغير أنه إذا دفع أحد طرفيه
 لا يتحرك الطرف الآخر فهو كبير وإن كان يتحرك فهو صغير وقيل
 يصح مطلقا قال صاحب المحیط هو الأصح لأنه بمنزلة الأرض وبه اختار
 الفقيه أبو جعفر ولو صلى في ثوب طرفه طاهر وطرف منه نجس
 فليس الطرف الطاهر وألقى الطرف النجس على الأرض إن ما على الأرض
 يتحرك بتحريكه لا يجوز صلوته كما في ما لي قاضي خان ولو كانت النجاسة
 على بطانة مصلاة أو في حشوها جازت الصلوة عليها إذا لم يكن
 أحدهما مخيطا على صاحبه ولا مفرق بينهما لأنه يكون بمنزلة ثوبين بسط
 الطاهر منهما على النجس وإن كان أحدهما مخيطا على صاحبه في رواية
 نوادر الصلوة أنه يجوز في قول محمد خلافا لأبي يوسف وكذا الخلاف
 في الكعب إذا كان أسفل نجسا فتزع وقام عليه ولو قام على النجاسة
 وفي رجليه تغلات أو جواربان لم يجز صلوته بخلاف ما لو أقر شرفليه
 وقام عليها واللبنة والأجرة إذا كان أحدهما جها نجسا فقام
 على الوجه الطاهر وصلى إن كانت مفروشة على الأرض جاز والآخر
 فلا في رواية محمد وعن أبي يوسف أنه يجوز ولو تنجس ظهرا ثوب
 ذي طاقين قدر الدرهم ونفذت إلى البطانة بحيث لو ضم لزد على
 قدر الدرهم لا يجوز صلوته عند محمد مذكور في المحیط ولو حمل المصلي

إذا انتفع منك وغسله

ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في الشهادة والمحاكمة والنكاح
وتتصل الى الشئ في الطرقات وظهور قدمها خاصة لفقرات منهن وهذا
معنى قوله تعالى لا ما ظهر منها اي لا ما جرت العادة على ظهوره ويروى
ان القدم عورة والاولى اصح لان الوجه اكثر اشتها من القدم فاذا
خرج عن ان يكون عورة فالقدم بالطريق الاولى وعورة الامة مثل عورة
الرجل لا تنال الشهوة ودونه فاكان عورة في حقه كان عورة في حقها
بالطريق الاولى مع زيادة بطنها وظهورها لان النظر اليها بسبب الفتنة
وما سوى ذلك من بدنها فليس بعورة لقول عمر رضي الله تعالى عنه الخمار
يارفاد تشبهن بالخمار وام اولاد المدبرة والمكاتب والمستعانت
على قول ابي حنيفة بنزلة الامة والعورة الغليظة كما قبل والدبر وفرضه عين
الكعبة للمكي حتى لو صلى مكي في بيته ينبغي ان يصلي بحيث لو ازيل الجدار يقع
استقباله على شطر الكعبة وجهتها اي جهة الكعبة غير اي غير المكي لان
الفرض في حقه اصابه جهتها في الصحيح اذ ليس في وسعه الا هذا والتكليف
بحسب الواسع وبه اختيار الشيخ الحسن الكرخي والشيخ ابي بكر الرازي وعن
جرجاني فرضه اصابه عينها غير ايضا لطلاق النص والفائدة تظهر في الشرط
نية عين الكعبة فعنده يشترط خلافا لهما واما نية الكعبة بعد ما
توجه اليها فعند الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل يشترط خلافا للشيخ ابي بكر
محمد بن حامد هو الصحيح وبعضهم قالوا ان كان يصلي في الحجاب فكما قال
الحامدي وان كان يصلي في الصبح فكما قال الفضلي ولو صلى الى غير القبلة
متعمدا روى عن ابي حنيفة انه يكفر وان اصاب القبلة وبه اخذ الفقيه
ابو الليث وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك بغير نية قوله تعالى فاينا

الاستساعات
انما هي من اجزاء البيت
التي هي من اجزاء البيت
التي هي من اجزاء البيت
التي هي من اجزاء البيت

تولوا

تولوا فتم وجه الله لا يكون كاقرا وقال القاضي السعدي وشمل لا يملك
وغيرها من مشايخ بخار لا يكفر لان ذلك جائزة حالة الاختيار فيما اذا
تطوع على الدابة ومن اشبهت عليه القبلة اي عجز عن استقبالها
بانطاس الاعلام وترك الظلام لا يتحصى وعنده اي والحال ان عنده
من يشاء الله عنها لا مكان الوصول اليها بالا استخبارا اذا كان المخبر من اصل
ذلك لا يتحصى ولا في الصبح والسماء اي والحال ان السماء مصححة اي
ليس فيها غيم لانه يعلم من الشمس ان القبلة الى اي جهة ومعرفته ذلك
انه ينظر الى غروب الشمس في قصر يوم في الشتاء والى الغروب في طول
يوم في الصيف فيجعل تلك عن يمينه وبالمثل الى يساره ويصلي فيما
بين ذلك واذا عدم الدلائل والمخبر وفي الصبح تحرك وهو بذل اليهود
في نيل المقصود وصلى لان الصحابة تحركوا عند اشتباه القبلة عليهم
وصلوا ولم ينكر عليهم رسول الله صم ولان العمل بالدليل الظاهر وهو
التحريك واجب عند عدم دليل فوقه وهو الاستخبار ولو تبين الخطا
فيها اي في الصلوة بعد ما تحرك استدار الى القبلة وبني عليها لان
اهل قبا لما سمعوا بتحويل القبلة وهم في الصلوة استداروا الى القبلة
كهيئتهم واستحسنه النبي صم ولو تبين خطاه بعدها اي بعد الصلوة
لا يعيد خلافا للشافعي اذا استدبر بتيقنه بالخطاء ولنا ان التكليف يعتمد
الوسع ولا وسع في اصابة الجهة حقيقة لفقدان الامارة للوصل
اي اليقين فلم يكلف باصابتها فصارت جهة التحرك هنا جهة الكعبة
للاغايب عنها بخلاف ما لو صلى من غير تحرك وان اصاب وعن ابي حنيفة
يخشى عليه الكفر لاستخفافه بحكم من احكام الشرع والخامس منها

مكة هي القبلة من علم القبلة

بطل في نية الصلاة

النية وهي ارادة الصلوة بشرطها ان يعلم بقلبه أي صلوة يصلي بحيث
لو سئل لا يمكنه ان يجيب على البداهة من غير تفكير وان لم يقدر على ان يجيب
الاثبات لم يجز هكذا روى عن محمد بن سلمة واللفظ أي لفظ النية
سنة لا عبرة به في صحة الشرع لانه كلام فان فعله يجتمع مع غلبة
قلبه فهو حسن والتقدم يؤول اصل الصلوة كالمنفرد ومتابعة امامه
ايضا والاقتداء به أي بالامام او نحو ذلك كالاتيمام لان الفساد
بالحقه من امامه فلا بد من التزامه وتوحي لاقتداء ولم يعين الصلوة
لا يجوز وقيل يجوز ولو نوى صلوة الامام ولم يعلم انه في آية صلوة
في الظهر او الجمعة اجزاء لوجود نية وما جاوزها والخفيفة وهي
ما عدا ذلك سواء في الحكم وهو ان اكتشاف الربيع منها يمنع جواز الصلوة
وماروى عن الكرخي من انه يعتبر في الغليظة قدره اعتبارا بالجماعة
الغليظة وهم منه وغلظ لان الغليظة تؤدي الى تخفيفه او الى الاستسقاء
ومادون ربيع العضو عفو للضرورة كالنجاسة القليلة خلافا للشافعي
والربيع مانع لانه يقام مقام الكلو عن أبي يوسف مادون النصف لا يمنع
وفي النصف عنه روايتان حتى لو وصلت وربع ساقها مكشوف لم يجز
خلافا لفرله والاشيتان يعتبر عضوا على حدة كما في الدية وقيل هما
تبعان للذكر وعلى هذا الدبر مع الاليتين والركبة مع الفخذ وتذكر
المرأة ان كانت نامدة فهي تبع لصددها وان كانت منكسرة فهي اصل
بنفسها واذنها عورة بانفرادها ولو انكشف العورة من مواضع
متفرقة يجمع على ما ذكره محمد بن ربح في الزيادة ولو غطي المصلي ما انكشف
من عورته بلا لبث لا يضره وان أدى معه ركنًا تقصد وان لم يؤد ولكن

مكث

انما يجزى من نية الصلوة ما جاز
في نية الصلوة ما جاز

مكث مقدار ما يؤدى فيه ركنًا سنة فسدت صلواته عند أبي يوسف خلافا
لمحمد وعلى هذا قالوا في الامة الصليبة بغير قناع اذا اغتقت في صلواتها ان
لم يستمر من ساعتها فسدت صلواتها وان استمرت من ساعتها بعل قليل
جازت بخلاف العاري اذا وجد الكسوة في خلال الصلوة فانه يلزمه الاستقباء
والسائر الرقيق الذي لا يمنع رؤية العورة لا يكفي يعني لا يحصل به الستر
لانه مكشوف العورة معنى ولهذا قالوا لم لعن الله الكاسيات العارية
شرط بعض المشايخ بستر عورة من نفسه حتى قالوا قال بعض المشايخ يستر
عورته من نفسه حتى قالوا اذا صلى بغير ازار وهو محلول الجيب لو نظر
وراء عورة نفسه لم يجز هكذا روى هشام بن عمار عن محمد بن بشر عن بعض
وهو المختار وهكذا روى ابن شجاع عن أبي حنيفة وابي يوسف حتى لو صلى
عاريًا في ليلة مظلمة لم يجز وفي المحيط النيس في الصلوة ثلثة انواع
مستحب وجاز ومكروه فالمستحب ان يصلي في ثلثة اواب قيس
وازار ودرء وعمامة لان الواجب ستر العورة واخذ الزينة
وتام الزينة يحصل بهذا والجاز ان يصلي في ثوب واحد متوشح به
لانه سئل عن من عن الصلوة في ثوب واحد فقال او كلكم يجزى ثوبين وروي
ان صلوة صلاح رسول الله عم في ثوب واحد متوشح به والمكروه ان يصلي
في سراويل واحد لانه ترك اصل الزينة الواجب الا ترى ان الدخول بازار
واحد مما يقع فيما بين الناس فكيف عند قيامه مقام من تجاربه والمكروه
في المرأة ثلثة اواب ودرء وخمار وان صلت في ثوب واحد متوشح
به لا يجوز الا اذا استترت باثواب الواحد راسها وجميع جسدها ومن فقد
السائر أي ما ستر به عورتها صلى عريانًا عدا بان يمد جليده نحو القبلة

انما يجزى من نية الصلوة ما جاز
وهو من ثلثة اواب
فوق ثوب الا بطلان

يؤى بالركوع والسجود ليحصل الستة هكذا فعل اصحاب رسول الله حين
انكسرت سفينتهم فخرجوا من البحراة او قايما يركع ويسجد لان في القعود
ستة العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل ايها شاء
والاولى الصلوة عاريا قاعدا افضل لان الستة واجب بحق الصلوة وحق
الناس والركوع والسجود لم يجبا الا في الصلوة فكان الاول اقوى ولان
فيه ترك الاركان الى خلف بخلاف الثاني والرابع منها استقبال القبلة
لغير الخائف وفرضه كالدخول في صلوته بخلاف ما لو نوى الاقتداء به ولم
يمنع الاقتداء ولو لم ينو الاقتداء لكنه نوى صلوة الامام او فرض الامام
لا يصح اقتداؤه الا ان ينوى فرض الامام مقتديا به او ينوي الشروع في
صلوته وقيل لا يكون مقتديا بنية الشروع وقيل اذا انتظر بتكبيره
الامام فكبر معه يجوز ويكون مقتديا به والاحسن ان يقول نويت
ان اصلي مع الامام ولو نوى الجمعة ولو نوى الاقتداء قال بعضهم يجوز لان
الجمعة لا يكون الا مع الامام ولو نوى الاقتداء به ونوى الظهر والجمعة جميعا
قال بعضهم يجوز ويرجح نية الجمعة يحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء به ولم
يخطر بباله انه زيد او عرو جاز وكذا لو نوى الاقتداء به وهو يري انه زيد
فاذا هو عرو لان العبرة لما نوى بخلاف لو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عرو
كما في الصوم اذا نوى قضاء صوم الخميس فاذا عليه صوم آخر ولو كان المقتدي
يرى شخص الامام فقال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله فظهر انه جعفر
جاز وكذا لو قال فيما اذا كان لا يرى شخص الامام اقتديت بالامام الذي
هو قائم في الخراج الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر لان فيه تعريف بلاشارة

هذه هي حجة من
المتقدمين في
الجمعة والركوع
والسجود
في الصلاة
التي هي
الصلوة
التي هي
الصلوة
التي هي
الصلوة

نعم

وبكل اسم من أسماء الله تعالى لقوله الله اجل واعظم والرحمن اكبر
 او الرحيم اكبر والحمد لله وسبحان الله بحسن التكبير ولا وهذا عند
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يصح الا بالتكبير لو ردد التثنية قال
 حتى يرها التكبير ولهما ان معنى التكبير حاصل بهذه الاسماء وهو التظيم
 قال الله تعالى وذكر اسم ربك فصلتي وتقبيد مطلق الذكر يلفظ تسبيح والتكبير
 بالفارسية يجوز عند ابي حنيفة مطلقا لان المأمور به ذكر اسم الله تعالى
 وهذا لا يختلف بالعربية والفارسية كما في الذبيحة وعندهما لا
 يجوز ان كان يحسن العربية فابو يوسف مر على اصله في رعاية النصوص
 ومحمد فرق فقال للعربية من الفضيلة ما ليس لغيرها من السنة قال
 ما انا عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة عربي ويقولون اللهم
 في الاصح لان معناه يا الله عند البصريين والميم المشددة خلف الهمزة
 وقيل لا يصح لان معناه عند الكوفيين يا الله استأجابا لخير اى قصدنا به
 واصرف اينما كان سؤالا ولا يصح بقوله اللهم تخفى لانه مشوب
 بحاجته فلم يكن تعظيما خالصا ولو ادرك الامام ركعة اى حال
 ركوعه فكبر للركوع مقته يابا صار مفتتحا لصلوته ان كبر وهو
 قائم فان كبر وهو راكع لم يصح مفتتحا لان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام
 قال الامام قاضي خان انه يكبر للافتتاح قاوما ويترك التثنية ثم يكبر
 ويركع ولو ادركه ساجدا فانه يكبر للافتتاح قاوما ويأتى بالتثنية
 ثم يكبر ويسجد ولو ادركه بعد ما اشتغل بالقراءة قال شيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل لا يأتى بالتثنية بل يسمع وقيل يأتى بالتثنية ان يكون
 الجواب على التفصيل ان كان الامام يحجر بالقراءة لا يأتى بالتثنية وان كان

يسر

يسر بالقراءة يأتى بالتثنية ولو كبر قبل امامه اى قبل تكبيرة امامه
 لا حرام ناويا لاقتداء يبطل اصلا يعنى لا يصير شارعا في صلوة الامام
 لوجود الاقتداء بمن ليس في الصلوة وفي صلوة نفسه في الاصح لانه فصل صلوة
 الاشتراك وهي غير صلوة الانفراد فيد بقوله ناويا لاقتداء لانه لو لم ينو
 الاقتداء به يصير شارعا في صلوة نفسه وعن ابي حنيفة لو افتتح المومنون بقوله
 الله قبل ان يقول الامام لم يصح اخلا في صلوته لانه شارعا في صلوة
 نفسه قبل شروع الامام لان الشروع يصح بمجرد الاسم عنده وعندهما
 لما سبق الامام في الاسم فان شروع حصل بمجرد التكبير فلا يصح ذكره
 صاحب المحيط والافضل مقارنة الامام في التكبير عند ابي حنيفة وقال لا فضل
 ان يكون تكبيرة بعد تكبير الامام هو الصحيح قيل المقارنة على قوله مقارنة
 حركت الحاتم مع حركة الاصبع والبعدية على قولهما ان يوصل حركة الله
 بلاء اكبر والفايدة يظهر في ادراك فضيلة تكبير الاحكام لهما قوله ثم اذا
 كبر الامام فكبر وان شاء لتعقيب مع الاصل وكذا قوله ثم انما جعل الامام
 اماما ليؤتم فلا تختلفوا عليه الحديث وتحقيق الاتمام انما يكون بالقرآن
 قال الامام خواجه زاده قوله اجود وقوله ما ارفق واحوط وفي المحيط
 لومدا الامام التكبير وجزم رجل خلفه ففرغ قبل فراغ الامام اجزاه
 على قياس قولهما وعلي قول ابو يوسف لا يجزيه ولو كبر المومنون ولم يعلم
 انه كبر قبل الامام ام بعده فان كان اكثر رايه انه كبر قبله لا يجزيه
 ولا فيجزيه لان امره محمول على الصلاح حتى تعيين الخطاء بيقين
 او بغالب الرأي والتاخير في التسليم يعنى الافضل ان يكون تسليمه
 مؤخر عن تسليم الامام في رواية عن ابي حنيفة وهو قول ابو يوسف لان

السلام خروج عن العبادة فالأفضل فيه الإبطاء دون المبادرة بخلاف
التكبير فانه شروع العبادة ففيه المبادرة والمسايرة أفضل وفي رواية
عنه يستقم مقارنا التسليم لا امام قال الفقيه ابو جعفر المختار ان ينتظر اذا
سلم الامام عن غير يستقم المقندي عن عينه واذا فرغ عن يساره يستقم المقندي
عن يساره وذكر شمس اللعنة في نوادر المبسوط ان المواقفة في سائر الافعال
على الخلاف المذكور في التكبير على ما ذكر في المبسوط خواهر زاده المقارنة
افضل بالاجماع ويرفع يديه مقارنا للتكبير عند ابي يوسف والحكي عن الطحاوي
وعندها يرفع يديه اولاً ثم يكبر وهو الاصح لان فعله وقوله معنى النفي والاثبات
فان يرفع اليدين بنفي الكبرياء عن غيره تعالى وبالتكبير تثبيتاً لله تعالى
والنفي مقدم على الاثبات كما في كلمة الشهادة وله ان التقدم ثبت هناك
ضرورة النكح ولا ضرورة هنا في رفعه مقارنا له حتى يجاذى بها يديه
شعبي اذ نذر وعند الشافعي يرفع اليدين قبل التكبير الحديث ابي حميد رضي قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر رفع يديه الى منكبيه ولنا رواية وابل بن حجر انه لم كان
اذا كبر يرفع يديه حذاء اذنيه وما وراءه محمول على حالة العذر ويخرج
اصابعه لاكل التنفيع ويجعل يطن كفيه مستقبل القبلة ناهض الاصابع
يديه وكفيه عند الرفع على ما قاله الفقيه ابو جعفر انه يقبض الا الاصابع
ويضمها ضمها فاذا ان التكبير ينشر اصابعه ولا يفرج بين اصابعه كل التنفيع
ولا يضمها كل الضم انما يفرج بين اصابعه كل التنفيع في الركوع ويضم كل
الضم في السجود وكذا الرفع في القنوت وتكبيرات العيدين للزوائد
يعني يرفع يديه فيهن كما امر وترفع المرأة يديها حذاء منكبيها وبر
قال محمد بن مقاتل الرازي وهو الاصح لانه استولها وروى الحسن بن زياد

ولا يفرج اصابعه

على

عن اجماع انها ترفع كالرجل لان كفيها ليست بعورة ولا يرفع يديه في غير
تكبير الاحرام خلافا للشافعي في الركوع والرفع من الحديث ابن عمر انه
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند كل خفض ورفع ولنا قوله صلى الله عليه وسلم
لا يرفع الا يدي الا في سبع مواطن الحديث والذي يروي من الرفع محمول
على الابتداء والسنة قيام الامام والقوم اذا كانوا في المسجد عند قول
المؤذن حي على الفلاح وقال زفر يقومون حين قول المؤذن قد قامت
الصلوة وشرع الامام حين قوله ذلك مرة ثانية لئلا يكذب في اخبره
ولنا ان قوله حي على الفلاح امر بالمسايرة الى الصلوة فيستحب الارتفاع
بما امرهم المؤذن ولان قوله قد قامت الصلوة اخبار عن فعلها تحقيقاً
فلا بد ان يكون القيام قبل الاخبار عنه ليكون للمؤذن فيه اجابة و
تصديقاً وان لم يكن الامام حاضراً او هو كان الامام هو المؤذن لا
يقومون حتى يصل اليهم وقيل حتى يقف الامام مكانه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقوموا
حتى رايتوني في مقامى وقيل يقومون متى اختلط بهم ليعتبروا الاقراء
من احضار النية وغيره وقيل يقوم كل صف ينتهي اليه الامام وهو
الظاهر لانه صار الامام في حق ذلك الصف كانه وقف مكانه لانه صار
ذلك الصف بحيث لو اقدموا بالامام امكنهم ولو كان الاصابع يدخل
قدام المسجد فكما رآه يقومون لانه كما دخل صار قائماً في مكانه صلوة
ولو كان المؤذن هو الامام او غيره فهو بالخيار ان شاء الله الاقامة
في مكانه اعتباراً بالاذان وان شاء الله انها ما شيا لئلا يقع الفصل بين
الصلوة والاقامة كذا ذكره صاحب المحيط وبكر الامام عند قوله قد
قامت الصلوة مرة اولى عند ابي ج ومحمد وقال ابو يوسف يكبر عند فراغه

من الإقامة بحافظة على فضيلة متابعة المؤذن واعانة له على ادراك التيممة
ولهما ان المؤذن امين وقد اخبر عن قيام الصلوة فيشرع عنده صوت الكلامه
عن الكذب قيل قول ابي يوسف اعدل لان معنى قد قامت الصلوة قريب وقت
قيام الصلوة ليبدأ في الجماعة فلا يدين من تأخير الشروع تكذيب
المؤذن اذ هو صادق في قرب قيامها الاركان اولها القيام ولا يجوز
تركه في الفرض والواجب كالوتر و صلوة العيدين ونحوها بفغيره الا
في التيممة الجارية خاصة فان فيها يجوز اداء الفرض والواجب قاعدا
بركوع وسجود مع القدرة على القيام عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر
لانه لا يسقط الا بعذر مستحق وله ان القيام فيها مع جريانهما موجب
لدوران الرأس غائبا فصارت الضرورة كالتحفة باعتبار الغالب
بخلاف النقل فانه يجوز قاعدا مع القدرة على القيام اتفاقا وبخلاف
التيممة المربوطة على جانب الشاطئ فانها ان كانت مستقيمة لا يجوز فيها
الاقايما بالاتفاق لانه كالارض وان كانت مضطربة لم يجز لانه شبه
الدابة واذا كبر وضع عينه على يساره تحت سترته لقول علي رضي الله
من السنة ان يضع المصلح يمينه على شماله تحت سترته في الصلوة وهو
جهد على مالك في الارسل وعلى الشافعي في الوضع على الصدر والماء
تضع على صدرها لان ذلك استرلها قال محمد تضع المصلح يمينه على يساره
بحيث يكون الراس وسط الكف لما روى انه عم فعل كذا وقال ابو يوسف
يقبض باليمين راسه اليسر لما روى انه عم اخذ شماله بيمينه ولما كان
ان يأخذ راسه باليمين والارهام ليكون عملا بالحدتين ثم انه
يقبض كما فرغ من التكبير وعند محمد حين فرغ من الشاء بناء على

مطلوب في الصلاة في التيممة قاعدا
القدرة على القيام

نعم

ان الاعتقاد

ان الاعتقاد وعند سنة القراءة وعند سنة القيام ذكر صاحب المحيط
روي عن ابي يوسف ومحمد انه يضعهما في صلوة الجنازة وعند القنوت
وهو اختيار مشايخ سمرقند وذكر الطحاوي والكنة من اصحابنا انه يدسهما
وهكذا روى الحسن بن ابي حنيفة وهو اختيار مشايخنا ثم يقرأ سبحانك اللهم وبحمدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك بقوله اما ما كان او مضى او
مقديا ولا يقرأ وجهته وجهي الخ خلافا للشافعي وعن ابي يوسف انه يجمع بينهما
بأيهما شاء لما روى جابر انه عم كان يجمع بينهما او تساماروت عايشة انه
عم كان اذا افتتح الصلوة كبر وقال سبحانك اللهم انه وما رواه محمد بن علي
الناقله والامرفيه واسم عن ابي حنيفة ومحمد لوقال ذلك قبل التكبير لحضاد
القلب فهو حسن لانه ابلغ في العزيمة وقيل لا لانه يؤدي الى ان يطول مكثه
قاوما متقبل القبلة غير مصلح وانما مذموم شرعا لقوله عم ما الى اركم
سلمين اي متخيرين الثاني منها القراءة ثم ينعوذ اي يقول بعد التثناء
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لقوله ثم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله
اي اذا ارادت قراءته ان كانا مائا او مضى واهذا على قول محمد بن ابي حنيفة
عنده تبع للقراءة وهو رواية عن ابي حنيفة فيا تيان به ولا ياتي به المعتدي
لانه لا قراءة عليه وعند ابي يوسف تبع للتثناء فيا تيان به المعتدي ايضا والخيار
في النعوذ ان يقول استعذ بالله ليوافق القرآن كذا قاله الفقيه ابو جعفر
وقيل المختار فيه وهو اللفظ المنقول اعوذ بالله وعن الفقيه ابي جعفر هندا
لو كبر فنعوذ ونسي التثناء لا يعيد لفوات محله وكذا لو كبر فبدأ بالقراءة
لا يعيد التثناء والنعوذ والتسمية ولا سهو عليه ويسمى ويقراء الفاخرة
وسورة معها اولئك آيات من اي سورة شاء في كل واحدة من الركعتين

الاوليين قراءة الفاتحة لم يتعين ركنا عندنا وكذا ضمت السورة اليها وانما
 المكن قراءة القرآن مطلقا خلافا للشافعي في الفاتحة لقوله عم لاصلوة
 الا بالفاتحة ولما لك فيها لقوله عم لاصلوة الا بالفاتحة الكتاب
 وسورة معها وتنا قوله تع فافروا ما تيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر
 الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبها كذا ذكر صاحب الهداية و
 في الغاية لم يقل احد ان ضمت السورة واجب وخطا صاحب الهداية فيه ثم
 القراءة عند الشافعي فرض في ركعات كلها وعند الحسن البصري فرض في ركعة
 واحدة وعند مالك فرض في ثلث ركعة وعند اصحابنا فرض في الركعتين
 من غير تعيين وانما عينت في الاوليين لقوله عم القراءة في الاوليين قراءة
 في الاخيرين وفرض القراءة مطلق الآية قصيرة كانت او طويلة عندنا ح
 وقالا وهودايد عنه لابد ان يكون اية طويلة كآية الكرسي او ثلث
 آيات قصار لانه لا يسمى قارئاً فابداً وانه فاشبهه مادون الآية وله
 قوله تعالى فافروا ما تيسر من غير فصل لان مادون الآية خارج والآية
 انما ليست في معناه لانه قراءة حقيقة وحكي والحقيقة المستعملة
 اولى من المجاز المتعارف عنده وعندنا بالعكس ثم اذا قرأ آية قصيرة
 هي كلمتان او كلمتان نحو قوله تعالى فقتل كيف قدر ثم نظر يجوز عنده
 بخلاف بين المشايخ اما لو قرأ آية هي كلمة واحدة كحدها من
 او حرف واحد كص وق ونون اختلفوا المشايخ والاصح انه لا يجوز وجابها
 اى واجبة القراءة ما بيناه من قراءة الفاتحة والسورة في الاوليين
 واما مستحبها يقرأ في الفجر باربعين آية سوى فاتحة الكتاب وفي الجامع
 الضعيفين آية وعن الكوفي في الركعة الاولى من اربعين آيتين وفي

في قراءة القرآن والصلاة

الثانية من عشرين الى ثلثين وبكر ذلك وروى الاثار وقيل بيني الاخر على
 حال النجوم فان كانوا كسالى وضعفاء يقرأ فيها باربعين وان عبادا لا يتقبل
 عليهم التطويل يقرأ الى مائة فان كانوا اوساطا يقرأ خمسين او ستين لان الاثار
 في ابواب مختلفة فسيبيلها التوفيق وبناء الامامة على التحفيف فيقرأ قدر
 ما لا يؤدى الى الملالة والستامة ويقراء في الفجر والنظر بخودك او دونه و
 في العصر والعشاء عشرين آية وفي المغرب بالفاتحة وسورة قصيرة واصله
 ما روى عن عماره كتب الى ابي موسى الاشعري ان يقرأ في الفجر والنظر بطول
 الفصل وفي العصر والعشاء باواسط الفصل وفي المغرب بقصار الفصل وهذا
 كله في الحضر واما في السفر يقرأ بقدر الحال واذا قال الامام ولا الضالين
 قال امين هو والمأموم ستر لقوله عم اذا امن الامام فامتنوا فان للملائكة
 يؤمنون فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
 وما تأخر وعن ابي حنيفة ان الامام لا يقولها وبه قال مالك لان ادعى وانما
 يؤمن المستمع لا الذي يحكي خارج القلوة واما لغيره فقلوله عم ثلث
 تخفيف من الامام التقوى والتسمية والتأمين وفيه خلاف للشافعي
 والمد والقصر فيه وجهان والتشديد خطأ فاحش كذا قاله صاحب
 الهداية والفاتحة وحدها في الاخيرين سنة في ظاهر الرواية
 لما روى جابر انه عم كان يقرأ في كل ركعة من الاخيرين بفاتحة
 الكتاب وروى الحسن عن ابي حنيفة ان قراتها في الاخيرين واجبة حتى
 لو تركها عمدا كان مسيئا وان كان ساهيا لم يفسخ وضحي السهو
 هكذا في المبسوط وعن ابي يوسف انه اذا قرأ الفاتحة فليقرأ على
 جهة التناء لا القراءة وبه اخذ المتأخرون وعنه انه لو سبغ

فيهما جاز لعدم فريضة القراءة فيهما ولو سكت عمداً كره لأنه ترك السنة
وان ضم السورة فيهما ساهياً يجب سجدة التسهو في قول أبي يوسف
خلافهما في الظاهر الركعة والقراءة واجبة في كل ركعات النفل لأن
كل شفيع منه صلوة على جدة والقيام إلى الثالثة كتحية مبتدئة
حتى قالوا يستفتح في الثالثة وكذا في كل ركعات الوتر لا حياض لأنه
بالنظر إلى قولهما يجب بالنظر إلى قوله لا يجب احتياطاً فلأن يؤدي
ما ليس عليه أولى من أن يترك ما عليه ويجهر الإمام حتماً أي وجوباً
في الفجر والأوليين في المغرب والعشاء الأصل فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر
بالقراءة في الصلوة كلها في الابتداء وكان المشركون يوزونه ويستنون
من أنزل ومن أنزل عليه فأنزل الله ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت
بها وابتغ بين ذلك سبيلاً بأن يجهر بصلوة الليل ويخافت بصلوة
النهار وأما المغرب فلأنهم كانوا مشغولون بالأكل وآما في العشاء
والفجر فلكونهم رقاداً ويخبر المنفرد بين الجهر والاختفاء في الصلوة الجهرية
إداء وقضاء في الصحيح أن شاء جهر وسمع نفسه لكونه امام نفسه
وان خافت لأن الجهر لا سماع من خلفه فليس خلفه أحد سعه والجهر
أفضل ليؤدي صلواته على هيئة الجماعة وقيل يخافت حتماً أن قضي
ويخفيان أي الإمام والمنفرد في الباقي يعني الظهر والعصر حتماً لأن
المشركون كانوا مستعدين للإيداء في هذين الوقتين ويجهر الإمام
في الجمعة والعیدین لأنه لم أقامهما بالمدينة وما كان لهم بها قوة
للايداء وهذا العذر وإنه زال بكنة المسلمين فالحكم باق لأن بقاءه
يستغنى عن بقاء السبب وأدنى الجهر عند الكرخي أن يسمع نفسه واقصاه أن

يجزئ في قراءة المنفرد في الصلوة أداء وقضاء

يجزئ في قراءة الجماعة في الصلوة

يسمع غيره وأدنى الخافت تصحيح الحروف وقال الهندواني والقاضي
الجرير أن يسمع غيره وأدنى الخافت أن يسمع نفسه وما دون ذلك ليس بقراءة
لأن مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بلا صوت لا يرى أن الحان الطيور لا
يُسمى كلاماً مع أنها مسموعة لأنها غير مفهومة وكذا الكتاب لا يسمى كلاماً مع
أنه مفهومة لأنه غير مسموع قال شمس الأئمة الحلواني الأصم أن لا يجزيه ما لم يسمع
أذناه ويسمع من يقربه وعلى هذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق
ونحوها والآخرة من غير تحريك اللسان في الصلوة مكان القرآن عند محمد بن
الفصل وعن الفقيه أبي جعفر الهندواني لا يقرأ ذلك وفي النفل يقرأ
لقوله صلى الله عليه وسلم صلوة النهار عشاء أي لا يسمع فيها قراءة ويجزئ ليلتين الجهر
والخافت والجهر أفضل اعتباراً بالفرض في حق المنفرد لأن التوافل مكملات للفرائض
قاله م أول ما يحاسب به العبد الصلوة فإن صلحت أفلح وإن نقصت تكمل
بالتوافل فكانت اتباعاً للفرائض فالحقت بها ويكره تخصيص سورة بعينها
لصلوة لما فيه من مجاز أن القرآن إذا كان ذلك أسر عليه وأتبع فيه النبي صلى الله عليه وسلم
بترك بقراءته معتقداً للتسوية بين السور فلا بأس به ولا يقرأ المأموم
خلف الإمام لأن قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعل
فمن قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الله بن أبي رباح خلف الإمام متى
فوه من التراب وعن سعيد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت من قرأ
خلف الإمام فلا صلوة له وعن شمس الأئمة السرخسي أنه تفسد صلواته
في قول عدة من الصحابة خلفاً لما لك في القراءة في الصلوة السرية لا
في الجهرية بخلاف الشافعي في قراءة الفاتحة في كل الثالث منها
الركوع فإذا فرغ من القراءة كبر للركوع وركع معتقداً بيده على

بها نوراً له

ركبته وقال سبحان ربى العظيم ثلثا لقوله عم اذا ركع احدكم فليقل في
ركوعه سبحان ربى العظيم ثلثا وهو ادى الى كمال الجمع وان زاد على
الثلث فهو افضل ويحتم بالوتر ولو سجد مرة كره كذا روى عن محمد فاذا اطمان
واكفا قام وقال سمع الله من حمده لا غير يعني لا يقول معه ربنا لك الحمد
ان كان اماما هذا على قول ابي حم وقال لا يقول معه ذلك سكر وهو اختيار
الفضلاء وجماعة من الثاخرين لما روى ابو هريرة ان النبي ص كان يجمع بينهما
ولان قوله سمع الله من حمده تحريض على الحمد ومعناه اجاب الله فلا يجوز ان
يحيى غير ونسب نفسه وقد قوله عم اذا قال الامام سمع الله من حمده قوله ربنا
لك الحمد قسم الذكر بين الامام والمقتدى ومطلق القسمة يتا في الشكر وما
روياه محمول على حالة الانفراد ويقول القوم ربنا لك الحمد لان الامام يحث
من خلفهم على التمجيد فلا معنى لمقابلتهم اياه بالحث بل ينبغي لهم ان يشغلوا
بالتمجيد خلافا للشافعي فعند يجمع بينهما والمنفرد يجمع بينهما في رواية الحسن
وهو الاصح لانه عم يجمع بينهما وفي رواية يكتفي بالسميع وفي رواية
بالتمجيد الرابع منها السجود فاذا اطمان قايما كبر وسجد وقال سبحان
ربى الاعلى ثلثا لقوله عم اذا سجد احدكم فليقل في سجده سبحان ربى
الاعلى ثلثا وذلك ادناه وندب ان يزيد عليه فان كان اماما لا
يطول على وجهه على القوم كيلا يؤدي الى التنفير وقيل ينبغي للامام ان يقول
خمساً يتمكن للقوم ان يقولوا ثلثا وعن ابي مطيع البلخي تليد ابي حم ان
تسبحات الركوع والسجود ركن لو نقص من ثلث لا يجوز صلواته وفي
زاد الفقهاء ادى في تسبحات الركوع والسجود الثلث والاولى خمس مرات
والاكمل سبع مرات ثم يرفع رأسه مكبرا لانه عم كان يكره عند كل خفض ورفع

حتى سج

وهو

ويقعد مطمئنا بقدر تسبحة فاذا اطمان قاعد اكبر وسجد ثانية كالأول
لقوله عم في حديث الامراء اني ثم رفع رأسك حتى تستوي جالساً ثم اسجد
حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تطمئن قايماً ثم اقل ذلك في صلواتك كلها
ويجوز سجود على كبر عمامته وطرف ثوبه لانه عم كان يسجد على كبر
عمامته ويصل على ثوب واحد ينفي بفضوله عن الارض وبرد ها خلافا للثا
فيهما لقوله عم الرق جبهتك بالارض والخلاف فيما اذا وجد حجم الارض
وان لم يجد لا يجوز اجاماً وتفسير ان حجم الارض انه لو بالغ لا يستغفر راسه
ابلى من ذلك ولو سجد على كبر لنفى التراب عن وجهه يكره لان هذا النوع تكبر
بخلاف ما لو سجد عليه لنفى التراب عن عمامته وفي الاصل انه كما يجوز السجود
على الارض يجوز على ما هو معنى الارض بان يجذبه حجه ويستقر عليه كالنقطة
والحصير ونحوه وكذا لو سجد على الخشب او القطن ان وجد حجه وتكبر منه وكذا لو
سجد على الثلج ان لبده لانه معنى الارض وكذا لو سجد على الخطة والشعر بخلاف ما
لو سجد على الارز والذرة والجاورس ولو سجد على السرجاز وكذا على العجلة
اذا كانت على الارض بخلاف ما اذا كانت على البقرة سايرة لان السجود عليها كالسجدة
على ظهر البقرة ولو سجد على ظهره جل في الصلوة جاز للضرورة بخلاف ما لو سجد على
ظهر غيره المصلي ولو سجد على فخذه ان كان بعد جاز بخلاف ما لو سجد على ركبته
وان كان بعد الخمس منها الانتقال من ركن الى ركن كالانتقال من الركوع
الى السجود ومن السجدة الى السجدة في الرواية الصحيحة عن ابي حم وكذا رفع
الرأس من الركوع والسجود وفي رواية عن ابي حم وهو قول محمد والصحاح من
مذهب ابي حم ان رفع الرأس من الركوع والوقوف الى القيام ليس برفع الا
ان الانتقال الى السجدة من السجدة برفع رأسه لا يمكن فشرط رفعه ليتحقق

بشيء ليس غيبا عنه
انه تكبره في سجده

نظرة

بوسنة

الانتقال لانه فرض نفسه حتى لو تحقق الانتقال بدونه بان يسجد على وسادة
 فنزعت من تحت راسه وسجد على الارض يحذف السادسة منها القعدة
 الاخيرة قدر التشهد الاول فاذا قراء التشهد بشير عسبتيه عند كلمة
 التوحيد اي عند قوله اشهد ان لا اله الا الله في الاصح كذا روى عن ابي سعيد
 ونص محمد في كتاب المشيعة على ذلك لانه لم كان يفعل ذلك فيقول المختص
 واليه ويرجع المخلق الوسطى بالابهام وفي الواقعات انه لا يشترط ان يبنى
 الصلوة على التكون ولا يزيد في القعدة الاولى على قوله واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله لانه لم كان لا يزيد على التشهد في القعدة الاولى ويزيد في الثانية
 الصلوة على النبي عم وعلى اله لحديث فضالة انه عم قال اذا صلى احدكم
 فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه ثم يصلي على محمد يدعو وكيفيته الصلوة ان
 يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وسلمت
 وباركت ورزمت وتركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ربنا انك حميد مجيد
 وعن بعض المشايخ لا يقول وارحم محمد لان الدعاء بالرحم انما يحسن من
 لغية الانبياء لان فيه تفصيل للموعول واكثر المشايخ على انه لا بأس به باعتبار
 انه راجع الى الامة ويدعو ما شاء من الدعاء والسؤال كل ما لا يعطيه الله
 ثم كالدعوة وللغفرة ونحوها مما يستحيل سؤاله من غيره لا تدعى بحق باسمائه
 وتعالى قال الله تعالى والله يخفى برحمته من يشاء ومن يغفر الذنوب الا الله
 لا بأس يستحيل سؤاله من العباد نحو اعطني كذا وذو جني امارة ثم يسلم تسليمين
 احدهما عن يمينه والاخرى عن يساره لقول ابن مسعود رضي الله عنه كان النبي
 عم يسلم حتى يرى بياض خده اليمين وعن يساره حتى يرى بياض خده
 اليسرى وينوي بكل تسليم من في تلك الجهة من الملائكة والحاضرين لانه يستقبلهم

بوجهه

بوجهه ويخاطبهم بلسانه فينوبهم بيمينه وفي الهداية لا ينوي النساء
 في زماننا ولا من لا شركة له في الصلوة هو الصحيح ثم تقديم الملائكة على
 رواية البسوط اما على رواية البسوط الجامع الصغير فهو مخير قبل ما ذكر
 في البسوط بناء على قول ابي في الاول في تفضيل الملائكة على البشر وما ذكر
 في الجامع الصغير بناء على قول الاخر في تفضيل مؤمن البشر على الملائكة وهو
 مذهب اهل السنة والجماعة والمنفرد ينوي من الملائكة فقط لانه ليس معه
 سواهم ولا يصح خطاب الغائب والمأموم ينوي امامه في جهة كان من اليمين
 واليسر لانه من الحضور وهو حق لانه احسن اليهم بالتزام صلواتهم صحة
 وفسادا وان كان يجزيه نواه فيهما اي في التسليمين عند صوره وهو رواية
 عن ابي حنيفة واخذوا من الجانبين وعند ابو يوسف نواه في التسليم الاول
 لانه تعارض الجانبين فرجح اليمين لانه تعالى يحب القيام في كل شئ
 فضله في الترتيب وهو التوكدة وغيرها وهو ما زاد عليها وهي
 دكتان قبل الفجر لقوله عم لا تدعوا ركعتي الفجر فان فيها من الرغائب
 والرهائب وقال عم من ثاب على اثني عشر ركعة في اليوم والليله بنى الله
 تعالى له بيتا في الجنة واربع قبل الظهر وركعتان بعدها الحديث وروى
 عن ابي ايوب الانصاري ان النبي عم كان يداوم على اربع قبل الظهر
 فقلت يا رسول الله انك لتدوم على اربع قبل الظهر فقال ان هذه ساعة
 يفتح فيها ابواب السماء وما من شئ الا وهو يسبح الله في هذه الساعة فب
 ان يصعد لي فيها عمل صالح واربع قبل العصر لقوله عم من صلى قبل العصر اربع
 ركعات حرم الله لحمه ودمه على النار وركعتان في رواية عن ابي حنيفة
 روي انه لم كان يصلي قبل العصر ركعتين خير محمد بين الاربع والركعتين

بسم الله اذ اداها بسلامتين لا يكونه فمداها
 ولهذا الوندان يصلي بها بسلامتين فمداها
 بسلامتين لا يخرج عن النذر والعكر
 يخرج كذا في الظاهر في درجته

ترك من الصلوة المثلثة بها فحق
كفر والا انهم كذا في الكافي في الصلاة

لاختلاف الآثار قالهم رحمهم الله صلى الله عليه وسلم قبل العصر اربعاً والافضل هو الاربع
وركعتان بعد المغرب كذا ذكر في حديث الثابتة واربع قبل العشاء لما
روى انه صلى قبله اربعاً وبعدها اربع كذا ذكره الكرخي لقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى بعد العشاء اربع ركعات كن له مثل من من ليلة القدر اربع ركعات
ذكره في حديث الثابتة واربع قبل الجمعة كذا ذكره من كان يتطوع قبلها باربع
ركعات واربع بعدها لقوله صلى الله عليه وسلم من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل
بعدها اربعاً قال علي رضي الله عنه يصلي بعدها اربعاً ثم ركعتين وبعدها يوسف
والسنة لا تقضى اذا فاتت عن وقتها الا سنة الفجر فانها اذا فاتت
مع الفجر قضاها قبل الزوال بغير قضاء ما روى انه صلى مع قضاها مع
الفجر غداة ليلة التوريس بعد ارتفاع الشمس وفيما بعد الزوال اختلاف
المشايخ ولو فاتت بدافرض لا يقضى عند أبي حنيفة وابي يوسف كسائر التين
خلافاً للمحمد وسنة الظهر ايضا اذا فاتت يقضيها في وقتها عند الجمهور كذا روى
عن أبي حنيفة وصاحبه لا بعد خروج الوقت واختلفوا في كيفية القضاء قال
ابو يوسف يؤخرها الى الاربع عن الركعتين وقال محمد يؤتمرها عنهما
هذا على رواية الجامع الصغير وهو الاصح وقيل الخلاف على عكس المذكور
وقيل لا اختلاف بناء على انه يقضى ابتداء او سنة فمن قال انه نفل لا يقضى
على الركعتين لانه لو بداء به لفاتت الركعات عن وقتها ومن قال سنة
يقدم عليها لان كل واحد منهما سنة الا ان احدهما فائتة والاخرى
وقية فيقدم الفائتة على الوقية والتطوع بالنهار ركعتان بتسليمه
او اربع لا ندعم كان يواظب على الاربع في الضحى وبالليل ركعتان او اربع
او ست او ثمان لما روت عائشة انه كان يصلي بالليل ركعتين واربعاً

الركعة التي بعدها ركعتان
في وقتها من غيرهما
مما روي في الخبرين
فصل في صلاة الفجر اذا فاتت

وستا وثمانية بختعة واحدة ويكره الزيادة على ذلك فيهما الى
في الليل والنهار لان السنة وردت في صلوة الليل الى ثمان وفي صلوة
النهار الى الاربع وما وردت بالزيادة فيكم والازداد تعليمها للجواز
في البسوط الاصح انه لا يكره لما فيه باطن وصل العباد وهو افضل والاربع افضل
فيهما عند أبي حنيفة وعندهما شئ في الليل لقوله صلى الله عليه وسلم الليل مثنى مثنى ولا
ما روى عن عائشة انها سئلت عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان بالليل
فكانت كانت صلوة في رمضان وغيره سواء كان يصلي بعد العشاء اربعاً
لا تال عن حنيفة وطولهن ثم اربعاً لا تال عن حنيفة وطولهن وكان
التتابع اشق وانقب على البدن فيكون افضل وثوابه اجزل وانما اخترنا في التتابع
مثنى لا تال يودي بالجماعة واداءها شئ على الناس اخف وايسر وعند
الشافعية مثنى فيهما لقوله صلى الله عليه وسلم الليل والنهار مثنى والا فضل في السن والتوفل
المفوز لقوله صلى الله عليه وسلم افضل صلوة الرجل في بيته الا المكتوبة وقال صلى الله عليه وسلم من صلى سنة
الفجر في بيته يوسع له رزقه ويقل النارعة بينه وبين اهله ويختم له بالايان
ويتطوع قاعداً بغير عذر لقوله صلى الله عليه وسلم صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم
ولان ترك التطوع يجوز فترك وصفه وهو القيام الى الاسنة الفجر
فانها لا يجوز قاعداً مع القدرة على القيام كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي
لان هذه اختصت بزيادة تأكيد وترغيب وتوعيد وتهيب فالتحفت
بالواجب ولو شرع التطوع قاعداً ثم قام واتم قائماً او بالعكس يعني شرع
قائماً ثم قعد واتم قاعداً صح عند أبي حنيفة خذ فانه اعتباراً بالانذار فانه
لو نذر قائماً لم يصح له القعود فكذلك هذا ولذا انه مخير في الابتداء بين القيام
والقعود فخير على خياره في الانتهاء واختلفوا في كيفية القعود والمخار ان يقعد

كما يقع في حالة التشهد ولو شرع ركبا على الدابة ثم نزل بنى على
 ما مضى لأن إحصاء الركبا انعقد بمجرد الركوع والسجود بواسطة النزول
 فكان له أن يأتي بكلامه عذر خصة أو بالركوع والسجود غير عمد وعن أبي
 يوسف أنه يستقبل وكذا عن محمد إذا نزل بعد ما صلى كونه مثلاً يؤدى إلى
 بناء القوى على الضعيف وفي عكسه يعني فيما لو شرع نازلاً ثم ركب
 استقبل لأن إحصاء الركبا انعقد بمجرد الركوع والسجود فلا يجوز
 ترك ما التزم من غير عمد وبكسر التطوع بجماعة إلا التراويح فإنه
 يستحب أوها بالجماعة وقال مالك والشافعي في القديم لأنفراد أفضل
 كسائر السنن لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء وعن أبي يوسف أنه
 قال من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام في مسجد فالأفضل
 له أن يصلي في البيت والصحيح أن الجماعة أفضل لأن عمر رضي الله عنه أقامها
 بالجماعة بحضور كبار الصحابة وخيارهم والظاهر من اختيار الأفضل
 حتى لو صلى في بيته وحده كان مستثاناً من ركائز السنة كذا ذكره الإمام
 قافضان ومن تطوع بصلوة أو صوم لزماً تاماً وقضاؤه أن أفده
 خلافاً للشافعي لأنه متبوع ولا لزوم عليه قلنا المؤدى وقع قرينة
 فيجوز صيانتها عن البطلان لقوله تع ولا تبطلوا أعمالكم ولا يمكن ذلك
 إلا بلزوم المفتي فيه فاذا ألزم المفتي وجب عليه القضاء بالافساد
 فصل في التراويح هي جمع ترويحة وهي اسم لكل أربع ركعات سميت
 بذلك لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات وهي أي التراويح سنة
 مؤكدة في الأصح للرجال والنساء توارثها الخلفاء عن السلف من لدن
 تاريخ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهذا روى الحسن عن أبي جعفر لقوله



عنه أن الله فرض عليكم صياحه وسن لكم قيامه وفي رواية الفقيه
 مستحب وقال قوم من الروافض سنة للرجال دون النساء وقال
 قوم منهم أنها ليست بسنة أصلاً لأنه لم يأمراً إقامتها في بعض الليالي
 ولم يواظب عليها ثم أحدثها عمر رضي الله عنه بين العذر في ترك
 المواظبة عليها وهو خشيعة أن يكتب علينا ومواظبة الخلفاء الراشدين
 بعده عليها دليل السنة قال الله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
 الراشدين من بعدى وقال أصحابي كالتجزم بآية ثم اقتديتم اهتديتم
 وهي خمس ترويحات كل ترويحة تسليمتان لأنه لم يأمراً صلاتها بجماعة
 عشرين ركعة بعشرة تسليمات وقال مالك يصلي ستة وثلاثين ركعة سوا
 الوتر أتباعاً لعلي رضي الله عنه وفي المحيط لو صلى ترويحة بتسليمه وقعد
 في الثانية فقد شهد قيل لا يجزيه إلا عن تسليمه واحدة وقال عامة
 مشايخنا يجزيه عن تسليمتين وهو الصحيح وكذلك لو صلى التراويح بتسليمه
 واحدة وقعد في كل ركعتين فالأصح أنه يجوز عن الكل ولو صلى التراويح
 كلها بتسليمه واحدة ويجلس ندباً بين كل ترويحتين قد ترويحة وكذا
 بين الخامسة والوتر لتعارف أهل الحرمين غير أن أهل مكة يطوفون
 بين كل ترويحتين أسبوعاً وأهل المدينة يصلون بذلك أربع
 ركعات وأهل كل بلدة بالخيار يسجدون أو يهتدون أو ينتظرون
 سكوتاً ولا يجلس بعد تسليم الخامسة في الأصح لأنه خلاف أهل الحرمين
 وتحسن البعض الجلوس على خمس تسليمات وليس بصحيح كذا ذكره صاحب
 الهداية ثم يوتر بهم هكذا روى الحسن عن أبي جعفر لأنه لم يأمراً فعل هكذا
 ليلتين ثم تركه خشيعة الوجوب ثم جمع الناس على أن يركب فكان يصلي

بهم كذلك وقيل يوتر في منزله منفردا هو المختار لان الصحابة لم
 يجمعوا على الوتر جماعة كما جاءهم على التراويح كذا في التبيين ونسبها
 الختم يعني حتم القرآن مرة واحدة في الشهر كذا قال عامة المشايخ ولا
 يترك نكسل القوم او في كل ركعة عشر ايات كذا روى الحسن عن ابي
 ح وهو الصحيح لان فيه تخفيفا للناس وبه يحصل السنة وهو الختم
 لان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة وايات القرآن ستة آلاف
 وثماني فاذا قراء في كل ركعة عشر ايات يحصل الختم وقيل في كل ركعة
 من عشرين آية الى ثلاثين لان عمر رضى دعاء ثلثة من الائمة فاستقراءهم
 واما احدهم ان يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية واما الثاني ان يقرأ في كل ركعة
 خمس وعشرين آية واما الثالث ان يقرأ في كل ركعة عشرين آية قال
 صاحب المحيط ما قاله عمر فضيلة وبه يحصل الختم مرتين والا فضل في زماننا
 ان يقرأ مقلدا ما لا يؤدى الى تنفير القوم عن الجماعة لكسبهم كان تكثير
 الجماعة ومحافظة افضل من تطويل القراءة والجماعة فيها سنة
 على الكفاية في الصحيح حتى لو تركها اهل المسجد كلهم فقد اساءوا ولو قامها
 البعض فالمختلف عن الجماعة تارك الفضيلة ولم يكن ميسرا وقيل من
 تركها بالجماعة وصلاتها في بيته فقد اساء ولو فات التراويح لا
 يقضى بجماعة وهل يقضى بغير جماعة قال بعضهم يقضى في الغد ما لم يدخل
 وقت التراويح واخرى وقال بعضهم يقضى ما لم يمض شهر رمضان والصحيح
 انه لا يقضى لانها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا يقضى اذا فاتت
 بغير فريضة فكذا التراويح ويترك الامام الدعاء بعد التشهد ان علم
 ملل القوم وان علم انه لا يلزمه يزيد من الصلوة والاستغفار وقيل يأتي

بالصلوة

بالصلوة لانها فرض عند الشافعي ووقتها اى وقت التراويح بعد اداء
 العشاء الى طلوع الفجر قبل الوتر وبه هو الصحيح لانها سنة بعد
 العشاء فاشبهت التطوع السنون بعد حتى لو صلها قبله لم يجز
 وعن بعض مشايخ بخارا الليل كله وقت لها وعن عامة مشايخ بخ
 وقتها ما بين العشاء والوتر والتاخير الى نصف الليل لم يستحب عند بعضهم
 كتاخير العشاء والاصح انه يستحب لانها قيام الليل وقيام الليل في آخر الليل
 افضل ^{فصل} في الوتر وهو واجب في ظاهر الرواية عن ابي ح وهو الصحيح
 وفي رواية عنه فريضة وبه اخذ زفر حتى لو اجتمع اهل قرية على تركه
 اذ بهم الامام ^ع حبسهم فان لم ينتهوا قاتلهم وفي رواية عنه سنة
 وبه اخذ يوسف ^ع وهو ثلث ركعات متصلة لا يفصل بينها ^ع
 لقول ابي بن كعب كان رسول الله ^ص يوتر بثلاث ركعات لا يسلم حتى يفرغ
 وهو احد قول الشافعي وفي قول يوتر تسليمتين وهو قول مالك وفي
 قول هو بالخيار ان شاء او تر بركة من غير قنوت او بثلاث او خمس
 او سبع او تسع او باحدى عشر ركعة ولا يزيد على هذا وتفت اى يقرأ
 دعاء القنوت في الركعة الثالثة سرك قبل الركوع لا بعد خلاف الشافعي
 لانهم قنوت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا انه دعاء قنوت قبل
 الركوع وما زاد على نصف الشئ اخره ثم المختار انه يفت سرك اماما
 كان او ماموما لانه ذكر كسائر الاذكار كذا روى عن الشيخ
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعنه ابي يوسف انه يجهر الامام
 ويخبر المؤتم بين الجهر والاختفاء وبين القنوت والتمامين وعند
 في رواية يفت الى قوله ان عذابك بالكفار ملحق فحسبكت وعن

ابو

فصل في الوتر

نحمد الله لا يقنت المؤمن وفي رواية عند يسكت الى ان يبلغ الامام موضع
الدعاء ثم يؤمن وفي المحيط لوشك في الوتر في القيام انه في الثلاثة
ام في الثانية يقنت في تلك الركعة لجواز انها الثالثة ثم يقعد و
يصلي ركعة اخرى ويقنت فيها ايضا احتياطاً لجواز ان الثالثة هذه
وذكرنا طي في جناسه لوشك انه في الاولى ام في الثانية ام
في الثالثة فانه يقنت في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصل
ركعتين بقعدتين ويقنت فيهما احتياطاً وهو الاصح وقيل لا يقنت
في الكل اصلاً ثم انه يقنت في كل سنة لا في النصف الاخير من رمضان
فقط خلافاً للشافعي لان عمر رضي الله عنه رآه في ركعتي الامامة في ليالي
رمضان وامره بالقنوت في النصف منه وتنازل الله عن علم الحن
دعاء القنوت وقال اجعل هذا في وترك ولا يقنت في الفجر خلافاً
لشافعي ما روى انس انه عم قنت في الفجر وتنازل ما روى ابن مسعود
انه عم قنت في الفجر ثم تركه والترك دليل النسخ وهذا الحديث
مرجح بفقهاء الراوى وعن ابي مالك الاشجعي انه عم قال سألت ابي
عن القنوت في صلاة الفجر فقال صليت خلف رسول الله عم فلم يقنت و
صليت خلف خلفاء الاربعة فلم يقنتوا يا بني بدعة يا بني بدعة
فان قنت امامه فيه اى في الفجر بان كان شافعياً يسكت هو قائماً
في الاصح ليتابعه فيما يجب متابعته وهو قول ابي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف يقنت معه لانه مجتهد فيه وعليه متابعة الامام في المجتهد
كما تكبيرات العيدين ولهما انه منسوخ ولا متابعة في المنسوخ وقيل
يقعد تحقيقاً للمخالفه اذا السكت شريك الداعي وعلى هذا الخلاف

دفع الامام قبل فراغ القنوت من المتن في رواية
المتن في القنوت وراجع الامام لان المتن في رواية
الصلوة دون ترك القنوت بخلاف المتن في رواية
الامام قبل فراغ القنوت من المتن في رواية
المتن في القنوت وراجع الامام لان المتن في رواية
الصلوة دون ترك القنوت بخلاف المتن في رواية
الامام قبل فراغ القنوت من المتن في رواية
المتن في القنوت وراجع الامام لان المتن في رواية
الصلوة دون ترك القنوت بخلاف المتن في رواية

اذكركم الامام حسناً في صلاة الجنازة ولوفات الوتر تقضى بقنوته لقوله عم
من نام عن وتر او نسيه فليقضه اذ ذكره ولا يجوز قاعداً وركباً بغيره
خلافاً لما بناء على ما مر من مذهبهما ولا يجوز بدو نية الوتر بخلاف
التراخي والتثنى الرواتب على ما قيل وعن محمد ليس فيه دعاء معين
لاختلاف الآثار فيه قيل معنى قول محمد ليس فيه دعاء معين غير قوله اللهم
انا نستعينك اللهم اهدنا فكل هذا معين في الوتر لان الاخبار قد تواترت
به وجري التواتر كذا في المحيط وفي جامع الاصول عن علي بن رضوان النبي
كان يقول في وتره اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك واعوذ بمعافاك
من عقوبتك واعوذ بك منك لا احمي شأني عليك انت كما اتيت
على نفسك وقيل يقول اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك
ونتوكل عليك ونسئ عليك الخير كله شكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك
من يفكرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع
رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق اللهم اهدنا في
هديت وعافنا في عافيت وتوالتا في توقيت وبارك لنا
فيما اعطيت وقنا يا ربنا شئ ما قضيت انتك تقضى ولا يقضى عليك
انت تئن ولا يئمن عليك انت الغني ونحن الفقراء اليك فانه لا ينزل
من وائيت ولا يعز من عادي تباركت ربنا وتعاليت عما يقولون
الظالمون علواً كبيراً يا ذا الجلال والاكرام رب اغفر وارحم وانت
خير الراحمين وفي الامالي لقاضي خازن من لا يحسن القنوت يقول
ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآتية وقال الفقهاء بواليت يقول اللهم
اغفر لي ثلثاً ولا يصلي على النبي عم في القنوت عند بعضهم لان هذا

قال ابو الليث اذا لم يحسن القنوت يقول
اللهم اغفر لي ثلثاً وانت اعلم
قلت من سورة الفجر
فوه زاح

لمزاودة سنة القراءة قبل لا خلاف في التطوع انه لا يكره والخلاف في الفرض
وقيل لا خلاف في الفرض لا يكره والخلاف في النوافل وقال ابو جعفر
فيهما وفي الحاقاينتان غزير ورس لا يصاح لا يكره وفي المحيط الواحتاج
في صلوة التبيح ونحوها الى العدة اشارة لا افساحا واختلفوا
في اعد خارج الصلوة فكم بعضهم يكون بعد من الرياء وقيل لا يكره
وهو الصحيح وكذا يكره حمل شئ في يده او فذ بان صلى وهو حامل
صبيًا او اخذ بيده او فذ شيئًا لانه ادخل فيها ما ليس منها وما روى انه لم
صلى حامل بنت ابي العاص يحتمل انه فعل لانه لم يكن هناك من يحظرها
ويعهد لها وهي تبكي فلم يكره لانه كذا في المحيط وكذا يكره تطويل
الامام الركوع له اخل يعرف لانه يشبه الميل والاشتراك لغاية الله في
الصلوة بخلاف ما لو طوله لمن لا يعرف ليدركه تلك الركعة فانه لا
باس به على ما ذكر في الفتاوى لانه اعانة على الطاعة لكن يطول
قدر ما لا يتقل على القوم بان يزيد تبسحة او تبسحتين على المعتاد
لان الزيادة على ذلك يصيب سبب التفرق الجماعة وفي النوادر عن
ابي ح ومحمد ر ح اذا سمع الامام خفق النعال في الركوع فطوله
ليدركه الجاي في الصلوة اكره له ذلك واخشى عليه امر عظيم
الا القراءة فانه لا باس للامام ان يطول القراءة في الركعة الاولى ليدرك
القوم تلك الركعة مقدار ما لا يكون سببًا لتفريق الجماعة وكذا لا يؤذن
ان يؤخر الإقامة لادراك القوم مع الاحتراز من الرياء ويكره اقتناء
الصلوة ودر حاجة الى الخلاء فان افتتحها وذلك يشغله عن الصلوة
قطرها وان مضى عليها اجزائه وقد ساء لانه لم ينه عن الصلوة

هذا الحديث في الصحيحين
ابو جعفر بن محمد بن عيسى
عن ابي جعفر بن محمد بن عيسى
عن ابي جعفر بن محمد بن عيسى
عن ابي جعفر بن محمد بن عيسى

حين

حين يذفوا لا خشان وهما البول والغائط قبل هذا اذا كان في الوقت سعة
فان ضاق بحيث لو تظاهر خرج الوقت صلى على حاله خلافا لبعض اصحاب
الشافعي لانه لا خلاف للمختص الذي هو المقصود من الصلوة بخلاف
الصلوة فان لم يخلف اذ اذافات ويكره الصلوة خلف الصف وحدهما
وجد في الصف فرجة لقوله عم لا صلوة المنفرد خلف الصفوف وان لم
يجد فرجة روى عن ابي ح انه ينتظر حتى يجي آخر فيقوم معه فان لم يجي
لحد حتى ركع الامام يجذب واحدا من الصفوف فيقوم معه ويتجنب
للمجذب ان يساعد عليه لما روى انه لم يكره ان يركع منفردا خلف
الصف ايها المنفرد خلف الصف هلا انصرفت بالصف او جذبت الى نفسك
واحدة فصليت معه وان لم يفعل صحت صلواته خلافا للمحدث ولو صلى في
مكان طاهر من الحمام ولا صورة فيه لا يكره لعدم علة الكراهة ويكره
قراءة القرآن في الحمام جهرا لانه موضع الخفا وفي كتابه الاثار انه
لا باس به سراي لا يكره القراءة فيه سرا وهذا اذا كان فيه احد مكشوف
العورة ولم يكن الحمام طاهرا وان لم يكن كذلك فلا باس بذلك وتكلموا
في قراءة القرآن في الفراش مضطجعا والاولى ان يقرأ على وجه يكون اقرب
الى التعظيم ولا باس بالتهليل والتسبيح مضطجعا وكذا الصلوة على النبي
واقراءة الماشي والمحترف ان كان لا يشغله العمل والشيء جاز
ولا فلا وذكره المصنف في التمرقاشي لا يقرأ القرآن جهرا عند
الاشتغالين بالاعمال ما فيه من قطعهم عنها وترك التعظيم بترك
الاستماع ومن حرمته ان لا يقرأ في الاسواق وفي موضع اللغو ويكره
صورة ذي المرقع في كل جهات المصلي لقوله عم لا يدخل الملايكة

لا سئل

عم

الامام

يتألفه كلب أو صورة ولأن يشبه عبادتها فيكره واشدها كراهة ان يكون
 أمام المصلي ثم فوق راسه ثم على عينيه ثم على ساره ثم خلفه وفي الجامع
 الصغير ان كان في موضع قيامه وجلسه لا يكره لانه ثم استهانة الامتحة
 الناس بحيث لا يتبع له اثر أصلاً فانه لا يكره لانها لا تقبل بدون الرأس عادة
 والصغيرة جداً لم يبدوا للناظر التماثل فانه ايضاً لا يكره لانها لا تقبل
 مثلها والكراهة باعتبار العبادة قيد الصورة بذى الروح لانه لا كراهة
 بصورة غير ذى الروح مثل صورة النخل او غيرها من الاشجار لانها لا تقبل
 عادة وعن ابي عباس انه رخص في تمثال الاشجار ولو استقبل تنوراً
 تنقداً وكانوا فيه نار يكره لانه يشبه عبادتها بخلاف الشمع والسراج
 والمصنف والتيف ونحوها فانه لا يكره لو صلى مستقبلاً اليها لانه
 لا تقبل والعمل الكثير يقطع القلوة واختلغوا في حذره قال بعضهم هو ما
 لا يؤخذ الا باليدين وما يتقام بيد واحدة فهو سيئ ما لم يتكرر وهو اختيار
 ابي بكر محمد بن الفضل فعلى هذا الوجه دابة ضربة او ضربتين لم تقصد
 صلوته وكذا الورفع العمامة ووضع على راسه بيد واحدة او حث
 جسده مرة او مرتين او سوي عمامة مرة او مرتين بخلاف لو نغم او حث
 جسده ثلاثاً متوايماً او ضرباً ثلاثاً في ركعة واحدة وقيل هو ما يجزم
 الناظر اليه انه ليس في القلوة اما اذا اشكل عليه فهو عمل قليل وهو
 المختار وقيل يفوض الى رأي المصلي ان استكثرها كان كثيراً وان استقله
 كان قليلاً قال شمس الأئمة الحلواني هذا اقرب الى مذهبنا ومن صلى
 في الصلوة نصب بين يديه سترة قد فرج فصاعداً في غلظ الاصبع
 فآزاد لقوله عم ايحى احدكم اذا صلى في الصلوة ان يكون امامه مثل قوله

رجل وقى خشية عريضة يحاذي راس الركب وكان مادون ذلك لا يبدو
 للناظر من بعيد فلا يحصل به الغرض ويقرب منها اي من السترة لقوله عم
 اذا صلى احدكم الى سترة فاليدين منها ويجعلها مجزاء احد حاجبيه لما روى
 عن مقدار انه قال ما صنع رسول الله عم الى شجرة ولا الى عمود الا جعله على
 حاجبه الايمن او الايسر ولم يصمد صمداً اي لم يقصده قصداً بالمواجهة
 وكفى سترة الامام للقوم ولا عبرة باللقاء اي انقاء السترة ولا بالخط
 لانه لا يصير حايلاً بينه وبين الماز وفي مبسوط شيخ الاسلام اذا كانت
 الارض صلبة ولا يمكن الفرز فانه يضعها وضعا للورد والحب فيه لكن يضعها
 طويلاً لا عرضاً ليكون على مثال الفرز فان لم يكن معه خشية اي شئ يضع
 هل يخط خطاً قتيلاً او قتيلاً يخط وهو قول الشافعي ويأثم الماز في موضع
 سجدة لا فيما وراه في الصلوة والسجد للجامع في الامح لان موضع صلوته
 ذلك القدر دون ما وراه وبه اختيار في الاسلام والامام الترمذاني
 قال لم نعلم الماز بين يدي المصلي ما اذا عليه لوقف ولو اربعين وقيل
 يأثم في مقدار ما بين الصفيين لان هذا القدر في الصلوة اعتبر حايلاً
 في حق منع صحة الاقتداء فذلك يجعل حايلاً بينه وبين الماز ولما
 في السجدة فالحد هو المسجد لان يكون بينه وبين المصلي اسطوانة او
 غيرها وقيل للجامع كالصغير ويكره اي يدفع الماز ان لم يكن له
 سترة او مرتين بينه وبينها لقوله فادروا ما استطعتم باشارة براسه
 او عينيه او غيرها كما فعل رسول الله عم بولدي ام سلمة او تسبيح
 لقوله عم اذا نابت احدكم خابية في الصلوة فليستج ولا يدرك
 بها اي بلاشارة والتسبيح لوقوع الكفاية باحدهما ولا بأس

بتلك السنة اذا امن المروسلان الداعي اليه قد عدم وان تنح بلا عذر
 بان لم يكن مدفوعا اليه فحصلت به حروف نحو اخ بطلت صلواته عند ابي
 ح ومحمد خلافا لابي يوسف وان كان ذلك بعذر بان كان مدفوعا
 اليه فلا يبطل بالاجماع لعدم امكان الاحتراز عند فصار كالعطاس
 والجناء فانما لا يقطعان الصلوة ولو حصلت حروف بها وفي الكفاية
 ان حصل بالجناء حروف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عندها وفي التبيين
 ولو تنح لاصلاح صوته وتحمينه لا تنفس على الصحيح وكذا الواخطاء
 الامام فتصح المقدي ليصدي الامام وفي الغاية التناضح للاعلام
 انه في الصلوة لا تنفس ولو نفع ان كان مسموعا يبطل والا فلا
 في الجماعة هي سنة مؤكدة تشبه الواجب في القوة لقوله عدم الجماعة
 من سنن المهدي لا يختلف عنها الا منافق حتى لو تركها اهل مصر يؤمنون
 بها فان ايمروا والا يحمل مقاتلتهم لانها من شعائر الاسلام وخصايسه
 فانها لم تكن مشروعة في سائر الاديان والملل وما كان من شعائر هذا
 الاسلام وخصايسه فالتبيل فيها اظهاره واشعاره وينح عن تركه
 واندراسه وتخفيفها مع الامام سنة ثابتة لقوله عدم صلواته
 اضيقهم وانما كان سنة مراعاة لحق الناس في التخفيف كيلا يؤدي
 التطويل الى التنفيس ومراعاة لحق الله تعالى في التقييم وهكذا روى عن انس
 بن مالك انه قال ما رايت احدا اقم صلوة من رسول الله في تمام واقلها
 في غير الجمعة واحدمع الامام لقوله عدم الاثنان وما فوقها جماعة
 ولم يرد به حقيقة الجماعة وانما اراد به حكمها ولو كان ذلك الواحد
 امرأة او صبيا يعقل لانها من اهل الصلوة ففي هذا الواحد الامام

انما زاد في قوله
 بعد

تعين ذلك الواحد لا يستخلف بلانية من الامام ان كان صالحا للامامة
 بان لم يكن صبيا ولا امرأة صيانة للصلوة ويتم الاول صلوة مقتديا بالثاني
 كما اذا استخلفه حقيقة ولم يوصح له بان كان صبيا او امرأة اختلفوا
 فيه قال بعضهم تفسد صلواتهما وهو قول ذفر وقال بعضهم تفسد صلوة
 المقتدي لانه خلا مكان امامته عن الامام ولا تفسد صلوة الامام في
 الاصح كذا قال الامام الترمذي ان الامامة انتقلت منه من غير صنعه وعلى
 هذا مسافر ومقيم يقضيان والمسافر هو الامام فاحذر لا يصيب المقيم
 اماما له لعدم صلوحية امامته له والاولى بالامامة الا فخر
 اي اقهرهم في الدين اذا كان يحسن من القراءة ما يجوز به الصلوة ثم
 الاقراء اي اقراهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في موضع
 الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرها وعن ابي يوسف
 الاقراء اولى لقوله عدم ليوم القوم اقراهم كتب الله تعالى فان
 كانوا سواء فاعلمهم بالسنة الحديث ولنا حديث عقبه بن عامر
 ان النبي عم قال ليوم القوم اعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة
 سواء فاقراءهم بكتاب الله والحديث وانما قدم فيما رواه لانهم
 كانوا يتعلمون في ذلك الوقت باحكام ثم الاقدم اي اشد هم احتراز
 عن الشبهات لقوله عدم من صلى خلف عالم تقى فكاننا صلى خلف
 نبي ثم الاكبر سنا اي اعظمهم حرمة عادة لقوله عدم لابي ابي مليكة
 وليوم مكة اكبر كما استا ثم الاحسن خلقا ثم الاشراف نسبا ثم الاصح
 وجها ثم ما روي من قوله عدم ليوم القوم اقراءهم بكتاب الله تعالى وان كانوا
 سواء فاعلمهم بالسنة وان كانوا سواء فاقدمهم هجرة وان كانوا سواء

من الصلوة عن ابن سبيح والافضل ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بان لا يكون من كان في الصلاة من كان في الصلاة من كان في الصلاة

من خلفوا في الصلاة من كان في الصلاة من كان في الصلاة من كان في الصلاة
 من كان في الصلاة من كان في الصلاة من كان في الصلاة من كان في الصلاة

من كان في الصلاة من كان في الصلاة من كان في الصلاة من كان في الصلاة
 من كان في الصلاة من كان في الصلاة من كان في الصلاة من كان في الصلاة

فأكبرهم سنا وإن كانوا سواء فأحضرهم خلقا وأن كانوا سواء فأصغرهم وجهاً
يعني أكثرهم صلوة بالليل لقوله أم من كثرة صلواته بالليل حسن وجهه
بالتنهار ومن أم واحداً أقامه عن عيینه مقارناته لحديث ابن عباس
فأنه عم صلى به فقامد عن عيینه ولا يتأخر عن الإمام في ظاهر الرواية
وعن محمد يرضع أصابعه عند عقب الإمام وأن كان المقتدي أطول فوقع
سجود الإمام لم يضره لأن العبرة بموضع الوقوف وأن صلى في سياره
أو خلفه جاز مع الأساءه وأن أم اثنين تقدم عليهما وعن أبي يوسف
يتوسطهما لأن ابن مسعود صلى بعلقه والامسود في بيته وقام وسلمهما
ولتا أنه م تقدم على أنس والقيم حين صلى بها فهذا لا فضيلة والآخر
دليل الإباحة وبه قيل كره بعضهم توسطه لترك السنة بغير عذر وفي
المحيط أن كان معه رجل وامراه أقامه عن عيینه وأقامها خلفه
وإن كان رجلاً وامراه أقام الرجلين خلفه وامراه خلفهما ومن
تقدم على إمامه عند اقتدائه لم يصح اقتدائه لأن التبع لا يسبق متبوعه
وإن تقدم عليه بعد اقتدائه فسدت صلواته لأنه تارك لما خوطب
به ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله أم آخره من حيث آخره
استعالي أمرها أخيراً فلا يجوز تقديمهن وللباصبي مطلقاً
فرضاً كان أو نفلاً بناء على أن صلوة الصبي نقل واقتداء المقتض
بالتفعل لا يجوز وعن بعض مشايخنا أنه يقع اقتدائه بالصبي
في التراويح والسنن والنوافل والخيار أن لا يصح الاقتداء به في الصلوة
كلها لأن نقل الصبي دون نقل البالغ حيث لا يلزم القضاء
بالإفساد في نفله إجماعاً بخلاف نقل البالغ فلا يبنى القوي على الضعيف

بأن لا يقع أحدكم مكاناً أرفع من مكان الآخر
ولا يجزى بالاعتناق أنفسهم أن ليس للطويل
أن يفسد غنقه

ويصح اقتداء الصبي بالصبي لأن الصلوة متحدية لكونها غير مضمونة
ويصنف الرجال ثم الصبيان ثم الختناء ثم النساء لقوله أم ليبي
منكم أولوا الاحلام والنهي وقال أم خير صفوف الرجال أولها
وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها وأما
تأخير الختناء عن الصبيان فلا احتمال كونهم إنفاً وتقديمهم على النساء
لاحتمال كونهم ذكراً ويكره للنساء الشواب حضور الجماعة مطلقاً
أي في الصلوة كلها لقوله أم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وسبواته
خير لهن ولأن في حضورهن من خوف الفتنة ويباح للمجانين الخروج
في العيدين والجمعة لأنه يمكنها أن يصلي معتزلة من الرجال للاتساع
وكذا في الحج والمغرب والعشاء لا الظهر والعصر عند أبي حنيفة لا يخرج من الصلوة
كلها لأن الفتنة معد وممة لقلبة الرغبة فلا يكمن كالعيدين والجمعة لأن
احتمال الفتنة قائم لأن الفتنة لا تعرف أنها يجوز أم لا والفساق انتشارهم
في الظهر والعصر أما في الحج والعشاء فمهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون
والفتوى اليوم على المكراهة في كل الصلوة لظهور الفساد ولو ظهر حدث للإمام
أعاد المأموم لقوله أم يتأرجل صلى يقوم ثم تذكر جنابة وأعاد وأوحداً
إذا علم المأموم حدث إمامه وإن لم يعلموا لا يجب عليهم الإعادة وعلى الإمام
الاعلام بأنه صلى على غير طهارة ولا يثا ثم بتركه الاعلام وذكر الإمام القائل
لوراء المقتدي على ثوب الإمام بخاسته أقل من قدر اللههم وعنده أنها
مانعة جواز الصلوة وعند الإمام أنها لا يمنع جازت صلوة الإمام دون
المقتدي بناءً على اعتقاده وفي العكس جازت صلوة المقتدي لأنه معتقد
جواز صلوة الإمام وصحة الاقتداء به ومتى كان بين الإمام والمأموم

بأن لا يقع أحدكم مكاناً أرفع من مكان الآخر
ولا يجزى بالاعتناق أنفسهم أن ليس للطويل
أن يفسد غنقه

من الحنابلة
قال رصفوكم وقاربوا إليها وما ذوا
بالاعتناق فوالذي نفسي بيده أني لأراكي الشيطان
يؤكل من خلل الصف كانها الخنزير وقال أئمة الصف
المقدم ثم الذي يليه فما كان من نقص فليكن في الصف
المؤخر وقال إن الله وملائكته يصلون على الذين يؤمنون
الصفوف الأولى وما من خطوة أحب إلى الله من خطوة
تسيرها تصل بها صفك الصفوف
التي هي في الصفوف

خان
في الحذف بالتيك غنم شوق صفار من غنم
الحجاز الواحد خذفة وفي الحديث كانها
نبات خذف من الصحاح

حاييل كالحايط وكفه ان كان بحيث يشبهه حال الامام عليه السلام
 منع الصلوة اي صفة الاقتداء كذا روى الحسن عن ابيه لما روى عن ابيه قال من قام
 بينه وبين امامه فحايط او طريق فليس معه وان لم يشبهه حاله
 بسمع او رؤية بان كان على الحايط باب مفتوح او ثقب يمكنه الوصول
 الى الامام لو اراد لا يمنع الصلوة في قولهم جميعا ولو كان عليه باب مسدود
 او عليه ثقب صغير مثل النخلة لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشبه
 عليه حال الامام وعدمه لا يمكن من الوصول اليه يصححه ما روى من انه عم صلى
 في حجة عايشة والناس يقتدون به ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون
 من الوصول اليه في حجة عايشة ولو قام على سطح المسجد فاقتدى بامام
 في السجود فهو على هذا التفصيل وان قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد
 لا يمنع اقتداؤه وان لم يشبهه عليه حال الامام وان اقتدى برجل في الصلوة
 بينه وبين الامام مقدار ما لا يمكن للاصطفاف فيه صح وقيل ان كان
 بينه وبين الامام اقل من ثلاثة اذرع لا يمنع الاقتداء واما صلوة
 العيد في الجبانة فتصح وان كان بين الصفوف فضاء واسع ولو كان
 بينه وبين الامام طريق ان كان ضيقا لا يمتد فيه العجلة والاوقار
 لا يمنع ولا يمنع فان كان على الطريق ثلثة تجازت صلوة من خلفهم اذا
 صف في بعض الروايات وعند اتصال الصفوف لا يبقى الطريق حايلا
 وكذا لو كان اثنان على قياس قول ابي يوسف خلافا للحمد واسد اعلم
 فصل في الجمعة لا تصح الجمعة الا في مصر جامع لقوله لم لا الجمعة ولا شريق
 ولا قطر الا في مصر جامع او في فناءه لان فناءه الحق به فيما كان
 من الخواص اهل واداء الجمعة من خواص اهل مصر فيلحق به في اداء الجمعة

انما يشبهه حال الامام عليه السلام
 في حجة عايشة والناس يقتدون به
 ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون
 من الوصول اليه في حجة عايشة
 ولو قام على سطح المسجد فاقتدى بامام
 في السجود فهو على هذا التفصيل
 وان قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد
 لا يمنع اقتداؤه وان لم يشبهه عليه حال الامام
 وان اقتدى برجل في الصلوة بينه وبين الامام
 مقدار ما لا يمكن للاصطفاف فيه صح وقيل ان كان
 بينه وبين الامام اقل من ثلاثة اذرع لا يمنع الاقتداء

نويس ان يقطع صلوة
 النظر باداء الجمعة في العاصي

واختلفوا

واختلفوا في تقديره قدره محمد بالقلوة وبه شمس الائمة السرخسي
 وقدره ابو يوسف بيل او ميلين وقدره بعضهم بمتى حذ الصوت
 اذا صاح من المص فلم يخرج في القرى خلافا للشافعي وهو اى للمرجع جامع
 كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود كذا روى عن
 ابي يوسف وهو اختيار الكرخي وعندهم لو اجتمعوا في الكبر مساجد هم
 لا يسمون وهو اختيار البلخي وعند هؤلاء هو كل موضع يكون فيه كل محترف
 ويوجد فيه جميع ما يحتاج الناس اليه في معاشهم ثم اقامة الحدود
 وان كان مستفادا من قوله ينفذ الاحكام فذكرها على الانفراد لثبوتها
 الما اذا كانت قاضية لا يجوز لها اقامة الحدود وذكر الحدود
 دون القصاص كقضاء ولا يقيمها اى الجمعة الا السلطان او نائبه
 وهو امير والقاضي لا يذلولم يبق لهما لا يختار كل جماعة اماما فلا
 يتفقون على واحد فيقع بينهم المنازعة فيؤدي الى الترك والفوات
 على البعض ومع وجوده لا يكون ذلك ويخطب قبلها اى قبل القلوة
 خطبتين خفيفتين يفصل بينهما جلسة ومقدارها يستقر كل عضو منه
 موضوعا عند الله في الاولى ويشهد ويصلي على النبي عم ويعظ الناس
 وفي الثانية كذلك الا ان يدعوا مكان الوعظ كذا جرى التواتر
 ولو ذكر اسم الله تعالى بدل الخطبة بان قال الحمد لله او سبحان الله او
 لا اله الا الله صح عند ابي حنيفة وقال لا بد من ذكر طويل سمي خطبة واقوله
 ما قاله القاضي الزرنجي مقدار التشهد يشي بها على الله ويصلي على
 النبي عم ويدعو للمسلمين لان ما دون ذلك لا يسمي خطبة عرفا
 وكذا قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل وعن عثمان انه قال

صلوة الجمعة وافوايتها
 محترف

صلح صنفين ان الخطيب لم يخرج الا اذا
 اقتدى بمن له ولاية الجمعة جامع العاصي

الحمد سـ فارح عليه فنزل وصلى بحضرة من الصحابة وشروطها يعني شرط
 أداء الجمعة بالجمعة ثلثة غير الامام على قول ابي ج ومحمد وقال ابو يوسف
 اثنان غيره لان في الشئ معنى الاجتماع وهو منبثقة عند وقال الشافعي
 اقلها اربعون رجلا احراز ائمة لا يردون عن ذلك الموضع صيفا
 ولا شتاء الا الحاجة لما روى ان ابا هريرة اقام الجمعة باربعين
 احراز ائمة ولهما ان الجمع الصحيح انما هو الثلث لكونه جمعة تامة
 ومعنى الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر احدهما من الآخر
 وما رواه الشافعي لا يدل على شرط طينته لان النبي عم صلى الجمعة
 باثني عشر رجلا حين نفروا عندهم لينظر الى العير ولا جمعة على مسافر
 لانه يخرج في الحضر ولا على امرأة لاشتغالها بخدمة الزوج وعلى
 مريض كما فيه من الحج ولا على عبد لاشتغاله بخدمة المولى واما
 المكاتب والعبد المأذون فالشايخ اختلفوا في وجوب الجمعة عليهما
 ولا على اعمى عند ابي ح سواء وجد قايلا عيشي معه ويوصله الى الجمعة
 او لم يجد وقال لا يجب عليه الجمعة ان وجد قايلا والاصل فيه ان التكليف
 يعتمد القدرة كيلا يكون تكليف ما ليس في الوسع وتكليف الاعمي يؤتى
 الى هذا لعدم قدرته بنفسه الا انهما يجعلان له قادرا بقدرته الغير
 وان صلوا كفرتهم عن فرض الوقت لانهم يتخلوه فصار كالسافر
 اذا صام ويصح امامتهم فيها خلافا لفرق لانها غير واجبة عليهم
 وان جازت صلواتهم على سبيل التبع فلا يكون اصلا ولنا انهم اهل
 للامامة وانما سقط عنهم الوجوب تحقيقا للترخصة فاذا حضر
 يقع فرضا الا المرأة فانه لا يصح امامتها فيها لانه لا تصح لامامة

الرجال

اسما للعلم والعبد والرضي

الرجال وكذا البقي لانه مسلوب الاهلية ويحصل بهم الجمعة ايضا
 حتى لو لم يحضر غيرهم يعتقد بهم الجمعة لانهم صلوا للامامة فاولى ان يصلوا
 للاقتداء ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله بغير عذر قبل صلوة الامام
 كره له ذلك واجزاءه خلافا لفرق بناء على ان الاصل عنده هي الجمعة والظهر
 بدل عنها فلا يصار اليه مع القدرة على الاصل وعندنا هو الظهر لقدرته
 عليه دون الجمعة لتوقفها على شئ يطلأ يتم به وحده لانه ما مور باسقا
 باداء الجمعة والتكليف يدور على الوسع فان بدال ان يحضرها بعد ما
 صلى الظهر في منزله فتوجه اليها والامام فيها بطل ظهره بالسعي عند
 ابي ح خلافا لهما ما لم يدخل في الجمعة ويكره للمؤذنين والمجوسين
 الظهر بجماعة يوم الجمعة في الصير ويذكر ذلك عن علي رضي الله عنه يكون
 تقبلا لجماعة الجمعة ومعارضته لها بخلاف اهل السواد لانه لا الجمعة
 عليهم ومن ادرك الامام في التشهد او في سجود السهو اتم الجمعة
 عند ابي ح والابو يوسف ونحوه ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية اتم
 الجمعة وان ادرك اقلها اتم ظهره لانه الجمعة من وجبه وظهره من وجبه فلو
 بعض الشروط في حقه فباستبار الجمعة يفترض القعدة على راس الركعتين
 والقراءة في الشفع الثاني لانه تفل وباعتبار الظهر لا فوجب القعدة
 والقراءة في كل احتياط ولهما قوله عدم ما ادركتم فصلوا وما فاتكم
 فاقضوا امرهم بقضاء ما فاتكم من صلوة الامام والذي فات من
 صلوة هو الجمعة لا الظهر ولو ادرك في الركعة الثانية يقضى ركعتين
 اتفاقا وبالاذان الاول يحرم البيع ويجب السعي لقوله تعالى اذا
 نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع وتختلف

قال

في الاذان الاذان الاول قال الطحاوي هو الاذان عند المنبر اذ لم يكن
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا وكذلك في عهد ابى بكر وعمر فلما كثرت
الناس في عهد عثمان زاد والنداء على الزوراء وهو الذي ينداء به
في زماننا وروى الحسن عن ابى حنيفة انه هو الاذان على المنارة بعد الزوال
وهو الاصح لحصول الاعلام به ولانه لو انتظر الاذان عند المنبر ربما يفوته
اداء السنة وسماع الخطبة واختلفوا ايضا فيمن يجب عليه الجمعة قال
محمد يجب على من سمع النداء اي نداء الجوع من اهل المواضع لقوله صلى الله عليه وسلم الجمعة
على من سمع النداء فقط اي لا يجب على من لا يسمع وقال ابى حنيفة يجب
على كل قرية يجب خراجها مع المصر لانها تابعة للمصر وعن ابى يوسف في قرية
يجب على من هو من الجامع بعيد ثلثة فراسخ وفي رواية على من كان
داخل الحد الذي من فارقه ثبتت له حكم السفر وقدر ما لك بثلثة
ميل الى الجامع وعن بعض المشايخ يجب على من كان يبيت بياهم بعد
ادائها واذا خرج الامام للخطبة ترك الناس الصلوة والكلام حتى
يصلوا عند ابى حنيفة بالصلوة التطوع لان قضاء الفايضة تجايز من
غير كراهة والمراد بالكلام في الاصح ما هو من كلام الناس دون التبع
ونحوه وقال لا لباس بالكلام اذا خرج قبل ان يخطب واذا خرج قبل
ان يشتغل بالصلوة لان الكراهة للاختلال بفرض الاستماع والاستماع
بخلاف الصلوة لانها قد يعتد وكذا قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الامام فلا صلوة
ولا كلام من غير فصل لان الكلام قد يعتد طبعا فان شبه الصلوة
فاذا خطب وجب السماع والسكوت على القريب والبعيد فان من
لم يتدبر على الاستماع لبعده فقد قدر على الانصات فيلزمه كذا

في عهد عثمان زاد والنداء على الزوراء وهو الذي ينداء به في زماننا وروى الحسن عن ابى حنيفة انه هو الاذان على المنارة بعد الزوال وهو الاصح لحصول الاعلام به ولانه لو انتظر الاذان عند المنبر ربما يفوته اداء السنة وسماع الخطبة واختلفوا ايضا فيمن يجب عليه الجمعة قال محمد يجب على من سمع النداء اي نداء الجوع من اهل المواضع لقوله صلى الله عليه وسلم الجمعة على من سمع النداء فقط اي لا يجب على من لا يسمع وقال ابى حنيفة يجب على كل قرية يجب خراجها مع المصر لانها تابعة للمصر وعن ابى يوسف في قرية يجب على من هو من الجامع بعيد ثلثة فراسخ وفي رواية على من كان داخل الحد الذي من فارقه ثبتت له حكم السفر وقدر ما لك بثلثة ميل الى الجامع وعن بعض المشايخ يجب على من كان يبيت بياهم بعد ادائها واذا خرج الامام للخطبة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يصلوا عند ابى حنيفة بالصلوة التطوع لان قضاء الفايضة تجايز من غير كراهة والمراد بالكلام في الاصح ما هو من كلام الناس دون التبع ونحوه وقال لا لباس بالكلام اذا خرج قبل ان يخطب واذا خرج قبل ان يشتغل بالصلوة لان الكراهة للاختلال بفرض الاستماع والاستماع بخلاف الصلوة لانها قد يعتد وكذا قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل لان الكلام قد يعتد طبعا فان شبه الصلوة فاذا خطب وجب السماع والسكوت على القريب والبعيد فان من لم يتدبر على الاستماع لبعده فقد قدر على الانصات فيلزمه كذا

احصا

اختيار محمد بن سلمة واجاز بعضهم التبع والتهيل فيمن كان
بعيدا منه واختار رضي بن يحيى قراءة القرآن واماد راسه الفقه
والنظر في كتاب الفقه وكتابه من اصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال
لا لباس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب وهكذا روى عن ابى يوسف وتكلموا
فيمن كان قريبا من الامام روى عن ابراهيم النخعي وابراهيم بن مهاجر انهما
كانا يتكلمان وقت الخطبة وتاويله ان في ذلك الزمان كانوا يصلون
الظهر في منزلهم ويجعلون الجمعة سجدة لان سلطان يومئذ كان جابرا
وقال بعضهم ما دام الخطيب في حمد الله تعالى والثناء عليه والوعظ
لناس فليعلم الاستماع والانصات فاذا اخذ في مدح الظلة والثناء
عليهم فلا لباس بالكلام وقال الايمة الحلواني الصحيح انه يستمع ويستك
من اول الخطبة الى آخرها كذا ذكره الامام قاضي خان واذا نياتها الذي
امواصلوا عليه فيصنع السامع في نفسه كذا روى عن ابى يوسف وهو
قول الطحاوي ومشايعنا قالوا بان لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بل يستمع
ويستك لان الاستماع فرض بالنص فلا يحل تعطيل الفرض فاذا تمت
الخطبة اقيم وصلى الامام ركعتين يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب
واية او سورة واختلفوا في قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الجمعة
روى انه كان يقرأ فيها سورة الجمعة والمنافقين وروى انه كان يقرأ
سبح اسم ربك الاعلى الذي وهب لك حديث الغاشية فصل
في العيدين يجب صلوة العيدين في الرواية الاصح عن ابى حنيفة على كل من يجب
عليه صلوة الجمعة ويشترط له ايضا ما يشترط لهما من المص والسكنان
واذن العام الا في الخطبة فانه يجوز بدونها بخلاف الجمعة ويستحب

قراءة

كل العبد واعمال

يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الصلوة لما روى انه عم كان يطعم في
يوم الفطر قبل ان يخرج الى الصلوة وفي الاضحية بعدها لما روى انه عم كان
لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع فياكل من اضحيته ولو اكل قبلها قيل يكفر
وقيل لا يكره وهو المختار ويقتسل فيهما اي في الفطر والاضحية لانه عم
كان يغتسل في العيدين ويتطيب دقعا للتأذي بالريحية الكراهية
ويجلس احسن ثيابا لما روى عن ابن عباس ان النبي عم كان يلبس في العيد
بزرج ويتوجه الى الصلوة غير مكبر جهرا عند ابي حنيفة خلافا لهما اعتبارا
بالاضحية ولان التكبير فيه من الشعار ومبناها على الاشتهار والافهار
وله قوله تعالى واذكركم ربك في نفسك الآية وقال عم خذ الذكر
الخفي بخلاف الاضحية فانه يكبر فيه جهرا طول الطريق بالاتفاق لانه
يوم تكبير ورم الشرح وصلوة الاضحية كالفطر يصلى فيهما الامام ركعتين
يكبر في الاولى تكبيرة الافتتاح ويشي ويكبر ثلثا بعدها ثم يقرأ الفاتحة
وسورة ويكبر للركوع وفي الثانية يقدم القراءة عليها وبر قال ابن
مسعود وعلى قول ابن عباس يكبر للزوايد فيها محمدا قال الامام قاضي خازن
الايمه في زماننا يكبرون على راي ابن عباس لان الخلفاء شرطوا عليهم
ذلك واخذوا بالرواية الاولى في عيد الاضحية وبالثانية في عيد الفطر
ويخطب بعد كل منهما خطبتين يعلم في خطبة الفطر احكام صدقة
الفطر وفي خطبة الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريق ويستحب تعجيلها
اي تعجيل صلوة الاضحية وثاخير صلوة الفطر فان فاتت صلوة الفطر
في يوم الاول بعذر يصلى في اليوم الثاني وبغير عذر لا وان فاتت
في اليوم الثاني بعذر وبغير عذر لا يصلى بعد ذلك بخلاف الاضحية

على ما روي في صحيحه
في يوم النحر
في يوم الفطر
في يوم الاضحية

فانه

فانه ان فاتت بعذر وبغير عذر يؤخر الى ثلثة ايام لا الى اكثر من ذلك
لانها موقوفة بوقت الاضحية والوقوف يوم عرفة في موضع آخر تشبيها
باهل عرفة بدعة لان الوقوف بعرفة عبادة مخصوصة بالمكان فلا
يكون عبادة دونها كساير المناسك وما روى عن ابن عباس فعل ذلك
بالبصرة فتحمل انه خرج الدعاء لاجل الاستسقاء ونحوه لا للتشبه
باهل عرفة وتكبير التشريق اوله بعد الفجر من يوم عرفة على قول
عم وعلى وابن مسعود وذلك ثمان صلوات وبه اخذ اصحابنا واخوه
بعد عصر يوم النحر على قول ابن مسعود وذلك ثمان صلوات وبه اخذ
ابو حنيفة لان الجهر بالتكبير بدعة فكان الاخذ بالاقل اولى احتياطا
وعلى قول عم وعلى بعد عصر اخر ايام التشريق وذلك ثلث وعشرون
صلوة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد اذ هو الاكثر وهو الاحوط في العبادة
وصفته ارسفتة تكبير التشريق على قول عم وابن عباس الله اكبر الله
اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد يقول طرفة واحدة
وبه اخذ علماؤنا وهو المأثور عن الخليل عم حماد روى ان الله تعالى
امر جبرائيل عم ان يذهب الى ابراهيم عم بالغداة فراه اجمع ابنه الذئبق
فقال الله اكبر الله اكبر لا يجعل فلما سمع ابراهيم عم صوته علم انه ثابته
بالبشارة فقال لا اله الا الله والله اكبر فلما سمع اسمعيل عم كلامها
علم انه فدى فقال الله اكبر والله الحمد بعد الفرض اي بعد اداء الصلوة
المفروضة فيثديبه لانه لا يكبر بعد السنن والثوافل وانما يجب على كل
مقيم مصلي في جماعة مستحبة يعني جماعة الرجال لا غير يعني يجب
على المسافر ولا على اهل القرى ولا على المنفرد ولا على النساء

على التشريق والاعمال

لها

مهما

ونا حديث عن الخطاب قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الفجر ركعتان
 وصلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم
 وقد خاب من افترى وعن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فكان لا يزيد
 على ركعتين واما بكرة وعمر وعثمان كلك ولوصلوا ربعا وقراء في الاوليين
 وقعد في الثانية قدر التشهد وقعت الاوليان فرضا وما بعدهما اعتبرا
 بالفجر يصير مسيئا لتأخير السلام وان لم يقعد في الثانية قدر التشهد
 بطلت صلوة لا خلاط النافلة بالفرض قبل اكماله وبترخص السافر
 بمفارقة بيوت مصر من الجانب الذي خرج لما روى ان عليا لما خرج
 من البصرة يريد الكوفة صلى اربعا ثم نظر الحصن امامه فقال لو جاوزنا
 هذا الحصن لقصرنا ولا يزال على التسعة حتى يرجع اليها اي الى مصر او ينوي
 الاقامة في بلد او في قرية خمسة عشر يوما كافي مفازة في ظاهرها لا غير صلحة
 للاقامة فيتم حين وجد الرجوع اليها او يئد الاقامة مدة ذلك لما روى
 عن ابن عباس وابن عمر انهما قال اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك
 ان تقيم بها خمسة عشر يوما وليدة فأكمل صلواتك وان كنت لا تدري
 متى تظفر فاقصر ولانه لا يمكن اعتبار مطلق اللبس لان التسعة لا يعرف
 عنه فقلت انها بمدة الطهر لانها مدتان موجبتان ولو دخل
 مصر ولم ينو الاقامة فيه وتما دت حاجته اشهر يترخص لان ابن
 عمر اقام بادر بيجان ستة اشهر وكان يقصر وعن جماعة من الصحابة
 مثل ذلك ولا يصح نية اقامة العسكر المحارب الكفار في دار الحرب والبقاء
 في دار الاسلام في غير مصر لان نية الاقامة فيها لا يصح لان حالهم
 يخالف عن نيتهم المردة بين القل والفرار فصار كالمفازة وقال
 زفر

تمامت
 او زاسه
 والله اعلم بالصواب
 في يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في دار الحديث بدمشق

زفر بهج اذا كانت الشوكة لهم المتكمن من الاستقرار ظاهرا وقال ابو يوسف
 يصح اذا كانوا في بيوت المدر لان موضوع اقامة بخلاف اهل الكلاء وهم
 اهل الاحصية فان نية الاقامة يصح منهم في الاصح وان كانوا في المفازة
 لان الاقامة اصل فلا يبطل بالانتقال من مرمى الى مرمى ويتم المسافر بالتقدم
 بالقيم في الوقت لتغير الفرض الى اربع بالتبعية كتغير بيته الاقامة
 لا تقال المغير بالسبب وهو الوقت وان افسده يصلي ركعتين لزوال
 المتابعة وبعد خروج الوقت لا يصح اقتداؤه بالقيم لعدم تغير فرضه
 بعك لا نقضاء السبب واما اقتداء القيم بالمسافر فيجوز في الوقت
 وبعده واذا صنع المسافر بالمقيم صلى ركعتين وسلم هو اي الاعم
 المسافر وقال انه باقوا صلواتكم فانما قوم سفر لانهم قاله حين صلى
 باهل مكة وهو مسافر فيقولون صلواتهم بغيره واقف في الاصح لان مقتضى حجة
 لا فعل ولا الفرض صار مؤدى فيتركها احتياطا ومن توطن في غير وطن ثم
 دخل وطنه الاول قصر لان لم يبق له وطنه لا يتساخه بوطن الاقامة
 الا يرى انه عدم بعد الهجرة عند نفسه بمكة من المسافر من وهذا اذا انتقل
 عن الاول باهله واقفا اذ لم ينتقل باهله لكنه استحدث اهلا
 ببلدة اخرى ولا يبطل وطنه الاول وفايته الحضر تقضى في السفر
 اربعا وفايته السفر تقضى في الحضر ركعتين لان القضاء بحسب الاداء
 بخلاف ما لو فاتته في المرض في حالة لا يقدر على الركوع والسجود
 حيث يقضيها في الصحة راكعا وساجدا لان سقوطهما عنده هناك
 بالهجرة والتعب في ذلك اي في وجوب الاربع او الركعتان اخر الوقت
 لانه المعبر في السببية عند عدم الاداء في اول الوقت فان كان

ولو صلح مسافرا في وقت وقصير فحدثت في خلاف
 القصر لم يلزم المسافر الا تمام قليل ثم وقيل
 لانهم بل قصر وقيل ان كان نبيهم لم يلزم
 في الحدة يقصر في نوبة المسافر ونوبة
 القصر جامع العدا

السلطان اذا سافر قصر اذا اطاق
 ولا يثبت غير ان يقصر ما يصل اليه من قدة
 السفر فانه لا يكون من قدة

مسافر في آخر الوقت وجب عليه ركعتان وان كان مقيما وجب عليه
 الاربع كما لو صلى الظهر في منزله ثم سافر قبل خروج الوقت فلما دخل
 وقت العصر صلى العصر ثم ترك السفر قبل المغرب ثم علم انه صلاها على غير
 وضوء فانه يقضي الظهر ركعتين والعصر اربعاً ولو صلىها وهو مقيم ثم
 سافر قبل المغرب فانه يقضي الظهر اربعاً والعصر ركعتين كذا في الينابيع
 ويصلي المسافر مقيماً بحج النية لان الاقامة ترك الفعل فيه فكيف يخرج
 النية ولا يصير المقيم مسافراً الا بالنية مع الخروج لان السفر فعل والفعل
 لا يكتفي بحج النية ويباح السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد اذا فارق
 عمان في الوقت وقال الشافعي لا يجوز بعد الزوال وبعد الفجر بكرة الا في الزوال
 حج او نحوه كذا في شرح القدوري للعامة الزاهدي ومن بدا اي ظهر له الرجوع
 من الطريق بعد ما خرج مسافراً فرجع الى ممره وليس بينهما اي بينه وبين
 مصر مدة سفر يصير مقيماً في الحال اي يحج الرجوع اليها وان لم يدخلها
 لانه نقص السفر قبل الاستحكام والا اي ان كان بينهما مدة سفر فهو
 مسافر حتى يصل الى مصر لوجود السفر وكل تبع يصير مقيماً بنية متبوعه
 كالمرأة مع زوجها بعد ما اوفاهامصرها المعجل والعبد مع مولاه والجند
 مع الامير اذا كان يرتزق منه والاجير مع السائح والغريم مع المدين
 اذا علم التبع بها اي بنية متبوعه لانه اذا لم يعلم ذلك لا يلزم الاتمام
 حتى يعلم في الاصح كما في توجيه الخطاب بالشرعي وعزل الوكيل وقيل يلزم
 ولو كان العبد مشتتاً بين مسافر ومقيم قيل يتم وقيل يقصر وقيل
 ان كان بينهما مهاباة في الخدمة يقصر في كونه المسافر ويتم في كونه
 المقيم **فصل في المريض من عجز عن القيام** او خاف زيادة المرض بقيامه

وفي البرزخ يجوز ان ينسى والفوض
 خارج البلدة مع الدابة بان كان في سفر
 فامطر السحاب وتبطل الارض ولم يجز طائفاً بياك وقفا
 مستقبلاً وروى ان امته ايقافها والا لا يلزم الاستقبال
 وهذا اذا كان وجهه في غير الطريق وان كان قبله صبحه الطريق
 ان كان طاهر الفوض ولا التطوع لا يترك في هذا
 سببها لا يبع الفوض ولا التطوع الا بالقدرة
 اذا لم يقدر على الايقاف وان قدر على الايقاف جامعاً

مريض لا يمكن الصلوة الا بصوت
 مثل آه وآه ونحوه يجب عليه
 ان يصنع ما مع الصلوة

على قاعدا يركع ويسجد لقوله لم يمان بن الحصين صل قائماً فان لم يستطع
 فقاعدا فان لم يستطع فعلى الجنب وكان الطاعة بحسب الطائفة فان لم يطبق
 الركوع والسجود اوفى قاعداً لانه وسع مثله والتكليف بقدره وجعل
 سجده لخفض من ركوعه لان الائمة قائم مقامها في اخذ حكمها ولا يرفع
 الى وجهه شيئاً يسجد عليه لقوله لم يمان ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد
 والا فاقم براسك وان فعل ذلك وهو يخفض راسه صح لوجود الائمة
 والا لانعدامه فان لم يطبق القعود استلحق على ظهره وجعل رجليه
 الى القبلة واوفى بالركوع والسجود لقوله لم يمان ان تسجد على الارض فاسجد
 يستطع فقاعداً فان لم يستطع فعلى قفاه يومئذ الائمة فان لم يستطع فانه
 الحق بقبول العذر منه او اضطلع على جنبه متوجهاً اليها وهو رواية عن
 ابى ح والاول يعني الاستلقاء على ظهره اولى من الاضطجاع خلافاً
 للشافعي لما روينا من حديث عثمان قلنا ان اشارة المستلقي يقع الى هؤلاء
 الكعبة وهو قبلة الى عنان السماء واشارة المضطجع الى جانب قدميه
 وبه لا يتأدى السجدة اذ هو ليس بقبلة ومعنى قوله لم يمان في حديثه عثمان
 على جنبك اي ساقطاً لان الجنب يذكر كثيراً ما ويراد به السقوط يقال
 بقي فلان شراً على جنبه اذا طال مرضه وان لم يطبق الائمة براسه آخر
 الصلوة ولم تقطع عنه وان كان العجز اكثر من يوم وليلة مادام مقيماً
 هو الصحيح على ما ذكره صاحب الهداية لانه يفرم مضمون الخطاب بخلاف
 المعنى عليه وقيل ان زاد عجزه على يوم وليلة سقط عنه القضاء كما
 في الاعماء لان مجرد العقل لم يكف لتوجيه الخطاب وهو اختيار شيخ
 الاسلام وفخر الاسلام ولا يفي بمعية راسه وقال زفر والشافعي

ولو صل المريض في منزله
 راسه خارجاً التي فجاز والا فلا وكذا
 قراءة القرآن

مريض اذا نجا
 عن شدة المرض
 بغيره فصل في قاعداً جاز ولو صل
 قاعداً مقيماً ايدى الامانة
 جامعاً

من الاتفاق

عن أبي جريح

يومي عينه وقلبه وحاجبه وهو رواية عن أبي يوسف ونحن نقول نصب
الأبدان بالثدي يمنع ولا يمكن القياس على الرأس لأنه يتأدى به ركن الصلوة
دون هذه الأشياء وإن قدر على القيام لا على الركوع والسجود صلى قاعدا
يوميهما وقائما لأن ركنية القيام للتوسل إلى السجدة لما فيها من نهاية
التعظيم فإذا لم يتعبد السجود لا يكون ركناً فيتحيز بين الأيما قاعدة
وبين الأيما قائماً والآخر يعني الأيما قاعدة أولى لأنه أشبه بالسجود
لكونه راساً في خفضه وأقرب إلى الأرض وذكره هو زاده أنه يومي للركوع
قائماً والسجود قاعدة فمن مرض في صلوة بعد ما شرع صحيحاً قائماً بنى
على حسب ما يقدر يعني أن قدر على القعود صلى قاعداً يركع ويسجد
فإن لم يستطع قومياً قاعداً فإن لم يستطع فضطجعا لأنه بقى الأديني
على الأعلى فصارت الاقتداء وعن أبي جريح أنه يستقبل إذا صار إلى الأيما
والصحيح هو الأول لأن أداء بعضها بركوع وسجود وبعضها بإيما أولى
من أداء كلها بإيما ومن صلى قاعداً لم يركع ويسجد ثم صح بنى على صلوة
قائماً عند أبي جريح وأبو يوسف وقال محمد يستقبل بناء على اختلافهم في الاقتداء
ومن صلى بعض صلوة مومياً ثم صح فيها حتى قدر على الركوع والسجود
استقبل خلافاً للزفر بناء على اختلافهم في جواز الاقتداء للركع والشاء
ومن جن أو غنى عليه يوماً وليلة قضى بخلاف الأكثر من يوم وليلة فإنه
لا قضاء عليه وهذا استحسان والقياس أن لا قضاء عليه إذا استوعب
وقت صلوة كامل وهو قول السامعي لأن القضاء يبنى على وجوب الأداء
وجه الاستحسان أن المدة إذا قصرت لا يخرج في القضاء فيجب كالتام
وإذا طالت يخرج فيسقط كالحائض وأما الجنون فكأنه لا غناء فيما رواه

الركعة في غير وقتها

لكنه في القضاء

الموسلية

أبو سليمان وهو الصحيح ثم أكثره معتبر من حيث الساعات وهو رواية
عن أبي جريح والأول أصح لأن الكثرة بالمدخول في التكرار وإنما يقضى مطلقاً
أي سواء وجد يوماً وليلة أو أكثر لأن امتداده نادراً فيلحق المندل منه
بالتأخير عنه ويقضى المريض فائتة الصحة على حسب حاله إذا تكلف عب
الوسع فيكلف في المرض على القضاء كما يكلف على الأداء ويقضى الصحيح فائتة
المرض كاصلة لأن تحصيل الركن فرض وإنما سقط عنه الأداء للعذر فصل
في الغاية ومن فاتته صلوة قضاها إذا ذكرها قبل فرض الوقت للأصل
في بيان الترتيب بين الغوايت وفرض الوقت مستحق عندنا ومستحب عند
الشافعي لأن كل فرض أصل نفسه فلا يقف جوازها على جواز غيره كالقسامة
والزكاة ولنا قول عدم من نام عن صلوة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو
مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليعاد التي صلى مع الإمام
أمر بالعادة وهو للوجوب إلا إذا خاف فوت فرض الوقت لضييق الوقت
أو خاف وقوعه في وقت مكره أو كانت الغوايت سبباً فأنه يقدر الوقت
لأن الترتيب سقط بذلك ثم حذ التكرار عند أبي جريح بخروج وقت السادسة
وعند محمد بدخولها والصحيح هو الأول لما قلنا أن الكثرة بالدخول
في حذ التكرار وذلك بالزيادة على الجنس وهو صلوة يوم وليلة
سواء كلها قديمة أو حديثة كمن ترك صلوة شهر مجانته وفستاً ثم ندم
عمداً صنع واشتغل بأداء الوقتيات فقبل أن يقضى تلك الغوايت ترك
صلوة ثم صلى صلوة أخرى وهوذا أكثر هذه الحديثه فيه اختلاف الشافعي
قال بعضهم لا يجوز هذه الصلوة ويجعل الماضي كأن لم يكن احتياطاً
وزجرًا له عن التهاون وبعضهم قالوا يجوز وعليه الفتوى لأن القديمة

قال بعضهم من غرض هذا الترتيب فأنه صلوة على وقتها
بما جاء في الآية من أن يكون كفارة لما ذكروا من تركها
أو الغفوة وفاتته صلوة فقد ارتكب عيباً
كبيرة فأنكفرت فبين تركه لمصلحة
جميع العباد

ابطلت الترتيب كمنها وبالحدثة ازدادت الكثرة فتأكد السقوط وليلا
 يلزم بالحدثة الترجيح بالامح فان قضى واحدة من الست بعدما
 سقط الترتيب بذلك عاد الترتيب عند البعض وهو لا يظهر وبه اختيار الفقيه
 ابو جعفر لان سقوطه بعد الكثرة المفضية الى الحج وقد زالت كما يعود
 حق الحضانة في الولد الصغير الساقط بالتزوج بعدها ارتفعت الزوجية
 لزوال المانع وقيل لا يعود الترتيب واليه مال ابو حفص الكبير وهو اختيار
 شمس الايماء وفي الاسلام لان الساقط لا يحتمل العود كما قيل بحسب
 اذا دخل عليه ماء جار حتى سال فعاد قليلا لم يعد بخسب بخلاف ما
 اذا سقط بضيق الوقت والنسيان حيث يعود بسعة الوقت والتذكرون
 السقوط ثمة للحج وهنا حقيقة ^{فصل} ومن دخل مسجدا قد اذن فيه
 ثم خرج قبل الصلوة لقوله لا يخرج من المسجد بعد النداء الا من
 او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع الا ان يكون اماما او مؤثما لقوم
 يفرق الناس في مسجد حية بغيبته فذهب الى جماعة في لباسه ليلا
 يكون سببا للتفرق ولانه يتعلم به اجماعه وذلك تكيل معنى او
 يكون قد صلى الفرض فيخرج لان الاذان دعاء لمن لم يصل لا لمن صلى
 الا ان يقام للصلوة قبل خروجه من المسجد فيقتدى تقوعا في الظاهر
 والعشاء لجواز النقل بعدها وان خرج يكون مسيئا لانه خلاف الجماعة
 عيانا وهو بدعة ويخرج في الباقي يعني في العصر والمغرب والفجر
 كراهة النقل بعدها ولو جاء رجل والامام في صلوة الفجر وهو
 لم يصل سنة الفجر ان خاف فوت ركعة واحدة من الفرض مع الامام
 صلى السنة فارجع المسجد ثم اقتدى بدلتكن الجمع بين الفضيلتين اذ

سنة

سنة الفجر لها فضيلة قال عم دكتان في الفجر خير من الدنيا وما فيها
 وقال عم صلواتها فان فيها من الغايب صلواتها وان طرتم الخيل
 والجماعة ايضا فضيلة قال عم من شئت من النار وسئل ابن عباس عن
 رجل يقوم بالليل ويصوم بالنها ولا يحضر الجماعة قال هو في النار فتي ادرك
 ركعة مع اداء السنة كان احق من تقويت لان بادراك ركعة مع ^{الصلوة}
 الامام يكون مدركا للجماعة قال عم من ادرك ركعة من الصلوة فقد ^{درك}
 وان خاف فوت الركعتين ترك السنة واقتدى به لانه تغزر احرازها
 فيحذر احتمها وهو الجماعة لورود الوعد والوعيد فيها وفي سنة الفجر
 ورد الوعد لا غير ولان ثواب الجماعة اعظم لانها مكملة ذاتية مواتية
 مكملة خارجية والذاتية اقوى ولم يقضها اي تلك السنة بعدها اما
 قبل طلوع الشمس فبالاتفاق لان صفة السنة فاته بذهاب وقتها فاشبه
 مطلق النفل وهو مكروه بعد الصبح وما بعد ارتفاعها فذهبها وقال محمد
 احب الى قضاءها الى وقت الزوال قال الامام السرخسي ما حكى عن الفقيه
 اسمعيل الزاهد انه كان يقول ينبغي ان يشرع فيها ثم يقفها حتى يلزم بالشروع
 فيمكن من القضاء ليس بقوى لان ما وجب بالشروع لا يكون اقوى مما
 وجب بالنذر وقد نص محمدان المنذور لا يؤدي بعد الفجر قبل الطلوع
 وسنة الظهر يتركها في الحالين سواء خاف فوت ركعة او اكثر واقتدى
 به لانه يمكن ادائها في الوقت بعد الفرض هو الصحيح ويقضيها كما امر
 في فضل السنة من التقدم والتأخر على الاختلاف وقيل لا يقضها
 وهذا غير سديد للمحدث من فاته الاربع قبل الظهر قضاها بعد
 ومن ادرك مع الامام ركعة حصل له ثواب الجماعة لما روينا في هذا

لعل

يحت من قال عبده حران أدرك الظهر لأن أدراك الشيء أدرك آخره يقال أدركت
أيامها أي أحرقها بخلاف ما لو قال عبده حران صلى الظهر جماعة حيث لم يحتسب
بأدراك ركعة لأنه ينفرد ببعضه حتى لزمت القراءة فلم يكن مصليا بجماعة
ومن أدرك الإمام ركعا أي في حال ركوعه فكبر ووقف ولم يركع حتى
يرفع الإمام رأسه لا يصير مدركا لتلك الركعة خلافا للزفر لأنه أدرك
فيما له حكم القيام بدليل جواز تكبيرات العيدين فيه فصار كما لو أدرك ركعة في حقيقة
القيام ولم يركع معه ونا ما روى عن عمر رضي الله عنه قال إذا أدركت الإمام
ركعا فركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت الركعة وإن رفع رأسه قبل
أن تركع فقد فاتتك تلك الركعة ونحو الخلاف تظهر في أن هذا عنده
لاحق في هذه الركعة فيأتي بها قبل فراغ الإمام وعندنا مسبوق بها
فيأتي بها بعد فراغ الإمام ولو أدركه أي الإمام في القيام ولم يركع
معه حتى رفع الإمام رأسه ثم ركع المقتدي صار مدركا لها أي لتلك
الركعة بالاتفاق لأنه شاركه في حقيقة القيام ولكن تخلف عنه
في الركوع فصار لاحقا فيه فعليه أن يتبعه فيه ولو ركع المقتدي
قبل الإمام فادركه الإمام فيه صح لقوله عدم التبادر وأما الركوع
والسجود وقوله عدم ما يخشى الذي يركع قبل الإمام ويرفع أن يجوز
الله رأسه رأس حمار وقال زفر لا يصح لأن ما أتى به قبل الإمام غير
معتد به لأنه منتهى عنه فكذا ما يبينه عليه قلنا أن الشرط هو المشاركة
في جزء واحد وقد وجد كما في الظهر الأول بأدراك الإمام في ابتداء
الركوع ورفع رأسه قبل الإمام ولو سجد المقتدي قبل رفع الإمام
رأسه من الركوع ثم أدركه الإمام فيها روى عن أبي حنيفة أنه لا يجزئ

سجد قبل أو أن السجود في حق الإمام فكذا في حق غيره لأنه تبع له وصار
كما لو سجد قبل الركوع وعلى قياس هذه الرواية ينبغي أنه لو سجد ثانيا
قبل رفع الإمام رأسه من السجدة الأولى لا يجزئ وإن شاركه فيها
وعن أبو يوسف أنه يجوز لأن قدر ما أدركه الإمام فيه وقع موقعه
والمسبوق يقضي فائتة بعد فراغ الإمام بقراءة مثل ما قرأ الإمام
الفاتحة والسورة لأن ما يقضيه أول صلوة في حق الأذكار والقراءة
في أولها فرض فيقضي بها ولو كان قراء مع الإمام فيما أدركه من غير أنها
والمنهي عند لا ينوب عن المأمور به بخلاف ما لو قمت المسبوق في الوتر معه
أي مع الإمام في شهر رمضان فإنه لا يفتت فيما قضى لأنه مأمور بأن
يقتت معه متابع له فصار لك موصفا للوقوف فلو قمت ثانيا يتكبر
في موضعه وذلك غير مشروع ولو أدرك مع الإمام الثالثة المغرب قضى
الأوليين بجلستين استحسانا والقياس أن يقضي بجلسة باعتبار قضائها
دوى أن جندبا ومسروقا ابتلي بهذا فصنع جندب ركعتين ثم قعد
وصلى مسروقا بقلعتين فسألا عن ابن مسعود فقال كلاهما أصاب ولو
كنت أنا صنعت كما صنع مسروق وما يقضيه المسبوق أول صلوة حكما عند
أبي حنيفة وأبي يوسف وهو المروي عن علي وابن عمر وعند محمد آخر صلوة إلا
في حق القراءة وهو المروي عن ابن مسعود والقياس أن تقضي في حق الاستفتاح
فيستفتح عندها فيه أي فيما يقضيه لا فيما أدركه وعنده يستفتح فيما
أدرك ويتشهد مع أصامه لأنه مشروع في وسط الصلوة ولا يدعو
معه بالدعوات لأنها مشروعة في آخر الصلوة وعن محمد أنه يدعو بالدعوات
المذكورة في القرآن لأنه يؤتى بمثل هذه الدعوات في وسط الصلوة بأن يقرأ

السجدة الثانية التي والنسب في البيت الثاني
عن القلب والخطأ رسول القلب
عن التلطف بالشيء كسوء

في حالة القراءة ثم اذا لم يدعوه فقل يكبر التشهد وقيل بسكت تسلم
في السهو يجب في الصحيح للسجدة سجدة ثان بعد السلام بشرط
وتسليم وقيل سنة متى ترك واجبا كترك القعدة الاولى وترك خلة الفاتحة
في الاولين ونحو ذلك من الواجبات المذكورة او اخره اي اخر الواجب عن
صحة كتاخيد السجدة من الركعة الاولى الى آخر الصلوة وتأخير الفاتحة
عن السجدة وكذا الوغية واجبا بان يجهر فيما يخافه او خافه
فيما يجهر او اخر ركنها كتاخيد القيام الى الثالثة بالزيادة على التشهد
وكذا الوقوم ركنها بان ركع قبل ان يقرا او يسجد قبل ان يركع او زاد
في صلوة فعلا من جنسها وليس من زيادة الركوع والسجود وكذا
لو كرر التشهد في القعدة الاولى او زاد عليه واختلفوا في قدر الزيادة
عليه قال بعضهم يجب بقوله اللهم صل على محمد وهو الاصح وقيل لا يجب
حتى يقول وعلى محمد وعن ابي حنيفة يجب بزيادة حرف وعيد اكثر
الشافعي ويجب المأموم بسره الامام لان السبب الموجب تقتر في
حق الاصل فيجب على التابع بحسب وجوبه على الاصل فان ترك الامام
السجدة وافقه المأموم في الترك ولم يسجد لا يصير مخالفا وسره
المأموم لا يوجب السجدة لا عليه ولا على الامام لان سجود المأموم
وحده يؤدي الى مخالفة وقد قالوا انما جعل الامام اماما ليؤتم
فلا تختلفوا عليه وسجد الامام معه يؤدي الى انقلاب المتبوع تبعا
والتبع متبوعا وهو قلب المتبوع ونقض المشروع ومن سهر عن القعدة
الاولى فان تذكر وهو الى القعود اقرب فقد وشهد لان ما قرب الى الشئ
لاحكم ولا شئ عليه من السجدة في الاصح لان لم يوجد شئ من القيام

ومعنى

ومعنى القرب الى القعود اقرب وان كان الى القيام اقرب بان كان النصف
الاسفل مستويا لم يعد لان ذلك القيام معني ويسجد للسهو وترك الواجب
وهو القعود الاول ولو عاد تفسد صلوة في الصحيح لتكامل الجناب
برفض الفرض بعد الشروع فيه لاجل ما هو ليس بفرض ومن سهر عن القعدة
الاخيرة حتى قام الى الخامسة سعاد اليها ما لم يسجد للخامسة لانه
لم يستحكم خروجه عن الفرض والقعود اصلاح صلوة وقد امكنه ذلك
برفض ما اتى به اذ ما دون الركعة بحمل الرفض ويسجد للسهو لتأخيره
فرضا وهو القعود الاخير فان سجد للخامسة صار فرضه نفلا وانما بطل
فرضه برفع الجبهة عند سجود وهو المختار للفقوى وبوضع الجبهة عند ابي
يوسف وهو رواية عن محمد والفائدة تظهر فيما اذا سبق الحدث
في هذه السجدة فان سجد عند سجود خلا فالفه وانما صار نفلا لانه استحكم
شروعه في النقل قبل اكمال اركان الفرض ومن ضرورته خروجه من
الفرض وهذا اعتد ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يصير نفلا بناء على
ان صفة الفرضية اذا بطلت لا يبطل التحية عندها خلا فالروايات على
هذا ان ترك القعدة على راس ركعتي النقل لا يبطل عندها خلا فالروايات
فيضم اليها ركعة سادسة على قولها لان النقل بالوتر غير مشروع وان
لم يضم صح لانهم مطلقون والمفنون غير مضمون خلا فالروايات على
السهو على قولها اختلفا فيروا الاصح ان لا يسجد لان النقصان لا
ينجم بالسهو ولو اقتصد به انسان يلزمه ركعتان لانه المؤدى
بهذه التحية وسقوطه عن الامام للظن ولم يوجد في حقه ولو قعد في
ثم قام ولم يسلم يظن انها القعدة الاولى عاد ما لم يسجد للخامسة

ان يرفع اليته من الارض وركبته عليها وقيل ما لم ينقلب النصف الاسفل فهو الى القعود اقرب

الرابعة

وسلم يخرج عن الفرض بالسلم لأنه واجب والتسليم في حالة القيام
غير مشروع فيعود لياقي به على وجه المشروع ويسجد للمسهو ثانياً
الواجب وإن سجد للخامسة زاد سادسة كنهية عن التبرء وتم فرضه
لأن الباقي أصابه لفظة السلام وهي واجبة والزائد نفل ولا قضاء
لوقطع غير نايب عن ستة الظهر في الأصح لأنه لا سنة دون المواقلة
عليها بتجعة مقصودة فلم يوجد ويسجد للمسهو استحساناً جبراً
لتكثّر النقصان في النفل بالدخول فيه لا على وجه المستون عند أبي
يوسف وتكثّر في الفرض بالخروج لا على الوجه المستون عند محمد ولو
اقتدى به إنسان في هذه الحالة يصلي ستاً عند محمد لأنه المؤدى
بهذه الترخية وعند محمد ركعتين لأنه استحكم خروج عن الفرض ولو فسد
المقتدى لا قضاء عليه عند محمد اعتباراً بالامام وعند أبي يوسف ركعتين
لأن السقوط بعارض يخص الإمام فلا يعتد به ثم قالوا أنه في العصر لا يزيد
سادسة لكراهة النفل بعدها وقيل يضم وهو الأصح لأن هذا ليس
بمقصود والنهي عن التنفل بعد يتناول المقصود وفي الفجر إذا قام إلى الثالثة
بعدها تعد قدر التشهد وقيداً بالسجدة لا يضم إليها أربعة لكراهة
النفل بعدها وكذا إذا لم يقعد قدره لبطلان فرضه بتركه والتنفل
قبل الفجر بأكثر من ركعتين مكروه بخلاف مسألة العصر لأن التنفل قبله غير
مكروه ومن سلم يبريد الخروج من صلوة وعليه سهو لم يخرج منها أي
من صلوة عند محمد وهو قول زفر حتى لو اقتدى به إنسان صح اقتدائه
لأن السجود وجبت جبر النقصان فلا بد أن يكون في حرام الصلوة وعند
يخرج على سبيل الوقف إن عاد إلى السجدة يعود إلى جهة الصلوة والأفلا

التوقف

لأن السلام محل في موضوع فيعمل عمل إلا أنه يتوقف لحاجته إلى جبر نقصان
الصلوة بالسجدة فإذا سجد تحققت الحاجة فيعود والأفلا ويسجد
للمسهو لأن نيته بغير المشروع فيلغو كما لو نوى الظهر ستاً ونوى السجدة
الظهر أربعاً بخلاف إذا سلم وهو ذكر للسجدة الصلوتية حيث تفسد صلوة
لأنها توقيفاً بحقيقة الصلوة وقد بطلت بالسلام العمد ومن شك
في صلوة فلم يدرك صلى ثلثاً أم أربعاً وذلك المشكك أو ما عرض له
من تلك الصلوة وقيل معناه أنه ليس بعادة له لأنه لم يشك في عمره
قط وهو لا شبهة استأنف الصلوة لقوله ثم إذا شك أحدكم في صلوة
أنه لم صلى فليستقبل الصلوة بالسلام وهو أولى من الكلام لأن السلام
عرف محلاً لا قلأ ولم تحليها التسليم دون الكلام ومجرد النيّة بدون
السلام لغو لأنه لا يخرج به من الصلوة وإن كان الشك يعرض له
كثيراً عمل بأكثر رأيه لقوله ثم من شك في صلوة فليستقبل الصلوة وهو محل
على ما وقع غير مرة والحديث الأول محمول على ما وقع له أول مرة فبقا
بينهما فإن لم يكن له رأي أخذ بالأقل لقوله ثم من شك في صلوة
فليأخذ بالأقل وقعد حيث يتوقفه آخر صلوة كيلاً يصير تاركاً
فرض القعدة فسل في السجدة التلاوة وهي أربع عشرة سجدة معروفة
وهي في آخر الأعراف وفي الرعد والنحل وبنى إسرائيل ومريم والأولى
في الحج والفرقان والنمل والم تنزيل ووصوهم السجدة والنجم وإذا
السماء انشقت وأقراء باسم ربك كذا كتب في مصحف عثمان وهو المعتمد
وانما خص بذكر قوله منها الأولى في الحج خاصة لأن الثانية منها ليست
من سجدة التلاوة خلافاً للشافعي لحديث عقبة بن عامر قال قلت

لم يشك

وكننا بالاجزاء في الاداء مع حسب الجنب من الجنب
ولم يسجد لها فاداءها وقت الزوال والقعود
بجدة حتى فرغ الوقت المكروه وجب الاداء
فردته كما كان فلا يؤثر في الوقت انما هي
درع مجمع

السجدة الواحدة في الصلاة
بشروطها فيها سجدة واحدة

عن القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه ولا حكم لتصرف المجرور بخلاف الجنب
والحائض لانهما منهيان عن القراءة والسجدة الصلوتية اي التي وجبت
في الصلوة لا تقضي خارج الصلوة لان لها منزلة الصلوة فلا يتأدى
بالتأخير ولا نقص ولا انها صارت من افعال الصلوة وافعالها لا يتأدى خارجها
ومن قراءة آية سجدة فلم يسجد بها حتى صعد في مجلسه واعادها و
سجد لها سقطت وكفت السجدة الصلوتية عن التلاوتين للتداخل
وجعلت مستتبعة للاولى لانها اقوى وفي نوادر ابي سليمان يلزم سجدة
اخرى اذا فرغ من صلوة للتلاوة الاولى لعدم السبل للتدخل لانه
لا يلزم من الحاقها بالثانية كون السابق تبعا للاحق قلنا الثانية
قوة اتصال المقصود فكانت اقوى فاستتبع الاول ولا يبعد ان
يكون السابق تبعا للاحق ~~قلنا الثانية قوة اتصال~~ ^{والمراد من الاحق الثانية} اذا كان الاحق
اقوى كسنة الفجر ولو كان سجدة الاولى قبل الصلوة ثم اعادها في الصلوة
سجدة لاخرى فيها لان الصلوتية اقوى فلا يكون تبعا للاضعف
كبابية في السجدة على التداخل فخرج فانه لم كان يسمع من
جبرائيل آية السجدة ويقرأها على اصحابه ولا يسجد آية مرة ومتي
اختلف احدها من المجلس والاية تعدت لان الحكم يتكرر
السبب ولا يختلف المجلس بحج القيام لانه لا يتبدل المجلس من
يقوم مرة ويقعد اخرى الا يرى ان المصلي يقوم ويقعد ولا يتبدل
مكانه بخلاف الخيرة لانه دليل الاعراض ولا بخطوتين
ولقمة اوليتين وكذا بشر جبرية قيد الامام التمرشاش الاختلاف

يعني لو قال الرجل لامرأته اختاري
نفسك وهي قاعلة ثم قامت لا يكون
الخيار في يدها توفيق

تلاكم

بشروطها فيها سجدة واحدة

بالكحل والشرب بالشبع والرواء استحسانا ولا بلا انتقال
من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى وان انتقل من دار
الى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء بجعل مكان واحد واما استدلية
الثوب والدياسة والذي يدور حول الرمح والذي يسبح في الخوض
او النهر والذي تالا على غصن ثم انتقل الى غصن فالاصح انه يتكرر كما
قاله الامام التمرشاش والسفينة الجارية كالبيت في عدم تبدل
المجلس لان جريانها لا يضاف الى ركبها قال الله تعالى وجين بهم ولهذا
لا يقدر على ايقافها متى شاء بخلاف الدابة فان قوائمها كرجليه لقدرته
عليها وقفا وتسير او لو كررها على الدابة وهي تسير فان كان في
وكررها في ركعة اتحدت يعني كفت سجدة واحدة قياسا واستحسانا
لاتحاد المجلس وكذلك لو كررها في ركعتين عند ابي يوسف خلافا للحمد
وان لم يكن فيها اي في الصلوة تعدت يعني يلزم لكل تلاوة سجدة
لاختلاف المجلس لان سيرها يضاف اليه ولهذا يجب عليه ضمان ما اتلفته
ولو تبدل مجلس السامع دون التالي تكرار الوجوب على السامع اجماعا
ولو تبدل مجلس التالي دون السامع تكرار عند البعض والاصح انه لا
يتكرر واذا تلاها على الدابة اجازت بالاياء بخلاف ما لو تلاها
على الارض ثم ركب قال شمس الائمة الحلواني هذا في ركب خارج المص
فان كان في المص او في التلاوة لا يجزى في قول ابي حنيفة ولو تلاها
راكبا ثم نزل كان له ان يركب بها لانها اذا ركبا وجب وهي سجدة
الصلوة بشرطها بين تكبيرتين بالرفع يد وهذا هو الظاهر وهو الذي
عن ابن مسعود وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يكبر عند الخطا وفي

الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

رواية عن أبي حنيفة أنه لا يكبر عند الانتهاء وقيل يكبر في الابتداء بلا خلا
وفي الانتهاء خلاف بين أبي يوسف ومحمد فنفذ أبو يوسف لا يكبر
وعند محمد يكبر بغير تشهد لأنه لم يشرع ذلك إلا في القعود
ولا قعود هنا وسلام لأنه للتخيل عن التهمة ولا تخيمه ويقول
في هذه السجدة ما يقول في سجدة الصلوة في الأصح وبعض المتأخرين
استحسنوا أن يقول فيها سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولا
واستحسنوا أيضا أن يقوم فيسجد وإن لم يفعل لم يضر وفي المحيط
أن لم يذكر فيها أجزاء ~~فصل~~ في الميت يؤتج المحضرة أي الذي حضر
الموت إلى القبلة على شق الأيمن هو السنة اعتبارا بحال الوضع
واختار المتأخرون الاستلقاء لأنه أسير بخروج الروح ويذكر
عنده الشهادة أي قوله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله لقوله عم لقنوا موتاكم بشهادة أن لا إله إلا الله وأريد به
من قرب من الموت إطلاق الاسم الشئ باسم ما يؤل البعد وقيل هو محكي على
حقيقته وهو قول الشافعي ولا يؤمر بها كيلا يباين ولكن يذكره عنده
وهو سميع فافذامات غسل لما روى أن آدم عم لما قبض نزل جبرائيل
بالملائكة عم وغسلوه فقالوا هذه سنة موتاكم وقال عم للمسلم
سنة حقوق منها أن يغسله بعد موته وكيفية ذلك معروفة ثم قيل
غسله للحديث لا لخاصة ثبت بالموت والصحيح أنه لخاصة ثبت
بالموت لأن الأدمي يتنجس بالموت كسائر الحيوانا ولهذا الوقع في الماء
القليل قبل الغسل بنجس الماء ولو صلى وهو حامل الميت لا يجوز وكفن
وسنة للرجل ثلثة أثواب أزار وقيص ولفافة خلافا للشافعي

فخام الب و صلا

وَلَوْ قَرَأَ قُرْآنَ عَلِ الْمَيْتِ
بَلَاغِلْ جَا زِلْقَوْلِ عَم
الْمُؤْمِنُونَ لَا يَنْجِسُونَ
حَيَاةَ وَلَا مَيِّتًا نَقْلًا مِنَ الْحَدِيثِ

وفيل للنجاسة
النبي صلى

في الغنم

وغيره اخرجتم التعريف بـ الى بلد آخر وكذا كونه الذهاب
بالميت اكثر من الميدين من الموضع الذي مات فيه والامات والتم في
انما بان جعله ثابتا بوجه من مصلح لا يابى للماد ولا ان يعقوب
مات في الموضع ونقله النشام وثابت بوجه من مصلح لا يابى
النشام كفى السؤال بالدفن وذكر في البرزخ السؤال
فيما يستقر فيه حتى ان الميت لو احل السبع فالسؤال
في لظنه جامع العساو

وَعَلَّمَ اللَّهُ رَسُولَهُ الْكِتَابَ وَحُكْمَهَا
نَهْيًا

أَنْ يُخَفِّفَ

ولا تعجل بالحكم قبل سماع
 القرآن ولا تكلم به ولا تكتبه
 من أهل الكتابية طرية

وينبغي في القيل والميت دفنه في المكان
 الذي مات فيه مقاب أولئك المسلمين وان
 نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا
 بأس بذلك وما في غير بلد ينبغي تركه
 فان نقل الى مصر أو لا يابى بل لا بأس
 عظام اليهود وكوهم اذا وجد في قبورهم
 فكبره القعود على القبر وقلمع
 والخيش من المقبرة ولا يابى
 في الباب من الدار

اقرب الى الستر والى الترح عن مشربها عند الوضع في القبر وعلى هذا قالوا سبحي
 قبل الملة بشوب حتى يجعل اللبن على المخذ لان منهاها على الستر لا يرى ان
 جنازتهم خضت بوضع النقش عليها فاما مبنى حال الرجل على الانكشاف
 فلا يسبحي قبره بشوب كذا روى عن علي كحا لا ينعش جنازة لانه ممنوع من التشبه
 بالنساء في حياته فلا يشبهه من بعد وفاته الا اذا كان لضرورة دفع
 مطر او نالج او حرج عن الداخلين في القبر فلا بأس **فصل في الشهيد**
 سمي ببلان الملايكة يشهدون موته اكراما له فكان مشهودا فليل بمعنى
 مفعول وقيل لانه مشهود له بالجنة بالنس وقيل لانه حي حاضر عند الله
 تعالى ولا تخشون الذين قتلوا في سبيل الله اموات بل احياء عند ربهم
 والشهيد الكامل عندنا ج كل مسلم مكلف طاهر قتل كافر يدخل فيه
 البغاة وقطاع الطريق باي آلة كانت او قتل مسلم ظلما بالآلة جارية
 قتلا لم يجب به مال حال القتل سوى شهيد الا بؤة ولم يرض عليه وقت
 صلوة كامل بعد تضرع القتال واليوم ولا ليلة حال القتال ولم ينفع
 بحياة شيء ثم ان ابا يوسف ومحمد يوافقنا في هذه القيود الا في التكليف
 والطهارة الاصل في شهيد اء احد فانهم قتلوا ظلما وما توافي مصارعهم
 ولم يرتثوا ولم يوخذ عن دمهم عوض دنياوى فكل من كان بمعناه
 الحق بهم ومن لا فلا فلا يغسل لانه لم قال في شهيد اء احد
 ذملواهم بكومهم ودمائهم ولا تغسلوهم فانه ما من جرح ينجح
 في سبيل الله وهو ياتي يوم القيامة واوداجد تشعب ما اللون لون
 الدم والريح ريح المسك الا اذا قتل جنبا في يغسل عندنا ج خلافا
 لهما العمم الحديث الوارد في الشهيد اء ولان ما وجب بالجنابة سقط

او سلم اي قتله مسلم وكذا من في حكمه كاتمن قتل لا يوجب دية
 قتل به لانه لو وجب به مال لا يكون شهيدا بقتله اي
 بنفس القتل قتل به ليدخل به قتل الاب ابنه وقتل
 بوجوب الفصا ص ثم انقلب مالا بالصلح فان القتل
 فيه ما شهيد لان كلا منهما لا يوجب دية بنفسه
 بل يوجب قصاصا وانما وجبت الدية بعارض
 وهو حرمة الابوة في الاول والصلح في الثاني
 ظلم فانه في معنى قتل احد فالحق بهم احترامهم
 يقتل في حد او قصاص فانه ليس بشهيد لان
 شح يجمع البحرين لان

نصرتهم
 منقطع

بالمرور

بالموت لا تهاء التكليف والثاني لم يجب للشهادة ولان خنطه بن الرب
 استشهد يوم احد جنبا فغسلته الملايكة وغسلهم للتعليم كما في آدم
 فصار مخصوصا عن الحديث العام وكذا الحايض والنفساء عند ما اذا
 قتلت بعد انقطاع الدم وان قتلت قبله فعنه فيه روايتان والاصح
 انها تغسل او قتل صبيا فيغسل ايضا عنده خلافا لهما لان البالغ انما لا
 يغسل التطهرة عن دنس الذنوب والصبي في الطهارة فوقه فاولى ان لا يغسل
 ولان السيف كفى عن الغسل في حقهم لوقوع طرقة ولا ذنب للصبي فلا يلحق
 بهم ولا نهم انما لا يغسل نصا للتبعية اثر الشهادة عليه ليكون شاهدا له
 على خصم يوم القيامة والخاصم في حقوق الصبي هو الله فلا حاجة الى
 ابقائه عليه فلم يكن في معنى البالغ ولا يغسل دم ولا ينزع ثيابه التي
 من جنس الكفن لانه لما استشهد عمار قال لا تغسلوا على دما ولا تنزعوا
 عني ثوبا وينزع كل ما عليه من غير جنس الكفن كالغرو والحشوا والخف
 والسلاح لانها ليست من جنسها وانما لبسها للدعد وقد استغنى عنه
 والنبى عم امر ينزعها عن الشهيد ويكمل كفته ان اتقص عن كفن الشبه
 وينقص ان زاد عليه رعاية السنة ثم يغسل عليه خلافا للشافعي لانه
 تطهر من دنس الذنوب لقوله عم السيف ما جاء للذنوب وصلوة عليه
 شفاعته ودعاء لتحيف ذنوبه وقد استغنى عن ذلك كما استغنى
 عن الغسل ولنا ان الصلوة على الميت لاظهار كرامته حتى اختم بالسلم
 وحرم المناقاة والشهيد اولى بهذه الكرامة والعبد وان تطهر من الذنوب
 فلا يستغنى عن الدعاء لا يري انهم صلوا على شهيد اء احد وكل جريح
 اكلا وشربا ونام او غوج الجرح اء اوضه سقف مثل الجيمة او غوصها

هل تقص صلواتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو السابق طهارة ومنزلة عند الله
 وقد صح ان رسول الله صلى الله وسلم
 صلى الله عليه وسلم

كتاب الزكاة وحج في اللغة يعني
الزيادة يقال زكى المال اذا غنى وعينه
الطهارة قال الله تعالى ونزكهم بها
اي يطهرهم ويعني الملاحم بها
فلما تركوا الفسك اي لا تعدوا
وفي الشريعة ضرب من التهم
من النصاب المعين الى مصرفها
وانما يسمى له ذلك لما فيه طهره من
المفخرة واستحقاق المدح والثناء
ونماء المودى عنه بالبركة
صعدوا على الخفة

to

الاسلام لانها لا يكون الا الاسلام فلا يتحقق من الكافر ملك نصابا قيد
 بالملك لانها لا يجب في مال كماله كاللقطة وبانفسا كاندع قدره
 فقال ليس في اقل من مائة درهم صدقة ملكا تاما قيد به لانها لا يجب على
 المديون وان ملك نصابا لان الدين يوجب خلو في ملك المالك حتى
 يتمكن الدين من اخذه بلا قضاء ورضاء وتم رقبة ويدا وقيد تما
 ميته بقوله رقبة ويدا يشترط ان يكون ملكا ثابتا من جميع الوجوه
 حتى لا يتمكن فيه النقصان فلا يجب على المكاتب لان ليس بملك من كل وجه
 بل ملك يد الارقية ولهذا لم يكن من اهل ان يعق عبده وتم عليه الحول
 لقوله لم لا ركة في مال حتى يحول عليه الحول ولان السبب هو المال الناصي
 فادى حكم على زمان يتحقق فيه النمو تجارة ورسل وسلا وهو الحول
 لانه يشمل على الفصول الاربعة ويختلف الاسعار فيها غالبا تسهلا
 على العباد ثم انها يجب وجوبها على الفور في قول وهو قول اكثر حتى
 ياتم بتاخيرها بعد التمكن وهكذا ذكر الحاكم التشديد اذا لم يطلق
 يحتمل على الفور وعن محمد بن ابي الزكاة من غير عذر ولا يقبل شهادته
 وقيل على التراخي حتى لا ياتم بتاخيرها هكذا روى هشام عن ابي يوسف
 لان جميع العروقت الاواء ولم هذا لا يضمن بهلاك النضاب بعد التقريط
 وكل دين لادمي بمعنى انه لم مطالب بجهة العبا كما القرض وعن المبيع
 وضمان المتلف وارش الجنابة ونحوها يمنع وجوب الزكاة بقدره حالاً
 كان ذلك الدين او مؤجلاً وكذلك المهر الصحيح وقيل في المهر منع
 المجل دون المؤجل وقال الشافعي في الجديد الدين لا يمنع وجوب الزكاة
 لتحقق السبب وهو ملك نصابا تام ولا خلل في ملكه اذا الدين يتعلق

بالذقة لا بالمال ولهذا ينبغي فيه مطلقا ولا في الخفاء لانه معد للتجارة
 وضعا وجعلنا ولنا ان مشغول بجائته الاصلية وهو دفع المطالبة والملازمة
 والجس في الحال والواحدة في المال اذ الدين حايلا بينه وبين الجنة فاعب
 معد وما كالماء المسحق للعطش ونيابته لله والدين الذي افترض عليه في
 خلال الحول عند محمد بن علي بن يوسف ثم لا فرق بين ان يكون الدين
 بطريق الكفالة او الاصلية بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب حيث يجب
 على الغاصب في ماله دون غاصب الغاصب وكل دين لا مطالبة من جهة
 العباد كالكفارة والندور ونحوها لا يمنع الوجوب ومن مات وعليه
 زكاة او صدقة فطرا او صوما او نذرا وكفارة سقطت ولا يصير ديناً في الزكاة
 الا اذا اوصى بها فغيره من الثلث حتى لو زاد الفدية على ثلث المال لا
 يلزم الورثة ذلك وقال الشافعي يلزمهم ذلك بالا وصية من جميع ماله
 اعتبارا بدين العباد ولنا انها عبادة لا بد فيه من الاختيار وذلك
 بلا يضاء دون الورثة وان لم يوص وتبرعوا جاز ولا زكاة في
 غير الفضة والذهب والسوايم كالحل وغيره لا زكاة فيها الا بنية التجارة
 اذا بلغت قيمتها نصيبا من الورق والذهب لانه معد للاستعمال باعده
 العبد فاشبه المعاد باعداد الشرع ويشترط نية التجارة متصلة بفعلها
 لينبت الاعداد فلم يعتبر مجرد النية بدون العمل حتى لو اشترى جارية
 للتجارة ثم نواها للخدمة بطلت عنها وبعد ذلك لو نواها للتجارة
 لم يكن لها حتى يبيعها ولو وثقها ولو في التجارة لم يكن لها لعدم العمل
 بخلاف ماله ملكها بالهبة او بالوصية او بالتكاح او الخلع او الصلح
 عن دم العمد ونوى لها حيث يكون لها عند أبي يوسف لا فترتها بالعمل

ورج
تسفل

خلافا

خلافا لمحمد لعدم الاقتران وقيل الاختلاف على عكس ذلك ولا زكاة في
 الضمار وهو ما لا يقدر عليه بنفسه ولا بنائيه واصله من الضمار وهو الغيب
 والاختفاء واشتقاقه من قولهم بغير ضامرا اذا كان مخفيا مع قيام الحياة
 فيه وذلك مثل الآبق والمفقود والمغصوب اذا لم يكن عليه بينة والمال
 الساقط في البحر والمدفون في الغارة اذا نسي مكانه والذي اخذه السقط
 مصادرة والوديعة اذا نسي المودع وليس هو من معارفه والدين المحجور
 اذا لم يكن عليه بينة ثم صارت له بعد سنين بان امره عند الناس وفيه
 خلاف زفرو الشافعي لان السبب قد تحقق وفوات اليد غير مختل بالو
 كمال ابن السبيل ولنا قول على لا زكاة في المال الضمار ولان السبب
 هو المال النامي ولاناء الابا القدرة على التصرف ولا قدرة عليه وابن السبيل
 بقدر بنائيه بخلاف المدفون في الدار فانه نصيب للتيسر الوصول اليه و
 في المدفون في أرضه او كرمه لاختلاف المشايخ وبخلاف الدين على مقره
 او معتقه لا مكان الوصول اليه ابتداء وبواسطة التحصيل وكذا لو كان
 على جاحد وعليه بينة او علم قاض وعن الحسن بن ذيار لا يجب فيها
 اذا كان الغريم فقيرا وهو قول محمد ولا يصح اداء الزكاة الا بنية مقاربة
 للاداء لان الزكاة عبادة فكانت من شرطها النية على الاقتران كما
 في الصلوة او مقارنة لعزلها لان العزل فصل فيكتفي باقتران النية
 بتيسير على المؤدى كجواز التقديم في الصوم للفقير عن الاقتران باقول
 الصحيح الا اذا تصدق بكل النصف فانه يصح بلا نية ويسقط عند الفرض استئنا
 لان الواجب جزء من النصاب فاذا ادق العمل فقد أدى الواجب ضرورة
 ولو تصدق ببعض النصاب سقط زكاة المؤدى عند محمد اعتبارا للجزء بكل

جوب

وكتب العم لها فاقا الكتب لو كانت للتجارة وبلغ
 قيمتها نصيبا فزكاة فيها اذ احتاج اليها صاحبها
 فان لم يملكها لكانت زكاة فيها لانها لم يملكها
 للمبيع فيها الزكاة ورجع

مال الضمار والدين المحجور والمغصوب
 اذا لم يكن عليه بينة والمفقود في
 الآبق والمال الساقط في البحر والمدفون
 في الغارة والمنسي مكانه ففي كل ذلك
 لا زكاة لما مضى عندنا خلافا لغيره
 والشافعي لصوابه

وہذا

برود هو ما كان غيبر مضروب في الذهب
وانقضت ايامهم
سواء كان على الرقاب او النساء مكسرة
علم
اخر از عن الجواهر والبواقيت واللولوء
لا يجب في حليتهم الزينة الا ان
يكون للتجارة مكمل

وليس في العوض نصيب فقد رآه لم يرد
الشرع بذلك في جميع أله الفخر
وهو التقديري (ج)

و نصاب الدعوى من جمع عرض بفتح العين
وكون الرأى هو متاع لا يدخله كيل
ولا وزن ولا يكون عقارا ولا حيوانا
لقودا او غيرها كذا في المبادئ وفي
الغاية العرض بفتح العين حطام الدنيا
سوى التقدير فانها عين لا عرض
صلاوة على الصحة

[illegible]

ونضاب الابل وهي جمع لا واحد لها من لفظها
والجمع التي لا واحد لها اذا كانت لغیر الادمی
فتأنيثها لازم كالذود من الابل يطلق على ما بين
الثلاث الى العشر وهي مؤنثة لا واحد لها
من لفظها كذا في الصحاح
صعكوك على التحفة

[illegible]

جذعت^٢ و من اے طخت^١ مانی^٣
 و انما سمع بها لانه يستوفي
 منها ما يطلب منها الا بغرب و تلفة
 و جس اولانها تلفة و عذبة
 و قس عليه عمو
 ناقصا الحما و

[illegible]

فيجب في كل اربعين بيت لبون وفي كل خمسين حقة لما روى عن كعب
 اذا زادت الابل على مائة وعشرين فانها تقاد الى اول الفريضة فما
 كان فيها دون خمس وعشرين فاليس في الزيادة شئ حتى يكون
 خمسا فاذا كانت مائة وخمسا وعشرين ففيها حققتان وشاة
 فولنا بالزيادة وحملنا ما وراه على الزيادة الكثيرة بان
 يبلغ مائة وتسعين او مائتين والنجت والعرب سواء لان
 مطلق الاسم يتناولهما فيدخلان تحت النصوص الواردة ضرورة
 والنجت جمع نجتي وهو المتولد من العزبي والقالج والعرب جمع عربي
 ونصاب البقر ثلثون ففيه تبيع او تبعة الى اربعين
 ثم فيها مسنة او مسنة بهذا امر رسول الله ص معاذ بن ابي
 علي البعير في رواية الاصل عند ابي حنيفة يجب بحسابه في الواحدة من
 الزائدة ربع عشرة مسنة وفي ثنتين نصف عشرة مسنة لان العفو
 ثبت نصابا بخلاف القياس ولا نص هنا واخلاء المال عن الواجب
 لا يجوز فاوجبنا فيه بحسابه المستين ثم فيها تبيعان الى
 سبعين ثم فيها مسنة وتبع الى ثمانين ثم فيها مسنتان الى تسعين
 ثم فيها ثلثة تبعة الى مائة ثم فيها تبيعتان ومسنة الى مائة وعشرة
 ثم فيها تبيع ومسنتان الى مائة وعشرين ثم فيها اربعة تبعة
 او ثلث مسنتات وهكذا ابدا تبعة الفرض في كل عشرة من تبيع المسنة
 ومنه الى تبيع لقوله ص في كل ثلثين من البقر تبيع او تبيع
 وفي كل اربعين مسنة وروى الحسن بن زياد عنه انه لا شئ في الزيادة
 حتى يبلغ خمسين ففيها مع المسنة ربع مسنة او ثلث تبيع لانه ص

قال

نصاب البقر

تبيع او تبعة مسنة او مسنة
 في الثانية ثمانية
 في الثانية ثمانية

قال المعاذ حين بعته الى اليمن ليأخذ الصدقة لا تأخذ صدقة
 البقر ما بين الاربعين الى خمسين وروى اسد بن عمر عنه انه لا
 شئ في الزيادة حتى يبلغ ستين وهو قول ابو يوسف ومحمد
 لقوله ص معاذ لا تأخذ من اوقاص البقر شيئا وفسدوه بما بين
 اربعين الى ستين والجواميس والبقر سواء لان اسم البقر يتناول
 اذ هو نوع منه **فصل في الغنم ونصاب الغنم اربعون وفيها**
شاة لقوله ص في اربعين من الغنم شاة الى مائة واحدة وعشرون
 ثم فيها شاتان الى مائتين واحدة ثم فيها ثلث شياة الى اربع
 مائة ثم فيها اربع شياة ثم في كل مائة شاة هكذا ورد البيان
 في كتاب رسول الله ص وفي كتاب ابي بكر وعليه انعقد الاجماع
 والنضان والمعر سواء في تكيل النصاب لا في اداء الواجب لان النص
 ورد بلفظة الغنم وهو شامل لكل ويجوز في زكوتها المذكور
 والانات وقال الشافعي لا يؤخذ المذكور الا اذا كان النصاب
 كله ذكورا ويؤخذ الشئ منهما ولا يؤخذ الجذع وعن ابي حنيفة
 قولها انه يؤخذ الجذع من النضان لقوله ص انما حقها الجذعة
 واشني ولانه يتادى به الاضحية فكذا الزكوة وجه ظاهر الرواية
 حديث علي لا يؤخذ في الزكوة الا الشئ فصاعدا ولان الواجب
 هو الوسط وهذا من الصغار وجواز التضيعة به عرف نصابا فلا
 يلحق به غيره وما ينتج من ظي وشاة او من بقرة وحشيتة
 واهلية يعتبر امر فان كانت شاة او بقرة اهلية يجب الزكوة
 والا فلا لان العبرة للام اعتبارا بالرق والحرية وعند الشافعي

في الزيادة
 في الزيادة
 في الزيادة

الاوقاص جمع الوقص وهو
 ما بين الفريضتين يحتاج

لها

وقال الابل مائة
 في الثانية ثمانية
 في الثانية ثمانية
 في الثانية ثمانية

النسيان
نصاب

للأب كحافى النسب ويظهر فائدة الخلاف في هذا وجواز التضيعة به
 ووجه الجواز بقتله ونصاب الخيل اثنان ذكر وانثى كذا قيل وفيها
 ديناران عن كل فرس دينار او زكوة القيمة بان يقومها ويعطى عن
 كل مائتي درهم خمسة دراهم قال ابو جراح لانصاب للخيل هو الصحيح لكن
 اذا كانت سائمة واختلط ذكرها وانثاؤها فصاحبها يعطى عنده
 على التخيير المذكور وقيل نصابه ثلثة وقيل خمسة وفي الامالى لقاضى خان
 هذا في افراس العرب لانها لا يتفاوت فاحشا امالى افراسا يقوم و
 يؤدى زكوة القيمة وقال ابو يوسف ومحمد لا زكوة في الخيل وهو اختيار
 الطحاوى وبدينى لقوله لم يس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة
 وله قول عدم في كل فرس سائمة دينار وعشرة دراهم والتخيير بين
 الدينار والتقويم ما تفرع عن عمره فانه كتب الى عبيده في صدقة الخيل
 خيرا رباها ان ادق من كل فرس دينار والا فاقومها واخذ من كل مائتي
 درهم خمسة دراهم واجمعوا ان الاصام لا ياخذ صدقة الخيل جبراً
 ولا يجب شئ في ذكورا واناث محض في القول الا شهر عن ابي جراح
 اما في الذكور المحضة فلعدم التناسل وعنه في رواية شاذة يجب
 اما في الاناث المحضة فلا يناسل بانفسها هكذا روى الطحاوى
 عنه وفي رواية الكرخى عنه يجب لا مكان التناسل بالفحل المستعار
 ولا زكوة في البغال والحمير لانهما سئل عنهما فقال لم ينزل على
 شئ فيهما الا هذه الآية الجامعة فمن يجعل مثقال ذرة خيرا يره
 ولا نهالا تسام في غالب البلد ان مع كثرتها فلا يجب فيها زكوة
 السائمة الا ان يكون للتجارة لان الزكوة لا يتعلق بما ليتها كساير

اموال

نسيان
نصاب

اموال التجارة ولا في الصغار من الفضلان والحمالان والنجيل
 في قول ابي حنيفة ومحمد وكان ابو جراح ولا يقول يجب فيها ما يجب في الكبار
 وهو قول مالك وزفر لان الاسم المذكور في الخطاب ينظم الصغار
 والكبار ثم دمج وقال فيها واحدة منها وهو قول ابو يوسف والنسائي
 تحقيقا للنظر من الجانبين واما وجه قوله الآخر فلان المقادير لا يخلها
 القياس فاذا امتنع ايجاب ما ورد به الشرع امتنع اصلاً الا ان يكون
 معها كبر فيجب فيها تبعا للكبرة في انعقادها نصاباً دون ثمانية
 الزكوة ثم عند ابو يوسف لا يجب فيما دون الاربعين من الحمالان وقما
 دون الثلاثين من العجائيل باتفاق الروايات وعندوا اختلفت الروايات
 عند الفضلان فروى محمد عنه انه لا يجب فيها الزكوة حتى يبلغ
 عدد الوكانت كبارا يجب فيها اثنان واحدة منها وهو خمس وعشرون
 ثم لا يجب شئ حتى يبلغ عدد اربعين فيها اثنان من الكبار وهو ست
 وسبعون ثم لا يجب حتى يبلغ عدد اربعين ثلثة من الكبار وهو مائة
 وخمسة واربعون وعنه انه يجب في الخمس خمس فصيل وفي العشر خمساً
 فصيل وفي خمسة عشر ثلثة احسانه وفي العشرين اربعة احسانه
 وعنه انه يجب في الخيل اقل من الشاة ومن خمس الفصيل وفي العشر
 من الشاتين ومن خمس الفصيل على هذا الاعتبار وليس في العلوفة
 هي بفتح العين ما يعلفون من الغنم وغيرها ولا في الحوامل هي العدة
 حمل الاثقال والعوامل هي المعدة للاعمال السائمة زكوة خلافاً
 للمالك لعموم النصوص ونا قوله عدم ليس في الحوامل والعوامل السائمة
 زكوة والبقرة الخيرية صدقة ولان السبب المال النامي واقيم دليله

الزكوة

جفت

مثلاً اذا اشتد من اربعين من الحمالان او ثلثين
 من العجائيل او خمسة وعشرين من الفضلان
 او ولد من كل واحدة منها نصاباً على حدة
 فمكملت الامارات ثم قول ابي حنيفة
 فلا زكوة فيها هذا اخر قول ابي حنيفة
 وهو قول محمد وكان يقول او لا يجب
 في الصغار ما يجب في الكبار وقال يجب
 زفر ومالك ثم رجوعه وقال في
 منها وهو قول ابو يوسف والشافعي
 هذا من مناقب ابي حنيفة حيث
 لم يضع واقاويله شئ فاخذ كل من
 قولاً منها كاستدلال كل منهم معكولة
 ابي يوسف واجوبة الاحيفة جهة
 واعتبارات لطيفة مستطرفة
 شئ المجموع صدقوا على الحق

[illegible]

ویرگیان نصا به قسه داخی زکونین و بره ۱۱۱

الكتاب الرابع

لنصاب فيصرف الملاك أولا الى التبع كالرج في مال المضاربة وعند
 محمد وزفر يسقط أربعة اشاع شاة لان الواجب كان فيهما فيسقط
 بقدر هاهلك وعلى هذا اذا كان له مائة وعشرون شاة فهلك
 منها ثمانون بعد الحول ولو هلك النصاب بعد وجوب الزكاة سقطت
 وقال الشافعي يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء وذلك في الاموال
 الباطنة بالقطر باهل الاستحقاق وفي الظاهرة بالقطر بالسعي
 لان الزكاة محلة بالذمة فلا يضر قضاها لاهل المال فصار كصدقة
 الفطر ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتيسير فيسقط بهلاك
 محله كدفع العبد بالجناية يسقط بهلاكه ولو هلك بعضه سقطت
 بقدره اعتبارا له بالكل ولو هلك المالك ضمن لوجوده كالتعدي
 منه ولو هلك بعد طلب الساعي فقولان في قول مشايخنا ورأى
 النهر لا يضمن وبه اختيار ابي ظاهرا لمدا باس وابي سهل الزجاجي
 وهو لا صح وعليه عامتهم لان وجوب الضمان ينعدي تقويت
 يدا وملاك ولم يوجد في قول العراقيين من اصحابنا يضمن وهو
 اختيار الكرخي لان الساعي متعين الاخذ فلزمه الاداء عند طلبه
 فصار متعديا بالمنع كالمودع اذا منع المودعة وعن هذا قالوا
 لو دفع الى الفقير بنفسه فللامام اخذها ثانيا في الاموال الظاهرة
 خلافا للشافعي لان حق الاخذ للامام لانه لو قوض الاعطاء
 الى ارباب الاموال ربما يقصرون فيه ويخلون به وليس
 للفقراء قوة الاخذ الحق بخلاف الاموال الباطنة لان ولاية
 الاخذ كانت ثابتة للامام ^{منهم} الى زمن عثمان رضي الله عنه فلما كثرت

الماليت

الاموال وعسر على الائمة التفحص عنها فوض الاء الى اربابها لنوع
 مصلحة ودفع مشقة مخصوصة كذا ذكره صاحب المحيط ومن امتنع عن
 اداء الزكوة فالساعي لا يأخذ منه كرها ولو اخذ لا يقع عن الزكوة
 خلافا للرفر وان شافعي لا نها عبادة لا يتأدى الا باختيار من عليه
 ولكن له ان يجبر على الاداء بالحس فيؤديه بنفسه لان الاكره
 لا يسلب الاختيار بل يسلب الطوعية وكذا ليس للفقير ان يأخذ
 قدر الزكوة من ماله بغير علمه فان اخذ كان له ان يسترد ان كان
 قايما ويفمن ان كان هالكا ويصح التججيل اي تججيل الزكوة للسنين
 لوجود السب فان كان النصاب سبب لوجوب الزكوة في كل حول
 او للنصب ايضا بعد ما ملك نصبا واحدا وقال رفر لا يصح التججيل
 الا عن النصاب الموجود في ملكه حتى اذا كان له خمس من الابل فجعل
 اربع شاة غم تم الحول وفي ملكه عشرون من الابل عندنا يجوز
 التججيل عن الكل وعند رفر لا يجوز الا عن زكوة الخمس لان كل نصاب
 اصل بنفسه في حق الزكوة فيكون اداء قبل وجوب السبب ونا
 الى ابطال حق الفقراء ولا امتناع ان النصاب الاول هو الاصل في السببية وما بعده تابع له
 لا يكره وهو قول ابو يوسف ولا يكره
 من الوجوب لا ابطال حق الفقراء فيكون
 يخاف ان يحتل امر الزكاة فيكون
 عاصيا والقرار عن المعصية طاعة
 وانع امتحان في اسقاط الزكاة
 الاستبراء بقول محمد وفي اسقاط الشقة
 بقول ابى يوسف اما اذا احتال بعد
 تمام الحول وبعد وجوب الشقة فبطل
 بالاتفاق كذا في نسخة المنظومة
 صعلوك
 على التهمة

نسبة

من كان عنده نصاب فقدم زكاة نصاب
 كثيرة ليست ملكه بعد جاز خلافا لرفر
 وانما قيد بعد ما ملك نصبا لانه لو لم
 يملكه فمعه لا يجوز وتكره الخيلة لدفع
 وجوب الزكاة وهو قول محمد لانه قصده
 الى ابطال حق الفقراء واستقاطه وقيل
 لا يكره وهو قول ابو يوسف ولا يكره
 من الوجوب لا ابطال حق الفقراء فيكون
 يخاف ان يحتل امر الزكاة فيكون
 عاصيا والقرار عن المعصية طاعة
 وانع امتحان في اسقاط الزكاة
 الاستبراء بقول محمد وفي اسقاط الشقة
 بقول ابى يوسف اما اذا احتال بعد
 تمام الحول وبعد وجوب الشقة فبطل
 بالاتفاق كذا في نسخة المنظومة
 صعلوك
 على التهمة

المعدن من مال خالص
 في الارض والكنز من مال
 في الارض والكنز من مال
 في الارض والكنز من مال

مباح سبقت يده اليه كالحطب ونحوه ولكن يجب الزكوة فيما صار نصبا
 بلا شرط حول ونا قوله وم في الركا من الخمس وهو المعدن حقيقة
 لانه مأخوذ من الركن وهو الاشياء وفي الكنز تجاز للجاورة والحقيقة
 الحق على انه اريد بالحقيقة هنا لانه لم يسئل عما يوجد في الكنز العاد
 قال فيه وفي الركا من الخمس فالعطف دليل على انه اراد به المعدن
 ولانها كانت في ايدي الكفار وقد وقعت في ايدينا فمررنا وغلبة
 فصارت غنمة في الغنائم الخمس لانه للغنائم يد احكية لثبوتها
 على الظاهر واما الحقيقة فلما وجدنا اعتبرنا الحكمة في حق الخمس
 والحقيقة في حق الاربعة الاخماس حتى قلنا وابا في له اي للواجد
 اذا وجد في ارض غير مملوكة لاحد فلو وجد في ارض مملوكة فاربعة اخماس
 لملكه ولو وجد في ارض المعدن في داره فلا شيء فيه عند ابى ح وقلا فيه
 الخمس لا مطلقا قوله وم في الركا من الخمس ولانه من اجزاء الارض
 مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء فكذا في هذا الجزء بخلاف الكنز
 فانه لو وجد في داره كنزا يجب فيه الخمس لانه غير مركب فيها ولو وجد
 في ارضه فر وايتان عن ابى ح في رواية الاصل لا يجب في الدار
 وفي رواية الجامع الصغير يجب ان صاحب الدار والارض ملكهما
 على ان لا مؤنة في الدار وفي الارض مؤنة فكذا في اجزائهما ومن
 وجد كنزا فيه الخمس لبيت المال ولو كان ذلك متاعا من السلع
 والآلات واثاث المنازل والفصوص ونحوها لانها كانت
 ملكا للكفار فحوية ايدينا فصارت غنمة وابا في لقطه
 يجب تعريفها حيث وجدها مودة يتوهم ان صاحبها لا يطلبها

لا يكره
 لا يكره

فصوص
 يوتركها

فحوة
 في

ثم يصدق على نفسه ان كان فقيرا او على غيره ان كان غنيا وهذا في الضر
الاسلامي بان كان مكتوبا عليه كلمة الشهادة لانه اذا كان فيه
شيء من علامتا الاسلام كان من وضع المسلمين ومال المسلم لا يغم
واما في الضر الجاهلي بان كان منقوشا عليه الضم هو الباقي
من الخمس للواجد ان كانت الارض مباحة غير ملحقة لاحد لانه من دفين
الكفار وقد وقع اصله في ايدي الغنائم الا انهم هلكوا قبل تمام الاحراز
منهم فصار المستخرج اول محز له فكان اخيه وان لم تكن مباحة فلما
اول الفتح عند ابي ح و محمد وقال ابو يوسف للواجد لان الاستحقاق بتمام
الحيازة وهي منه واهلها ان مال مباح سبقت اليه اليد الحفوص وهي
يد المخطط له فيصير ملكا له كالمعدن الا ان المعدن انتقل بالبيع
الى المشتري لانه من اجزاء البيع ولكن لم ينتقل لانه ليس من اجزائه
فان جعل مالها اول الفتح فلا قصى مالك يعرف في الاسلام
لقيام مقامه في هذه الدار وذكر ابو اليسر انه يوضع في بيت المال
فان خفي الضر بان لم يكن فيه شيء من العلاما جعل جاهليا في
ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل يجعل اسلاميا في زماننا لتقدم
العهد ولا شيء في الفيرودج وهو حجر مضئ يوجد في الجبال لقوله
عم لا خمس في الحجر وكذا لا شيء في ايا قوت والزمر وجميع الجواهر
والقصص من الحجارة لما روينا ولا في التلوء والعنبر وكذا في الحلية
المستحبة من البهي حتى الذهب والفضة فيه بان كان كنزا في قدر
البيع خلافا لابي يوسف في الكل لانه مما يحويه ايدي الملوك فضلا
كالمعدن وعمره اخذ الخمس من العنبر ولهما ان ابن عباس سئل عن العنبر

فلا اقضى مالك

فصل

فقال هو شئ دسره البحر لا خمس فيه ولان باطن البحر لا يرد عليه
 احد فلم يكن غنمة وحديث عمر فيما وجد في ساحل البحر فكان ما
 من ايدى الكفار ولان العبد قيل انه من زبد البحر وقيل انه حشيش
 البحر ولا خمس في الذبذبة والحشيش وقيل انه دابة في البحر
 رائحة طيبة كالسك ولا خمس في المسك اتفاقا فكذا في العبد
 واما اللؤلؤ اصله من الماء فان مطر الربيع يقع في قعر الصدف
 فيصير لؤلؤا ولا خمس في الماء وفي الزئبق الخمس خلافا لابي يوسف
 لان جوهر يتال كالنماء ولهما انه من جواهر الارض فصارت الرصاص
 قصه في ذكوة النبات يجب عشره كل نابت بماء السماء
 او سحبا اى بماء جار لا الحطب والقصب والحشيش اعلم ان عند
 ابي هريرة كل ما يستنبت في الجنان ويقصد به استغلال الارض سواء سقى
 سحبا او سقى السماء ففيه العشر من غير شرط نصاب وهي خمسة اوسق
 والوسق ستون صاعا بصاع النبي عم او حول اى غير شرط بقاء
 تمام الحول وقال لا عشرة الا فيما له ثمة باقية كالخطة والتم
 والزبيب اذا بلغ خمسة اوسق اما في النصاب فلقوله عم ليس فيما
 دون خمسة اوسق صدقة ولم يرد به الزكوة لانها يجب فيما دون
 خمسة اوسق اذا بلغت قيمته مائتا درهم فعتين العشر ولانه صدقة
 في شرط فيه النصاب ليتحقق الغناء واما في الحول فلقوله عم ليس
 في الخمر صدقة والزكاة غير منفية لانها يجب اذا بلغت قيمتها
 نصابا فعتين العشر ولقوله عم ما اخرجته الارض بلا فصل بين
 القليل والكثير والعام المتفق على قبوله اولى من الخاص المختلف

خجہ اوسق
وقیہ
۲۵۴

وإذا لم يبلغ كل نوع من الخبوء خمسة أوسق
ضم عند محرم وضم عند أبي يوسف فإذا بلغ
سبعة أوسق يجب الغبرة فيؤدى من كل نوع
مقتته وعنه ما أورد في وقت واحد كالخطبة
لشعير والخص بضم والا فلا كذا في المحيط
شرح صحيح ابن مالك

في قبوله وكان الارض قد يستعمل ما لا يبقى والسبب في الارض النامية ولهذا
يجب فيها الخراج وتاويل ما روياه اول ذكوة التجارة لانهم كانوا
يتبايعون بالاوسق والوسق اربعون درهما فادون خمسة اوسق
لا يشترى بما في درهم في ذلك الزمان غالبا ومرويهما ثانيا محمول
على صدقة ياخذها العاشرة اذ مر به او عقى اى ومن غير شرط اعقل
او بلوغ فانه يجب على المجنون والصبي لانه مؤنة الارض النامية كالخراج
بخلاف الذكوة لانها عبادة وانما لا يجب في الخبز والقمح والخيش لان الارض
لا يستعمل بهذه الاشياء فان جعل ارضه مخطبة او مقصبة او محششا وجب
فيه العشر لوجود الاستعمال والمراد القصب الفارسي الذي يتخذ منه الاقلام
اما قصب السكر وقصب لذبيرة فغيرهما العشر لانه يقصد بهما الاستعمال
وما سقى بغرب وهو الدلو العظيم او داليتة وهي المنجوق تسيرها البقر ففيه نصف
العشر اتفاقا لان المؤنة تكثر فيه ويقل فيما سقى بالسما او سحبا
فاوجينا نصف العشر فيما تكثر فيه المؤنة والعشر فيما يقل لان كثرة
المؤنة تاتيها في نقصان الواجب وان سقى في بعض السنة سحبا وفي
بعضها بداليتة حكمها كثر المحول كما في السائمة وفي العسل العشر اذ اخذ
من ارض العشر خلافا للشا في لانه متولدة من الحيوان وليس من
انزال الارض فصار كما لا برسيم الذي يكون مزد ود القز ونا قوله عم
في العسل العشر وكان الخيل تتناول من الاغذية والثمار وفيها العشر
فكذا فيما يتولد منها بخلافه ود القز لانه يتناول الاوراق ولا
عشر فيها ثم عند ايجاج العشر في قليله وكثيره بلا شرط نصاب
وعن ابي يوسف انه يعتبر فيه القيمة وعنه انه لا شيء فيه حتى يبلغ عشر

الذرية في قصب يوتى بها من الزكاة
سميت بالانها يقطع ذرة ذرة
ويبقى في الدواة

فريق واحد
٤٦٨٠

في قصب يوتى بها من الزكاة
سميت بالانها يقطع ذرة ذرة
ويبقى في الدواة

قرب كل قرية خمسون متا وعن خمسة افراق كل فرق ستة وثلاثون
مرطلا ولو وجد العسل في الجبل كالتمر اذا وجد فيه يجب فيه عشره خلافا
لما في لان السبب الارض النامية ولم يوجد قلنا المقصود بالسبب الخارج
وهو حاصل فصار كما لو حصل في ملكه ولا يطرح اجر العمال ونفقة البقر
وكرى لانها راد وغير ذلك من المؤن قبل العشر لان النبي عم حكم بتفاوت
الواجب لتفاوت المؤنة فلا معنى لطرحها وقيل ينظر الى قدر قيمة المؤن
من الخارج فيسلم بلا عشر ثم بعشر البقية لان قدر المؤن كاستلام بعض
كان اشتراه ولا شيء في عين القير والنقط في ارض العشر لانهما ليس من انزال
الارض بل هما عين قير وكعين الماء وكوفي ارض الخراج يجب عليه
خراج ان كان جريه صالحا للزراعة لانه يتعلق بالتقن من الزريعة
فصدر مصارف الذكوة والعشر سبعة الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات
للفقراء الآية فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها المؤنة فكلواهم
باجماع الصحابة لان الله تعالى اعز الاحلام واغنى عنهم في سبعة
الفقر وهو من له ادنى شيء والمسكين وهو من لا شيء له كذا روى
عن ابي ح وهو الاصح ووجه قوله تعالى او مسكينا اذ امر به اى لا
صقا بالتراب من الجوع والعري لانه لا ثوب له فاحتقر وجعل التراب
اذا ان نفسه وقيل بالعكس يعني الفقير من لا شيء له والمسكين من له
ادنى شيء وهو قول الشافعي وهذا لان الفقير مشتق من انكسار فقار
الظهر فيكون اسوء من المسكين ولهذا قال عم اللهم احيني مسكينا
وامتنى مسكينا واحشني في ذمة المسكين وفايدة هذا الخلاف انما
يظهر في الوصايا والاوقاف لا في الزكاة لانه يجوز صرفها في

قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها المؤنة فكلواهم باجماع الصحابة لان الله تعالى اعز الاحلام واغنى عنهم في سبعة الف فقر وهو من له ادنى شيء والمسكين وهو من لا شيء له كذا روى عن ابي ح وهو الاصح ووجه قوله تعالى او مسكينا اذ امر به اى لا صقا بالتراب من الجوع والعري لانه لا ثوب له فاحتقر وجعل التراب اذا ان نفسه وقيل بالعكس يعني الفقير من لا شيء له والمسكين من له ادنى شيء وهو قول الشافعي وهذا لان الفقير مشتق من انكسار فقار الظهر فيكون اسوء من المسكين ولهذا قال عم اللهم احيني مسكينا وامتنى مسكينا واحشني في ذمة المسكين وفايدة هذا الخلاف انما يظهر في الوصايا والاوقاف لا في الزكاة لانه يجوز صرفها في

القيمة زفت
النقط
دخى لقط يا غنى چشمه دله

وهم ثلثون من النبي اعطيتهم
سما من الصدقات ليؤلف قلوبهم
وهم ثلثة اصناف صنفان منها كافوا
من الكثرة وكان عم يعطيتهم ليلوا
وبسمل قومهم بسلامهم او كان يعطيتهم
لادفع شرورهم وهذا اللفظ كان قائما مقام
الجبراف في ذلك الوقت وصنف منها كافوا
مسكين وكان عم يعطيتهم ليقدرهم
الاسلام تعلمه ضعف قلوبهم فبعد ما قبضوا
ادركه ذلك الخط مرقة فقال كان عم يعطيتهم
عن الاسلام فاليوم اعز الله لنا دينه فليست
وبينكم الا سيف او الاسلام فليعلم اليك
فبطل حقهم من ذلك اليوم فحل محل الاجماع
فهذا من قبل انتهاء الحكم لانه لا يملك
نسخ اذ لا نسخ بعد النبي عم يعطيتهم

واحد كذا في البسوط والعامل غير الهاشمي فيعطيه الامام مقدار ما
 يكفيه واعوانه غير مقدّر بالثمن كما قال الشافعي لانه فرغ نفسه لعمل
 الفقراء فكانت كفايته في مالهم ولو كان غنيا اذا استحقاق بطريق
 الكفاية بخلاف ما اذا كان العامل هاشميا لان فيه شبهة الصدقة فلا
 يحل لهم تنزيها القرابة رسول الله عن شبهة الوسخ والمكاتب فيعان
 في فك رقابهم اذ المراد بقوله تعالى وفي لرقاب المكاتبون وهو المنقول
 عن رسول الله والمديون اذ لم يملك نصابا فاضلا عن دينه
 اذ المراد بقوله تعالى والغارمين المديونون الذين لا يملكون مع دينهم
 نصابا والغارم المنقطع اذ كان فقيرا اذ المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله
 منقطع الغرات عندنا في س لانه المتفاهم عند الاطلاق ولا يصرف الى الغياهم
 خلافا للشافعي وقيل الحاج المنقطع ومن له مال بعيد عنه وهو في
 مكان لا شيء له فيه لانه فقير لا يصرف اليه الصدقة في الحال الحاجة
 وقيل الحاج عند محمد لما روي ان رجلا جعل بعيدا في سبيل فامر رسول الله
 عم ان يحمل عليه الحاج وللمالك ان يعم كل المصارف اي يعطى كل واحد
 منهم وله ان يخص بعضها فيدفع اليه وقال الشافعي لا يجوز ما لم يصرف
 من كل صنف ثلثة لان الاضافة بحرف الهمزة للاستحقاق ولهذا
 لو اوصى ثلث ماله لم يولأ الا صنف لم يجز حرمان بعضها كذا هنا
 ولنا ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا لاثبات الاستحقاق لان
 الزكوة حق الله وهؤلاء بعلة الحاجة صاروا مصارف لا باعتبار
 صورة الاسم ولما تعذر اعتبار الاستغراق من العام الداخلة على الجمع
 صرنا الى اقل الجنس وهو الواحد كما اذا خلف لا يشترى العبيد

حجة جارية في مالهم
 حجة جارية في مالهم

في سبيل الله
 في سبيل الله

ولا يدفع الزكي زكوة الى غني يملك نصابا من اي مال كان بشرط كونه
 فاضلا عن حاجته الاصلية وان كان نصابه غير تام لقوله عم لا يحل
 الصدقة للغني والتماء بشرط وجوب الزكوة لا بشرط الحمان بخلافها
 اذ املك اقل منه فانه يجوز دفعها اليه وان كان صحيحا مكتسبا وقيل
 لا يجوز لصحيح البدن وفي المحيط قال بعضهم لا يحل الصدقة لمن ملك
 اربعين درهما لقوله عم لا يحل الصدقة لمن ملك وقية فضا عدا
 وهي اربعون وعن الحسن البصري قال ان الصدقة كانت تحمل للرجل
 ولد دار وخادم وكراع وسلاح يساوي عشرة آلاف وينبغي عندها او المكون
 وفي التتقي قال محمد لو كان لرجل دار يساوي عشرة آلاف وليس فيها فضل
 عن سكناه يحل له الزكوة وان كان فيها فضل عن سكناه ما يساوي
 ما في درهم لا يحل له الزكوة ومن له ضيعة وعقار قيمته امانا درهم و
 غلته لا يكفيه عيالا لا يحل له الزكوة عندها خلافا للمحذ وان كان يقر
 للحرة فعندها يعتبر في تحريم الصدقة خلافا للمحذ ولو كان له كتب العلم
 ان كان يحتاج اليها للمحفظ والدراسة والنصح حل له الصدقة
 فقهيها كان او حديثا او ادبا وكذلك المصحف الواحد لا يحرم تحلها
 مالا اذا اد على قدر الحاجة وهو يساوي مائتين درهم ولو كان له
 على رجل مائتا درهم فان كان المديون معسر يحل له الصدقة بخلاف
 ما اذا كان معسرا وهو مقتر وكذا ان كان منكر ولد بيته عالة
 وان لم يكن له بيته عالة لا يحل له مال يدفع الامر الى القاضي فيحلفه
 ولا يحل الفقير له على رجل دين مؤجل الى وقت حلول الاجل وكذا
 يحل لمن اشترى طعاما للفقير مقدارا يكفيه شهر يساوي مائتين

اوقية

لا يحل

اعطاه اى اعطاء المذكى واحدا من الزكاة نصابا ولو اعطى جاز خلافا لزم ان
 غنى المدفوع اليه تقرن بقبضه فحصل الاداء الى الغنى وكذا ان الاداء
 يلاقى الفقير المدفوع اليه حالة التملك وانما يصير غنيا بعد فتيان
 عنه ضرورة بخلاف ما اذا اغناه عن السؤال فانه مندوب لقوله
 اغنهم عن المسئلة والتصدق بالدينهم اولى من جعله فلو ساوت بينهما
 ويكره نقلها اى نقل الزكاة الى بلد آخر وانما يفرق صدقة كل بلد
 فيها في رواية عن ابي جراح اذا نقلها الى قريب وهو قول محمد بن ابيه
 من صلة الرحم مع اسقاط الفرض عن نفسه وقد قال اعم افضل الصلة
 لذال رحم الكاشح واخرج اى الى قومهم اخرج من اهل بلده لما فيه
 من زيادة دفع الحاجة ولو نقل الى غيرهم جاز خلافا للبعض لان المصنف
 مطلق الفقراء بالنص فالتيقيد بالمكان يكون نسخا **فصل** صدقة
 الفطر تجب على كل حر مسلم مالك نصابا اما وجوبها فلقوله عم في خطبته
 اذ واعى كل حر وعبد صغيرا وكبير نصف صاع من بر او صاعا من عت
 او صاعا من شعير اخر وهو للوجوب وفيه خلاف الشافعي فعنده هي
 فريضة لقوله عم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما فرض صدقة الفطر على كل حر
 الحديث قلنا انه خبر الواحد لا يوجب اليقين فلا يثبت به الفريضة
 بشرط الحرية ليتحقق التملك والاسلام لانها عبادة فلا يجب الا
 على من هو اهل الشواها وهو المسلم واليسار لقوله عم لا صدقة الا
 عن ظهر غنى وهو حجة على الشافعي في قوله يجب على من ملك زيادة
 قوت يومه وقد روي اليسار بالنصاب لتقدير الغنى المشرع به بشرط
 ان يكون فاضلا عن حوائج الاصلية من مسكنه واثائه وفرسه

وسلاحه وعبيده لان المستحق بالحاجة كالمعدوم فلا بد ان يكون
 فاضلا عنها وان كان غير نام حتى لو ملك من ثيابه البذلة ما
 يساوى نصابا فاضلا عنها يجب عليه وذكر الامام قاضي خان ما
 زاد على الدرر الواحدة والمرسجات على الثلاثة من الثياب معتبر في الغنى
 وكذا الزيادة على فرسين للغازي والزيادة على الواحد من الدواب
 لغير الغازي من فرس وحمار للدهقان وغيره وكذا كتب الفقه لاهله
 ما زاد على نسخة من رواية واحدة وفي التفسير والاحاديث ما زاد
 على الاثنين ومن المصاحف لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وكتب
 الطب والادب والنحو كلها معتبرة فيه وللمزارع ما زاد على ثوبين
 ويعتبر قيمة الكرم والفيعة عند ابي يوسف قوله عنه متعلق يجب
 يعني يجب صدقة الفطر عن نفسه وعن ولد الصغير الذي لا شيء له
 لان السبب راس عونه ويلى عليه ويتكرر بتكرره مع اتحاد الوقت
 والاصل في الوجوب انه فيلحق به ما هو في معناه كالا ولاد الفقار
 لقيام الولاية والمؤنة فان كان للصغير مال لو أدى من ماله ابوه و
 قال محمد بن يحيى من مال نفسه ولو أدى من ماله ضمن والمعتوه والمجنون
 كالصغير وعن عبد الخزيمته لقيام الولاية والمؤنة حيث هو ولو
 انه اى العبد كافر وفيه خلاف الشافعي بناء على ان الوجوب عندنا
 على المولى فيعتبر اهليته وعنده على العبد ثم يتحمل عنه المولى فيعتبر
 كونه اهلا للوجوب عليه وانما قيد بالخزيمته لانه لا يجب عن عبد
 للتجارة عندنا خلافا للشافعي بناء على ان عنده يجب صدقة
 الفطر على العبد والزكاة على المولى فلا تنافي وعندنا وجوبها

والاستيجات

الدهقان ذلك كسرى وهالك يكون
 اليه كوى سبها هيس اوله كسنة
 ده خاندن معبر بدر وانقول

على الولى سببه كالزكاة فيؤدى الى التنى بخلاف ولد الكبيه فانه لا
يجب ولو في عياله لانقطاع الولاية وبخلاف زوجة فانه لا يجب
عنها انقص الولاية والموت فانه لا يلزمها في غير حقوق النكاح
اذ لا يملك بيع مالها وليس عليه الموت العارضة كالمداواة خلافا
للسا في في الوجوب عنهما ولو ادى عنهما بلا امر تبرعوا ولم
يعلم اجزاهما استحسانا لانه ما دون عادة ولا يجب عن
مكاتبه لان الولاية عليه لصيرورة حراريد وفيه خلاف مالك
بخلاف مدبره وام ولد فانه يجب عنهما لان ولايته لم يخل
بالتدبير والاستيلاء وانما اخلت المالية ولا عبة بها اذ يجب عن
ولده الصغير ولا مالية ولا عن عبدا وعبدين اثنين اما في العبد
ففيه خلاف الشافعي لما ذكرنا ان الوجوب عنده على العبد وهو
في نفسه كامل وعندنا على المولى وكل من يملكه ما يسمى عبدا
واما العبد فعندنا في ح وعندها على كل واحد منهما ما يخصه
من الدوس دون الاشخاص بناء على انه لا يرى قسمه الرقيق
جبر فلم يملك كل واحد منهما ما يسمى عبدا وهما يراها فلك
كل واحد منهما في البعض كامل وقيل لا يجب اجماعا لانه لا يجتمع
التصيب قبل القسمة فلم يتم الرقبة لكل واحد منهما وهي اى صدقة
الفطر نصف صاع من بر وزنا وهذا لان الصاع مقدرا بالوزن
لاختلافهم فيه وعن محمد يعتبر كياسا بوزن الاثار بتقدير الصاع
وهي اسم للمكيال او دقيقة او سويق او صاع من تمر وشعير ودقيقة
او سويق وفي الزبيب روايتان في رواية الجامع الصغير هو من ثلاثة

وقيل لا يجب في العبد ما يملكه من الدوس دون الاشخاص بناء على انه لا يرى قسمه الرقيق

البر وفي رواية عن ابى ح بنزلة الشعير وهو قولهما وقال الشافعي
من كل صاع لحديث ابى سعيد قال اكننا نخرج صدقة للفطر صاعا
من طعام وانا ما مروينا من قوله عم في خطبته وهو مذهب
الخطباء الراشدين وما رواه محمد بن علي الزيادة فهو عا ولا رواية
في الخبر فقبل يجوز اذا ادى منون من خبز البر والقمح ان لا يجوز
الابا اعتبار القيمة لانه لم يرد فيه نص فصار كالزرة واما الاقط
فيجوز قيمة خلافا للمالك فعنده صاع والدقيق افضل منزلة والله اعلم
افضل منهما اى من الدقيق والبر كذا روى عن ابى يوسف وهو اختيار
الفقيه ابى جعفر لانه اذ دفع للحاجة واجل به وقيل البر افضل منهما
كذا روى عن ابى بكر الاشعث لانه ابعد عن الخلاف اذ في الدقيق والقيمة
خلاف الشافعي والصاع عند ابى ح ومحمد ثمانية ارطال بللغراق كل رطل
عشرون استارا كل استار ستة دراهم ونصف درهم وقال ابو يوسف
والشافعي خمسة ارطال وثلاث بالمدين كل رطل ثلثون استارا وعلى
القولين يكون الفا واربعون درهما وفي الحقيقة لا خلافا بينهما
يعرف باننا مل كذا قال بعض اصحابنا لم يرد صاعنا اصف
الصيعان وناقوا عايشته كان رسول الله عم يقتل بالصاع ثمانية
ارطال وهكذا كان صاع عمر بن الخطاب معنى ما روى صاع هذه الكلمة
اصغر صيعان لاسم الماشية ووقتها في يوم الفطر وقال الشافعي
وقتها من غروب الشمس في اليوم الاخير من رمضان حتى ان من سلم
او ولد ليلة الفطر يجب فطرته عندنا خلافا لاله ومن مات فيها
منها اليك او ولد له صدقة عليه عنهم عندنا خلافا لاله لان الفطر

شك ذلك من روى في الفطر

بأنفصال الصوم وإذا غروب الشمس من آخر رمضان قلنا إن الإضافة /
للإختصاص للفطر باليوم دون الليل ويحب دفعها قبل الخروج
لصلوة العيد لأنه لم كان يخرج وقاله من أرادها قبل الصلوة فهي
مقبولة ومن أداها بعد الصلوة فهي صدقة من الصدقات وفي التبيين
يجب دفع صدقة كل شخص إلى مسكين واحد حتى لو فرقوا على مسكينين
أو أكثر لم يحسب لأن المنصوص عليه هو لا غناء لقوله عم أغنوه عن المسئلة
في هذا اليوم ولا يستغنى بآدون ذلك وجوز الذكر في تفرق صدقة
شخص واحد على مسكين لأن الغناء يحصل بالمجموع ويصح تعجيلها
قبل الوقت لوجود التبر فصار كتعجيل الزكاة بعد كمال النصاب
وختلفوا في مدته الصحيح أنه يصح مطلقاً بعد دخول رمضان قبله
وعن خلف بن أيوب يصح بعد دخول رمضان لاقبله وقبل يصح في النصف
الاخير من رمضان وقبل في العشر الاخير وعن الحسن أنه لا يصح أصلاً كالأمانة
ولا تسقط بالتأخير عن يوم الفطر وأن طالت المدة وصح ما ذكره بعده
وعند الحسن تسقط بمعنى يوم الفطر لأنها قريبة اختصت بيوم العيد
بعضية ونا أنها قريبة مالية فلا يسقط إلا بأداء كالكسوة بخلاف
الاضحية فإنها تسقط بمعنى أيام النحر ولكن فيه القيمة للانتقال
إلى الصدقة ووجه القربة فيها معقول وهو تدخل في المحتاج فلا
يتقدم بوقت بخلاف القربة في أراقة الدم ^{فصل} ^{كانت} ^{الصدقة} ^{أعلم} ^{أن} ^{صوم}
رمضان فريضة بالكتاب قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام
والسنة المستفيضة قاله م بنى الإسلام على خمس وذكر منها الصوم
وأجماع الأمة ولهذا يكفر جاحده وسببه الشهر لأنه يضاق إليه ويكثر

والاختصاص به

قبل ان يخرج ۛ

کالا ضلع

انصوب في القلعة الاسك وفى
السرعة اسك النفس عن
الاكل والشرب والجماع من الصبح الى
المغرب بنية من اهل فخر بهذا
القيد الحائض والفق والكافر
شعره مجعول

بكتفه وشرط وجوب الاسلام والعقل والبلوغ وشرط وجوب الكفاءة
الصحة والاقامة وشرط صحة الاداء النية ليمتاز العبادة عن العادة
يصح صوم رمضان من الصحيح المقيم بطلق النية ونية النقل ونية
واجب اخر وقال الشافعي لا يصح الا بالتعيين عن فرض الوقت لان المأمور
به صوم معلوم فلا بد من تعيينه لينخرج عن العادة كما في الصلوة ولنا
ان رمضان لم يشرع فيه صوم آخر وكان متعينا للفرض والمعين لا يحتاج
الى التعيين فيصاب بطلاق النية ونية غيره عنه بخلاف الامساك
بالنية حيث لا يكون عنه خلاف الزفر والنذر المعين يصح بطلاق النية
ونية النقل لما بينا لا بنية واجب آخر لان التعيين حصل بولاية الناذر
فلا يعدوه فصحة تعيينه فيما يرجع الى حقه وهو ان لا يبقى النقل مشروعا
فاقا فيما يرجع الى حق صاحب الشرع وهو ان لا يبقى الوقت محتملا لحقه لغير
القضاء والكفارة فلا وكلاهما اى صوم رمضان والنذر المعين يصح بنية
من الليل والنهار قبل الضحوة الكبرى وهو نصف النهار هذا على رواية الجمهور
الصغير وهو الصحيح ليمتقق النية بلاكثر لا بعدها لعدم تحققها في الاكثر
وفي رواية المقدري ما بينه وبين الزوال وقال الشافعي يشترط التثبت
في الصوم الفرض لقوله عم لا صيام لمن لم ينع الصيام من الليل ولنا قوله تع
فكلوا واشربوا الى قوله ثم اتوا الصيام الى الليل اباح الاكل الى طلوع
الفجر ثم امر بالصيام بعده ثم للترخي فيصير العزيمة بعد الفجر لا محالة روى
انه عم امر رجلا اذن في الناس ان من اكل فليمسك بقبضة يومه ومن لم يكن
اكل فليصم ولا يمكن حمل على الصوم اللغو ولا فرق بين الاكل وغيره وما
دراة محمول على نفي الفضيلة او على نهى التقديم على الليل كالنفل فانه يقع ايضا

من صبح غریب و الصوم فموت قبل الزوال ثم فطر تعدد الایام
وفا الایام قید بالنیت بكونه قبل الزوال لانه لو كان من الليل فموت
تجب الکفارة اتفاقا لانه النیت من النهار جاز فی کونه جانب
على الصوم صحیحاً ولم ینتبه من النهار لایکونه صایماً عند ان یقع
ولم یند النیت ان یشتبه مع الذبیل انداز الکفارة

جنگل

بنية من النهار قبل الضحوة الكبرى لا بعدها وقال مالك يشترط التيسر
 لا إطلاق قوله لا صيام لمن لم ينع الصيام من الليل ولنا ما روي في
 عايشه انه لم كان اذا أصبح دخل على نسائه فقال هل عندكن شيء فاذا قلن
 لا فقال اني اذا صليته وفيما بعد الضحوة الكبرى خلاف الشافعي فعنده
 يصير صياما من حين نوى اذ هو محتجز عنده لكونه مبنيا على النشاط قلنا
 الصوم عبادة عز قر النفس فلا يتحقق بغير المقهور والافضل التيسر
 اي النية من الليل يقع اول جزئيه مع النية ثم في صوم رمضان لا بد
 من النية لكل يوم وقال مالك يتاذى كل بنية واحدة كما في كل يوم
 من اقله لان صوم الشهر كله عبادة واحدة وجبت بكتاب واحد فتاوى
 بنية واحدة كما اذا نذر اعتكاف شهر ولنا ان صوم كل يوم عبادة على
 حدة لانه يتخلل بين يومين وقت لا يصلح للصوم وهو الليل فصار
 كالصلوة الخمسة في يوم واحد بخلاف الاعتكاف لان المجموع عبادة واحدة
 ولو نوى المريض والمسافر بمرضان واجبا آخر كالتقضاء والكفارة
 والنذور ونحوها صح ويقع عما نوى عند الحرج وقال لا يقع عن رمضان
 لان الرخصة في تاخير الصوم رعاية لحقها من حيث لحوق الضيق بها فاذا
 لم يتوخضا وصاما انتفى ما لاجله رخصا وبسبب الوجوب موجود في جميعها
 فوقع عن صوم الفرض وله ان كل واحد منهما شغل الوقت بلاحق الحكمة
 للحال وتخيير في صوم رمضان الى ادراك العدة ولو تقويع المريض والمسافر
 به اي بمرضان ففيه روايتان عن ابي حنيفة في رواية يكون عن رمضان
 وهو لا يصح لانه لا يثبت نفس الوجوب في الحال ووجوب الاداء في المال
 بخلاف النفل لانه لا وجوب فيه اصلا وفي رواية يقع عما نوى لانه يرجع

الى دينه فيكون اولى بالنسبة الى من يرجع الى دينه وهو الترخص والنذر
 المطلق والكفارة مطلقا وقضاء صوم رمضان ونحوها كقضاء
 تطوع افسد لا يصح بنية في النهار بل لا بد من التيسر والتعيين لانه ليس
 لها وقت متعين فلا بد من التعيين من الابتداء بخلاف صوم رمضان
 وانذر المعين لانها متعيتان في وقتها ويستحب للناس طلب الهلال
 ليلة ثلثين من شعبان للصوم ومن رمضان للفطر لان الشهر قد
 يكون تسعة وعشرين قال عام الشهر هكذا وهكذا وهكذا ايشير
 باصابع يديه وجلس ايهامه في الثالثة يعني تسعة وعشرين
 وقال الشهر هكذا وهكذا ايشير باصابع يديه من غير حيل يعني
 ثلثين يوما فان راوه صاموا رمضان وافطر والفطر فان لم ير
 الهلال فلا صوم ولا فطر لقوله عام صوموا له ورويته ويكره
 صوم يوم الشك وذا بان غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين
 من شعبان فوقع الشك في اليوم الثلثين انه من شعبان او من
 رمضان على ما روينا الا ان يوافق ورأى بان كان يصوم
 يوم الخميس والاثنيين مثلا فوافق فالصوم افضل بالاجماع لقوله
 لا يتقدموا رمضان بصوم يوم ولا صوم يومين الا ان يوافق
 صوما كان يصومه احدكم اما اذا لم يوافق ورأى قيل الفطر افضل
 احتراز عن ظاهر النعي وقيل الصوم افضل اقتداء بعلي وعائشة
 والمختار ان يصوم الخواص كالمفتي والقاضي ناويا للتطوع اخذ بالاحتياط
 ويفتون العوام بالتلوم والانتظار الى ان يذهب وقت النية ثم
 بلا فطر لقوله عام اصبحوا اليوم الشك ففطر من متلومين غير كلين

وللعازمين على الصوم ثم كل من يعلم نية صوم يوم شك فهو
من الخواص والأفروض والعوام والنية فيه على وجوه أما أن ينوي
رمضان فإنه يكره لقوله عم من صام يوم الشك فقد عصا
أبا القاسم ثم إن ظهر أنه من رمضان صح عنه والأكان تطوعاً ولا
قضاء لو أفطر لأنه ظان وكذا لو نوى عن واجب آخر إلا أنه دونه
في الكراهة ثم إن ظهر أنه من رمضان نجزيه ولا قيل تطوعاً وقيل نجزيه
عما نواه وهو الأصح ولو نوى التطوع قيل يكره وعند الشافعي يكره
ابتداءً والصحيح أنه لا يكره لقوله عم لا يصام الذي يشك فيه أنه
من رمضان إلا تطوعاً ولو تردد في أصل النية بأن ينوي أن يصوم غداً
أن كان من رمضان ويفطر أن كان من شعبان فإنه لم يصح ما يعمل
لعدم الجزم في العزيمة ولو تردد في وصفه بأن ينوي أن كان غداً
من رمضان فأنصأ صيام منه وإن كان من شعبان فعن واجب آخر
فأنه يكره لتردد بين أمرين مكرهين ثم إن ظهر أنه من رمضان
جاء لوجوه الجزم في أصلها واللام يحسن عن واجب آخر للتردد في أصلها
ولا قضاء لو أفطر لأنه كالمظنون ولو نوى أنه صائم عن رمضان
أن كان منه وعن التطوع أن كان من شعبان فإنه يكره لأنه ناو
للفرض من وجه إن ظهر أنه من رمضان جاز لما قلنا والآجاء عن التطوع
لأنه يتأدى بأصل النية ولا قضاء لو أفطر لعدم الالتزام من كل
وجه ومن رأى الهلال وحده فشهد فترت شهادة صام
هو عمل برؤيته وهو سبب وجوب الصوم لقوله عم صوموا لرؤيته
فإن أفطر بعد الرق له هذه القضاء لا غير أي لا يلزمه الكفارة خلافاً

للشافعي

في النكاح

ن

للشافعي لأنه أفطر في رمضان حقيقة لتعينه وحكم اللزوم الصوم عليه
قلنا إن الامام لمادة شهادة حكم بكونه كاذباً بدليل شرعي وهو
تهمة الفطر بتفرد برؤيته فأوردت شبهة وكفارة الفطر عقوبة
يسقط بالشهادتين وكذا لو أفطر قبله أي قبل أن يرد شهادة أنه عند
البعض هو الصحيح لقوله عم صومكم يوم تصومون وهذا ليس
بיום صوم في حق الجماعة وقيل يجب الكفارة لتيقنه بالرؤية ولم
يرد شهادته ليصير شبهة ولو صام هذا الرجل ثلثين يوماً لم يفطر وحده
لأنما أوجبنا الصوم عليه احتياطاً واحتياطاً بعد هذا في الموافقة
مع الناس ليكون أبعد عن التهمة فإن أفطر فلا كفارة عليه فظن إلى
حقيقة التي عنده وفي المال لقاضي خان من رأى هلال رمضان
في الرستاق وليس هنا والقاضي فإن كان الرجل ثقة يصوم الناس
بقوله وفي الفطر أن أخبر عدلان برؤية الهلال لا بأس بأن يفطر
ويقبل في هلال رمضان في الغيم شهادة واحد عدل لأنه يخبر بأمر
ديني وهو وجوب الصوم فيقبل فيه خبر ولو كان عبداً أو امرأة أو محدوداً
في قذف تأييداً في صحيح الروايتين عن أبي حنيفة وهذا لا يشترط فيه إفضاء
الشهادة ولا الدعوى واشترط العدالة لأن خبر الفاسق في الدين
مردود وعن الطحاوي أنه لا يشترط العدالة قيل أراد به المستور
وقال الشافعي في أحد قوليه يشترط الثني اعتباراً بآثار الشهادات
والحجة عليه ما روى عن ابن عباس أنه قال جاء عجمي إلى رسول الله
وقال خذيت الهلال فقال عم أشهد أن لا إله إلا الله قال
نعم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن يا بلال فليصوموا

غداً فاذا صاموا بشهادة الواحد ثلثين يوماً ولم يروا الهلال ففي الفطر
 خلاف فعن ابي حنيفة وابي يوسف انهم لا يفطرون للاحتياط ولان الفطر
 لا يثبت بشهادة الواحد وعن محمد انهم يفطرون ويثبت الفطر ضمناً
 وبه اخذ نضر بن يحيى ثبوت الرضائية بشهادة الواحد وان كان
 لا يثبت بها ابتداء الجواز ان يثبت الشيء ضمناً للغير ولا يثبت اصلاً
 كشهادة القابلة باستهلال الصبي في حق الارث بخلاف شهادت
 اثنين فانهم لعصا موافقة لشهادة اثنين افطر وابتتام العدد اتفاقاً و
 عن القاضي الامام علي السعدي انهم لا يفطرون وان صاموا بشهادة
 رجلين وفي الصحواي فيما اذا لم يكن بالسماء غيم لا بد من اهل المحلة
 حتى يقع العلم بخبرهم لان التفرقة في مثل هذه الحالة يؤهم الغلط فيقف
 فيه حتى يكون جمعا كثيرا قد رده بعضهم باهل المحلة او خمسين رجلاً
 هذا مروى عن ابي يوسف اعتباراً بالعمامة وعن محمد ما يدخل في حد
 التواتر فان جاء واحد من خارج المصر ^{القسامية} وشهد به لا يقبل في ظاهر الرواية
 لقيام التهمة وذكر الصحاوي انه يقبل لان المطالب مختلفة والمانع
 خارج المصر اقل وكذا لو شهد بروية الهلال على مكان مرتفع وفي
 هلال شوال في الغيم لا بد من رجلين حرين او رجل وامرأتين لتعلق
 حق العباد به لانهم ينتفعون بالفطر فيثبت بما يثبت به سائر حقوقهم
 كالاصح فانه لا بد في هلال رمضان شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 في ظاهر الرواية وهو الاصح لتعلق نفع العباد به وهو التوسع
 بلحوم الاضاحي وعن ابي حنيفة انه كالهلال رمضان لانه من امور الدين
 ولا يلزم احد المصنفين رواية المصر الاخر اذا لم يكن بينهما تقارب

الصوم والفطر اهل مصر من مطلق

في المظلم

في المظلم هذا هو كالمشبه اذ كل قوم مخاطب بما عندهم الا اذا اتحدت
 المطالع بان كان بينهما تقارب في يلزم احدهما رواية الآخر وعن
 شمس اللامعة الحلواني انه لا عبرة باختلاف المطالع وهو الظاهر وعليه
 اكثر المشايخ حتى اذا صام اهل بلدة ثلثين واهل بلدة اخرى تسعة
 وعشرين يجب عليهم قضاء يوم ولو اكملوا شعبان ثم صاموا رمضان
 فكان صومهم ثمانية وعشرين ثم رآوا هلال شوال فان كانوا عدا
 شعبان عن رواية هلال ونعم عليهم هلال رمضان قضوا يومها
 واحداً ولا ائتمى ان يكونوا عدا وشعبان عن رواية هلاله قضوا يومين
 كذا دوى عن محمد في النواذر ولو كان صومهم تسعة وعشرين ثم رآوا
 هلال شوال فلا قضاء عليهم لانهم قد اكملوا الشهر ولو رآوا الهلال
 نهرا قبل الزوال فهو لليلة الماضية في الصوم والفطر على قول ابي يوسف
 حتى لو كان هلال رمضان صاموا وان كان هلال فطر افطروا وقالوا هو
 لليلة المستقبلية وان رآوا بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية
 اتفاقاً وعن ابي حنيفة في رواية ان كان مجزاه امام الشمس في ليلة الماضية
 وان كان خلفها فهو لليلة المستقبلية وعن الحسن بن زياد ان غاب
 بعد الشفق فهو لليلة الماضية وان غاب قبله فهو لليلة المستقبلية
 وعن الحسن وقت الصوم من طلوع الفجر الصادق الثاني الى غروب
 الشمس لقوله تعالى وكلا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط
 الاسود الآية والخيط الابيض بياض النهار والخيط الاسود سواد
 الليل والقوم في اللغة الامساك وفي الشرع هو الكيف والاكل
 والشرب والجماع نهرا مع النية ولا يستقص هذا بما اذا اكل انسانا

في المظلم

فان صومه باق مع فوات الكف لاننا نقول الامتناع الشرعي موجود حيث
 جعل الشارع كله كالاكل وله هذه الهلاية - لقدرة على الابدان والاعدام
 ولا بما اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر اذا النهار من حين طلوع
 الشمس لاننا نقول المراد به اليوم ولا بالحياض والنفساء فان المجموع هو
 مع فوات الصوم لاننا نقول ان الحيض والنفساء خارجا عن اهلية
 الاداء **فصل** ومن اكل او شرب او جامع ناسيا نهارا لم يفطر والقياس
 ان يفطر وهو قول مالك لوجود ما ينافي الصوم ولا بقاء للشئ مع ما ينافيه
 سواء وجد عن قصد ولا فصار كالكلام في الصلوة لكن تركناه بما روى
 ان رجلا جاء الى رسول الله عم وقال اني اكلت وشربت ناسيا في رمضان
 فقال ثم علي صومك فانما اطعمك الله وسقاك اي اخص عليه واتمه حكم
 ببقاء صومك حيث امر بتمامه بعده واذا ثبت هذا في الاكل والشرب
 ثبت في الرقاع دلالة للاستواء في الركنية بخلاف الصلوة لان هيتها
 مذكرة ولا كذلك الصوم بخلاف المكروه والخطي فانه لو اكل مكرها
 او مخطئا يفطر صومه خلافا للشافعي لقوله عم دفع عن امتي الخطاء
 والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد دفع الحكم وهو يتناول الديني
 وهو الفساد والاخرى وهي الاثم ولنا ان النسيان غالب الوجود
 لان الانسان مجبور عليه فكان منوبيا الى صاحب الحق فلا يقع
 التعدي الى المكروه وهي من جهة غير صاحب الحق الى الخطاء وهو مما
 لا يغلب وجوده كالمقيد والرهين اذا ضلوا قاعا حيث يجب القضاء
 على المقيد دون الرهين ولو انزل باحتلام او فكري ونظر او اصبغ جنبا
 من جماع او ادهن او قبل لم يفطر اما لانزال بالاغتلام فلعله عم

ثلاث

ثلاث لا يفطران الصيام القبيح والحجامة والاحتلام واما بالفكر والنظر فلهما
 وجود الجماع صورة ومعنى وهو الانزال عن شهوة بالباشرة خلافا لما لك
 في النظر اذا شئ فانزل لقوله عم انظره الا ولى لك والثانية عليك
 قلنا ذلك في الاثم فان علم الج ذكره حتى اصني يجب القضاء في المختار
 لوجود الجماع معنى واما اذا اصبغ جنبا فلما روت عايشة ان النبي عم كان
 يصبغ جنبا من غير الاحتلام وهو صيام واما الادهان والتقبيل فلهما
 المنافى والداخل من المشام لا ينافيه كمالوا غتسل بالماء البارد ووجد
 برودة الماء في كبده ولو انزل بقبله - وليس لومه القضاء لوجود الجماع
 وهو الانزال مع الباشرة لا غير يعني لا يخرجه الكفارة لعدم الجماع صورة
 فلم يكمل الجنابة ويباح القبلة للصائم ان امن على نفسه الجماع
 او الانزال وان لم يامن كره له لانه ليس بفطر حقيقة واما يصح
 بعاقبته فاعتبر في الامن عينه وفي عدم الامن عاقبته وروى ان شابا
 سأل رسول الله عم عن القبلة للصائم فنهاه وسأله شيخ فرخص له ثم قال
 عم الشيخ يملك نفسه والباشرة كالتقبيل في ظاهر الرواية وعزى في
 انه كره المعاقبة والباشرة والصالحى لعدم الامن عند حيا ولو دخل
 خلقه ذباب او غبار او دخان وهو ذكر لصومه لم يفطر استمنا
 لانه لا يملك التحرز عنه فان الصائم لا يجد يد من ان يفترحه فله يكلم
 والقياس ان يفطر لوصول المفطر الى جوفه وكونه مما لا يتقوى لا
 ينافي الفساد كالتراب والحصى بخلاف المطر والثلج فانهما يفطران
 في الاصح لا مكان الاحتراز عنهما اذا اواه خيمة او سقف ولو نتج
 النخاعة البرقة التي تخرج من اصل الفم وابتلع ما انتج وابتلع

عن شيخنا

مكالمته النبي في الصوم

ديف المخلوب بالدم لم يفطر وكذا اذا تروط شفتاه ببزاقه عند الكلام
او نحوه فابتلعه لعدم الفطر صورة بخلاف ما لو اخرج به ثم ابتلعه وذكر
الامام قاضي خلد ان صليما عمل عمل الابرسيم فادخل الابرسيم فيه
فخرجت خضرت الصبغ او صفته او حرته واختلط بالريق فصار
اخضر واصفر واحمر فابتلعه وهو كرمومه يفسد وان ابتلع ما بين
اسنانه من عسائه دون حمته لم يفطر لانه تبع لريقه اذ لا يمكن الاحتراز
عنه الا اذا اخرج به ثم رقه في يفطر لوجود صورة الفطر وبقدر الحمصة
يفطر لانه يمكن الاحتراز عنه فلا يجعل عفوا ولا كفارة عليه عند
ابي يوسف لانه غير مقصود بالاكل فصار كالعجين وقال زفر بج الكفارة
لانه طعام متغير فصار كاللحم المتين ولو ابتلع سممة ابتداء لرغمه
الكفارة في المختار لانها من جنس ما يتغذى به وان مضغها لم يفطر
لانه يتلاشى الا ان يجد طعمها في خلقه في يفطر لوصول الفطر ولو
اكل عجينا او دقيقا وابتلع حصاة او نحوها كالحديد لرغم القضاء
لوجود الفطر لا غير اي لا يبرمه الكفارة خلافا لمحمد في العجين والدقيق
وخلافا لما ذكر في الحصاة قال الامام قاضي خان في دقيق الزدة ذلت
بسمين يجب القضاء والكفارة وكذا اذا اكل الخنطة كما هي في قول
وعن ابي سري اذا قضوها فاكلها عليه القضاء والكفارة وكذا اذا اكل
الخنطة وان مضغ حبها الا كما قلنا في السممة وفي التوزة الرطبة
كفارة لانها يوكل كما هي واما الجوزة الرطبة ان ابتلعها عليه القضاء
دون الكفارة لانها لا يوكل وان مضغها فان كان فيها اللب عليه
القضاء والكفارة لانه اكل ما يوكل وزيادة وان لم يكن فيها لب

القضيم الكحل بطرف الاسنان
2

17-18

علم العصبي

عليه القضاء لا غير الرطب واليابس فيه سواء واللوزة اليابسة بمنزلة
الجوز وكذا الفندق والفسدق ان كان دجلة وان كان يابسة ان مضغها
كان عليه الكفارة ان كان فيها اللب وان ابتلعها ان لم يكن مشوقة
الراس فلا كفارة والا فلا وان ابتلع تفاحة روى هشام عن محمد بن
عليه الكفارة لان جميعها مأكول ولو اكل مسكا او كافورا او زعفرانا
او ترابا مشويا او ورق شجرة يعتاد اكلها الزمته الكفارة لانه يصلح
غذاء ودواء فوجدنا فطر رصودة ومعنى بخلاف ورق لا يعتاد
اكلها وعلى هذا التفصيل النبات كلها وفي الطين الارمني يجب الكفارة
كذا قاله محمد بن الحسن لانه يتداوى به وفي الطين التبريدي روى
عن جعفر الحنفي انه قال يجب القضاء لا غير ولو مضغ لونه ناسيا
فتذكر بعد مضغها انه صائم فابتلعها ذلك المضغ وجبت الكفارة
في قولنا بتأخيرين وقيل عليه القضاء دون الكفارة ولو اخبرها من فيه
ثم ابتلعها قيل لم تجب بخلاف ما اذا ابتلعها قبل ان يخرجها من فيه قال
الفتية ابو الليث هذا هو الاصح وقيل بالعكس ولو افطر عمدا ثم مرض او
حاصت لم تجب الكفارة خلافا للشافعي فقول لانه عذر حدث
بعد تقرير الوجوب فلا يسقطه كالتسفر وانا ان اعتذر المرض والجف
يؤدث الشهية في الماضي لانه يتبين ان هذا اليوم لم يكن يوم صوم في نفسه
وهو لا يجزئ وجوبا وسقوطا ولو سافر طائعا وجبت لانه باختيار
فجعل كالعدم وكذا لو كان التسفر كرها لانه حصل من غير صاحب حق
وقيل عند ذفر لا يجب لانه لا صنع له فيه ولا يرض الفطر يوم نوبة
حماه والمرأة ايضا يوم عادة حيضها بناء على العادة لترجى جهة

ملک

لا بد من
 توفيق الله عز وجل في الكفارة
 ولو اكل بعد ما كبر وغلط لا بد من الكفارة
 اعلم ان ما لا ياكل عادة مسلحاً بالاعتقاد
 من التوبة حتى لو اكل شعيرة غير فعلية او غلطا او نسيان
 او سخر جلا لم يترك ولم يلطيم به لا كفارة عليه
 الا كفارة في شهر رمضان
 الكفارة على اربعة اوجه كفارة اليمين
 وكفارة الظهار والافطار واحد عن رقبته مؤنثة
 فكفارة الظهار والافطار واحد فعليه صيام شهرين
 كانتا او كفارة وان لم يقدر فعليه صيام شهرين
 متتابعين دون يوم انقضاء فان لم يستطع
 فاطعام شئني مسكيناً كل مسكين نصف صاع
 من بر او صاع من شعير او صاع من تمر وكفارة
 القتل عن رقبته مؤنثة دون الكافرة فمن لم
 فصيام شهرين متتابعين وكفارة اليمين اذا
 كانت الحائض مؤنثة كانا او كفارة او
 عن رقبته مؤنثة كانا او كفارة او
 عشرة مساكين او كونهن
 فصيام ثلثة ايام كعب

العذر فان افطر ولم يأت الحي والحيض وجبت الكفارة لزواله شبهة
 العذر فان غلبه التي لم يفطر مطلقا سواء كان ملأ الفم اود وفد لقوله
 من قاء فلا قضاء عليه فلو عاد وكان ملأ الفم فسد عند أبي يوسف لانه
 خارج حكما وقد دخل خلافا لمحمد لعدم الفطر صورة ومعنى وان اعاد
 فسد بالاجماع لوجود الادخال بعد الخروج وان كان اقل من ملأ الفم
 فساد لم يفسد لانه غير خارج وان اعاد فذلك عند أبي سفيان لوجود
 الصنع منه وان تعمد ملأ فيه افطر لقوله من استقاء فعليه القضاء
 ولا كفارة عليه لعدم صورة الفطر وكذلك في الاقل من ملأ الفم عند محمد
 لا طلاق الحديث خلافا لابي يوسف لعدم الخرج حكما وكذا ان عاد
 عنده لعدم سبق الخرج فان اعاد ففي رواية عنده يفسد و من كل
 غداء او شرب دواء او جامع عامدا في أحد السبلين لزمت الكفارة
 وقال ان فحى فيما اذ اكل او شرب لا كفارة لانه يشترط في الوقاع بخلاف
 القياس فلا يقاس عليه غير ولنا انها تعلق بجنائية الافطار
 في رمضان على وجه الكمال وقد تحققت ذلك فيجب اصاب في الجماع
 فلكمال الجنائية لوجودها صورة ومعنى ولا يشترط الانزال في الخليلين
 كما لا يشترط في الجماع انه عقوبة محضة ولو وطئ في الدبر فعن
 أبي حنيفة روايتان في رواية لا كفارة عليهما اعتبارا بالحد عنده وفي رواية
 عليهما الكفارة وهو قولهما وهو الاصح لانه الجنائية متكاملة للقضاء
 الشهوة ولا كفارة بالجماع فيما دون الفرج كالتمخيذ والتبطين
 ولو انزل لعدم الجماع صورة وهو ادخال الفرج في الفرج وكذلك اجماع
 بهيمة او ميتة لقصور الجنائية ولا كفارة على المرأة لو كانت نائمة او
 مجنونة

الفذا بالكله والله اعلم
 لقدر

في الجماع
 فيما دون السبلين

او مكره

او مكره فجمعت لانعدام الجنابة وفي وجوب القضاء على الثابتة
 والمجنونة خلافا للشافعي وزفر قياسا على الناس قلنا ان النسيان خص
 بالانزاع وهو غالب الوجود اما الواقعة في حال النوم من غير ان يتنبه
 فنادر فلا يعتب شبهة قال اكثر المشايخ في ثاويل المجنونة انها كانت
 عاقلة بالغية في اول النهار ثم جنت كذا ذكره الامام المحبوني بخلاف
 ما لو طأ وت وفيه خلاف الشافعي فانه قال في قول لا يجب عليها
 لانها متعلقة بالوقاع وهو فعل وانما هي محل الفعل وفي قول
 يجب عليها ويتحمل عنها الزوج اعتبارا بما لا اغتسال وتنا قوله من
 من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكلمة من نعم الرجال
 والنساء ولا كفارة في افساد صوم غير رمضان اداء لان الافطار
 في رمضان ابلغ الجنابة لوجود هتك حرمة الشهر فلا يلحق غيره
 به ومن احتقن الحقنة ما يحتقن به المريض من الادوية ويتر
 او استعظ السعوط الدواء يصب في الانف او قطر اذ فيه دواء
 او دهن او دوى جايضة وهي الجراحة التي بلغت الجوف واقمة
 وهي الشجعة التي بلغت ام الدماغ بدواء رطب فوصل الى جوفه
 او دماغه لزمه لقضاء اما الاحتقان والاستعاط والافطار
 فلقوله من افطر مما دخل ولوجود معنى الفطر وهو وصول ما فيه
 صلاح ابدن الى الجوف واما الدواء فعلى قول أبي حنيفة لان رطوبة
 الدواء لا يلقى رطوبة الجراحة فتزداد الرطوبة فيميل الى الاسفل
 طبعها بخلاف اليابس لان يوسسته ينشف رطوبة الجراحة فينسد
 فمها وقالا لا يفطر لعدم التيقن بالوصول قيل الخلاف في الرطب

والادوية التي لا الكفارة

ولو صام المريض فلا يمكن من الصلوة
الا فاعدا ولو افطر يمكن من القيام صلوا فاعدا
وصام جميعا بين الصلوة وبين القيام فاعدا
العدو ويعلم قطعاً ان بياناً في رمضان وفاف الضعيف
عن نفسه حال اتقار حلال الاكل فيها كان او سافر او جمع العجا

كذا في تبين الحقايق ولا يكره السواك للصائم بسواك رطب او نيل
بالغداة والعشي لقوله م خير خلال الصائم السواك من غير فصل وقال
مالك يكره الرطب لانه تعريض للصوم على الفساد وقال الشافعي يكره بالعشي
لانه عم نهى الصائم عن السواك بالعشي ولا الفصد والحجامة لانه لا ينافي
الصوم وقد صح انه م احتج وهو صائم ^{فصل} المريض اذا خاف شدة
مرضه وتأخر بزيادته افطر وقضى وقال في لا يفطر الا اذا خاف
الهلاك او فوات العضو قلنا ان زيادة المرض قد يقضي الى الهلاك
فيجب الاحتراز عنده اذا مضى الى الشيء للحكم بذلك الشيء والمسافر افطر
مطلقا خاف ولم يخف لان السفر لا يخرج عن المشقة فاقم نفس السفر
مقامها فادبر الحكم عليه وصومه افضل ان لم يتلفه مشقة وقال الشافعي
الفطر افضل لقوله م ليس من ابر الصيام في السفر وقال اصحاب الظواهر لا
يجوز الصوم لقوله م من صام في السفر فقد عصى بالقاسم وتنا قوله م
وان تصوموا خير لكم وقوله م ومن شهد منكم الشهر فليصمه عام في حق كل
وانما الجيزله التاخير رخصة فاذا اخذ بالعزيمة كان افضل وما روى محمول
على حالة الجهر فان مات اى المريض والمسافر في المرض والسفر فلا قضاء عليهما
لانهما لم يدركا علة من ايام اخر ولا نهما لما عذرا في الاداء فلا يعذران في القضا
اولى وان صح المريض واقام المسافر ثم ماتا وجب الايصاء باطعام بقدر
ما ادركا من الشهر لان السبب الموجب ذلك وما ذكره الطحاوي من عند ابى
ح والى يوسف يلزمه قضاء جميع الشهر وان صح يوما واحدا وعند محمد
يلزمه القضاء بقدر ما صح فليس بصحيح اذا اختلف في نذر المريض بصوم
شهر فان السبب الموجب هنا النذر فيقصر الوجوب في حق الخلق بخلاف

مع حالة الجهر

للمضار

رمضان وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه لا طلاق النهر
والمتابع افضل مسارعتي الى اسقاط الواجب ولهذا يستحب له ان لا يؤخر
بعد القدرة عليه ولا فدية بشاخير اى تاخير القضاء عن رمضان تاني
خلاف الشافعي اذا القضاء عنده يتوقت بما بين الرمضانين وعندنا
غير موقت لظاهر قوله م فعلة من ايام اخر اذ ليس فيه توقيت والتوقيت
يكون زيادة وللحامل والمرضع الا فطار خوفا على وليهما او لنفسهما
دفعاً للمحج ولا كفارة عليهما لانه افطار بعدد ولا فدية عليهما
خلاف الشافعي فيما اذا خاف على الولد اعتبارا بالشيخ الفاني قلنا ان الفدية
ثبت بخلاف قياس في الشيخ الفاني اذا لاما تلت بين الصوم والفدية لا
صورة ولا معنى ولا فدية الولد ليس في معناه حتى يلحق به دلالة لانه
عاجز بعد الوجوب على الولد اصلاً والشيخ العاجز عن الصوم يفطر ويؤدى
عن كل يوم نصف صاع من زبر او صاعاً من تمر او شعير لان الطعام المسكين
عمد في الشرع هكذا الاصل فيه قوله م وعلى الذين يطيقونه فدية
قبل معناه لا يطيقونه لان حرف لا قد يندفع في الكلام قال الشيخان
لكم ان تضلوا اى لئلا تضلوا فان قدر على الصوم بعد الفدية قضى وجب
حكم الفداء لان شرط الخليفة استمر العجز كما في اليمين ومن اوصى بقضاء
رمضان اطعم عنه وليه كما مر في الشيخ العاجز لانه بالغى التخييل بالشيخ
العاجز فيجب عليه الايصاء بذلك وان لم يوصى يجب ذلك على الورثة
لكن لو تبرعوا جاز وقال الشافعي يلزمهم بلا وصية وقديناه
في الزكوة والصلوة كالصوم في جواز الفدية باستحسان الشيخ
وكل صلوة كصوم يوم في الصحيح لانها عبادة كالصوم فيعتبر كل صلوة

الا يصح ان اطعمه من الموصى
حيث قال يجب نصف صاع من تمر
من ثلث ما لكل يوم وليه بالاطعام
انما لقوله م فليقض عنه وليه الحديث ابن
فلا يجوز ان يصوم عن احد ولا
عمر رضي الله لا يصوموا احد عن الاطعام
يصلين فوجب حمل القضاء على الاشتراكها
هذا في الشيخ الفاني والميت لا يشتركها
في وقوع النكاح عن اداء الصوم كذا
في شرح الفرائض معلول

بصوم لاصلاة يوم وليلة بصوم كما زعم البعض ولا يصوم عنه ولية
ولا يصلي لقوله لم لا يصوم أحد من أحد ولا يصلي أحد من أحد وفيه
خلافات فمن سلم أو بلغ أو طهرت أو أفاق أو قدم من سفر أو بر من
مرض أو فطر خطأ أو عداً بأن تسخى وهو يظن أن الفجر لم يطلع أو كل
وهو يرى أن الشمس قد غابت أمسك بقية يومه تشبهاً بالصائمين
وقال زفر فيما إذا سلم الكافر يجب عليه قضاء ذلك اليوم لأن أدراك
جزء من الوقت بعد الإسلام كادراً على كماله كما في الصلوة وينبغي أن
يكون كذلك في الصبي عند زفر ونحن نقول لا يمكن من أداء الصوم بأول ذلك
جزء من النهار بخلاف الصلوة لأن السبب فيها الجزء المتصل بالأداء وقتاً

أبو يوسف إذا أدرك وقت النية وجب عليها لا مكان تحصيله وجب الظاهر في قولنا
أن الصوم لا يتجزى وجوباً ولا أهلية منعده في أوله إلا أن للمصلي أن ينوي
انقطاع في هذا الصوم دون الكافر بناء على الأهلية وفيما إذا طهرت
الحائض أو أفاق المجنون أو قدم المسافر أو بر المريض في أثناء النهار بخلاف
أن في فوعه لا يلزمه الإمساك إلا إذا كان أهلاً للصوم في أوله قلنا
إن الإمساك أصل وليس بخلاف عن الصوم وإنما لا يجب لعدم الأهلية
وقد تحقق واختلوا في الإمساك قيل أنه مستحب وقيل واجب هو
الصحيح بخلاف الحائض والنفساء في خلال الصوم حيث لا يجب عليهما
الإمساك لتحقيق المنع عن التشبه وهو حرمة الصوم عليهما بناء على التشبه
بالحرام حرام ثم قيل ثاكل سراً لا جراً وقيل ثاكل سراً وجهه وللصائم
الأكل جهراً إذا ذكره الأهم الترتيباً ولو أكل من يجب عليه الإمساك
فلا قضاء عليه لترك التشبه به لعدم وجوب الصوم عليه فيه ومن

ط
ولو أكل من سلم أو بلغ لا من بعدهما
فلا قضاء عليه لترك التشبه أي
فلا يجب قضاء ذلك اليوم على
الأولين لأنعدام أهليتهما من
أول النهار بخلاف آخر وقت الصلوة
كما مر في صدر كتاب الصلوة
وعن أبي يوسف أنه إذا زال الكفر
والصبي قبل الزوال فعليهما القضاء
لأنه أدرك وقت النية فعلم ذكرنا
أن الإمساك لا يشبه الصائمين
مطلقاً لمن سلم أو بلغ وضيم
لو أكل راجع اليهما دون من عطف
عليهما لأنهم أهل للعبادة قبل عروضا
لأنهم الأولين وبين البواقي في وجوب الإمساك وعدم وجوب الكفارة بتركه
لأن وجوب القضاء ولهذا الفصل ما أحمله بقوله ومن سافر صلياً

أبو يوسف
في قولنا
في قولنا

سافر بعد الفجر ونوى السفر لفطر في رمضان ثم قدم أو صح المريض من مرضه
قبل الزوال الزم الصوم ترجيحاً للجانبين القائمة فيما إذا سافر بعد الفجر
ولزوال المخرج في وقت النية فيما إذا قدم المسافر بعدنية الفطر
أو صح المريض من مرضه ولو فطر فلا كفارة عليه لقيام شبهة البيع
ولو سافر باختياره بعد ما فطر متعمداً لا يسقط عنه الكفارة بخلاف
مالواكرهه السلطان عليه في رواية الحسن عن أبي جعفر وفي ظاهر
الرواية لا يسقط وإذا علم المسافر أنه يدخل في يومه مصر أو موضع
أقامته كره له الفطر لأنه اجتمع حكم الإقامة والسفر في هذا اليوم فيترجم
بجملة الإقامة وحسن غنى عليه أو جئ في رمضان قضى ما بعد يوم للأغلاء
والجنون أي بعد اليوم الذي حصل فيه الأغلاء والجنون خاصة أي لا يقضى
ذلك اليوم لوجود الصوم فيه وهو الإمساك المقرون بالنية إذا ظهر
وجود هاتمه والجنون المستوعب مسقط للقضاء خلافاً لما لاك بخلاف
الأغلاء المستوعب فإنه لا يسقط له عدم الحج إذا استوعب الشهر عادة
بخلاف المجنون فإنه يستوعبه فيتحقق الحج وبخلاف المجنون غير المستوعب
فإنه غير مسقط للقضاء ما مضى خلافاً للزفر والشافعي لأنعدام الأهلية
والقضاء مرتب عليه فصارك المستوعب ولنا أن السبب شهر والشهر
بدليل الإضافة والتكرار بتكرره وقد وجدوا لأهلية بالذمة ولم
يختلف به وعنه محمد لا قضاء عليه إذا كان جنونة أصلياً لأنعدام الخطأ
بخلاف ما إذا كان طارياً بعد البلوغ وبه اختيار بعض المتأخرين
وروى هشام عن أبي يوسف قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن
فأوجب عليه قضاء ما مضى لأن الجنون الأصلي لا يفارق الجنون
الطارى

لم يجمع من أقام أو صح لقيام شبهة
المسبح هكذا في الصلاة وقال
في تركه الجنون ولو سافر بعد الفجر
لا يفطر ذلك اليوم لأنه لا يترتب صوم على
هو مقيم حيث لا يترتب صوم على
فعلية القضاء والكفارة بخلاف ما إذا سافر
الذي جاء من قبلها صاحب الحق
صاحب نوى السفر فقبل أن يخرج
من العمران لو اطل
بغير حج العباد

أراد زفر يومه فمضى على سانه
ثم نوى الصوم
ثم نوى الصلوة
جميعاً

جملة الأصناف والنوم في العتف في المسبح
وإذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف
فإذا فعله ونوى الاعتكاف
نوى أو يصلي ثم يفعل
ما شاء جميعاً

في شيء من الاحكام قيل هذا ظاهر الرواية ولا رواية فيه عن ابي ج
ومر لم ينور رمضان صوما ولا فطر الزمة القضاء خلافا للفرلان
صوم رمضان عنده يتادى بدون النية في حق الصحيح القيم لان الحق
عليه هو الامساك وقد وجد ولنا ان الحق عليه الامساك بحصة
العبادة ولا عبادة الابالنية ومن اصبح غيرنا وللصوم ونوى قبل
الزوال فاكل عامدا فلا كفارة عليه سواء اكل قبل الزوال او بعده
عند ابي ج رحمه لانها تعلق باقسام الصوم ولا صوم الابالنية وقال
ذهر عليه الكفارة لانه يتادى بغير النية عنده وقال ابو يوسف ومحمد
اذا اكل قبل الزوال يجب عليه لانه فوت مكان التحصيل والحايض والنفساء
تفطر وتقضى اذا اخرج في قضائه بخلاف الصلوة فانها لا تقضي بالخرج
لكنها في كل يوم وتروى عن عائشة انها قالت للسائكة عندنا على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تقضى الصيام ولا تقضى الصلوة ومن ظن بقاء الليل
فتحت او غروب الشمس فافطر وبان خطاؤه بان الفجر طلعت والشمس
لم تغرب لزوم القضاء لانه حق مضمون بالمثل والتشبه بامساك ببقية
اليوم قضاء بحق الوقت بالقدر الممكن ونفي عن التهمة لا غير لا يلزمه
الكفارة لقصور الجناية لانه غير قاصد ولو شك في طلوع الفجر معناه
تساوي الظنين فالأفضل ان لا يفطر لقوله دم مع ما يربك الى ما لا
يريك ولو افطر فلا قضاء عليه في ظاهر الرواية لان الاصل بقاء
البيل واليقين لا يذول بالشك فان كان اكبر رايه انه تسخى والفجر
طالع يستحب له ان يقضى احتياطاً للعبادة وروى الحسن عن ابي ج ان
كان في موضع يستبين له الفجر لا يلتفت الى الشك وان كان في موضع لا يستبين

قدم

الفجر

الفجر فاولى ان يحتاط وان اكل لم يلزمه القضاء الا اذا كان اكبر رايه انه
اكل بعد طلوع الفجر لان اكبر الراي كما ليقين فيما بنى على الاحتياط ولو
شك في غروب الشمس يجب ان لا يفطر لان الاصل بقاء النهار ولو افطر
لزوم القضاء عملاً بالاصل وكذا ان كان اكبر رايه انه اكل قبل الغروب
في رواية ولو كان شكاً فيه وتبين انها لم تغرب ينبغي ان يجب
الكفارة نظر الى الاصل وهو النهار والستور مستحب لقوله عم تسخى
فان في الستور بركة وكذا تأخيرها اي تأخير الستور ثم لا يؤخر على
وجه يشك في الفجر الثاني ويستحب تعجيل الافطار لقوله عم ثلث من اخلاق
الرسولين تعجيل الافطار وتأخير الستور ومن اكل في رمضان ناسياً فظن انه افطر
فاكل بعده عمداً او علم انه لم يفطر فاكل عمداً القضاء لا غير اما
اذا اكل ظاناً انه افطر فلان الاشتباه استند الى دليل وهو القياس
فيتحقق الشبهة اما اذا اكل عالماً انه لم يفطر ففي ظاهر الرواية عن
ابي ج رحمه لان الشبهة الحكيمة قائمة بالنظر الى القياس فلا ينبغي بالعلم
وتعديله الكفارة وهو قولهما لا لا اشتباه فلا شبهة ويحجم
صوم يوم العيدين وايام التشريق لقوله دم الا لا تصوموا في هذه
الايام فانها ايام اكل وشرب وان صام فيها كان صايماً عندنا خلافاً
للشافعي وتو شرع ثم افسد لا قضاء عليه خلافاً للابن يوسف وم
ولا يكره صوم الستة من شوال موصولة برهضان خلافاً لما لك
للتشبه باهل الكتاب وتنا قوله دم من صام رمضان وابتعدت
من شوال فكان صام الدهر كله ولا يقع التشديد بالفصل بيوم الفطر
وفي المحيط انه مكروه عند ابي ج متفرقا ومتابعا وعن ابي يوسف انه

السجود ضلعه مصدر وسحر وقتنه
اكثر اكله وسحره فخله بينين
طعامه ويرك كذا فهم من الاخر

١ التواك
٢ لا يصح ما غلبنا فطر لا قضاء عليه عند ابي حنيفة
٣ وقال لا فعلية القضاء لان السجود ما لم كان نذر
وصار كالشروع في الصلوة في الاوقات المبرورة
وله وهو ظاهر الرواية ان بنفسه فيجب
في الايام المنهية بصير ملكها المنهين
الاطالة ولا يجب حيالته وهو بقاء
يشترط على وجوب الصيانة ونذر هذه
الايام صح نذر وجوب قضائه لان
عندنا وقال الشافعي ونذر لا يصح لان
النذر بغير المشرع باطل ولنا ان صحوا
مشرع باصله منوع عنه من حيث
ان فيه معنى الاعراض عن ضيقه الله
وفي النوازل لو قالت الله على ان الصوم
غدا فحاضت في الغد صح نذرها لانها
القضاء اذا ظهرت وقال زفر لا يكره
القضاء ولو قالت الله على صوم يوم
لا يصح نذرها بالاتفاق

وهو ان لا يفطر ليلا ونهارا
ولما لم يأت صليها

كره متابعا لا غير ويكره صوم الوصال وهو ان يصوم السنة كلها لانه
نهي عن ذلك وقال نست كاحدكم في ابنت عند بتي ويطعنني ويسقيني
فان افطر في الايام الحرة فقولان قيل يكره وقيل لا للفصل هذه الايام
ويكره صوم الصيت وهو ان لا يتكلم في صومه لانه فعل لجوس ويكره صوم يوم
النسب او عاشوراء وهو اليوم العاشر من اول المحرم وحده بان لم يفطر يوما
قبله وبعده يكون مخالفا لاهل الكتاب فان صام ذلك فلا بأس به لزوال
التشبه وكذا يكره صوم النذر وذو المرجان لما فيه تعظيم ايام النبي صلى الله عليه وآله
تعزيزها فان وافق يوما كان يصومه قبل ذلك فلا بأس به ويستحب صوم
يوم الخميس والجمعة وايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر لما
روى انه لم كان يصوم هذه الايام وخزانة من كره صوم ايام
البيض مخافة التوقيت والالحاق بالجار وكذا يستحب صوم يوم عرفة
في الحضر والسفر غير الحاج اذا كان يقوى عليه اما للحاج فيكره ذلك
بعرفات لما فيه من المشقة ولا تصوم المرأة تطوعا بغيرة ذن ذوجها
لقوله لا تصوم المرأة وبعلمها ما هدى مقيم في ابلد اريد به التطوع
وانما انها عند رعاية الحق الزوج في الاستمتاع بها الا ان يكون زوها
صايما او مرضيا فيكون المانع عن الاستمتاع من جهة الزوج
ولا العبد اي لا يصوم العبد التطوع بغيرة ذن مولاه وان كان لا يفطر
اي صوم العبد لمولاه رعاية لحق مولاه كين لا يضعف عما وجب عليه
من خذمة مولاه وكفارة صوم رمضان عقوبة ذن فان لم يجد قيام
شهرين متتابعين فان عجز فاطعام ستين مسكينا كجأمة من نصف
صاع من براصاع من تمر او شعير كانه لم قال لا عاري واقع امرته في رمضان

فان كان يصومها تسلكه

يعني يوم عدي الفطر
والا فحي وثلاثة من ايام
التشريق تسلكه

تعظيمها

وقال عم الهادي رضي الله عنه
بصيام البيض من كل شهر
فانه يبيض الله وجوه
الصائمين غدا وهذا صوم
الدهر كله

ونقل عن الاضاح بان لا بأس به
بصوم يوم الجمعة وحده فقولان لا يصوم
ولا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم
قبلها او بعدها بيوم واحد
وفي نسخة الرازي عن الاضاح ان لا يصوم
يوم الاثنين والخميس عادة

متعد

وهو ان لا يفطر ليلا ونهارا
ولما لم يأت صليها

متعد اعتق رقبة فقال لا املاك الا رقتي هذه فقال م صم شهرين
متتابعين فقال وهل جاءني ما جاءني الا امر الصوم فقال م اطمع
ستين مسكينا فان افطر مرارا في رمضان او رمضانين كفته كفارة واحدة
اما اذا افطر مرارا في رمضان ففيه خلاف للشافعي فعنه يجب لكل كفارة
لان الحكم يتكرر بسببه وتناها عقوبة لان سبب وجوبها
جناية محضة على حق الله فيستأجل كالحودود وكذا اذا افطر في
رمضانين في الصحيح للتدخل الا اذا تخللت الكفارة بان كفر لا فطر
ثم افطر اخرى فيجب كفارة اخرى في ظاهر الرواية لان استدخال قبل
اداء الاول لا بعده ويباح الفطر في التطوع بعذر الضيافة ونحوها
اما الاباحة بعذر الضيافة في روى عن ابى س وم وعنه اني اذا كان
عذر القوله م اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان كان مضطرا فلياكل
وان كان صايما فليصل اي فليدع لهم ولا يظهر قوله ما يادى انه م
كان في ضيافة رجل من الانصار فامتنع رجل من الاكل فقال م انما
دعاك اخوك لتكلمه فافطر واقضى يوما مكانه ولا فطر بغير عذر
لا يحل لانه ابطال العمل كذا ذكر ابو بكر الرازي عن اصحابنا وفيما روى
عن ابى ج وبني يوسف يحل لان القضاء خلفه وهذا كله قبل الزوال
فاما بعده فلا ينبغي له ان يفطر الا اذا كان في حركه عقوق الوالدين
او بلحدها ولو شرع في صوم او صلوة ظنها عليه ثم علم انتفاءها
فالا فضل الاتمام ليصير نفلا ولو افرغ فلا قضاء عليه لانه مظنون
والمظنون غير مضمون خلافا لفرع كتاب الله هو لغة القصد
وهو عبارة عن قصد مخصوص في زمان مخصوص وهو فرض

لان القضاء خلفه الا فطر بعذر الضيافة
والقضاء في الضيافة كبره الا فطر بعذر الضيافة
الخلف حكم الاصل
جمع العدا

مطلبة الفطر بسبب الضيافة كذا في شرح الكفر
صلى الله عليه وسلم

وخرج في دار او الحج او غيره فافطر
فلا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم
قبلها او بعدها بيوم واحد

كذا تفصيله في هذه المبرتين

فان كان في حركه عقوق الوالدين
او بلحدها ولو شرع في صوم او صلوة
ظنها عليه ثم علم انتفاءها فالا فضل
الاتمام ليصير نفلا ولو افرغ فلا قضاء
عليه لانه مظنون والمظنون غير مضمون
خلافا لفرع كتاب الله هو لغة القصد
وهو عبارة عن قصد مخصوص في زمان
مخصوص وهو فرض

على الفور عند أبي يوسف وهو أصح الروايتين عند أبي حنيفة لأنه
يختص بوقت خاص وعلى التراخي عند محمد وهو قول الشافعي لأنه
وظيفة العمر إلا أنه يسعد الشاخير بشرط أن لا يفوته بالموت
فإن أخرج حتى مات أثم في التاخير ثم هو مرة في العمر لأنه لم يقل له
الحج في كل عام أو مرة واحدة فقال لم يل مرة على كل مكلف قيد
به إذ لا يجب على الكافر خلافا للشافعي بناء على أن الكفار يخاطبون
بالشرايع عنده وعندنا لا في الصحيح ولا على المجنون لعدم التكليف
ولاعلى البصق والعبد لقوله لم يما عبيد حج عشرين ثم اعتق فعليه حجة الإسلام
وأنى صريح عشرين حج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام صحيح جوارح إذا لا يجب
على الذميين والمفلوج ومقطوع الرجلين في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة
وهو رواية عنهما وكذا المقعد إذا الحج مرفوع وفي ظاهر روايتهما
يجب الحج على هؤلاء إذا ملكوا الزاد والراحلة وهو رواية الحسن
عن أبي حنيفة والفايدة تظهر في وجوب الحجاج بصيرة إذ لا يجب على الأعمى
وإن وجد زاداً وراحلة ومن يكفيه مؤنة سفره عند أبي حنيفة في الشهر
وذكر الحاكم الشهيد في المستقى أنه يلزم الحج وعن صاحبيه في رواية
هما فراق على إحدى الروايتين بين الجمعة والحج وقالوا وجوب القاييد
إلى الجمعة ليس بنادر بل هو غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القاييد
الحج وهل يجب الحجاج بالمال عند أبي حنيفة لا يجب خلافاً لما قاده
على زاد وراحلة غير عقبة وهي أن يكترى رجلان بعبد واحد يتعاقبان
في الركوب يركب أحدهما منزلاً أو فرسخاً ثم يركب الآخر لأنه لم
يسأل عن السبيل اليد فقال الزاد والراحلة فلا بد من وجود الراحلة

بحرور على أنه صفة لراحلة القبة
بضم العين وسكون القاف النونة
نقول عاقبت زيدا في الراحلة
أنا ركبته أنت مرحلة وركب
هو مرحلة أخرى أي التمرين جلان
راحلة بالقبة أي بالنوبة لا يجب الحج
لأنهما إذا كانا يتعاقبان لم يكونا قادرين
على الراحلة في جميع السفر وقادر على نفقته
صعولة

والمرية والعقد والبلوغ
والنفس وهو السهرج
صعولة
اعلم أن شرط وجوب الحج
الاستطاعة أي القدرة المالية
في جميع

في جميع السفر حتى لو وجد ما يكترى مرحلة ويمشي مرحلة لا يجب
وقال مالك يجب على من قدر على المشي وعلى نفقة ذهابه وجوباً فافلا
على الأبد من العيال إلى وقت رجوعه لأن حق العبد مقدم على حق الشرع
لحاجته وغنا الشرع وعن الجبائي ونفقة يوم بعد عودته وعن أبي حنيفة
ونفقة شهر وعن الزندوسى وقدر ما يجعل رأس مال تجارته إن كان
تاجراً وكذا الدهقان الزارع وأكث حرفة إن كان محترفاً ويعتبر
في النفقة الوسط من غير تمييز ولا تقية وليس من شرط الوجوب على
أهل مكة ومن حوّلهم الراحلة لأنه لا يلحقهم مشقة زائدة في الأداء
بشرط أن الطريق وهو أن يكون الغالب منها السلامة لأن الاستطاعة
لا يثبت دون ذلك وهو عند ابن شجاع رخص شرط وجوب الأداء وهو
مروي عن أبي حنيفة وقال أبو حازم القاضي شرط حقيقة الأداء والفايدة
تظهر في وجوب الوصية بالحج إذا مات قبل الأحرار من جعله
شرط الوجوب الأداء لا يوجب الوصية ومن جعله شرط حقيقة
الأداء قال يوجب الوصية ومن جعله شرط حقيقة الأداء قال
ينبغي الوصية ولو كان بينه وبين مكة بحر قيل إن كان الغالب
هو الهلاك فهو عذر وقال الجمهور هو عذر بكل حال كذا ذكره الترمذي
وذكر البزدوى أنه ليس بعذر عندنا وعن أبي يوسف عذر وهو
قول الشافعي وعن أبو بكر المقادري على الحج أن يتنع عنه حسب المكس
الذي يؤخذ من القافلة وعن نخم الأئمة البخاري يجيب الحج وإن علم
أنه يؤخذ منه المكس وبه الاعتماد وسئل الكرخي عن وجوب عليه الحج
لأنه لا يخرج لما أن القرامطة يدخل على الحاج بالبادية فقال

خرج قارداً على نفقة
من يجب عليه نفقة
وإنما شرط القدرة
عليه

ما سلت البادية عن احد يعني ليس بعذر لانها لا يخرج عن الوفا وبه اتفق
 بعض فقهاءنا وقال ابو القاسم الصغار لا اشك في سقوط الحج
 عن النساء في هذا الزمان وانما اشك في السقوط عن الرجال وعند
 لا اري الحج فرضا منذ عشرين سنة منذ خرج القرامطة الاولى قال
 والبادية عندي دار مزح والحرب وقال ابو بكر في زماننا لا قول
 الحج فريضة قاله في سنة ست وعشرين وثلاثمائة وعن محمد الترمذاني
 ان ابا بكر في خلافة الرازي افتى ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا
 في هذا الزمان وبه افتى الوبري والتبرجاني الصغير بخوارزم و
 ابو الفضل الكرماني بخراسان فان بذل اي اعطى له ذلك في الزمان
 والراحلة لم يجب سواء كان البذل ممن لا منته له عليه كالوالدين
 والمولودين او ممن عليه المنية كالاجانب لان القدره بالملك هو الاصل
 في توجع الخطاب خلافا للشافعي فيما اذا كان ممن لا منته عليه وله
 فيمن عليه المنية هو لان وكو وهب انسان ما لا يحج بتر لا يجب عليه
 القول عندنا خلافا للشافعي كذا في الكفاية في شرح الهداية ولو
 حج فقير وقع فرضا لان الاداء وجد من اهله فيجزيه عن حجة
 الاسلام والحج والزواج شرط في المرأة شابة كانت او عجوزة
 اذا كان بينها وبين مكة سفراى مسيرة سفرو قال الشافعي يجوز
 لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقات لان الامر يجهل
 بالرافقة ولنا قوله لا تجوز امرأة الا ومعها محرم وقوله
 لا يحمل لامرأة تو من بائة وايوم الاخران تسافر سفرا يكون ثلثة
 ايام فصاعدا الا معها ابوها او زوجها او اخوها او محرم

هذه نسخة من
 كتابها في الحج
 من نسخة
 في مكتبة
 دار الكتب
 في القاهرة

منها

ولو حج فقير حال فقره وقع حجه فرضا ثم استغنى اليه
 استغنى لم يجب عليه ثانيا ولو حج حال صباه ثم بلغ
 استغنى لم يجب عليه ثانيا ولو جاوز الصبي اليقاف لم يقب
 احرام ثم احتلم بمكة واحرم فيها اجزاء عن الحج ولا شيء
 عليه بخلافه بغير احرام ولو احرم قبل ان يحتلم ثم
 احتلم قبل الوقوف بعرفة وجح لا يجزيه عنه كذا في الزكاة
 كذا في السعولاد على الخفة

منها بخلاف ما اذا لم يكن مدة سفره لانه يباح لها الخروج الى ما دونه
 بغير محرم ونفقة المحرم عليها لانها يتوسل به الى اداء الحج فصار كشرى الحلة
 وفي شرح بكر خواجه زاد به يمنع الوجوب في خدمة المرأة كفقده الزاد والمرحلة
 عند بل الحن الكرخي واني خفف لكبير ويمنع الاداء عند الميدين والفايدة نظره
 في وجوب الوصية فعلى قول الميدين ان يجب وعلى قولهما لا والمحرم العبد
 والذي اذا كان ما مونا كالحالم المسلم لحصول الفرض به بخلاف ما اذا كان
 فاسقا او مجوسيا لان الفرض لا يحصل بالفاسق والمجوسي يعتقد ابلة
 تكامها ولا عبرة بصبي او مجنون لانه لا يتاقي منهما الصيانة والزواج منها
 مع المحرم عن الحج النفل والندرا عن الحج الفرض خلتا في الشافعي لان حقه
 في استيفاء الوطى يفوت ولنا ان حقه لا يظهر في الفرائض بخلاف ما اذا
 كان نفلا او مندورا عن الفرض ووقت اي وقت الحج سؤال وذو النعته
 وعشرة ذي الحجة اي عشر ليال وتسعة ايام وهو المزمع قوله تعالى الحج الشهر
 معلومات وقال مالك جميع ذي الحجة من شهر الحج لظاهر قوله تعالى الحج الشهر
 وفايدة مذهبه نظره في جواز تاخير طواف الزيادة وفيما اذا اندران
 بصوم شهر الحج قلنا في تاويل قوله تعالى شهر المشهور ان وبعض الثالث ان
 اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صفت قلوبكم
 او نزل بعض الشهور منزلة كذا كما يقال رايتك سنة كذا ويكره
 تقديم الاحرام على سؤال وقال الشافعي يصير محرما بالعمرة لان الاحرام
 للحج كالتكبير للصلاة فكما لا يصح الشروع في الفروض قبل دخول الوقت
 فكذلك في الحج واذا لم يصح احرامه بالحج يصير محرما بالعمرة ولنا ان
 الاحرام للحج كالطهارة للصلاة في الشريعة فيصح تقديمه على الوقت

منها بخلاف ما اذا لم يكن مدة سفره لانه يباح لها الخروج الى ما دونه
 بغير محرم ونفقة المحرم عليها لانها يتوسل به الى اداء الحج فصار كشرى الحلة
 وفي شرح بكر خواجه زاد به يمنع الوجوب في خدمة المرأة كفقده الزاد والمرحلة
 عند بل الحن الكرخي واني خفف لكبير ويمنع الاداء عند الميدين والفايدة نظره
 في وجوب الوصية فعلى قول الميدين ان يجب وعلى قولهما لا والمحرم العبد
 والذي اذا كان ما مونا كالحالم المسلم لحصول الفرض به بخلاف ما اذا كان
 فاسقا او مجوسيا لان الفرض لا يحصل بالفاسق والمجوسي يعتقد ابلة
 تكامها ولا عبرة بصبي او مجنون لانه لا يتاقي منهما الصيانة والزواج منها
 مع المحرم عن الحج النفل والندرا عن الحج الفرض خلتا في الشافعي لان حقه
 في استيفاء الوطى يفوت ولنا ان حقه لا يظهر في الفرائض بخلاف ما اذا
 كان نفلا او مندورا عن الفرض ووقت اي وقت الحج سؤال وذو النعته
 وعشرة ذي الحجة اي عشر ليال وتسعة ايام وهو المزمع قوله تعالى الحج الشهر
 معلومات وقال مالك جميع ذي الحجة من شهر الحج لظاهر قوله تعالى الحج الشهر
 وفايدة مذهبه نظره في جواز تاخير طواف الزيادة وفيما اذا اندران
 بصوم شهر الحج قلنا في تاويل قوله تعالى شهر المشهور ان وبعض الثالث ان
 اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صفت قلوبكم
 او نزل بعض الشهور منزلة كذا كما يقال رايتك سنة كذا ويكره
 تقديم الاحرام على سؤال وقال الشافعي يصير محرما بالعمرة لان الاحرام
 للحج كالتكبير للصلاة فكما لا يصح الشروع في الفروض قبل دخول الوقت
 فكذلك في الحج واذا لم يصح احرامه بالحج يصير محرما بالعمرة ولنا ان
 الاحرام للحج كالطهارة للصلاة في الشريعة فيصح تقديمه على الوقت

والذي اذا كان ما مونا كالحالم المسلم لحصول الفرض به بخلاف ما اذا كان
 فاسقا او مجوسيا لان الفرض لا يحصل بالفاسق والمجوسي يعتقد ابلة
 تكامها ولا عبرة بصبي او مجنون لانه لا يتاقي منهما الصيانة والزواج منها
 مع المحرم عن الحج النفل والندرا عن الحج الفرض خلتا في الشافعي لان حقه
 في استيفاء الوطى يفوت ولنا ان حقه لا يظهر في الفرائض بخلاف ما اذا
 كان نفلا او مندورا عن الفرض ووقت اي وقت الحج سؤال وذو النعته
 وعشرة ذي الحجة اي عشر ليال وتسعة ايام وهو المزمع قوله تعالى الحج الشهر
 معلومات وقال مالك جميع ذي الحجة من شهر الحج لظاهر قوله تعالى الحج الشهر
 وفايدة مذهبه نظره في جواز تاخير طواف الزيادة وفيما اذا اندران
 بصوم شهر الحج قلنا في تاويل قوله تعالى شهر المشهور ان وبعض الثالث ان
 اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صفت قلوبكم
 او نزل بعض الشهور منزلة كذا كما يقال رايتك سنة كذا ويكره
 تقديم الاحرام على سؤال وقال الشافعي يصير محرما بالعمرة لان الاحرام
 للحج كالتكبير للصلاة فكما لا يصح الشروع في الفروض قبل دخول الوقت
 فكذلك في الحج واذا لم يصح احرامه بالحج يصير محرما بالعمرة ولنا ان
 الاحرام للحج كالطهارة للصلاة في الشريعة فيصح تقديمه على الوقت

فيسقط

كالطهارة بخلاف تكبيرة الصلوة فان اداء الاحكام يتصل به والاحرام بشرط
 ايضا اي كما يشترط من الطريق لاركن اذ لا يتصل به اداء الافعال لانه
 يكون عند الميقات والافعال بمكة وان كان الحج الوقوف يعرفه لقوله ثم
 من فاته عرفه بلبيل فقد فاته الحج وطواف الزيادة لقوله ثم يطوفوا
 بالبيت العتيق اريد به طواف الزيادة وقال الشافعي هو ركن ووجبات
 الوقوف بمن دلفه لقوله ثم وقف معنا هذا الموقف وقد كان
 افاض قبل ذلك من عرفات فقدم حجة علق به تمام الحج وبهذا ثبت
 الوجوب وقال الشافعي الوقوف به اركان والسعي بين الصفا والمروة
 لقوله ثم ان الصفا والمروة من شعائر الله وقال الشافعي هو ركن ووجبات
 الجمار لما روى انه لم يأتى بنا يوم النحر لم يعرج على شيء حتى رمى
 جمرة العقبة وقال اول سكننا بمنا ان نرمى ثم نذبح ثم نخلق وقال ثم
 عليكم بحصى الحذف لا يؤذى بعضكم بعضا والمقصود اتباع سنة الخليل
 والحق والتقصير والحق احب لان الله تعالى بدأ به في قوله تع محلقين
 رؤسكم ومقصرين ويكتفى بخلق ربع الرأس كما في مسح الرأس وخلق
 الكل افضل اقتداء بالنبى ثم والتقصير ان ياتخذ من رؤس شعور مقدار
 الاغيلة وطواف الصدر لقوله ثم من حج هذا البيت فليكن آخر عمره
 بالبيت الطواف وفيه خلاف الشافعي وركعتا الطواف عند الختم
 لقوله ثم ليصل الطواف لكل اسبوع ركعتين وقال الشافعي هما سنة
 وتسنن طواف القدوم للافاقى لانه عم سماء تحية في قوله من
 اتى البيت فليتحية بالطواف والتحية اسم الاكرام يستدعيه الانسان
 كالا حسان وقال مالك هو واجب والرميل فيه اى في الطواف لانه

لما تاتي وانت وصار كفا
 الطواف لما تاتي بيان كل
 واحد منها وفي الخرافة
 وغيرها لم يرد لها من الواجب
 وجعلها حجة معلومة

سنة

سنة الطواف فان زاحم الناس في الرمل توقف حتى وجد مسلكا فباتى
 به على وجه السنة اذ ليس له بدل والبرولة وهو ان يصير في مشيتة الكثيف
 والسعي بين الميادين الاخضرين وذلك مع الاضطباع وهو ان يجعل
 رداءه تحت ابطه الايمن ويلقيه على كتفه الايسر لما روى انه عم فعل
 هكذا وسببه اظهار الجلالة للمشركين قالوا ايضا هم حتى يتخرج حتى
 الحكم بعد ذلك فصار سنة والبيت بمعنى في ايام منى النحر لانه عم بات
 في بيالى الرمي ولولم يبيت هذه التياتى به لكره لترك الاتباع لرسول الله
 والعرق سنة مؤكدة وقال الشافعي في الجديد فريضة لقوله ثم العرق
 فريضة كفريضة الحج ولنا قوله الحج فريضة والعرق تطوع وتأويل ما
 رواه انها مقدرة باعمال الحج الفرض وركنها الطواف وواجباتها
 السعي والخلق والتقصير كما في افعال الحج لانه عم فعل هكذا في عمرته
 خلافا لما لك في الخلق وميقات الاحرام للمدى ذوالحليفة وللعراق
 ذات عرق وللشامي حجة وللجدي قرن واليماني يلم ولى
 من غير هذه المواضع ما يجادى واخذ منها اى من تلك المواضع
 لوى انه عم وقت لاهل المدينة ذوالحليفة واهل الشام حجة
 واهل العراق ذات عرق واهل بخد قرنا واهل اليمن يلم وقال
 هق لمن ومن مرتين من غير اهل من عز اراد الحج والعرق والاحرام
 من وطنه افضل ان وثق من نفسه باجتنا بخطو راة لان
 المشقة فيه اكثر فكان اكثر ثوابا لان الاجر بقدر التعب بالحديث ولا
 يجوز له ان ياتى اذا قصد ادخول مكة الحج او غيره كالنجاة ونحو ذلك
 فاخير الاحرام عنها اى عن هذه المواضع لقوله ثم لا يجاوز الميقات

اخذها متصل بركن الجدار والاخر متصل
 بدار ابن عباس معلوم
 اخذها من راسها
 بمنخفض

لهم في
 ان يكون
 ولا ياتى افعال الحج بها لا شرع
 في بيان المواضع وقال معلوم

مطهر
 فلاح
 ما في
 ان يقطع منه بالعود فقط
 ان يقطع منه بالعود فقط
 ان يقطع منه بالعود فقط

قال في النهاية اعلم ان البيت لما كان مهنلا مشرفا
 جعل له حصن وهو مكة وحى وهو الحرم والحرم
 حرم وهو المواضع درر
 ولا يجوز ان يتجاوز ريمير الاوغر عن هذه المواضع
 بلا احرام تقطع البيت لا ياتى فيها
 وهو في مكة
 وهو في مكة
 وهو في مكة

عنه اهل البيت و اولادهم
منهم من لا يريدونها و اهل هذه المواضع
منهم من لا يريدونها و اهل هذه المواضع
منهم من لا يريدونها و اهل هذه المواضع

الاهراما ولان وجوب الاحرام اظهر من في هذه البقعة فيستوي فيه من يريد
الزيارة ومن لا يريدونها و اهل هذه المواضع ومنهم من لا يريدونها و اهل هذه المواضع
منهم وبين الحرم للحج والعمرة لانه يجوز احرامه من ديرة اهل مكة وما رواه ليثا
الحرم مكان واحد والمكي ميقاة للحج والعمرة لانه لا يحرمان احراما به بان يحرموا
بالحج من خوف مكة وللعمرة الحل لانه لا يحرمان احراما به ان يحرموا بالعمرة
وهو من الحل **فصل** فاذا اراد الاحرام قص اي يقطع شاربه وقلم
اظافه جمع ظفر اي يقطعها شدة اللام للتكثير يقال قلت اظافير
كذا قاله الجوهرى وخلق عانته لان ذلك من البن ثم توضع او غتل
وهو الغسل افضل من ان يتوضاء لان معنى النظافة فيه ثم ولبس
ازار و رداء جديدين ابيضين لانه لا يردى عند احرامه وهو
اي كونهما جديدين افضل من القسدين لانه اقرب الى الطهارة او غسيلين
وتطيب اي طيب شاء وعن محمد لا يقطب لياسق عينه بعد الاحرام وادهن
بالي دهن شاء ان وجد وصلى ركعتين لانه صلى بذي الحليفة ركعتين
ويسأل الله التيسير فيقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني لانه
يحتاج في اداء اركانها الى تحمل المشقة ولا تيسر على العبد الا ما يسره
الله تعالى ثم لبى ناويا نسكه اي عبادة الحج رافعا صوته بالتلبية
للشروع فيما هو من اعلام الدين فالتسبيح في مثل هذا رفع الصوت
بالاذكار فيصير فحما عندنا بالنية والتلبية وعند الشافعي بالنية
فقط والتلبية معروفة وهي لبيك اللهم لبيك لا شريك لبيك
ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك لك كذا حكى عن تلبية النبي
ولا ينقص منها وان زاد جاز عندنا خلافا للشافعي لانها

منقولة

منقولة عن الصحابة فقد روى ان ابن عباس كان يقول لبيك بعد
التراب لبيك وابن عمر كان يقول لبيك وسعد بن كلاب والاحمر والخزرج
في يدك وعن ابي هريرة ان النبي سمع رجلا يقول في تلبيته لبيك
الله الخلق لبيك ولم ينكر عليه ثم التلبية في مشقة من الب الرجل اذا قام
في مكان فعنى قوله لبيك انما مقيم على طاعتك اقامت بعد اقامته وهي
اي التلبية مرة شرطا والزيادة سنة ثم المختار ان يلبى في دبر الصلوة
وكان ابن عمر يقول يلبى حين يستوي به راحلته واختلجوا في الداعي
قيل هو الله تعالى وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يظهر انه هو الخليل صلى الله عليه وسلم وتبقى
الحرم الرفث وهو الفحش من القول وكلام الجاهل بحضرة النساء كذا
روى عن ابن عباس والفسوق وهي الخروج عن حد الاستقامة
والجدال مع الرفقاء لقوله تعالى فلا رقت ولا فسوق ولا جدال
في الحج وقتل صيد البر وهو ما يكون توالده ومشواه في البر لقوله تعالى
ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم اي دبه بالصيد للصيد والحرم جمع حرم
والدلالة عليه والاشارة اليه لحديث ابي قتادة انه اصاب حماما
وحشى وهو حلال واصحابه فخرمون فقال صلى الله عليه وسلم لا يصح اكله ثم
هل لكم هل اعنتم فقالوا لا فقال اذا فكلوا على التناول بعدم
الاشارة والدلالة فدل انهما لو وجد الحريم ويباح له اي
للحرم اكل صيد البحر وهو ما يكون توالده ومشواه في الماء لقوله
تعالى واكل لكم صيد البحر ويترك لبس الخيط والقباء والقيص
والشراويل ولبس العمامة والقلنسوة والخفين التامين لما

منه اي لا يردى عند احرامه وهو

لقولهم عم الحاج الشعث الثقيل وهو كسر العين مغير الرأس
والثقل بكسر الفاء تارك الطيب شرح الجمع

التي هي كسر العين مغير الرأس
والثقل بكسر الفاء تارك الطيب
شرح الجمع

دوى انه دم نبي ان يلبس المحرم هذه الاشياء وقال في الخفين الا ان لا يجد
نعلين فليقطعها اسفل من الكعبين وتغطية الرأس والوجه لانه دم قال
في محرم توفي لا تحموا وجهه ولا راسه فانه بيعت ملبيا اي محمدا وفي الخبر
خلا قال الشافعي والتدهن والتطيب لقوله عم الحاج الشعث ملبيا
الثقل وليستعالمها يزيل هذه الصفة وخلق الشعر من راسه وبدنه لقوله
ولا تحلقوا رؤسكم الا بالية او قصه اي قص الشعر وقص الظفر فيه
من ازالة الشعث وقضاء التفث ولبس المصبوغ اي الثوب المصبوغ
بورس او زعفران او عصفر لا مفسولا لا يفيض اي لا يفوح فانه
لا باس به لقوله عم لا يلبس المحرم ثوبا من راسه زعفران او ورس الا ان
يكون غسيرا لا يفيض ولا يغسل شعره بخل ولا يوتره لانه يزيل الشعث
ولا يحك رأسه الا برفق ان كان عليه شعر كثلا يوذى شيئا هبوا
رأسه ولا ينثر شعره ودوى الحسن عزى محمدا يحك بطون
الاصابع وله ان يغسل ويدخل الحمام لان عريته اغتسل وهو محرم
ويتنظف بالبيت او خيمة او محمل لانه لا يمتد بدنه وقال مالك يكره
لذلك ويشد في وسطه المهيان سواء كان فيه نفقة او نفقة غيره
ويكثر التلبية بصوت رفيع بعد الصلوة لقوله عم افضل الحج العود الخ
الحج رفع الصوت بالتلبية واتبع اراقة الدم وكلمة علا شرفا اي
مكانا عليا او هبط اي انزل واديا او لقي ركبا وهو اصحاب الابل
في السفر ون الدواب وهم العشرة فيها فورها والجمع اركب والركبة بالجر
اقل منه ولا ركوب بالضم اكثر منه قاله الجوهري وفي بعض النسخ ركباننا
وهو الجماعة منهم وبلا سحر جمع سحر وهو قبيل الصبح لان اصحاب

والطبيب
وتشبهها
الثقل تارك الحج وفانك كسر برفق
متغير اولان كسره يقال دجر ثقل اي
غير مستطير يعني زائجه طيبة
صاحب اوله والفقولي
الطهي بالكسر خطمي
ويذكر من مشهور دواتين
طافه سي بشار من الكثر انك
ايله يور لمرارا كذا وساخه
صاحبون علي ابراهيم

التي هي كسر العين مغير الرأس
والثقل بكسر الفاء تارك الطيب
شرح الجمع

رسول اسد عم كانوا يلبون في هذه الاحوال فاذا دخل مكة طافا للقدوم
سبعة اشواط وراء الحطيم وهو اسم موضع فيه الميزاب بينه وبين البيت
فرجة ولا يدخل تلك الفرجة لانه دم قال في حديث عايشة فان الحطيم
من البيت سمي به لانه محطوم من البيت اي مكسور منه فعيل بمعنى مفعول يرمل
في الثلاثة الاول منها ويمشي في الباقي على هيئة على ذلك اتفق رواية نسك
رسول الله دم ثم يعلى ركعتين عند المقام اي مقام ابراهيم دم وهو الحج
الذي ظهر فيه اثر قدميه او حيث تيسر من المسجد ثم يسعي بين الصفا والمروة
سبعة اشواط يبداء بالشوط الاول من الصفا ويختم الشوط السابع بالمروة
فذهابا من الصفا الى المروة شوط ورجوعا من المروة الى الصفا شوط
آخر وهو الاصح والحقاوي لا يعتد بالرجوع واصل السعي في بطن الوادي
من فعل اسمعيل دم هاجرين كانت في طلب الماء فلما صار الجبل
خاليا بينهما وبين النظر الى ولدها سعت حق تنظر الى ولدها
شفقة عليه فصارت لك سنة لله ول فيما بين الميلين الاحضرين
قوله احضرين على سبيل التقلب فان احد الميلين احضر والاخر حاض
كذا ذكره السبكي اي تم يقيم بكه حاما لانه محرم بالحج فلا يتحلل
قبل الاتيان بافعاله وهذا احتراز عن قول ابن عباس انه اذا طاف
للقدوم يحل ويطوف بالبيت نفلا متى شاء لانه كالصلوة لقوله عم
الطواف بالبيت صلوة والصلوة خير موضوع فكذا الطواف وطواف
التطوع افضل للرفاء من صلوة التطوع وبالعكس لاهل مكة لكن
بلا رمل لانه لم يشرع الا مرة ولا سعي لانه لا يجب فيه الا مرة
والثقل به غير مشروع يختم كل طواف بركعتين لما روينا ثم يخرج

وهذين الركعتين واجب عندنا ايضا ثم
يخرج الى الصفا من باب بني نخزرم فيصعد
عليه ويستقبل البيت ويكسر ويرفع
ويهلل ويصيح عني النبي عم ويدعو الحاجته
ثم ينحط منه على هنية صعلوك

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات
لما روى انهم صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى
فصلى منها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر يوم عرفة ثم راح الى
عرفات فاذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر في وقت
الظهر باذان واقامتين لانه صلى الظهر والعصر باذان واقامتين
في وقت واحد ويقيم للظهر ثم للعصر لما اذن قبل وقته فيعيد الاقامة للاعلام
الناس ولا يتطوع بين الصلوتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما باذان
العصر في ظاهر الرواية خلافا للحمد ولا يجمع المنفرد بينهما بل يصلي كل منهما
في وقته ولا امام الاكبر شرط الجمع فيهما عندنا في خلافهما لان الجمع بينهما
للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه وله ان الحافظة على الوقت
فرض ييقن فلا يجوز تركه الا بيقين مثله وهو كوضع ورد النحر به
وانما ورد النحر بجمع رسول الله بينهما فلا يجوز الجمع لابتلاك والتقديس
لصيانة الجماعة كالوقوف ثم يقف للامام بعرفة راكبا بقرب
الجبل يعني جبل الرحمة لانه صلى وقف على راحلة وعرفة كلها
موقف الا بطن عرفة لتغير لونه عن عرفة كلها موقف وارتفعوا
عن بطن عرفة فاذا انزبت الشمس افاض اي رفع على هبة الى
مزدلفة لانه صلى وقف بعد غروب الشمس ولا يذبح فيها ولا يخلقه
المشركين ووقف بقرب جبل قرح لانه صلى وقف عنده
الجبل والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسرة لقوله عم المزدلفة
كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسرة ويصلي بالناس المغرب
والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة واحدة وعند

في الصلوتين والجمع بينهما فاعلم ان ههنا
اختلافات فغنداني حنفية وذفر شطحية
جمعها ثلثة الاحرام والجمع العظيم والامام الاكبر
وعندهما الاحرام لا غير وعند الثاني كونهم
مسافرين لا غير الا ان ذفر شطحية
الثلثة في تقديم العصر لافي الظهر حتى اذا
صلى الظهر وهو غير نحر ثم احرم وادرك
العصر مع الامام وصلى معه في وقت الظهر
جاز عنده لانه اذا كان في الحاقبة في باب
ذفر صعلوك

او راجلا وراكبا افضل بقرب الجبل اي الضحى
السواد الكبار بوسط عرفات وبين
ذلك الجبل جبل الرحمة والموقف الاعظم
صعلوك

واقاضه حجاجك عرفات دن
منابه وارسله ده ديرلر
يقا لا فاض الناس من عرفات
الى منا وانقوى

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات
لما روى انهم صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى
فصلى منها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر يوم عرفة ثم راح الى
عرفات فاذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر في وقت
الظهر باذان واقامتين لانه صلى الظهر والعصر باذان واقامتين
في وقت واحد ويقيم للظهر ثم للعصر لما اذن قبل وقته فيعيد الاقامة للاعلام
الناس ولا يتطوع بين الصلوتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما باذان
العصر في ظاهر الرواية خلافا للحمد ولا يجمع المنفرد بينهما بل يصلي كل منهما
في وقته ولا امام الاكبر شرط الجمع فيهما عندنا في خلافهما لان الجمع بينهما
للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه وله ان الحافظة على الوقت
فرض ييقن فلا يجوز تركه الا بيقين مثله وهو كوضع ورد النحر به
وانما ورد النحر بجمع رسول الله بينهما فلا يجوز الجمع لابتلاك والتقديس
لصيانة الجماعة كالوقوف ثم يقف للامام بعرفة راكبا بقرب
الجبل يعني جبل الرحمة لانه صلى وقف على راحلة وعرفة كلها
موقف الا بطن عرفة لتغير لونه عن عرفة كلها موقف وارتفعوا
عن بطن عرفة فاذا انزبت الشمس افاض اي رفع على هبة الى
مزدلفة لانه صلى وقف بعد غروب الشمس ولا يذبح فيها ولا يخلقه
المشركين ووقف بقرب جبل قرح لانه صلى وقف عنده
الجبل والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسرة لقوله عم المزدلفة
كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسرة ويصلي بالناس المغرب
والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة واحدة وعند

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات
لما روى انهم صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى
فصلى منها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر يوم عرفة ثم راح الى
عرفات فاذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر في وقت
الظهر باذان واقامتين لانه صلى الظهر والعصر باذان واقامتين
في وقت واحد ويقيم للظهر ثم للعصر لما اذن قبل وقته فيعيد الاقامة للاعلام
الناس ولا يتطوع بين الصلوتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما باذان
العصر في ظاهر الرواية خلافا للحمد ولا يجمع المنفرد بينهما بل يصلي كل منهما
في وقته ولا امام الاكبر شرط الجمع فيهما عندنا في خلافهما لان الجمع بينهما
للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه وله ان الحافظة على الوقت
فرض ييقن فلا يجوز تركه الا بيقين مثله وهو كوضع ورد النحر به
وانما ورد النحر بجمع رسول الله بينهما فلا يجوز الجمع لابتلاك والتقديس
لصيانة الجماعة كالوقوف ثم يقف للامام بعرفة راكبا بقرب
الجبل يعني جبل الرحمة لانه صلى وقف على راحلة وعرفة كلها
موقف الا بطن عرفة لتغير لونه عن عرفة كلها موقف وارتفعوا
عن بطن عرفة فاذا انزبت الشمس افاض اي رفع على هبة الى
مزدلفة لانه صلى وقف بعد غروب الشمس ولا يذبح فيها ولا يخلقه
المشركين ووقف بقرب جبل قرح لانه صلى وقف عنده
الجبل والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسرة لقوله عم المزدلفة
كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسرة ويصلي بالناس المغرب
والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة واحدة وعند

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات
لما روى انهم صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى
فصلى منها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر يوم عرفة ثم راح الى
عرفات فاذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر في وقت
الظهر باذان واقامتين لانه صلى الظهر والعصر باذان واقامتين
في وقت واحد ويقيم للظهر ثم للعصر لما اذن قبل وقته فيعيد الاقامة للاعلام
الناس ولا يتطوع بين الصلوتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما باذان
العصر في ظاهر الرواية خلافا للحمد ولا يجمع المنفرد بينهما بل يصلي كل منهما
في وقته ولا امام الاكبر شرط الجمع فيهما عندنا في خلافهما لان الجمع بينهما
للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه وله ان الحافظة على الوقت
فرض ييقن فلا يجوز تركه الا بيقين مثله وهو كوضع ورد النحر به
وانما ورد النحر بجمع رسول الله بينهما فلا يجوز الجمع لابتلاك والتقديس
لصيانة الجماعة كالوقوف ثم يقف للامام بعرفة راكبا بقرب
الجبل يعني جبل الرحمة لانه صلى وقف على راحلة وعرفة كلها
موقف الا بطن عرفة لتغير لونه عن عرفة كلها موقف وارتفعوا
عن بطن عرفة فاذا انزبت الشمس افاض اي رفع على هبة الى
مزدلفة لانه صلى وقف بعد غروب الشمس ولا يذبح فيها ولا يخلقه
المشركين ووقف بقرب جبل قرح لانه صلى وقف عنده
الجبل والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسرة لقوله عم المزدلفة
كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسرة ويصلي بالناس المغرب
والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة واحدة وعند

ذفر باذان واقامتين كما في الجمع بعرفة ولنا انهم جمع بينهما
باذان واقامة ولا يجمع المنفرد كذا وقع في نسخ الكتاب ومذهب
الجماعة الثلثة انهم جمع بينهما اذ الجماعة لهذا الجمع ليست بشرط لان
المغرب مؤخر عن وقته المهرود فيقتصر على مورد الشرع ومضى
المغرب في الطريق اعاد ما لم يطعم الفجر على قول ابي ح ومحمد خلافا
للبيهقيونف لانه اذا هان في وقتها لكن يصير صياها تركه التأخير ولما انه
عم قال الامامة في طريق المزدلفة الصلوة امامك معناه وقت
الصلوة وهذا اشارة الى وجوب التأخير فيعيد ما لم يطعم الفجر
جامعا بينهما ويبيت بها اي بالمزدلفة ويصلي ثم الفجر بغسل وهو
ظلمة آخر الليل لانه صلى صلاتها يومئذ بغسل ثم يقف بالمشعر الحرام
يحمد الله تعالى ويشني ويكبر ويصلي على النبي عم ويدعو الله
بحاجته فقد تم مراد رسول الله عم في هذا الموقف فانه دعا له الله فاجب
له في الرعاء والمظالم ايضا فاذا اسف الصبح افاض افاض الى منى في
جمر العقبة من بطن الوادي سبع حصيات مثل حصي الخذف اي مثل النواة
لما روينا ولورى اكبر من حصي الخذف جاز حصول الدمي الا ان الاول تركه
فما يصيب انسانا فيؤذيه وكذلك ماها من فوق العقبة الا ان الاقل
ان يكون من بطن الوادي ويكبر مع كل حصاة لانه صلى ماها وهو
راكب يكبر مع كل حصاة ويقول اللهم اجعل حجنا مبرورا وذنبنا
وسعيامشكورا ولا يقف عندها لانه صلى لم يقف عندها ويقطع
التلبية مع اول حصاة لانه صلى قطع التلبية عند اول حصاة رمى بها
جمر العقبة ولورى سبع جملة فهي واحدة لان المنصوص عليه في
جمر العقبة ولورى سبع جملة فهي واحدة لان المنصوص عليه في

بغير جيل قرح وهو موضع الوقوف بعرفة
والوقوف فيه بعد طلوع الى ان يسفر وهذا
الوقوف واجب ويجب الدم بتركه
بقدر عذر كالريضة والصف وعنده
الشافي ركن ولو لمز الحاج بمزدلفة
بعد طلوع الفجر من غير ان يلبس بها
جاز عنه ولا شيء عليه لان النية
في الوقوف ليست بشرط كما وصح
في عرفة لما روي في مجمع صعلوك

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات
لما روى انهم صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى
فصلى منها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر يوم عرفة ثم راح الى
عرفات فاذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر في وقت
الظهر باذان واقامتين لانه صلى الظهر والعصر باذان واقامتين
في وقت واحد ويقيم للظهر ثم للعصر لما اذن قبل وقته فيعيد الاقامة للاعلام
الناس ولا يتطوع بين الصلوتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما باذان
العصر في ظاهر الرواية خلافا للحمد ولا يجمع المنفرد بينهما بل يصلي كل منهما
في وقته ولا امام الاكبر شرط الجمع فيهما عندنا في خلافهما لان الجمع بينهما
للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه وله ان الحافظة على الوقت
فرض ييقن فلا يجوز تركه الا بيقين مثله وهو كوضع ورد النحر به
وانما ورد النحر بجمع رسول الله بينهما فلا يجوز الجمع لابتلاك والتقديس
لصيانة الجماعة كالوقوف ثم يقف للامام بعرفة راكبا بقرب
الجبل يعني جبل الرحمة لانه صلى وقف على راحلة وعرفة كلها
موقف الا بطن عرفة لتغير لونه عن عرفة كلها موقف وارتفعوا
عن بطن عرفة فاذا انزبت الشمس افاض اي رفع على هبة الى
مزدلفة لانه صلى وقف بعد غروب الشمس ولا يذبح فيها ولا يخلقه
المشركين ووقف بقرب جبل قرح لانه صلى وقف عنده
الجبل والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسرة لقوله عم المزدلفة
كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسرة ويصلي بالناس المغرب
والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة واحدة وعند

قوله هو راجع الى الخلق الذي في ضمنه كماله اعطاه
 هو اقر به اي خلق الكل والبعض افضل من البعض لان
 في البعض نقصان في بعض النقصان كماله اعطاه
 ويكنى في الخلق بربيع كماله اعطاه
 كين على راسه كماله اعطاه
 امرات عليه حل بلا خلق وبعد ذلك صعدوا

الافعال لا عين الحصة فاذا اتى بفعل واحد لا يكون الا عن حصاة
 واحدة ويجوز للمحرم ان يمسك بالحصاة والمدر والطين اليابس
 لانه يحصل به لا بالذهب والفضة لانه يسمى بشئ الارض وقال
 الشافعي لا يجوز الا بالبحر ثم يذبح ان شاء ثم يحلق ربع لانه لانه
 من اسباب التحليل وهو اي الحلق افضل من ان يقصر ما يتاوى بيقصر
 ويجعل كل شئ الا النساء وقال مالك الا الطيب ايضا لان استعماله
 داع الى الجماع وتنا قوله ثم فيه حل كل شئ الا النساء وخبر الواحد
 مقدم على القياس ثم يطوف طواف الزيادة سبعة اشواط لما روى انهم
 لما خلقوا فاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر عشاء
 ووقت اي وقت هذا الطواف ايام النحر لانه تعالى عطف الطواف على الذبح
 في النص حيث قال فكلوا منها وليطوفوا بالبيت العتيق فكان وقتها
 واحد وافضلها اولها لقوله ثم ايام النحر ثلثة افضلها اولها ويجعل
 للنساء لانه ثم احلاله بالخلق السابق لكن اخره في حق النساء حتى
 يطوف ثم يعود الى منى للمحرم ويرى الجمار الثلث بعد الزوال في اليوم
 الثاني يبدأ بالجمرة التي تلي مسجد الحيف فربما يبع حصاة يكبه
 مع كل حصاة ثم بالجمرة الوسطى فيربها كذلك ثم بالجمرة العقبية فيربها
 كذلك ويقف عند الجمرة الاولى والوسطى فقط وفي اليوم الثالث
 يرى الجمار الثلث بعد الزوال كذلك وكذا في اليوم الرابع ان قام لقوله
 تع من تعجل في يومين فلا ثم عليه من اتقى والا فضل ان يقيم لانه ثم
 صبر حتى يرى الجمار الثلث في اليوم الرابع واذا اراد الرجوع الى مكة
 طاف طواف الصدر سبعة اشواط لما روى ان النبي طاف طواف الوداع

وطواف

في هذا الحديث ما هو المشهور في الحديث من ان لا يجزى من الحج ما لم يمسك بالحصاة

وطواف آخر عهد بالبيت لانه يودع بالبيت ويصدر به عنه ومن وقف
 بعرفة لحظة ما بين الزوال يوم عرفته وفي يوم النحر اجزاء من الوقوف
 ولو كان نائما او غفيا عليه وجاها لايها اي بالعرفة لان ما هو الدكن
 قد وجد وهو الوقوف ولا يتبع ذلك بلا غناء والنوم كركن الصوم هو
 الامساك بعد النية فينادى منهما والجمل يغفل بالنية وهي ليست بشرط
 في ركناها والمرأة في افعال الحج كالرجل لانها مخاطبة كالرجل الا في كشف
 الرأس فانها لا تكشف وجهها لقوله ثم احرام المرأة في وجهها وكذا
 في لبس الخيط فانها تلبس من الخيط ما بدا لها كالقميص والخفين والقفازين
 لان في لبس الزنا رد الرداء ينكشف بعض البدن عادة وهي مأمورة باداء
 العباداة على استر الوجوه وكذا في دفع الصوت بالتلبية فانها لا ترفع
 صوتها لانها عودة وكذا في الرمل والهرولة بين الميادين فانها
 لا ترمل ولا تقول بينهما لانه لم يخل بستر العودة وكذا في الحلق
 فانها لا تحلق لانه ثم نهي النساء من الحلق وامرهن بالتقصير عند
 الخروج من الاحرام فانها تتخالف في جميع ذلك **فصل القرآن**
 افضل من التمتع والافراد لقوله ثم يا ايها الذين آمنوا اذبحوا ذبحة وعمره معا
 وقال الشافعي الافراد افضل وقال مالك التمتع افضل وصفته اي صفة
 القرآن ان يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم
 اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني لان القرآن لغة من
 قرنت هذا بذاك اي جمعت بينهما وفي الشريعة جوارح الجمع بين الحج
 والعمرة فاذا دخل القادر مكة بدأ بالعمرة اي بطوافها يرمي في الثلث
 الاول ويسعى بين الصفا والمروة ثم بالحج اي بافعالها فيطوف للتقدم

بالحج قال الشافعي في التمتع ان يرمي في الثلث الاول ويسعى بين الصفا والمروة ثم بالحج اي بافعالها فيطوف للتقدم

في هذا الحديث ما هو المشهور في الحديث من ان لا يجزى من الحج ما لم يمسك بالحصاة

في هذا الحديث ما هو المشهور في الحديث من ان لا يجزى من الحج ما لم يمسك بالحصاة

في هذا الحديث ما هو المشهور في الحديث من ان لا يجزى من الحج ما لم يمسك بالحصاة

في هذا الحديث ما هو المشهور في الحديث من ان لا يجزى من الحج ما لم يمسك بالحصاة

هذا قيد لأفضلية صوم تلك الأيام والوفات
عن الظواهر صام تلك الأيام حتى يوم الفرج
الدم لا صوم أيام التشريق ولا صوم ثلاثة أيام
بعدها خلافا لما في المتن

سبعة اشواط ويسعى كما بينا ولا يحلق بين العرة والحج وأما يحلق في اليوم
النحر فاذا رمى الجمر يوم النحر اراق دما من مشاة أو بقرة أو بعير لأن كهدى
منصوص عليه في المتعة والقرآن في معناها ان قد رعى ذلك ولا أي لم يقيد
صام ثلاثة أيام في الحج اخرها يوم عرفة وسبعة اذ رجع الى أهله لقوله
فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فالنص وان ورد
في التمتع والقرآن مثله **فصل** التمتع افضل من الافراد في ظاهر الرواية لأن
في التمتع جمع بين العبادتين فاشبه القران وروى الحسن عزاه وان لا فرد
افضل وصفته التمتع ان يهل بالعرة من الميقات في شهر الحج فاذا دخل مكة ادى
العرة فيطوف فيها ويسعى ويحلق أو يقصر وحل منها أي من عرفة وهذا نص
العرة ويقوم بمكة بعد الفراغ منها حلالا ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم
لا ندخل مكة باحرام العرة صار في حق ميقات الحج كالمكي ويفعل ما
يفعله الحاج المفرد لأنه مؤدى للحج غير أنه لا يطوف طواف التمتع كما لمكي
بخلاف القارن ويرمى في طواف الزيارة ويسعى بعده وعليه دم أو بدله
ان لم يقدر على الدم كالقارن لما دونا **فصل** اذا طيب الحرم عضو
كاملا كالرأس وأساق والفخذ ونحو ذلك لم يرد دم أي مشاة لتكامل الجنابة
بتكامل الارتفاق بتطيب عضو كامل فترتب عليه كمال الوجوب وهو الدم
وان كان اقل من عضو الزم صدقة أي نصف صاع من تمر لقصور
الجنابة وقال محمد يقدر بالدم اعتبار اللحية بالكل وان خضب رأسه
بالحناء لم يرد دم لأنه طيب كامل قال عم الحناء طيب وان لبته بان
كان الحناء جامدا غيرها يع لم يرد دم ان دم للتطيب ودم للتغطية
وهذا اذا كان غطاء يوما الى الليل فان كان اقل من ذلك فعليه صدقة

ويقطع التلبية بأول الطواف وأما التلبية
طواف القدم في العرة لأن المؤتمري
من ادائها حين وصل الى البيت ولما الحاج
فغير ممكن من آداء التلبية طواف الزيارة
لعدم وقتها فيسبى له طواف القدم
إلا ان يحج وقتها سرج مجمع

وارفاق تقع ويرمى دعى ويرر
تقول الرقعة اذا نفعته
وتقول

التمتع وجوده
البيان لأن التلبية غير مكمل
فما طيب
مطلوب

الاداء بالخط باللبس عادة
هو الخط او الخط بالخط
سنة

وان اذهن بزيت او لبس مخيطا يوما كاملا او غطى رأسه يوما كاملا
او حلق ربع رأسه وربع لحيته او كل رقبته واحدا بطيلة لم يرد دم
كما اذا اذهن بزيت خالص على قول أبي حنيفة وقالا يجب الصدقة
لأنه من الماطمة وليس تطيب كامل لكن فيه ارتفاق إزالة الشعث فقط
جنابة ولأن أصل الطيب فان الرواح يلحق فيه فيصير تمامه فيجب
باستعماله ما يجب باستعمال الطيب وكونه مطعوما لا ينافي كالزعفران
وفي لزيت المطيب لزم الدم بلاء ارتفاق وكذلك في الدهن المطيب كدهن
البنفشج والزيق وما اشبههما وقال الشافعي ان استعمل في الشعر
لزم الدم وفي غيره لا شيء عليه وأما اذا لبس مخيطا فلا يرد دم قال
في الحرم يلبس المخيطات عليه وما اذا لبس يوما كاملا وعنه ابو يوسف
انه اذا اكثر من نصف يوم فعليه دم اقامة الأكثر مقام الكل وقال الشافعي
يجب الدم بنفسه كدم اللبس وأما اذا غطى جميع رأسه فبالارتفاق لأنه
ممنوع عنه وفي تغطية بعض رأسه عن أبي حنيفة يعتبر الربع كما في الحلق
والعورة وعن أبي يوسف ان اعتبر أكثر الرأس نظر إلى الحقيقة وأما اذا
حلق ربع رأسه فلا يرد دم بغير الدار ارتفاق والربع يعمل عملا الكل
في كثير من الموضع فالحق هنا بالكل احتياطا وقال مالك لا يجب الا
بحلق الكل وقال الشافعي يجب بحلق القليل وأما اذا حلق ربع لحيته
فلا يرد دم حلق بعض اللحية معتاد بالعراق وارض العرب وأما يؤخذ منه
الربع وما يشبهه فكان ارتفاقا كاملا وأما اذا حلق كل رقبته فلا يرد
بعض الناس يقصدون حلقه وأما اذا حلق أحد بطيله فلا يرد كل واحد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

منهما مقصود بالخلق لرفع الاذى ونيل الراحة فصارت العانة وان كان الخلق
اقل في الكل مما ذكرنا لزمه صدقة لقصور الجناية وان قص من شاربها
شيئا فعليه حكومة عدل وتقسيم ان يظن ان هذا المأخوذ لم يكون من ربع
التيمة فيجب عليه الطعام بحسبه حتى لو كان مثالا ربع التهمة يجب
ربع الشاة وان خلق مواضع المحاجم هي بالكلية وهي قارور قحاجم
او قص في مجلس كل اظفاره وربعها لزمه دم اما اذا خلق مواضع المحاجم
فعلى قول ابي حنيفة وقال عليه صدقة لانها انما يخلق لاجل الجمجمة وهي
ليست من الخطوة لانه دم اجتم وهو محرم وكذا ان خلقها ليجعله
مقصورة فصارت كخلق الرقية واما اذا قص اظفاره فالانه من الخطوات
لما فيه من قضاء التفت وان ازاله ما ينمو من البدن في الكل ارتفاق كامل
وفي الربع يقيم مقام الكل وان قص الكل في اربعة مجالس في كل مجلس
يدور جلا لزمه اربعة دماء عند ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد يلزمه
دم واحد لان مبناها على التدخل فاشبه كفارة الفطر ولهما ان الغالب
فيه معنى العبادة فيتقيد التدخل باحتياج المجلس كما في السجدة وان قص
اقل من خمسة بمجموعة او خمسة متفرقة من يديه ورجليه لزمه لكل
ظهر صدقة اما اذا قص اقل من خمسة بمجموعة ففيه خلاف زفر عنه
يجب لدم بقص ثلثة اظافر وهو قول ابي حنيفة واولا لان في اظافر اليد
الواحدة دما واثلاث اكثرها فتزل منزلة الكل وجه القول المرجوع اليه
ان الدم في الاصل انما يجب بقص اظافر اليدين والرجلين واليه الواحدة ربع
ذلك فالتحق بكل احتياط فلا يقيم اكثرها مقام كلها لانه يودى

اراد ربع كل اظافر يد واحدة او رجل واحدة
لان كلامها ربع يجمع اليدين والرجلين والربع
لانه كلامها ربع يجمع اليدين والرجلين والربع
يقوم مقام الكل ولو قلتم اظفار ثلثة اصابع
لانه الواحد لزمه صاع ونصف دم وان
اصبع نصف صاع وقال زفر يلزمه
قص الكل اربعة مجالس لزمه اربعة
لاختلاف المجلس فصارت كاللبس المتفرق
والطيب المتفرق وعند محمد دم واحد

والملأ

الى ملائكتها واما اذا قص خمسة متفرقة فعلى قول ابي حنيفة وابو يوسف
وقال محمد يجب لدم اعتبارا بالوقصها من كف واحد ولهما ان كمال
الجناية ينيل الراحة والزينة والقص على هذا الوجه يتاذى به ويستثنى
ذلك وان تطيب لبس وخلق لعذر بخيرين دم وثلاثة اصوع من
يطعمها الستة مساكين او صوم ثلثة ايام الاصل فيه حديث كعب
بن عجرة قال كنت اوقد النار تحت برمة لي والقبلة قتها فتعالي وجهرى
فقال النبي دم اتوزيك عهوام راسك يا كعب فقلت نعم فانزل الله
تعالى من كان منكم مريضا او به اذى من رأسه فقلية من صيام او
صدقة او نسك فقلت ما الصيام فقال ثلثة ايام قلت وما الصدقة
قال ثلثة اصوع من حنطة على ستة مساكين قلت وما النسك قال
شاة ذكره بحرف او فوجب التحريم ثم الهوم يحز به في اي موضع شاء
وكذا الصدقة عندنا واما النسك يختص بالحرم بالا اتفاق وان قبل
اولس بشهوة لزمه دم لان القبلة والدم مخطور الاحرام ولا فرق
بينهما اذا انزل ولم ينزل وفي الجامع الصغير المسن بشهوة فامس وعن
الشافعي انه يفسد الاحرام اذا انزل كما في الصوم وان جامع في احد
السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة او قيمته وبيته
يعني يضي فيه كما يضي من لم يفسد حجه ويقضي له ادى انه دم على
عن واقع امراته وهما محرمان بالجم فقال ميرقان دما وعيضان
في حجرهما وعليهما الجم من قابل وهكذا نقل عن عمر وعلي وابن مسعود
وقال الشافعي يجب بدنة كما العجم بعد الوقوف وعن ابي حنيفة

لا يفسد بالجماع في الدبر لقصور معنى الوطء وعنده انه يفسد اعتبارا
 بكماله من حيث الارتفاق ولا يفارق امراته في القضاء ولان لا فرق
 ليس ينسك في الاداء فكذا في القضاء خلافا للزفر ومالك وقال الشافعي
 وان جامع بعد الوقوف بعرفه لم يفسد بحجه لقوله عدم من وقف بعرفه
 فقد تم حجه وحقيقة التمام غير ما ادلى بقاء طواف الزيادة عليه فيجب
 التمام حكما بلامن من الفساد وبفراغ الزمة عن الواجب وعليه بدلة
 لقول ابن عباس اذا جامع بعد الوقوف بعرفه فقد تم حجه وعليه بدلة
 ولا نه على انواع الارتفاق فيتغلظ موجبه وان جامع بعد الحلق فعليه
 شاة بقاء احرامه في حق النساء دون غيرها فحققت جنايته فيكفي
 بالاشاة وجماع الناسي والعامد سواء في الحج والعمرة لاستواءهما في الا
 خلافا للشافعي في الناسي ومن طاف للقدوم او للصدور رجب ثا
 فعليه صدقة لانه دخل النقص بترك الطهارة فيجبر بالصدقة خلافا
 للشافعي فعنده لا يعتد بذلك الطواف وان طاف جنبا فعليه شاة
 لان النقصان فاحش ولما كان دون طواف الزيارة اكتفى بالاشاة
 ومن طاف للزيارة محدثا فعليه شاة لانه ادخل نقصا في الركن
 فيجبر بالدم وان طاف جنبا فعليه بدنة لان الجنابة يغلظ فيجب
 جبر نقصانها بالبدنة ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط فما
 دونها فعليه شاة لان النقصان يسير فيجبر بالدم كالنقصان بسبب
 الحذف وان ترك اربعة اشواط منها فهو حرم ابد حتى يطوف بها
 لان للاكثر حكم الكل فصارت كان لم يطفأ أصلا ومن ترك من طواف

سواء في الزمان لان طواف الاحرام
 مذكورة كالحالات اصلية فلا بد
 بالنسيان وقال الشافعي يفسد
 جماع الناسي بفسد
 الصدور واجب وطواف القدوم
 سنة لكن صار واجبا بالاشارة
 وادخله النقص بترك الطهارة
 فيجبر بالصدقة مذكور

الزيارة

الصدقة

الزيارة ثلاثة اشواط فعليه صدقة لكل شوط نصف صاع من بر
 اظهار الاحتياط رتبته عن طواف الزيارة وان ترك اربعة فعليه
 دم لانه ترك الواجب ومن ترك السعي بين الصفا والمروة وافاض
 من عرفه قبل الامام او ترك الوقوف بالمرقد لغيره او ترك رمي
 كل الجمار او رمي وظيفة يوم او اكثرها لم يرد دم اما اذا ترك السعي
 فلانه من واجبات الحج فيجب بتركه الدم واما اذا افاض قبل
 الامام فلان استدأته الى غزوة وبالشمس واجب لقوله عدم دفعوا
 بعد غزوة وبالشمس فتركه بحجة بالدم واما اذا ترك الوقوف بالمرقد
 فلان الوقوف بها واجب واما اذا ترك رمي كل الجمار فلم يتحقق ترك
 الواجب ايضا وظيفة يوم نسك تام ولا اكثر يقام مقام الكل
 وان كان المتروك اقل من هذا ذكرنا لزم صدقة لقصور الجنابة
 ومن اخر الحلق حتى مضت ايام النحر واخر طواف الزيارة عن وقته
 وهو ايام النحر في المشهور من الرواية لزمه دم عند ابي ح خلافا
 لما لان ما فات يستدرك بالقضاء فلا يجب معه شيء لحرمة
 حديث ابن مسعود قال من قدم نسكا على نسك فعليه الدم
 وكذا لو حلق في وقته خارج الحرم الاصل في ان الحلق يتوقت
 بالزمان والمكان عند ابي ح لانه للتجديد كما يتوقت طواف
 الزيادة بهما فاذا لم يوجد الحلق في مكانه فيجبر بالدم وقال
 ابو يوسف لا يتوقت بواحد منهما لانه دم واصحابه احضروا
 بالحديبيسة وحلقوا في غير الحرم وقال محمد يتوقت بالمكان
 دون الزمان لان تعلق المناسك بالمكان اكدر من تعلقها

اذا دبر قبل الغروب مذكور

في الايام كلها بان فات ايامها بفروبه الشمس
 من اخر ايام النحر مذكور

حضر وادى

ولا بد في ذلك ان لا يكون المدلول على ما يمكن
 الصيد وان يصدق المدلول في الدلالة وان
 يصدق الدال حرما الى ان يقتله وان لا ينفلت
 الصيد من صومعه

بالزمان وعند ذفر بالعكس **فصل** في حرم قتل صيدا او سباعا غير
 صائلا اي غير واثب عليه قيد به لانه ان صال عليه فلا ينشئ عليه عندنا
 خلافا لفرع عمدا اي قتله عمدا او سهوا او غمرا او بغير قصد او في العود
 خلافا لفرع ابن عباس او دل عليه اي على الصيد من قتله وفيه خلاف الشافعي
 فعليه قيمته لقوله عدلين مقومين في مكان قتله او في قريب
 المواضع ان كان في جربة ويجزى القاتل فيها بين المهدى والطعام
 والصيام يعني ان شاء يبتاع بها هديا وذبيحة ان بلغت هديا
 وان شاء اشترى بها طعاما وتصدق به كما في صدقة القطر
 وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما وهذا عند ابي حنيفة وابي
 يوسف وقال محمد والشافعي الخيار فيها الى الحكيم بالنقص ولهما
 ان الخيار شرع دفقا فوجب ان يتفرد به وانما التحكيم لمعرفة القيمة
 ولو عتبه صيدا بان جرحه او قطع عضوه او نشف مشرقه فمن نقصانه
 اعتبار الجزاء بالكل كما في حقوق العباد ولو زال امتناعه بذلك ضمن
 كل القيمة لانه فوج عليه الاخر بتقويت الة الامتناع فيغرم قيمته
 كما لو قلع عيني عبدا وقطع رجله ولو كسبه بغير صيد ضمنه لانه اصل
 الصيد لانه معد ليكون صيدا فاعطى له حكم الصيد في ايجاب الجزاء
 على الحرم ومنه الفرع في الميت ان خرج منه اي من البسيط استحقاقا
 والقياس ان لا يضمن الا قيمة البيضة لانه لم يعلم حياة الفرخ قبل
 كسره وجه الاستحسان ان البيض معد ليخرج منه فرخ حي والتمسك
 بلاصل واجب حتى يظهر خلافه وكسب البيضة سبب لموت الفرخ اذا
 حصل قبل اوانه فاذا ظهر الموت عقبيه اخيف اليه احتياطا

وهو المنع المتوخش في اصل الخلق وهو نوحان
 برى وذلك ما يكون نواله وشواه في البرية
 وبجرت وذلك ما يكون نواله وشواه في الماء
 فالبحري حلال للحرم والحلال والبري حرام
 على الحرم خاصة قال الله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه
 متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما
 دمنتم حرما صلكوا
 وذلك لان الخيار شرع دفقا فوجب ان
 يتفرد به وانما التحكيم بمعرفة القيمة
 وقال محمد الخيار فيها الى الحكيم في ان
 يحكمها على القاتل باحدى الكفارت
 فاذا حكم بالهدى فعنده ان كان له
 نظير من النعم فيكون فعليه مثله
 خلقه يسترل بغيره ما هو مثله
 من النعم فيكون في النعمة بدنة
 وفي حمار الوحش بقرعة وفي الضبي
 شاة وفي الاوتى عناق وان لم
 يوجد مماثلة فتكون بقرعة مماثلة
 قيمة وان لم يكن له نظير يجب القيمة
 وعندهما يجب القيمة فيما لم يملك في
 غير المنع وان حكم بالطعام او ضمن فدية
 او بالصيام كما قال ابو حنيفة الميت

وكذا

انما دبر ما يملك للحيوان
 فلا يبيع من ذوات الاربع
 والحيوان صلول

انما دبر ما يملك للحيوان
 فلا يبيع من ذوات الاربع
 والحيوان صلول

ولا ينشئ في قتل الغراب المؤذى والحذابة والحيتة والعقرب والفارة والكلب
 العقور لقوله عم يقتل الحرم الفارة والغراب والحذابة والعقرب
 والحيتة والكلب العقور ولا في قتل الذئب لانه في معنى العقور ولا
 في قتل النمل والبراغيث والقمام والبق والذباب لانه هذه الاشياء
 ليس بصيود والمراد بالنمل السوداء والصفراء التي يؤذى بالعض
 وما لا يؤذى لا يحل قتلها فهدى عقوب بعض الانبياء عم باحراق
 قومه نمل ومن قتل قلة او جرادة تصدق بكفة من طعام وتمر
 اما القملة فلا نها يتولد من الدرة فيكون قتلها من قضاء التقت ولما
 الجرادة فلانها من صيد البر اذ لا يمكن اخذها الا بحيلة ويقصد اخذ
 وقال عمر رضي الله عنه لاهل حمص صابوا جرادا كثيرا في احرامهم تمر خيرة جرادة
 ويجب الجزاء بكل الصيد مضطرا لان الاذن في حق المضطر مقيد بالضرورة
 ما تونوا وان اضطر الى اكل ميتة وقتل صيدا اكل الميتة ولا يقتل الصيد
 لان اكل الميتة ايسر لانه حق الله تعالى وقد اباحه للضرورة وقال
 ابو يوسف يقتل الصيد لان الجزاء يقوم مقامه وفي المبسوط عن ابي حنيفة
 وابي يوسف يتناول الصيد ويؤذى الجراد وعند زفر بن ريتنا وللميتة
 ويحل للحرم ذبح غير الصيد كالشاة والبق والبعير والدجاج
 والبط الا اهلى لان النهي عن الصيد وانما ليست بصيود والحمام
 المسرور والطير المستأنس صيد لانها متوخش باصل الخلقة
 والاستئناس عارض فيهما وفيه خلل مالك بخلاف البعير الناذر
 فانه ليس بصيد لعدم التوخش باصل الخلقة ويحل للحرم لحم
 صيد اضطراره حلال وذبيحة بلا واسطة محرمة لا روى

بتشديد الدال اي التام في التوخش فانه لا يلاخذ
 حكم الصيد في الحرم لا في المستأنس
 خلقة ولكن لا يلاخذ حكم الطير في الحرم
 صدر

انما دبر ما يملك للحيوان
 فلا يبيع من ذوات الاربع
 والحيوان صلول

ان كان في الحرم
اصلا ولا في الحرم
يحل الحرم

ان الصحابة تذكروا لحم الصيد في حرم الحرم فقالوا لا بأس به خلافا
لما كان فيما اذا اصطاده لاجل الحرم وفي صيد الحرم اذا ذبحه حلال
فيمتد يصدق بها على الفقهاء لا الصيد مستحق الامن بسبب الحرم قالوا
لا يفر صيدها الاغنياى لا يجزئ الصوم لانها غرامة وليست بكفارة فاشبهه
عن اموات الاموال وكذا في حشيشه اى حشيش الحرم وشجر وغيره المملوك
والمنبت عادة ما لم يحرق يعني القيمة ايضا اذا قطعها لان حرمتها
ثبت بسبب قالوا لا يخلو خلاها ولا يعرض شوكها بخلاف ما
اذا كان مملوكا او ثمة ينبت الناس وكان جف فلا بأس به ولا
يجزئ الصوم ايضا ولا يجرى حشيش الحرم ولا يقطع منه اى
من حشيشه غير الاخر وهو حشيشه طيبة الراجحة خلافا
لابي يوسف في الرعي لان فيه ضرورة لتعذر منع الدواب عنه ولنا
ان فيه ارتكاب المنهي لانه مسافر الدواب كالمناجل ولا حرج
في حمل الحشيش من الحرم خلافا لالاخر فان رسول الله عم استناه
فيجوز قطعه ورعيه ويحل قلع الكمادة لانها ليست من نبات
الارض وما يوجب على المفرد وما يوجب على القارن دمين دم
الحجة ودم لغيره وقال الشافعي دم واحد بناء على انه محرم باحرام
واحد عنده وعندنا باحرامين ولو قتل هجران صيد الحرم فعلى كل
واحد جزء واحد منها اجزاء كامل لان فعل كل واحد من القاتلين
كامل حتى به على احرام كامل فيجعل في حق كل واحد منهما ما كانه
يسمعه غير خلاف الشافعي فعنده عليهما اجزاء واحد ولو قتل
حلالا في صيد الحرم فعليه اجزاء واحد لان الواجب ضمان الحرم

عليه اى على
الحلال صعدا

فيتم

فيما اذا اصطاده لاجل الحرم
اصلا ولا في الحرم
يحل الحرم

فيتم باخذ الحرم وسبع الحرم الصيد وشراؤه باطل لان ان باى حيا
فقد تعرض للصيد الامن وهو منتهى عنه وان باى بعد قتل فقد باع
ميتة ^{نقل} محرم منعه عدوا وهو جازل التحلل قال الله تعالى
فان احصرتهم فاستيسروا الهدى بعث شاة ذبح في الحرم يوم يوم
اي ذلك اليوم ليحل بعد الذبح وفيه اشارة الى انه لا خلق عليه
ولا تقصير اذا ذبح عند الحرم وهو قول ابي حنيفة ومحمد وان خلق فهو
حسن عندها وقال ابو يوسف عليه اى ان يخلق ولو لم يفعل لا شئ
عليه ويتوقف دم الاحصار بالحرم حتى لا يجوز ذبحه في غيره ولا يوم
الضحى اى لا يتوقف بذبحه حتى جاز ذبحه في اى وقت شاء عند ابي حنيفة
خلافا لما لا ندوم يتحل به من احرام الحرم فيتحقق يوم التحلل كالحلق
ولم يقله تعالى فان احصرتهم فاستيسروا الهدى ذكره مطلقا
والتيقيد بالزمان نسخ فلا يجوز الا بمثله بخلاف دم المتعة والظن
فانه يتوقف يوم التحلل فدم نسك حتى حل التناول منه كالاخيه
والحصر بالحي اذا تحلل فعليه حجة وعرة كذا روى ابن عباس وابن
عمرات الحجة لزمته بالشروع ويلزمه العرة للتحلل لانه في معنى
فايته الحجة يتحل بافعال العرة خلافا للشافعي فعنده عليه حجة
لا غير وعلى المحصر بالعرقة القضاء فالاحصار عنها يتحقق عندنا خلافا
لما كان والشافعي وعلى القارن حجة وعمرتان اما الحجة واحدة
المرتبة فتحل عن احرام الحجة واما العرة الاخرى فتحل عنها
بعد الشروع فيها ولو زال الاحصار قبل الذبح فان قدر على ادراك
الهدى واجب لزمه التوبة لا ذاب الحجة ولا يتحل بالهدى لزوال

خطاب للنبي واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو
في الحديث ولنا ان الاحصار هو المنع والاعتبار
لعموم اللفظ لا بخصوص السبب صلوات
الاختصاص صلوات
لان دم كفاة حتى لا يجوز الاكل منه كسائر
دماء الكفارات فيتحقق بالكمالات لكن جاز
ذبحه اى وقت شاء وهذا عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف في زمان ايضا وهو ايم الحرم
بما العرة فلا يتعين بالزمان بالاجزاء
صعدا
لان دم كفاة حتى لا يجوز الاكل منه كسائر
دماء الكفارات فيتحقق بالكمالات لكن جاز
ذبحه اى وقت شاء وهذا عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف في زمان ايضا وهو ايم الحرم
بما العرة فلا يتعين بالزمان بالاجزاء
صعدا
لان دم كفاة حتى لا يجوز الاكل منه كسائر
دماء الكفارات فيتحقق بالكمالات لكن جاز
ذبحه اى وقت شاء وهذا عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف في زمان ايضا وهو ايم الحرم
بما العرة فلا يتعين بالزمان بالاجزاء
صعدا

الحج والعمرة

العجى قبل حصول المقصود بالخلق والآية وان لم يقدر على ادراكهما
 فلا يلزمه التوجه بل يضرب حتى يحل نحو الهدى لقوات المقصود من التوجيه
 وهو اداء الافعال فان توجهه ليحلل من افعال العمرة لذلك وان قدر
 على ادراك الحج دون الهدى اجزاء ان يحل عندى ح خلا فالهما ومقدر
 على الوقوف والطواف او منع بعد الوقوف فليس محضرا اما اذا قدر
 على الوقوف فلانه امن من القوات واما اذا قدر على الطواف فلانه فأت
 الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى واما اذا منع
 بعد الوقوف فلان حكم الاحصار ثبت عند خوف الفتور وبعده لا يخاف
 الفتور ولكن يبقى محرم الى ان يطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحل
 ومن فاته الوقوف حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاته الحج لقوله عم من فاته
 عرفه بليل فقد فاته الحج فليتحلل بعرة بان يطوف ويسعى ويقض الحج
 من ميقاته ولا دم عليه لقوله عم من فاته الحج تحلل بعرة ولا دم عليه وعليه
 الحج من قابل والعمرة لا يفوت لانها غير موقفة وهي جائزة في كل وقت الا
 يوم عرفه ويوم النحر وايام التشريق لما روى عن ابن عباس انه قال
 لا تعمر في خمسة ايام واعمر فيما قبلها وبعدها وعمر عيشة انها كانت
 نكحة العمرة في هذه الايام النحر خلافا للشافعي في هذه الايام وهي
 اى العمرة سنة مؤكدة وقيل فرض كفاية ويجزئ النيابة في فضل
 الحج مطلقا قد راوا لان مبنى النوافل على السعة ثم الصحيح من الذهب
 ان الحج يقع عن المجوح عنه وعن محمد بن يعقوب عن الحاج والمجوح عنه
 ثواب النفقة وفي فرضه يعني يجزئ ايضا في فرض الحج عند العجى
 الدائم الى الموت لانه فرض العمرة فيعقبه فيه عجز مستوعب لبقية العجز

بحر المحمود

بحر لا يخرج عن بيان اداء الحج الى اصالة شرع
 في ادائه نيابة ولهذا اوردها بحث
 النيابة بالفصل ووصله المتن
 وقال فصلا صعلوك

ليقع

ليقع به اليأس عن الاداء بل يبدن فاذا استمر به العذر الى الموت تحقق
 اليأس عند وقوع المؤدى جائزا والأتين انه لم يتحقق فعليه حجة الاسلام
 والمؤدى تطوع ودم القران على المأمور لانه وجب شكر الموافقة للجمع
 بين النسيئين والمأمور هو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه
 ودم الاحصار على الامر عندى ح ومحمد وقال ابو يوسف على المأمور
 لانه وجب التحلل فصار كدم القران والمتعة ولهما ان دم الاحصار
 مؤنة لانه هو الذى ادخل في هذه العهدة فيجب عليه تخليصه
 والمهدى من الاكل والبقرة والغنم لان الهدى ما يهدى الى مكة
 لتقرب والآتي في الثلاثة يشترك في هذا المعنى لانه يتقرب ببارقة
 دمايتها والعيوب كالعور والرج وغيرهما مانع من جوازه هديا
 كالاضيحة اى كحان هذا العيوب مانع فيها وهذا لان كل واحد
 منها قرينة تعلقت ببارقة الدم فيجوز فيه ما يجوز فيها ويجوز الاكل
 من هدى التطوع والمتعة والقران لانه عم اكل من لحم هديه خاصة
 يبقى لا يجوز الاكل من دماء الكفار والنذور وهدى الاحصار
 لان الواجب فيها التقديق ويتوقف دم المتعة والقران خاصة
 يوم النحر لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس ثم يقضوا
 تقضهم وقضاء التفث يختص بيوم النحر فكذا الذبح يختص به
 وقوله خاصة اشارة الى ان ذبح دم التطوع يجوز قبل النحر في الصحيح
 وكذا ذبح بقيقه الهدايا خلافا للشافعي ويجوز التقديق بها
 اى بالهدايا على مساكين الحرم وغيرهم لان الصدقة قرينة
 معقولة والصدقة على كل فقير قرينة سواء كان من الحرم او غيرهم

لانه وجب شكر لما وفقه الله من الجمع
 بين النسيئين وكذا دم الجناية عليه
 صعلوك

خلافا للشافعي **كتاب الجهاد** وهو فرض كفاية اما الفريضة فلقوله
 تعالى وقاتلوا المشركين حيث وجدتم واما الكفاية فلانه تغريب
 عباد الله وتحتيب بلاد الله فلا يكون فرض عين ولكن لما كان فيه
 دفع شر الكفاية عن المؤمنين وكسر شوكتهم كان فرض كفاية وان لم
 يبداء الكفار لعموم ما تلونا فاذا قام به بعض سقط عن الباقيين حصول
 المقصود وهو اعلاء كلمة الله وحصل اعلاؤه بالبعض وان لم يتم به احد
 اغوايته لانه واجب على الكل ولا جهاد على عبد وامرأة لا اشتغالهما
 بخدمة المولى والزوج وحقهما مقدم على حق الشرع ولا على اعي ومقعد
 واقطع اليد للرجل لعجزهم الا اذا جهم العدو على بلد وصار السفينة عاما ولا
 يتبادر فهم لا يقتلهم جميعا فيجب على جميع الناس الرفع فيخرج المرأة
 والعبد بغير اذن زوجها وسيدة واذا دخلنا دار الحرب فحاصرها مدينة
 او حصنا يقدم طلب الاسلام لانه مما قاتل قوما حتى دعاهم الى
 الاسلام ثم الجزية فيمن يقبل منه الجزية بد امر رسول الله ام امر
 الجيوش فان ابوها اي عن الاسلام والجزية قتلوا بالسلاح لقوله
 عم في حديث سليمان بن مريم فان ابو ذلك فادعهم الى اعطاء الله
 الجزية فان فعلوا ذلك فاقبل منهم وكف عنهم وان ابوا فاستعن
 بالله عليهم وقاتلهم وبنصب المنجنيق كما نصب رسول الله على الطائف
 وبارسال الماء عليهم والنار وقطع الشجر وفساد الزرع والاد
 بالشجر هو الذي يحول بينهم عدوهم وما سوى ذلك فمهم بالخيار
 ان شاؤ قطعوه وان شاؤ تركوه لقوله تع ما قطعتم من لينة
 او تركتموها لينة وقد صرح انه م حرق وقطع التميل وخراب

كافه فاقبلوا
 للمشركين

الترس مع
 فتاه م

المنهني
 كاشي ثلثان

البيوت

البيوت واذا كان فيهم مسلم اسير لا يكفوا عن رهيم بل يرهبهم
 مقصودين بالرهى لانه يلزم التميز فيه اذ لم يقدر على التميز فعلا
 اذ الطاعة بحسب الطاقة وليوترشوا بالمسلمين اذ لو امتنعنا لاجلهم
 لا يفسد هذا الباب وكان فيه دفع الضرر العام وما اجهنا منهم لادية
 علينا ولا كفارة لان الجهاد فرض ومن ضرورة اقامته سقوط الضمان
 خلافا للشافعي لان العصمة ثابتة فلا يظهر في سقوط الضمان كتناول
 مال الغير حالة المحصنة ويكره اخراج النساء والمصاحف في سرية
 ان خيف عليهما لانه مما يقعان في ايدي الكفار فيكون تسببا
 لما لا يجوز وهو الاستمتاع به ولا باس اخراجها اذا كان العسكر
 عظيم يؤمن عليه لان الغلب هو الظفر والنصرة والغالب كما يتحقق
 في الاحكام ويحرم الغلول وهو السرقة من المغنم والمثلة وهي قطع
 بعض اعضاءه والغدر وهو الخيانة وتفقن العمد لقوله م لا تغلوا
 ولا تقدر واذا تملوا وكذا قتل المجنون والصبي والمرأة غير المملكة
 والهرم الى الشيخ الكبير الذي لا يقدر على القتال ولا راي له في الحرب
 والاعمى والمقعور ونحوهم لقوله م لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا
 ولا صغيرا ولا امرأة الا دفعا للشر قتال او داية في الحرب لان المقاتلة
 انما شرعت لدفع شر الحرب والكفر عليه بواسطة الحرب فلا يشترع الا
 في حق من له بيته صالحه للحرب وان قتلوا هؤلاء فلا شئ عليهم
 لان دمايتهم غير متقومة لان التقوم يثبت بالاحراز بدل الاسلام
 وعليه الاستغفار ويكره للمسلم قتل ابيه الكافر لان قوله تع
 وصاحبها في الدنيا معروفا في الابوين الكافرين الا دفعا للشر

قطع الانف والاذن

على كسوة الوجه

المملوك
 القار

بان قصد الاجابة قتله ولا يمكنه دفعه لا يقتله فلا باس به لان القتل في هذه الحالة في ضرورات الدفع وهو واجب فكذا ما كان من ضرورات دفعه كالمسلم اذا شتر سيفه على ابنه ولا يمكنه دفعه لا يقتله فلا باس به لما قلنا ولا امام الصلح مجانا لان عدم صلاح اهل مكة عام الحبيبية على ان لا يقاتلهم عشر سنين وكان في ذلك نظر المسلمين لمواطن كانت بين اهل مكة وبين اهل خيبر ولما الصلح بمال اخذ اذا كان للمسلمين حاجة ودفعها اذا كان بهم ضعف لان المصلحة لما جازت بغير المال فكذا بالمال عند الحاجة فان لم يكن لا يجوز لقوله تعالى ولا ترهقوا وادعوا الى السلام بعد الاعلان به وانتم الاعلون ولا تترك الجهاد صورة ومعنى فلا يشرع وله نقضه ان نقض الصلح بعد الاعلام به متى رآه مصلحة حتى نقض النبي صلى الله عليه وسلم المصلحة التي بينه وبين اهل مكة ولا نها كانت مقيدة بوصف المصلحة فتنى صارت المصلحة النقص وجب النقص وانما وجب الاعلام به للمخبر زعم الغدر وقد قال عدم في المعهود وفاء لا غدر وان بدوا بخيانتهم لم يجب الاعلام بل قاتلهم بلا نقض اذا كان ذلك باتفاقهم لانهم صاروا ناقضين الصلح فلا حاجة الى نقضه بخلاف ما اذا دخل جماعة منهم دارنا ولا منعنا لهم فقطعوا الطريق فان لم يكن ذلك نقضنا وبكسر بيع السلاح والحديد والخيل منهم لان عدم نهي عن بيع السلاح من اهل الحرب والحديد اصل السلاح ولان فيه تقويتهم على قتال المسلمين فيمتنع من ذلك ولو كانوا اسلاى مسلمين لانه على شرف الانقضاء بخلاف الطعام واللباس فانهم يجوز بيعه منهم لان عدم امر عامة

رأى الله فيهم وهو

بمعنى اليهم

ان
بدرش اولور
بدرش اولور

في كافر امان

ان يميز اهل مكة وهم حرب عليه واللباس كالطعام واذا امنهم اى الكفار رجل حتى صح ما فيه ولزمه فلا يجوز لاحد من المسلمين قتالهم لقوله تعالى المؤمنون تتكافؤ ادمائهم ويسعى بذمتهم ادناهم ولا تميز اهل القتال ومنعوا للاسلام فيتخافونه فينفذ منه الامان الذي هو ازالة الخوف في حقه لو لا يته على نفسه ثم يتعدى الى غير ضرورة كالتشهاد به لال رمضان الا ان يرى الامام نفقته اى يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام كما اذا امن بنفسه ثم رأى المصلحة في البند ولا يصح امان ذمى واسير وتاجر دخل عليهم ومسلم غير مهاجر اما الذمى فلا يوافقهم اعتقادا ويميل اليهم ولا يوجب في حق سب ولا يامان وهو لا يمان واما غير فلا يدينهم فلا يخافونه وكذا امان عبدا غير هادون في القتال عند الجرح خلافا للمجد والشافعي وابو يوسف مع محمد في رواية الكرخي ومع الجرح في رواية الطحاوي كالحمل قوله امان العبد امان رواه ابو موسى الاشعري والابن اذ يجوز عن القتال فلا يصح امانه لانهم لا يخافونه فلم يصارف الامان بحمل بخلاف المازون بالقتال لان الخوف منه متحقق ^{فصل} واذا فتح الامام بلدة قهرا فله الخيار في قسمته بين الغانمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر وابقائه عليهم بالجزية اى بوضع الجزية على رؤسهم والخراج على اراضيهم هكذا فعل عمر بن الخطاب بالعراق بموافقة من الصحابة وذلك عند عدم حاجة الغانمين وفي المنقول المجتزأ لا يجوز المن بالرد عليهم لعدم وروى الشرح بالرد فيه خلافا للشافعي في الارضى لانها صارت ملكا للغانمين بالاستيلاء عليها فلا يجوز ابطال

اغلب

ع
مسلم عندهم وهو
فيهم تنج
كافرا كخذه

ملكهم من غير بدل يعادله والخارج غير معاويل لقلته بخلاف الرقاب لان
 للامام ان يبطل حقهم اصلا بالقتل في العوض القليل اولى ولنا حديث فتح
 مكة فانها فتحت قهرا وترك في ايديهم وكذلك سواد العراق وله
 الحيا ايضا في قتل الاسارى ان لم يسلموا لانهم قتل عقبه بن معيط
 والسفر بن شميل بعدما حصل في يده وقتل بني قريظة بعد ثبوت اليد
 عليهم ولان فيهم جسم مادة الشر ولا يعذبهم بالعطش والجوع وغير ذلك
 لقولهم ان الله تعالى كتب الاحسان في كل شيء فاذا قاتلتم فاحسنوا
 القتل قال محمد بن ابي بكر لما قتل من الاسارى من بلغ الحلم او عت له خمس
 عشرة سنة فاذا شك في بلوغه لم يقتل لان القتل عقوبة الكفر والبغى
 لا يقابله ومن اسلم منهم لم يقتل لانه فاع الشريعة وند واسترقاقهم
 وكواسلو التوفير للمنفعة على المسلمين بعد انعقاد سبب الملك او
 جعلهم احرار ذمة للمسلمين ولا يظلمهم بمال الكبير في المشهور من الخشب
 لان فيه اعانة لهم ويعير هو حربا علينا قال محمد بن السير لا باس به
 اذا كان بالمسلمين حاجة استدلا بالاسارى بدرا ولا يفادي بهم
 اسارا عندنا في حنقنا لهما وهو قول الشافعي لان تخليص المسلم
 اولى من قتل الكافر والانتفاع به ولان فيه تقوية الكفر وتكثير
 سوادهم لانه اذا رجع اليهم يعود حربا علينا ودفع شره حربه
 خيرا من تخليص الاسير المسلم لانه اذا بقي في ايديهم كان ابتلاء في حق
 غير مضاف الى ضيعتنا والاعانة بدفع اسيرهم اليهم مضاف
 اليها وان تعد رنقل مواشيهم الى دار الاسلام ذبحها وحرقها
 لا غير يعني لا يعقها خلافا للمالك ولا يتركها خلافا للشافعي

لا يبتلى الا مشركي العرب والمسلمين
 على ما يستبين ان شاء الله تعالى

ابن خزيمة

ج

عقوب بن
 محمد بن
 محمد بن

لها

لها قوله لم لا تدبحن شاة ولا بقرة الا المأكلة وتنان في الترك
 كذلك تقوية لهم وفي العقر تغديرا ومثله والذبح للمصلحة جاز
 والحق الغيظ بهم من ارقى المصالح وهو مندوب بالنص وانما يحرق
 كيلا ينتفعوا بها اكلا ولا يحرق قبل الذبح لانه منهي عنه وحرقة الامنة
 ليلا يصل ايديهم اليها فيقتلونها او يخطوا لا يحرق منها كالحديد يدقنه
 في موضع لا يقف عليه الكفار لما قلنا ولا يقسم غنيمة في دار الحرب
 حتى يخرجها الى دار الاسلام الا كذا لا يذبح وقال الشافعي لا باس
 بذلك بعد استقرار الهزيمة بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاحراز
 بدار الاسلام عندنا خلافا له ويستثنى على هذا مسائل منها اذا احقرهم
 مدد قبل الاحراز بالدار يشاركونهم عندنا خلافا له ولو وطئ واحد
 منهم املا من السبي فولدت فادعاء يثبت نسبه عنده وصارت ام
 ولد له وعندنا لا يثبت لفقد الملك وموجب العقر ويقسم الامتد والولد
 والعقر بينهم وكذا جواز بيعه فعندنا لا يجوز خلافا له ولا يورث
 اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار عندنا خلافا له والورثة في الغينة
 كالقاتل لتحقيق المشاركة في السبب وهو المجاوزة على قصد القتال
 عندنا وشهود الواقعة عند الشافعي بخلاف السوقي فانه لا يثبت
 الغينة لمن شهد الواقعة وتنان السبب هو المجاوزة على قصد
 القتال ولم يوجد لان قصدهم التجارة لا اعزاز الدين وارهاب
 العدو فان قاتلوا استحقوا السهم لانه بالمباشرة ظهر ان قصدهم
 القتال والتجارة تتبع له فلا يضر كالحاج اذا ابحر في طريق الحج لا
 ينقص اجرة ومارواه موقوف على امر او هو محمول على انه شهدا

الاول

شدة

بلا قتال وقال الشافعي احد قوليه
 يسهم لهم لانهم شهدوا الواقعة وقالهم
 الغينة من صح صح

سهمين والراجل سهماً فتعارض فعلاه فيجمع الى قوله وقد قال عام
للفارس سهمان وللراجل سهم ولأنه يحتمل ان يكون الزيادة نفلاً له
ولاخذ بالتيقن اولى من لاخذ بالشكوك والبدوي والعربي سواء
لان استحقاق السهم بالخيال المعنى ارباب العدو وقال الله تعالى ومن يواط
الخيال ترهبون بدهعد والله وعدوكم والارهاب كما يحصل بالفارس
العربي يحصل بالبرذون ولا يسهم لبعير وبغل لان الارهاب لا يحصل
بهما اذ لا يقابل عليهما ويعتبر كونه فارسا وراجلاً عند مجاوزة
الدرج الذي بين دارنا ودارهم لا عند القتال ففي القول الشافعي فعده
يعتبر كونه فارسا وراجلاً عند القتال حتى لو دخل فارسا ففق فرسه
وقاتل راجلاً استحق سهم الفارس عندنا خلافاً له ولو دخل راجلاً فاشترى
فرساً وقاتل فارساً استحق سهم الراجل عندنا خلافاً له لان علته استحقاق
الزيادة القتال فادسا فيعتبر حال الشخص عند القتال والمجاورة وسيلة
اليديو عند تعذر امكن الوقوف عليه تغلق الحكم بشهود الوقعة ولنا
ان المجاوزة نفسها اقوى الجهاد لان الخوف بها يلحقهم ولهمذا يحتاج
عند الدخول الى شوكة وجيش عظيم والحال بعد هلال الدوام ولا
معتبرها ولهمذا يكتب الامام اسماء الفرسان والرجال عند هاق كانت
العبارة لهم هذه الحالة والوقوف على شهود الوقعة متعسلاً في حال اللقاء
الصفين فلا تغلق الحكم بمثل ويروي ابن المبارك عن ابي في الفصل الثاني
كما قال الشافعي ر ر ويرضخ الامام العبد والصبي والمرأة والذي ان
يعطيهم شيئاً قليلاً بحسب ما يراه لما روى انه كان لا يسهم للنساء والصبيان
والعبيد وكان يرضخ لهم وكان الجهاد عبادة والذي ليس من اهلها والمرأة

سنة
والبراذين كالعباقي
فرس الج
فرس العرب

الفرس كونه فارسا وراجلاً عند مجاوزة
الدرج الذي بين دارنا ودارهم لا عند القتال
ففي القول الشافعي فعده يعتبر كونه فارسا
وراجلاً عند القتال حتى لو دخل فارسا ففق
فرسه وقاتل راجلاً استحق سهم الفارس عندنا
خلافاً له ولو دخل راجلاً فاشترى فرساً وقاتل
فارساً استحق سهم الراجل عندنا خلافاً له لان
علته استحقاق الزيادة القتال فادسا فيعتبر
حال الشخص عند القتال والمجاورة وسيلة اليديو
عند تعذر امكن الوقوف عليه تغلق الحكم بشهود
الوقعة ولنا ان المجاوزة نفسها اقوى الجهاد لان
الخوف بها يلحقهم ولهمذا يحتاج عند الدخول الى
شوكة وجيش عظيم والحال بعد هلال الدوام ولا
معتبرها ولهمذا يكتب الامام اسماء الفرسان والرجال
عند هاق كانت العبارة لهم هذه الحالة والوقوف
على شهود الوقعة متعسلاً في حال اللقاء الصفين
فلا تغلق الحكم بمثل ويروي ابن المبارك عن ابي في
الفصل الثاني كما قال الشافعي ر ر ويرضخ الامام
العبد والصبي والمرأة والذي ان يعطيهم شيئاً قليلاً
بحسب ما يراه لما روى انه كان لا يسهم للنساء والصبيان
والعبيد وكان يرضخ لهم وكان الجهاد عبادة والذي
ليس من اهلها والمرأة

والصبي

والصبي عاجزان عنه والعبد لا يمكنه المولى وانما يرضخ لهم اذا باشرها
القتال تحريضاً عليها وكانت المرأة تدوى الجرحى ويقوم بمصالح المرض
او دل الذم على الطريق ولا يحتمل ما اخذه واحداً واثنان متغيرين
بغير اذن الامام لان المحس وظفيرة الغنيمه وهي الماخوذة قهراً وغلبة
ولو كان ذلك باذن الامام فيه روايتان والشهور انه يحتمل لانه
لما اذن لهم فقد اترم نصرهم فكان بقوة الامام بل يحس ما اخذه
جماعة لها منعة وان لم ياذن لهم الامام لانه ما خوذ قهراً وغلبة
فكان غنيمه يقال فلان في عزه ومنعه اي يمنع على من قصده
وقد يسكن النون كذا في المغرب ويجوز للامام التسفيل حال القتال
بالسلب فنقول من قتل قتيلاً لافله سلبه وهو ما على المقتول من ثيابه
وتكلمه سلاحه ومركبه وكذا ما على مركبه من السرج واللآة وكذا
ما معه على الدابة من ماله في حقيقته او على وسطه وما عد ذلك
فليس يسلب كذا ذكره صاحب الهداية وغيره اي يجوز التسفيل
بغير السلب بان يقول لسرية جعلت لكم الربيع بعد الخس تحريضاً
على القتال لانه مندوب اليه قال الله يا ايها النبي حرص المؤمنين
على القتال والترك والبروم يملك كل طائفة منهم ما استولت
عليه من نفوس الطائفة الاخرى واموالها لان اموال اهل الحرب
في رقابهم مباحة لعدم العاصم وهو الاسلام وداره والاستيلاء
متى ورد على مال مباح ينقل سبباً للملك كالاصطياد وفي الخاف
التوك جمع تركي والبروم جمع الرومي والمراد منه كفار الترك
والنصارى الروم ويملك الكفار كلهم اموالاً بالاستيلاء خلافاً
لما كان اموالاً او تركياً او غيرهما والاحراز بدار

لا يرضخون
لانه سرقة واختلاس لا بطريق القهر والغلبة
صعود

قوله كل فاعل يملك وما مفعول وقوله من نفوس
بيان لما و اموالها جرو موقوف على نفوس اي
اذا غلب كفار الترك على نصارى الروم
مثلاً فيسوم واخذوا اموالهم ملكوها
لان اموال الروم وقابهم مباحة والاستيلاء
اذا ورد على مال مباح يكون ما كلاً للمقتول
كالاصطياد والاحتطاب وكذا اذا غلبت
على كفار الترك حلت لنا اموال التي اخذوها
من نصارى الروم صعود

روى ما كان اموالاً او تركياً او غيرهما والاحراز بدار
لا يرضخون لانه سرقة واختلاس لا بطريق القهر والغلبة
صعود

نموده و در آن خبر و احوال نشر و انتشار می
نمایند ای با تقدیر بی‌پایه
الحام

بأمر من الله تعالى
بأنه قد وافق
بأنه قد وافق
بأنه قد وافق

لأن أنبياءكم نشأوا من العرب والفران ثم لم يلقوهم
 في أرضهم فلو أنهم افترسوا لفرسوا في أرض العرب
 ثم لا ينبغي أن يترك في أرض العرب
 في أرض العرب قال محمد بن أحمد بن محمد
 كنيسته ولا يبيع ولا يباع فيها خمر صعلوك
 ولا يوضع

المجوسی

ويجعل على ابوابهم علامة يميز بها عن دونهما حتى لا يفتقروا
اي على ابوابهم سائل يدعولهم بالمغفرة ويكون ذلك للمسلمين
يتميزون بها عنهم عن شائنا في الطريق والجماعات بعلمهم
كيلا يتشتبه بنساء المسلمين ويؤثر فيهم بشدة الزنا
من المصوف الغليظ دون الابرسم لان المقصود بنفس العلامة
اهانتهم ولا اهانت في الزنا من الابرسم لانهم متمثلون به
ويمنع عن لباس يحقق به اهل العلم والزهد والتفكير كالصوف
ونحوه وكذا من العامة والطبايسة لانهم ممنوع عن التشبه
بالمسلمين اظهارا للصغار عليهم وصيانة لضعفة المسلمين
لان من هو ضعيف اليقين اذا راىهم يتقبلون في النعم والمسلمين
في محنة وشدة يخاف ان يميل الي دينهم وائيه وقعت الاشارة
بقوله تعالى ولو كان تكون الناس امته واحدة لجعلنا لمن يكفر بالدين
ليبوتهم سقفا من فضة الآية ولا يبداء على اهل الذمة بالسلام
لما فيه من تعظيمهم وتكريمهم وذلك مكروه ولا لباس يرد السلام
عليهم لان الامتناع عنه يؤذيهم والرد احسان في حقهم واذا كان
مكروه والاحسان بهم مندوب ولكن لا يزيد الراد على قوله وعليكم
لانه قيل انهم يقولون عليكم وانه شتم عندهم فيجاذون بقوله
وعليكم بطريق المجازات وروى ان يهوديا دخل على النبي صلى الله عليه وسلم قال
السلام عليكم وقال لهم وعليكم وقد سمعت عايشة فقالت
وعليكم السلام واللعنة والسخط فلما خرج اليهودي قال
لعائشة لا تكوفي في حاشة وبعض الشايخ لم يرباسا بالسلام

على اهل

على اهل الذمة والصحيح هو الاول وهذا اذا لم يكن للمسلم حاجة اليه فان
كان لا لباس بالسلام عليه كذا ذكره الامام قاضي خان ولو قال في جوابه
السلام على من اتبع الهدى اي على طلب الحق ورغب في السلام جان
لان الجواز فيكون مقيدة ولو قال لذي ارشدك الله او هدك الله
فحسن كذا في المحيط ولو قال المسلم للذمي اطال الله بقاءك قالوا لم يجب
الا اذا نوى به اي بذلك القول طالة بقائه لا سلامه يعني لعل الله يسلم
او لمنفعة الجزية فلا لباس بذلك لان هذا دعاء له بالسلام في الاول
وفي الثاني منفعة للمسلمين وان لم ينو شيئا لا يجوز ويفيق عليه الطريق
لقوله لا يتبدل اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا قيمت احدهم
في طريق فاضطره الى ضيقه هذا في صورة الازدحام ولا ينقض عدم
الذمة الا ان يلحق بدرا الحرب او يغلبوا على موضع فيجاءون لانهم لما
صاروا حربيا علينا فلي عقد الذمة عن فائدة دفع الحرب فعند ذلك
هم كالمسلمين في الحكم بموتهم بالحاق وكذا في حكم المال الا انهم يسترقون
بالاسلحة بخلاف المرتدين فانهم لا يسترقون لان كفرهم اغلظ ومال
الخارج والجزية وهذا اهل الحرب يصرف في مصالح المسلمين
كسنة التفرج جمع الشر وهو موضع الخافة من فروع البذل ان
وبناء القناطر هي جمع القنطرة وهو الجسر والجسور جمع جسر وهو
ما يعبر به النهر وون غيره مني كان او غير مني كذا في المغرب وارتاق
القضاة والعلماء والغرة مع اولادهم والعمال قدس كفايتهم
كأن بيت المال وصل الى المسلمين ولم يعطوا لاحتاجوا الى الاكتساب
وتعطلت مصالح المسلمين ونفقة الاولاد على الاباء فيجب كفايتهم

الى الضيق

على ما ينبغي في الحج

خروج

بغير قتال وهو مودع لمصالح المسلمين
والقضاة وغيرهم يعملون للمسلمين

صلى الله عليه وسلم
العارض الكفر الكفر الكفر
العارض الكفر الكفر الكفر

عليهم كيلا يشغلوا عن مصالحهم ومن مات منهم قبل القبض سقط نصيبه لانه
صلته فلا يملك قبل القبض كالمراة اذا ماتت ودها نفقة مفروضة في ذمة
الزوج هذا اذا مات في نصف السنة اما اذا مات في آخرها يستحب صرفه
الى قريبه ولو عجل له كفاية سنة فخر عذرا قبل تمام السنة قيل يجب
رد ما بقي منها وقيل على قياس قول محمد يرجع خلافا لما فصل
ومن ارتد عن الاسلام وانها ذ بالعرض عليه الاسلام موك ذلك
عن عمر بن الخطاب وهو مستحب على ما قالوا لان الدعوة قد بلغت غير انه يحتمل
ان لا يعتد به فيعرض عليه لرجاء العود اليه وكشف شبهته
وجب ثلثة ايام استجابا اذا السقط وليزيد عليها وفي النوادر روي
عن ابي حنيفة وابي يوسف انه يستحب للمام ان يؤجله ثلثة ايام طلب
اولم يطلب وقيل وجوبا يعني حبسه ثلثة ايام على وجه الوجوب
فلا يحل قتله قبل ذلك وهو قول الشافعي لان الردة يكون عن شبهة
فلا بد من امهال مدة يقدر على ان التها بالتأمل والثلثة مدة ضربت
لاجلاء الاعذار كما في شرط الخيار فان لم يسلم قتل لقوله تعيقا لولم
او يسلمون نقل عن ابن عباس وغيره من المفسرين ان المراد اهل الردة
وقوله ثم يترك دينه فقتلوه فان قتله رجل قبل عرض الاسلام عليه
لما فيه من ترك العرض المستحب ولا شيء عليه يعني لضمان على القاتل
لان الكفر بوصف الحرب مسلح والعرض بعد مجلوع الدعوة غير واجب
والمرتدة لا تقتل بل تجبر على الاسلام فان لم يسلم تجلس وتخرج
في كل يوم تعرض عليها فان ابتهت ضرب تسعة وثلثين سوطا حتى
تسلم او تموت كذا روى الحسن عن ابي حنيفة وكذا الحكم على قول ابي حنيفة ومحمد

والمرتدة لا تقتل بل تجلس
حتى تسلم وتخرج في كل ثلثة
ايام وتعرض عليها الاسلام
فان ابتهت ضرب وتجب
ثم وثم الى ان تسلم لان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا تقتل النساء مطلقا لان
كفرها الاصل لا يسبب دمه فان طار
اولى ولو قتلها رجل لا شيء عليه للشبهة
وقال الشافعي تقتل هي ايضا
صلى الله عليه وسلم

اذا ارتد الصبي المميز لان كل من لا يباح قتله بالكفر الا صلى لا يباح بالردة
لان اباحة القتل بناء على اهلية الحرب ويؤول ملك المرتد عن امواله
ذولا موقوف فان اسلم عاد ملكه هذا عند ابي حنيفة وقال لا يؤول ملكه
لان تاعثر الردة يظهر في اباحة دمه لا في زوال ملكه كالحكوم عليه
بالرجم والقود وكذا ان الملك عبارة عن المقدرة والاستيلاء وانما يكون
ذلك باعتبار العصمة وقد زالت عصمة نفسه بالردة وكذا عصمة
ماله لانه تبع لها وان مات او قتل على ردة فكسب اسلامه لو رثته
المسلمين بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة
وهذا على قول ابي حنيفة وقال لا كلامها للورثة لان ملكه في الكسبين بعد
الردة باق لما ذكرنا فيسقط الى ورثته بموته ويستند الى قبيل ردة اذا
الردة بسبب الموت فيكون تورث المسلم من المسلم وكذا ان استناب والتورث
في كسب الاسلام ممكن لوجوده قبل الردة ولا يمكن ذلك في كسب الردة
لعدم قبيلها ومن شرط الاستناد ان يكون موجودا فلو ثبت فيه حكم
التورث ثبت مقتصر على الحال وهو كافر عند الاكتساب والمسلم لا يرث
الكافر وقال الشافعي كل ما في لان المسلم لا يرث الكافر لا سيما للردة
فانه لا يرث احدا فوجب ان لا يرثه احد كالرقيق فيكون فيا للمسلمين
لانه مال حر بي لا امان له ولنا انه كان مسلما ما كماله فاذا تم هلاكه
بالموت او القتل يخلفه وارثه في ماله فيكون تورثا من المسلم اذ الحكم
عنده تمام بسببه يثبت فمن اول السبب كالبيع بشرط الخيار اذا اجيز
ثم اختلفت الروايات عن ابي حنيفة فيمن يرث المرتد فروى الحسن عنه انه
يرثه من كان وارثا له وقت ردة ويترى كذلك الى وقت موته

اذا ارتد

او قتله او القضا بلحا ق حتى لو مات وارثه قبله او حدث له وارث
 آخر بعد ارتداده بعتق او اسلام او علق حادث لا يرث وروى ابو يوسف
 عنه انه يعتبر وجوده وقت الرد ولا يبطل استحقاقه بموته بل يخلفه
 وارثه وروى محمد بن عيسى عن ابي حنيفة انه لو ارثت من الميت الميراث او قتله
 او القضا بلحا ق وهي الامة لان الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه
 كالموجود عند ابتداء السبب الا يرى ان الزيادة التي تحدث من المبيع
 قبل القبض يجعل كالموجود عند ابتداء العقد وترثه امرة المسلمة اذا
 مات او قتل او قضى عليه باللمحاق وهي في العدة لانه صار فارا بالردة
 اذ الرد بمنزلة المرحل لانها سبب الموت والمرتدة لا يرثها زوجها
 الا ان يكون مريضه ويعتق مدبره وامتهان او لاداة بعد الحكم
 بلحا ق لان ذلك بمنزلة الموت وتحل الديون التي عليه لان الدين
 المؤجل يصير حالا بموت المدين والمدة كسبها لو رثتها اذ لا حرج
 منها فلم يتحقق سبب النفي بخلاف المرتد عند ابي حنيفة لكونه محاربا في الحال
 او في المال باللمحاق ولحا ق بدل الحرب مع الحكم به اي مع حكم
 الحكم بلحا ق كالموت لانه يصير من اهل الحرب وهو اموات في حق
 احكام الاسلام لا لقطع ولا لئلا يترام عنه كما انقطع
 عن الميت الحقيقي ويدل عليه قوله تعالى ومن كان ميتا فاجنيه
 ولا بد من الحكم به لانه ليس بحكم الاحتمال العود اليه فاذا اتصل
 به الحكم وترجح جانب عدم العود صار محكما وتصرفات المرتد
 ثلثة اقسام بعضها نافذ بالاتفاق كالطلاق والاستيلاء
 وقبول الهبة واسقاط الشفعة لانه لا ينصرف الى تمام الولاية

ولا الى حقيقة الملك حتى صحت هذه التصرفات من العبد مع قهره وولايته
 وبعضها باطل بالاتفاق كالنكاح والذبح لان الحمل بهما يعتمد الجملة
 ولا مله له وبعضها موقوف بالاتفاق كالفاضة لانها يقتضي
 المساوات ولا مساوات بينهما في الحال والبيع والشراء والرهن والجاره
 والهبة والاعتاق والتدبير فهذه التصرفات مختلفة في فروعها اسم
 نفذت وان مات او قتل على ردته او حكم بلحا ق بطل عند ابي حنيفة
 ينفذ هذه التصرفات الا ان عند ابي يوسف ينفذ كما ينفذ من المصحح حتى
 يعتبر تبرعاته من كل المال وعند محمد ينفذ كما تنفذ المريض حتى يعتبر
 تبرعاته من الثلث لهما ان صحة التصرف يعتمد الاهلية وهي تثبت
 بالخطاب وذابا لعقل وهي ثابتة ولو زال الملك لزوال الوثقة
 الا يرى انه لو ولد له ولد بعد الردة لستم الشهر فضاة لمرارة
 مسلمة يرثه ولو مات ولده قبل حكم القاضي بالموت لا يرثه واذا كان
 الزوال مقصورا على حال الموت ثبت ان ملكه قائم فصحة تصرفه ونفذ
 ولده حتى يقرر تحت ايدينا حتى يقتل وكونه حربيا مقهورا بسبب
 لزوال ملكه وما لكيت وبطلان تصرفاته غير ان الاسلام مرجو
 منه لبقاء الاخبار على الاسلام فقلنا يتوقف تصرفاته لتوقف
 حاله بين القتل والاسلام ولا يبرأ من مجنون وصبي وسكران
 الذي لا يعقلان لانها يستثنى على الاعتقاد بخلاف ما اذا كانا يعقلان
 ويصح اسلام الصبي المميز عندنا في احكام الدنيا والاخرة لا يرث
 ابويه ان كانا كافرين لما روى عن جابر انه لم قال كل مولود يولد
 على الفطرة حتى يعرّب عن لسانه فاذا عرّب عن لسانه فاما شاكرا

فلا نقوله فاستلوا اهل الذكر الآية وتعلم البازي ونحوه من غير كمال
 باجابه اذا دعي روى ذلك عن ابن عباس ولان برك البازي لا يحتمل
 الضرب فتعلم تحقيق شرط ترك الاكل فيه فاقم مقامه ما يدل عليه
 وهو الاجابة عند الدعاء فان ارسل الجارح المعلم وسمى اسم الله عند
 ارساله فخرج صيدا ومات بحرجه اكله الاصل فيه قوله نعم لعدي
 بن خاتم اذا ارسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله تعالى عليه فكل وان
 اكل منه فلا تاكل الحديث ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية ليتحقق الركوة
 الاضطراري كذا روى وهو الجرح في اي موضع كان من البدن وان
 لم يخرج حتى مات لم يحل وكذا لو خنقه او كسره لعدم الجرح وروى
 عن ابي يوسف انه لا يشترط الجرح فاوكل معق الجارح بالكل سب كما في
 قوله تع ويعلم ما جرحتم بالنهار اى كسبتم فان اكل منه المفهومي والكل
 لم يحل لما روي في حديث عدي خلافا لالك والشافعي في المقدم اعتبار
 بآبكت ولنا قوله تع فكلوا مما امسكن عليكم هذا اشارة الى ان في
 اكله يكون امساكا لنفسه لا على صاحبه بخلاف البازي فانه لو اكل
 منه يوكل بالقياس ان لا يحل كما في الكلب وهو احد قول الشافعي
 لكن تركناه بان اثر ابن عباس ولا يحل ما اصطاده قبل هذا اى قبل
 ترك الاكل بان صاد صيد او لم يأكل منها ثم اكل من صيد آخر
 كان في البيت على قول ابي حنيفة خلافهما او في الصحراء اى كان
 في الصحراء وبعد الاجازة فالمرتبة فيه بالاتفاق لهما ان الاكل لا يدل
 على جهله لان الحرفة قد ينسى وقد يشتد عليه الجوع فياكل مع
 علمه ولان ما حرزه قد اضمي فيه الحكم بالاجتهاد فلا ينقض بالاجتهاد

وان تشارك كلبك كلبا اخر
 فلا تاكل فانك انما سميت
 على كلبك ولم تسم على
 كلب اخر غيرك

مثله

مثله لان المقصود قد حصل بلاول بخلاف غير الحز لان المقصود لم
 يحصل فيه من كل وجه لبقاء الصيدية فيه من كل وجه بواسطة عدم
 الاحراز فيحرم احتياطا ولان اكله اية جهله من الابتداء لان الحرفة
 لا ينسى اصلها فبالاكل تبين ان تركه كان بسبب الجهل لا للتعليم وقد تبدل
 الاجتهاد قبل حصول المقصود فصارت كبتبدل اجتهاد القاضي قبل القضاء
 وقال بعض المشايخ انما يحرم تلك الصيد غدا اى ح اذا كان العهد قريبا
 اما اذا اتاوا لبيان اى عليه شررا واكثر وصاحبه قد قدر تلك الصيد
 لا يحرم تلك الصيد في قولهم جميعا لان في المدة الطويلة يتحقق
 النسيان بخلاف القصيرة وقال شمس الايمه السر حنفي الصحيح ان الخلاف
 في الفصلين ولا ما يصيده بعد حتى يصير معيا بما ذكرنا من كيفية
 التعليم ولو فر باز من صاحبه فمكث حينا ولم يجبه اى ابازى صاحبه
 اذا دعاه ثم صاد بعد عوده فحكمه حكم الكلب في الوجوه كلها بما ذكرنا
 لانه ترك ما صار عالما به فحكمه كحكم الكلب اذا اكل من الصيد ولو شرب
 الكلب من دم الصيد ولم يأكل منه حل اكله لانه دليل على علمه حيث امسك
 على صاحبه ما يريد صاحبه وشرب وتناول ما لا يريد وكذا لو اكل ما
 اعطاه صاحبه منه لانه امسك عليه حيث وقع التسليم اليه فصارت كما
 لو القى اليه طعاما اخر او خطفه اى استلب الكلب الصيد من صاحبه
 بالوثب عليه فاكل منه فيحل ايضا كما لو اقرش شاته بخلاف ما لو فعل
 ذلك قبل ان يحزبه ولو قطع من الصيد قطعة في اتباعه آياه فاكلها
 اى تلك القطعة ثم اتبعه اى الصيد فاخذ فقتله ولم يأكل منه لم يحل
 لانه صيد كلب جاهل حيث اكل منه وترك ما بقي بعد شبعه بتناول

الخلاف حانك فني وطانك سكونيله
 قابض استيلا ب معناسه
 وانقولى

حل لان شرط الحل ترك الاكل من الصيد
 قبل اخذ المالك وبعد صاد الشاة
 تقتض جبريته اختطاف اللحم منه فاذا
 صعدوا

صيد

خلال ذلك والشا في لعدم الارسال عليه ولو ارسله على كثير وسعى
 عند ارساله مرة واحدة يحمل كل ما قتله بتلك التسمية لان الذبح يقع
 بالارسال حتى يشترط التسمية عند الفعل واحد فيكفيه تسمية
 واحدة بخلاف المشايخ اللتين لم تقضج احديهما فوق الاخرى فانه
 لا يحمل بالتسمية الواحدة لان الثاني يصير مذبحا بفعل آخر فلا بد
 من تسمية اخرى حتى لو اخرج احديهما فوق الاخرى فذبحا بمرة
 واحدة خليتا بتسمية واحدة وتكمن الفهر اي اختفاؤه بعد
 ارساله لا يقطع حكم ارساله لانه لا يتحقق به ما قصده بالارسال فلا
 ينقطع حكم الارسال وكذا الكلب في اعتاد عادته اي عادة الفهر في اللقمة
 واذا اخذ الجارح من الكلب والباري وغيرهما صيدا بعد صيد بالارسال
 واحد حل الكل ما لم يعرض باستراحة لان الارسال قد صح من المسلم فما
 ياخذ في وجده ارساله يكون ممسكا على صاحبه ما لم يعرض ما يقطع
 حكم ارساله كما لو جثم على الصيد زمانا طويلا ثم به صيدا آخر فقتله
 اي الصيد الاخر لم يحمل انتاني لان فور الارسال النقطع حيث جثم على الاول
 طويلا فقد فات ارسال صاحبه في حق الصيد الثاني وهو شبه الحل
 الجثم وقوع الشيء على سبيل المارضة من قولهم جثم الطائر على الارض
 اذا وقع فيها ولو مر السهم من الصيد المقصود بالرمي الى صيد آخر
 فقتله حل لما ذكرنا في الارسال ولو ارسل باذيا على صيد فقتل
 على شيء ثم طار واخذ اي الصيد حل ان قصر الزمان اي زمان مكثه
 بقدر ما يكون تمكنا لا استراحة لان من عادة البكار ان يقع على شيء
 وينظر على صيده ليتمكن من اخذه بخلاف ما لو مكث للاستراحة لما قلنا

ولو وقع الصيد حيا في يده ولم يتمكن الصائد من ذبحه وحيوته والى والحال ان حيوة الصيد فوق حركة المذبوح
 بان يتوهم منها ابقاؤه حرم اكله لانه قدر على الذكوة الاختبارية بقوله فوق حركة المذبوح لا لو تحرك
 كاضطر المذبوح كما اذا وقع في يده بعد ان شق بطنه واخرجه ما فيه حل اكله لعدم اعتبار تلك الحيوة

تلك القطوع ولو التي ما قطع من الصيد ثم ابتعد فقتله ولم يأكل منه
 حتى اخذه صاحبه ثم مر بتلك القطوع التي القاها فاكل حل لانه لو اكل
 من نفس الصيد في هذه الحالة لم يضره فاذا اكل ما بان منه وهو لا يحمل
 لصاحبه اولى بخلاف لو وجد لاول لانه اكل في حالة الاضطراب فكان
 جاهلا بمسك نفسه وان ادرك المربى الصيد حيا مثل حيوة المذبوح
 وجبت زكوة لفقره عدم لعدي وان امسك عليك فادركته حيا فاذبحه
 فان تركها اي التذكية حتى مات لم يحمل لتركه الزكاة الاختيارية
 مع القدرة عليها وكذا الحكم في اباذي والسهم وان كان حيوة فوق حيوة
 المذبوح لم يحمل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يحمل وهو
 قول الشافعي وكذا ان لم يتمكن من ذبحه لضيق الوقت بان كان في اخر
 الرمي لا يحمل عندنا بخلاف الشافعي وهو قول الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل
 وبه اخذ القاضي غير الملازم لانه لم يقدر على الاصل لضيق فبقيت ذكاة
 الاضطرار موجبة للحل وتنا انه بالوقوع في يده لم يبق صيدا فلم
 يعتبر ذكاة الاضطرار فيه او لفقد الالة اي لم يكن منه لفقد الالة
 فانه لا يحمل ايضا عند بعض المشايخ لان التقسية من قبله حيث لم
 يوجد الالة الذكاة مع نفسه فصارت لا أهلية ان لم يتمكن من ذبحه
 لذلك لا يحمل بذكاة الاضطرار وهو الجرح وكو وقع الصيد عند
 مجوسية وقد رعى ذبحه بتقدم الاسلام فلم يذبحه ثم مات الصيد
 لم يؤكل لان زكاة الاضطرار لا يكتفى عند وجود القدرة على الاختيار
 ولو ارسله كلبه على صيد فاخذ ذلك الكلب غيره من الصيد وحل
 اكله لان المشروط بالنقل لارسال دون التعيين والزيادة عليه نسخ

لان اسك الصيد على صاحبه حيث لم يأكل منه وتناوله
 قطع الفطرة بعد حصول الصيد لا بد صاحبه لثبوت
 ذبحه الفاعل لصاحبه بل ذلك لا يلزم حيا فانه
 من لا يعلم ان صاحبه لا يرغمه

لم يحمل
 كالا على شيء

خلاف

في الجثوم ولو اخذ جارح معكم صيدا ولم يعلم ان ذلك الجارح هل ارسل
 احدا لم يحل لان الاباحة لا تثبت بدون الارسال وقد وقع
 المشك في الارسال فلا يحل وان شاركه اى الكلب المعلم كلبا غيره معكم
 او كلب مجوسى او كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عدا لم يحل لانه اجتمع
 البيع والمحرم فيقلب جهة الحرمة ولورده اى الكلب المشارك الصيد
 عليه اى على الكلب المعلم ولم يخرج اى الكلب المشارك ذلك الصيد
 معه اى مع الكلب المعلم حل لعدم الجرح منه وكره لوجود المشاركة
 في الاخذ قيل هذه كراهة تنزيه وقيل كراهة تحريم وبه اختيار
 شمس لا يائمة الحلوى ولورده عليه اى رد الصيد على الكلب المعلم
 المجوسى حتى اخذه او اغراه اى المجوسى ذلك الصيد به اى بالكلب المعلم
 فلا بد ذلك عدوه لم يكره لان فعل المجوسى ليس من جنس فعل الكلب
 فلم يثبت المشاركة فكان الصيد ما خوذ ايا الكلب الذى ارسل المسلم
 وكذا لو لم يرد عليه الكلب الثانى بل حل عليه فزاد الاول بذلك عدوه
 يحل لان فعله لم يؤثر في الصيد وانما اثر في الكلب المرسل لانه اذ طلبا
 فلا يضاف الاخذ الى فعله ولو ارسله مجوسى فاغراه به مسلم فزاد
 عدوه لم يحل لان الاغراء دون الارسال ولهذا لم يثبت به شبهة الحرمة
 فالولى ان لا يثبت المحل ويعتبه الاهلية وعدمه باى الجمل والحرمة
 عند الارسال لا عند الاخذ حتى لو ارسل مسلم كلبه الى صيد ثم
 ارتد واو العياذ بالله فاصابه الكلب حل بخلاف ما لو ارسله
 مجوسى ثم اسلم فاصابه الكلب فخرجه لان الارسال هو الزكاة
 فيعتبر ذلك عنده وعلى هذا الرى وكل من لا يحل ذكاته من المراتب

فزار

نص

والحرم

والحرم وتارك التسمية عدا فهو كالمجوسى فيما قلنا من التفصيل في الاغراء
 وغيره والمسلم وغيره سواء في صيد السمك والجراد لانه لا زكاة
 فيها ولو انفلت كلب مجوسى ولم يرسله صاحبه فاغراه مسلم
 بالصيد فاخذه حل استحسننا لان الاغراء يجعل بمنزلة ابتداء
 الارسال **فصل** ومن سمع حستا ظنه حست صيد فرماه
 او ارسل عليه جارحا فاصاب غيره هل المصاب اذا كان السموي
 حتى صيد ولو خنزير اخطا فالابى يوسف في الخنزير ليعقل
 حرمة وخلاف المالک اذا كان مما لا يؤكل لان الاصطيد لا يفيد
 الاباحة فيه قلنا ان اسم الاصطيد لا يختص بالماكل فيكون دخلا
 تحت قوله تعالى واذا حملتم فاصطادوا وكان اصطياده مباحا
 واباحة تناول يتعلق بالمحل فيثبت بقدر ما يقبله لحم وجلد
 وقد لا يثبت اذا لم يقبله واذا وقع اصطياد اصاب كانه رعى الى صيد
 فاصاب غيره بخلاف ما لو ظهر انه ادى وجوب اهل الفائه لا يحل المصاب
 لان الفعل ليس باصطياد والطير المستأنس والظبي المربوط اهليان حل
 فصار الرى اليهما كما الرى الى الشاة لان ماوى الطير المستأنس البيوت
 والظبي المربوط بمنزلة ولو اصاب السموي حسة وقد ظنه آدميت
 فظهر صيدا حل لانه لا عبرة بظنه مع تعينه ولو رى الى طائر فاصاب
 صيدا غير الطائر ولم يعلم انه وحشى واهلى حل الصيد لان الاصل
 في الطير التوحش فيمتسك به حتى يعلم الاستيناس بخلاف ما لو رى
 الى بغيره فاصاب صيدا ولم يعلم انه نادام لا فائه لم يحل لان الاصل
 في الابل الاستيناس فيمتسك به وان علم انه ناد حل لظهور صيد ولو رى

اى صوتا خفيا معلوك

وعن ابى يوسف ان كاهن الحسن خنزير لم يؤكل لتعلق
 الحرمة في لحمه وجلده بخلاف سائر السباع فان حرمة
 مؤثر في لحمه فقط وهو قال فخران كان حسن سباع
 لا يؤكل المصاب معلوك

لان المسلم ليس بصيد والطير المستأنس
 حاطة صيدا فراه او ارسل
 عنه جارحا فاصابه غير ثم ظهر انه حش اهل
 لا يحل لان البلد ثابت عليه ما قبل هذا في الحال
 واما حق المحرم فانه صيد ان كما مر في المح
 مرفوع بانه قائم مقام الفاعل للمسموع
 واعتمد على الموصول المستفاد من الالف
 واللام معلوك

المصاب معلوك

الى سكة او جردة فاصاب صيدا حل في احدى الروايتين عن الجيوش
وهو الصحيح لان الرمي صيد وفي رواية دسّم عند لايجل لانه لا كفاة
لها والاصطياد خلف عن الزكاة واذا وقع السهم بالصيد او جرة
الجراح فيجوز ان يغاب عن الصايد ولم يزل في طلبه حتى اصابه بنش
فتاحل استخسانا والقياس ان لايجل وهو قول الشافعي لاحتمال
ان لمات بسبب آخر ولنا انه لم يمت بالروح على حمار وحش عقيم
فتباد راصح به اليه فقال دم دعوه فسياتي صاحبه فجاء رجل
فقال هذه رميتي وانا في طلبها وقد جعلت بالك فامر النبي دم
ابا بكر فقسم بين الرقاق وان قعد عن طلبه غم اصابه ميتا لم يجز
لانه لم يكره اكل الصيد اذا غاب عن الرامي وقال لعل هوام الارض قتله
ولان احتمال موته بسبب آخر قائم الا ان اسقطنا اعتباره ما دام
في طلبه ضرورة ان لا يعزى لاصطياد عنه ولا ضرورة فيما قعد
عن طلبه وكذا لو وجد به جراحة اخرى سوى جراحة سهمه لانه
ظروته سببان احدهما موجب للموت والاخر موجب للحياة فيغلب الجنب
للحياة مع ان الموهوم في هذا كالتحقق ولورمي صيدا فوقه في ماء او على
سطح او جبل او شجرة او صخرة او حايط او اجرة ثم وقع منه الى الارض او ماء
فوقع على رمح منصوب او قصبة قائمة او حرف اجرة لم يجز لان الله
نع ذكر المتردية من جملة الحرمات واحتمال الموت بغير الرمي اذا لم
مهلك وكذا السقوط من عال وكذا جدة الرمح ونحوه الا اذا بان
داسه بالرمية فيجوز لان موته يضاف الى الرمي ولو وقع على الارض
حيث او على جبل او ظهر بيت او اجرة موضوع او صخرة فاستقر عليها
فمات

اورماه في جبل فتروى من
موضع الى موضع حتى وصل
الى الارض صح

حل

حل اما اذا وقع على الارض فلم يمت تمكن الاختراز عنه فيسقط اعتباره
كثلا ينسد بابه واما اذا وقع على جبل وغيره فلان ذلك الموضع
بمنزلة الارض الا ان يصيبه حدة الصخرة فيشق بطنه فيجرح لان ذلك
سبب لموته والمراد بما ذكر في الاصل انه لم يصيبه من الصخرة الا ما يصيبه
من الارض لو وقع عليه كذا روى عن ثعلبة اللامي السرخسي وان كان
الطير ما يثاقه ماء في الماء حل ان لم يغرس بالجر اجرة فيه وان اغرس
لايجز لاحتمال الموت به دون الرمي لان شرب الجرح سبب لزيادة
الدم فصار كما اذا قتل السهم ولايجز الصيد باليدقة وهي طينة
مدودة يرعى بها لانه لايجز بل يدق ويكسر وعرض الغرض وهو
السهم الذي لا يرش عليه لقوله دم ما اصابه الغرض بحد فكل وما
اصابه عرضه فلا تاكل والعصا التي لا حد لها يجرح لان قتله نقل
لاجرحا والجرح الثقيل ولو جرح لانه يحتمل قتله بثقله ولو كان الحجر
خفيفا وفيه حدة حل لتعين الموت بالجرح ولو رماه بمرقة محددة
ولم يجرحه لم يجز لان القتل بالدق ولو ابان داسه او قطع او داجه
حل لحصول المقصود نص عليه الامام قاضي خان في هذه المسائل ان الموت
اذا اضيف الى الجرح قطعاً حل الصيد وان اضيف الى الثقيل قطعاً حل
وان وقع الشك ولم يدر انه مات بالثقل او بالجرح حرم احتياطاً
ولو رماه بسيف او سكين حل ان جرحه بحد لوجود الجرح وان اصابه
بقضاء السكين او بعقب السيف حرم لان قتله قاذوا جرح السهم والكلب
الصيد جرحا غير مدّ قتل يجزى ذلك عن بعض المشايخين وهو الاظهر
سواء كانت الجراحة صغيرة او كبيرة لان الدم قد يجس في العروق لضيق

بمنزلة
ثقله
سكنه

ولو ابان داسه او قطع او داجه لايجز
لان العروق ينقطع بثقل الحجر
كما ينقطع بالقطع ولعله مات
قبل قطع الاوانح فلايجز بالشك
تجمع الفوائد للتحفة

قال في الحاشية ذبح شاة او بقرة مريضة فخرت بعد الذبح وخرج منها دم مسفوح حلت لان علامة الحياة احدى هذين الامرين وقد وجدوا ان لم يخرج من دم مسفوح لا يحل لكن هذا اذا لم يعلم حياتها وقت الذبح اما اذا علم حلت وان لم يخرج من دم مسفوح لا يحل لكن هذا اذا لم يعلم حياتها وقت الذبح اما اذا علم حياتها وقت الذبح حلت بطلان الشبهة

المنفذ او غلظ الدم وقيل لا يحل لانعدام معنى الزكاة وهو اخراج الدم لشروط النبي عم ذلك بقوله انهر الدم بما شئت وقيل يحل في الجرح الكبيرة لعدم الدم لان عدم جروح الدم لا في الصغيرة لان عدم خروجها لضيق المنفذ ولو كان الجرح مدهيا يحل بالاتفاق ولو ذبح شاة ولم يسيل منها دم فعلى القولين في قول ابي بكر الاسكاف يحل لوجود فعل الزكاة قال عم الزكاة ما بين النسيئة والقيمين وفي قول ابي القاسم الصغار لا يحل لعدم معنى الزكاة وهو تسيل الدم وقيل ان تحركت حلت لوجود علامة الحياة ولو خرج الدم ولم يتحرك لا يحل لانه لم يعلم حيوتها عند الذبح ولو اصاب الشتم ظلف الصيد او قرنه حل ان ادماه لحصول المقصود وهو تسيل الدم والا فلا لعدم حصوله ولو رمى صيدا فقطع مخفوه او قل من نصف رأسه حل الصيد لا المقطوع لقوله عم ما بين من الحية فهو ميت خلافا للشافعي فعنده حل ان مات منه لانه مبان بذكاة الاضطراب وان قطع نصفين او قطعه اثلاثا والاكثري من مؤخره او قطع نصف رأسه او اكثر حل الكل لوجود قطع الاوداج اذ يكون من القلب الى الدماغ ولانه لا يتوهم بقاءه حيا بعد هذا ولو تعلق العضو المقطوع بجذبه فان كان يلتزم لو تركه حل العضو ان مات لان هذا جرح وليس بابانة وكان كسائر اجزائه والا اي ان لا يلتزم بتركه فلا يحل لوجود الابانة معنى والعبرة للمعاني ولا يحل صيد الجوسي والمرتبة والوفى والحريم لانهم ليسوا من اهل الذكاة في حالة الاختيار فكذا في حالة الاضطراب بخلاف اليهود والنصارى فان صيده يحل لانه من اهل الذكاة اختيارا فكذا اضطرابا ومن رمى صيدا فاصاب به ولم يخنقه ولم يخرج له من خير

اللينة لامت فاعلمه كوكس
مخر مناسنه وانفكاله

التيام
يارق بوق

الامتناع

الاول من
الصيد
الصيد
الصيد

الصيد
الصيد
الصيد

الامتناع فراه اخذ فقتله فهو اى الصيد له اى للآخر لانه هو الاخذ وقال عم الصيد من اخذ ولا يحل لانه في يكون ذكوة ذكوة اضطراب وقد وجد وان اخنقه الاول فهو له ولم يحل لاحتمال موته بالثاني وهو ليس بذكاة لقدرته على ذكوة الاختيار ويضمن الثاني للاول قيمته جرحا بجرحه الاول ان علم حصول القتل بالثاني بان كان الرمي الاول بجبال يجوز ان يسلم منه الصيد والثاني بجبال لا يسلم الصيد منه لانه اتلف صيدا فملوكا له لانه يملكه بالاخذان فيلزمه قيمة ما اتلف وقيمته وقت اتلافه كان ناقصا بجرحه الاول فيلزمه ذلك اذ العبرة في ضمان المتلف وقت الاتلاف وان علم حصوله بهما اى بالجرحين او شك ضمن الثاني ما نفقته جرحته لانه جرح حيوانا فملوكا للغير وضمن نصف قيمته حيا وجرحا بجرحه لحيوانا فملوكا للموت بهما فيكون هو متلفا نصفه وهو مملوك للغير فيضمن ذلك ونصف قيمته لحمه ذكيا لانه بالرمي الاول صار بجبال يحل بذكاة الاختيار ولو لا الرمي الثاني فهو افسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه ضمنه مرة فدخل ضمان اللحم فيه وان كان الرامي ثانيا هو الاول فحكم الاياحة مل قلنا فايما اذا كان الرامي غيره وصار كالحمار في صيد على جبل فاختله ثم رماه ثانيا فانزله فانه لا يحل صيده لان الثاني محرم كذا هذا ويجوز صيد ما يؤكل لحمه من الحيوان وما لا يؤكل لحمه لا اطلاق قوله تع واذا حملتم فاصطادوا ولان في اصطاده تحصيل منفعة جلده او شعره او غيره او دفع اذيته عن الناس فكان مشروعا وتحصيل هذه المنافع ولو رمى صيدا فراه اخر فاصاب سهم الثاني سهم الاول فزده الى الصيد

الصيد
الصيد
الصيد
الصيد

بان قطع ثوائمه او جناحه
او شق بطنه صعلوك

بان لادرسه بانها مات
مهر صعلوك

فيما اذا كان الرامي الثاني غير الاول قوله ثانيا
مفعول الرامي مفعلا على الموصوف قوله هو
ضمير فصل لا يحل له عند التحليل لانه عند الرامي
بعض النخاع ضميمه مرفوع المحل بانه ناكيد
قوله الاول منصوب على انه خبر كان صعلوك

فانه التسمية فيها على الالة وهي
الانجيل التي فيها صواب
والالة نوحانة جاد كاسم
والالة ان وما اشبهها
والكلب والباري كخونها
هذه صمدون

فان الخط كان في يده فالتعلق بالخط يصير فيه فيكون له ويخرج الاولى
من بطنها ويسلم الى المشتري من غير خيار وان نقصها الابتلاع لان هذا
نقصان حصل بعد القبض حتى لو لم يكن المشتري قبضها فله الخيار ان نقصها
الابتلاع ولو ابتلعت السمكة المبروطة سمكة اخرى فاما للمشتري
قبضها اولاً لانه صار ملك المشتري فيكون له كما لو صاد كلبه ^{فصل}
وذبيحة المسلم والكتابي حلال اما ذبيحة المسلم فلانه على ملة التوحيد
اعتقاداً واما الكتابي فلانه يدعي التوحيد لاصل فيه قوله تعالى اما ذكيتم
وقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد به طعام يلحقه
الذكاة من جهتهم ويدخل فيه الكتابي الحنفي والذقي العزني التغلبي
لاطلاق النص بخلاف ذبيحة المجوسي والمرن والوثني مطلقاً سواء
كان من العرب والعجم فان ذبيحتهم لا يحل اما المجوسي فلقوله عام
في حرم سنواهم سنة اهل الكتاب غيرنا كمن سنواهم ولا اكل ذبايحهم
وكونه المجوسي او نصره او كل صيده وذبيحته بخلاف ما لو تجس الى يهودي
والنصراني واما المرن فلانه لا ملة له لانه ترك ما كان عليه وما انتقل
اليه لا يقر عليه واما الوثني فلانه لا يعتد الملة وبخلاف ذبيحة
الحرم الصيد ولو في الجمل وما ذبح من الصيد في الحرم ولو كان الذابح
حلالاً اما ذبيحة الحرم فلان فعله فيه غير مشروع فلا يحل وما ذبح
في الحرم فلقوله لم لا يقر صيدها والذبح اقوى من التنفير فاولى
بالتحريم والصبي والمجنون والسكران ان كان يقدر على الذبح ويعقل
التسمية حل ما ذبحه والاى ان لم يعقل التسمية فلا يحل لان التسمية
على الذبيحة شرط بالنص والصبي اذا كان احداً بولي نصرانياً والاخر

فصل
في احكام الذبح اعلم ان الذبح شرط حل الذبيحة
لحمه لقوله تعالى اما ذكيتم ولان به يتميز الدم
النجس من اللحم الطاهر ولما ثبت به الحل
والظاهرة في المأكول ثبت الطهارة
في غير مأكول

طهارة كان ذمياً او حرياً وسواء ذبحوا صيداً
او اهلياً صكاً لما بيننا واعلم ان النصارى
اذا ادعى التوحيد واعتقدوا المسيح الرب ابن
الله وكذا اليهود ان اعتقدوا ان العزني ابن
الله لا يحل ذبيحتهم كذات المنصفاء
ويحل ذبيحة الصابني وصيده وهم قوم
يقرون بيسوع ويقررون الزبور فهم
منصف من النصارى وقالوا انهم يعبدون
الشمس فعلم قولهم لا يحل ذبيحتهم
اسم لما يذبح كالذبح صمدون

مجوسياً وهو يعقل الذبح بكل صيده وذبيحته خلاف الشافعي ومثروك
التسمية عمداً ميتة لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانته
لفسوق ومثروكها ناسياً حلالاً لان النسيان مرفوع حكمه للخرج وقال
الشافعي يحل في الوجهين وقال مالك لا يحل فيهما ووقت التسمية في غير
الصيد عند الذبح وهي على المذبوح وفي الصيد عند الرمي وارسال الجارح
وهي على المأكلة لان التكليف بحسب الوضوء والمقدور له في الاول الذبح
وفي الثاني الرمي والارسال دون الاصابة فيشرط عند فعل بقدر عليه
ولهذا الواضع مشاة وسنن ثم تركها وذبح غيرها بتلك التسمية لم يحل
بخلاف الارسل والرمي فانه لو ارسل كلبه الى صيد وسنن فترك الكلب
ذلك الصيد واخذ غيره وكذا لو رمى سهماً الى صيد وسنن فاصاب صيداً
آخر ولو اجمع مشاة وسنن ثم رمى السكين وذبح باخر اى يسكنين
اخر حل لما انهما في الذكاة الاختيار على المذبوح لا على الالة ولو رمى
على سهم ثم تركه ورعى بغيره اى غير السهم المستحق فقتل لم يحل لما قلنا
انها في الذكاة الاضطراب على الالة ولو قال في تسمية بسم الله بحمد رسول الله بنص محمد او محمد رسول الله بالرفع
محمد رسول الله بالرفع على الالة ابتداء وقال اللهم تقبل مني او من فلان
حل لعدم وجود المشرك وكرة لوجود القرآن صورة في تصور صورة
الحرم ولو كان قال محمد بالجر على العطف لم يحل لانه اهل به
لغير الله وقد قال الله تعالى وما اهل به لغير الله ولو قال بسم الله بغيره
وقصد به التسمية حل لان الالكسر هو الله تعالى كذا قاله الجوهري
ولو قال اللهم اغفر لي وقصد به التسمية لم يحل لانه دعاء وسؤال
ولو سجد اى قال سبحان الله او حمد اى قال الحمد سداً وكبر اى قال

واللهم والكاتب في ذكرك التسمية سواء
صمدون
في ذبح كلبه

صمدون

لوجود الوصل صورة صمدون

علم ان لم يقصد به ذكر الله وقد تراءى هذا لم يحل
اعلم ان شرط التسمية هو الذكر الخالص للرب
لحديث ابن مسعود رضي الله عنه في ذكرك التسمية عند الذبح
قال في القرآن ويجوز التسمية بالفارسية بيان يقول
على الذبيحة بنام خذ صمدون

بشيد الباء بوزن الجبة المنخر قاله الجامع الصغير لآباس بالذبح في الخلق كله وسطه واعلاه واسفله لقوله عم الذكاة بين
 اللثة والمحيين ولا نه مجمع العروق فيحصل بقطعه انهار الدم على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء كذا في الهداية وفي المير
 لو وقع الذبح فوق العروة قبل العقدة يحل وافي حافظ الدين البخاري بحكمه سواء بقيت العقدة لما يلى الصدر لان المقترن قطع اكثر
 الاوداج قاله الخزانة لو قطع فوق العقدة لا يحل لان محل الذبح الخلق وتقدر عن الزخيرة كذلك واختار صاحب الوقاية ثم قال
 فالخاص ان هذا موضع الاختلاف
 فليتأمل في الفتوى ان كل وجه انتهى
 حمله

ان المقطوع اى ثلث كانت من الاربعة والمتروكة اى واحد كان عند اى 2 لان الاكثر يقوم مقام الكل واشترط ابو يوسف
 قطع احد الودجين مع الخلقوم والمرى لان المقصود من قطع الودجين انهار الدم فينوب احداهما عن الآخر وعن محمد انه
 اذا قطع اكثر من واحد من الخلقوم والمرى والودجين يحل والا فلا قيل هذا اصح وقال الشافعي يكفي قطع الخلقوم والمرى لان
 الحياة يزول بها ولنا قوله عم افر الاوداج بما شئت وانما جمع الودج تقليبا على الخلقوم والمرى وعند مالك لا بد من تمام
 قطع الاربعة

ان يقوم مقام الكل تقادير يا عن زيادة التعذيب وعند يشترط قطع الخلقوم
 وعند انه يشترط قطع المرى ايضا واحدا الودجين وعن محمد انه لا بد من
 قطع اكثر كل واحد من هذه الاربعة وهو رواية عن ابي جعفر ويجوز الذبح
 بكل واحد وانهر الدم لقوله عم بما شئت الا السن المتصل والظفر والقرن
 الغير المنزوع فان المذبوح بها ميتة لا تقيس بالنقل فيكون في معنى
 المنخفة والذبح بالمنفصل منها مكروه وكذا بالعظم وبكل ما فيه ابطاء
 الكمال لما فيه زيادة تعذيب على حيوان وقد اقرنا بالاحسان في الذبح
 قال عم اذا ذبحتم فاحسنوا الذبيحة ويستحب اجداد السكين قبل الاضحية
 لانهم قال وليحد احدكم شفرته وليبرج ذبيحته ويكرم الاحداد بعده
 اى بعلة الضجاع لما روى انه عم راي رجلا اضجع شاة وهو يحد شفرته
 فقال لقد اردت ان تيتها بموتين حدتها قبل ان تضجها ومن بلغ
 بالسكين التضاع وهو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى القتب
 كذا في المغرب او قطع الرأس حل وكره له يدهم عن ان يخضع المشاة اذا
 ذبحت وفي قطع الرأس زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة وكل زيادة
 تعذيب لا يحتاج اليها في الذكاة مكروه كجذب المذبوح برجله الى الذبح
 وسلخه قبل ان يتم موته وكذا لومات ولم يبرد اى لم يسكن الاضحية
 يكره سلخه ايضا عند البعض لما فيه من زيادة الالم ولو ذبح من القفاء
 وتبيحت حتى قطع العروق الثلثة حل لتقام فعل الذكاة وكره لما
 فيه من زيادة التعذيب بلا ضرورة فصار كما لو جرحها ثم قطع
 الاوداج والا اى ان لم يبق حيا قبل قطع العروق فلا يحل لانه
 مات بذكاة الاضطرار وهو قادر على ذكاة الاختيار وما استأنس

الله اكبر وقصد به التسمية حل لان الشرط ذكر الله على سبيل التعظيم وقد حصل
 ولو عطس عند الذبح فجدد له لم يحل في الاضحية لان المأثور به ذكر الله تعالى على الذبح
 وهو يريد به الحمد على نعمة دون التسمية ويشترط التسمية حالة
 الذبح لقوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صافى وهي حالة النحر ثم المعتبر ان
 يذبح عقيب التسمية ولو سعى ثم عمل عملا آخر قبل الذبح كان ذلك العمل
 وان لم يكن العمل قبل الذبح او تكلم انسان حل لوجود التسمية على الذبح والعمل
 القليل لا يفصل بين التسمية والذبح والا اى لم يكن قليلا فلا يحل لوقوع
 الناس كثيرا وان استقل فقليل وفي هذا يتبدل المجلس بالعمل الكثير لا باليسير وما
 وفي الخلاصة لو سعى وحده الشقة او انفلت الشاة وقامت من
 مضجعه ثم اعادها الى مضجعه
 انقطعت تسعدك
 وما فرغ عما يقال عند الذبح شرع واو وبالواو يكره لانه يقطع فورا التسمية والذبح بين الخلق واللثة
 في بياض موضع الذبح وكيفيته التسمية وفي الجامع الصغير لآباس بالذبح في الخلق كله ونسطة واعلاه واسفله
 الاصل فيه قوله عم الذكاة ما بين اللثة والمحيين وما بينهما هو الخلق
 كله ولان المقصود اخراج الدم المسفوح من المذبوح وانما ما يكون منه
 بالقطع في هذا المحل لانه مجمع العروق والجري والعروق المقطوعة فيه
 اربعة الخلقوم وهو مجرى النفس والمرى وهو مجرى الطعام والماء
 والودجان وهما مجرى الدمان لقوله عم افر الاوداج بما شئت
 وهي عروق الخلق في الذبح فيتناول الكل وهو جملة على الشافعي لاكتفاء
 بالخلقوم والمرى ولا بد من قطع ثلثة منها اى كانت عند اى 2
 وهو قول ابو يوسف او لا لآلة الاباحة يتعلق باسالة الدماء
 المسفوحة على سبيل السرعة وهذا المعنى يحصل بقطع اكثر فوجب

قوله اوكل
 قوله اوكل
 قوله اوكل

قوله اوكل
 قوله اوكل
 قوله اوكل

والصياح كاللند اذ لم يغير على اخذه
 فتح لوقته المصوب عليهم مريد الزكوة
 حل الله در عكس

ایضاً خبر بہ بالحدیث جاریہ
و قتله لدفع الضیال لکل یقال
صَلِّ البعیر بالبرقة اذا حمل
عَم انسا لا وقصد یقیناً
صعلوا

من الصيد فزكاته الذبح لانه قدر على ذكاة الاختيار فلا يحل بذخاة الاضطرار
لانها لا تزال كل الدم وما توخش من النعم بصيل او نذ قد كاته الجرح بشرط
قصد الذكاة لا دفع القيال فقط لانه لم يقدر الا على ذكاة الاضطرار
وكذا البعير الواقع في البراذن لم يمكن ذبحه ولم يتوهم موته بعد الجرح
بل ماء فذكاته الجرح لما بينا خلافا لما لك فيه ما وعنه محمد والشاة ان
ندت في الصمء فهي وحشية يحل بالعقر وان نذت في المهر فلا
يكون وحشية فلا يحل الا بذكاة الاختيار لانه يمكن اخذها في المهر
عادة فلم يتحقق العجز عن ذكاة الاختيار بخلاف ما افادت في الصمء
لعجز عن ذكاة الاختيار بخلاف البقر والبقر فانها يكونان وحشيا
بالتدسواء كان في المهر وفي الصمء لانها يدفعان عن انفسهما فلا يقدرون
على اخذها والمستحب في الابل الخمر وهو قطع العروق في اسفل العنق
عند الصدر ويكره الذبح وفي البقر والغنم الذبح ويكره الخمر لانه عم
خمر الابل وذبح البقر والغنم وقد قال الله تعالى فصل لربك وانحر الخمر
وقال الله تعالى ما ركب ان تذبحوا بقرة وقال وفديناه بذبح عظيم وهو
الكثير وانما كره الخمر لانه الفته السنة المواترة والجنين الميت من الذبيحة
حرام عند ابي حنيفة وان تم خلقه وهو قول زكريا والحسن بن زياد وقالوا
اذا تم خلقه اكمل وهو قول الشافعي لقوله عم ذكاة الجنين ذكاة
اقبله ولانه جزء الامة حقيقة وحكما فاعبر الذبح في الاصل ذبحا فيه
وكنه اصل في الحيوة حتى يتصور حياته بعد موت امه فوجب
افراؤه بالذكاة ليخرج الدم عنه فيعمل به فلو وجد ميتا حرم لعدم
الذكاة والمخنقة اي التي قرب الى الخنق والموقوفة التي يقتل

192/22

بخصوص

بعضاً وحجارة لأحد لهما والمتروية أي تسقط من جبل أو تقع في
بئر أو النطحة أي التي ينطمها الدابة وفريسة السبع والذئب
إذا ذبحت وفيها حياة مثل حيوة المذبح حلت كذا روى عن محمد
لقولته ^{بما روي عن محمد} ألا ما ذكيتم وعن أبي ع أنها إنما يحل إذا كان بحال يعيش
بومالو لا الزكاة وعن أبي يوسف أن كان بحال لا يعيش مثله لا يحل
ويكره ذبح الحامل المقرب أي التي قرب ولا دئها لأن فيه تضييع
الولد وهذا على قول أبي ع لأن عنده الجنين لا يذكي بذكاة الأم
ولو رمى حمامة له في الهواء إن كانت ضالة عن منزله يحل
أصاب المذبح أو أصاب موضعاً آخر لا نخرج عن الزكاة الاختيارية
وإن كانت تهدي إليه أي منزله لم يحل نص عليه محمد لأنه خيئ
يقدر على الزكاة الاختيارية ألا إذا أصاب مذهبها فيحل للوجود
فعل الزكاة وكذا الفلبي السائب لو خرج إلى الصحراء فرماه رجل
آخر أن أصاب مذهب حل وألا أي أن لم يصيب مذهب فلا يحل لعدم
الزكاة الاختيارية ألا أن يتوخش فلا يؤخذ لا بصيد كتاب
الكرهية هي ضد الإرادة والرضا لغت كل مكروه في كتاب الكراهية
فهو حرام عند محمد وإنما يطلق عليه لفظ الحرام لأنه لم يجد نصاً
قاطعاً وعندي أبي ع وأبي يوسف هو إلى الحرام أقرب لتعارض الأدلة
فيه وتغليب جانب الحرمة لقوله ما اجتمع الحلال والحرام إلا
قد غلب الحرام الحلال قالوا معناه دليل الحل ودليل الحرمة فلم هذا
عبرنا عن أكثر المكروهات بالحرام ويحرم الأكل والشرب ولاهوان
والتطيب في أنية الذهب والفضة للرجال والنساء لقوله ما

وہم حاکما وشفقا بطعنا صعلوک

وهي بتحقيق المياه كالطواحيه وهي صلوات
طه يقول في كتاب الامم في كتاب الطهارة
الصلوة والسفحة وغيره الحديث
مطلق صلوات

في الذي يشرب من اناء الفضة والذهب انما يخرج في بطنه نار جهنم
والاكل والادهان والتطيب نظير الشرب فالتحق به ولا تذهب
بذي المشركين وتنتفع بنبعة المسرفين وقد قال الله تعالى اذهبتم طيباتكم
في حياتكم الدنيا واستوى فيه الرجال والنساء لعموم البلوى وكذا اكل
استعمال الكال اكل بلعقة الفضة والاحتكاك عليها واتخاذ المحللة
والمرأة والدواة من الفضة ونحو ذلك مما يقع الانتفاع به لان هذه
المنفعة تخص بالدين فصار كمنفعة الاكل والشرب ويجل ائنه الزجاج
والبلور والعقيق والخاس والرصاص ونحوها خلافا للشافعي لانه
في معنى الذهب والفضة باعتبار التقاخر بها قلنا ان عادتهم تتفاخر
بالذهب والفضة لا بغيرها فامنع الاحتكاك بهما ويجل الشرب في الاواني
المفضضة والمقضب بالفضة وكذا الجلوس على الكرسي والسير والترحال
المفضض بشرط التقاء موضع الفضة في الكل على قول ابي حنيفة يعني يقي
في الشرب موضعها بالفم وقيل بالفم واليد في الاخذ وفي نحو الكرسي
موضعها بالجلوس وقال ابو يوسف يكره وقول محمد يروى مع ابي حنيفة
ويروى مع ابي يوسف فصار عنه روايتان وكذا الحمام وهو فارسي
معرب والركاب ركاب السرج معروف والتغري بالتغريك تغري
الدابة يقال اغرته اي شدته عليها فامنع المفضض منها على قول ابي حنيفة
اي حنيفة خلافا لابي يوسف لان الذهب والفضة صار من اجزاء ذلك
الشيء بالتقضيض ولا ياتي من هذا تتبع لما ليس بذهب وفضة ولا يقيد
الانتفاع به والعبرة للمتبع دون التبع كما في الجبة المكفوفة بالحرير
وهذا الاختلاف فيما يخلص منه شيء بلا ذابة فاما الثموية التي

الفضة فاشي
يوزن قاشي

العلمة جارية الثوب

مكسرة جارية الدعوة وعدم

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

بالدينار

اعلم ان افضل الاواني ما يتخذ من

الخرق قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان اواني

بيته خرقا زار به الملائكة

صعدوا له

كرامته

صعدوا له

كرامته

صعدوا له

كرامته

صعدوا له

كرامته

صعدوا له

كرامته

صعدوا له

كرامته

صعدوا له

عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول سمعنا من الله تعالى في يوم كذا وكذا

منكر فليغير بيده فان لم يستطع فبلسانه وان لم يستطع فبقلمه وذلك
 اضعافا لايان وقال ابو جعفر انتليت بهذا مرة فصبرت وكان ذلك قبل
 ان يميرق شديدا وان كان قدوة اي اسوة يقال فلان قدوة بيقدي كانه
 كالقاضي والمفتي ونحوهما يمنع ان قد عليه ويقعد فان عجز عن الخروج
 ووضي عنهم لان ذلك شين الدين وتفتي بآي المعصية على المسلمين
 وان كان ذلك اللعب والفساد على المائدة وهي خوان عليه طعام
 او كانوا يشربون الخمر خارج وان لم يكن قدوة لقوله فلا تقعد بعد
 الذكرى مع القوم الظالمين وهذا فيما حضر في الوجوه ثم علم بذلك
 وان علم قبل الحضور فانه لا يحضر في الوجوه كلها لان حق الضيافة
 لم يلزم هناك لانه لم يخلص سنيته ويحرم شرب لبن الاثنى وهي جمع
 الاثنى وهي الحارة والابل للتداوى اما شرب اللبن للتداوى
 فبالا اتفاق عموما عندنا في فظاها كحما في بولك لو كل لحمه وها فرقا وقال
 الاصل هو الحرمه فيها لقوله عم ان اسه تع لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
 ولكن في البول ورد حديث خاص فبقى ما عداه على الاصل واما شرب البول
 للتداوى فتولاي وانه عنده يحرم مطلقا خذوا بالابن يوسف في التداوى
 ومحمد فيها وكذا يحرم كل لحم الابل والبقر الجملة وشرب لبنهما استحسانا
 كما روى انه عم نهى عن ذلك ولانه يوجب تغيير لحمه الى خبث وتفنن
 ورايحه كرهية وان استحالة اصل النجاسة بخلاف الدجاجة الخلدات
 فانها يحل وان كانت جملة لان لحمها لا يتغير ولا ينتن باكل النجاسة
 لانه يختلط بغيرها فان حبست الجملة ايتاما وغلفت حلت لزوال
 تنها بعلف طيب وهو اي مدة الحبس على ما ذكر في النوادر ومقدرة في الابل

على ان قادر للمنع او لم بقدر قدوة او غير حاجت
 لا يجب عليه اجابة الدعوى قال علي رضي الله عنه في البول
 طعاما قد عوت ذلك في كونه على ان كل الملاهي
 لصا ويرفعه بغير القصب والاختلاف
 حرام حتى التفتي بغير مطلقا في القبول
 في تفتي المجردين حرام يستفاد من قوله
 وقيل لا بأس بان يفتي الحصة اذا كان
 والفصاحة ولدفع الفحشاء واليه مال
 ولا يكون على سبيل التهد

عندنا في وقال ابو يوسف يحل للتداوى
 حديثا للمعمرين ولانه لا يبيع حراما للضرورة
 وقال محمد يحل مطلقا لانه لو كان حراما لاجل
 التداوى قال عم ما وضع شفاءكم فيما حرم عليكم
 ولا يبيح ان الاصل في البول الحرمه وقد علم
 النبي عم شفاء العرنين بالوحى ومنه
 الحديث نقي الحرمه عند العلم بالشفاء
 كما ذكرناه في الصيد
 في فصل ما يحرم
 اكله صعدوا

في فصل ما يحرم
 اكله صعدوا
 في فصل ما يحرم
 اكله صعدوا

باربعين

باربعين يوما وفي رواية بشهر وفي البقرة هشره يوما وفي الشاة بعشرة
 ايام وفي الدجاجة بثلاثة ايام وروى محمد بن عيسى انه لم يوقته
 بل يجس حتى يطيب لحمه ويذهب نسته وعن ابي يوسف في الدجاجة انها
 لا تجس لانها لا ياكل الجيف كلها بل ياكل الحبة ومعها لوث النجاسة لكن
 يستحب ان يجس يوما ويومين كذا في المحيط ولورضع جدي لبن خنزير فهو
 كالجمل اذا اعتلف ايتاما لئلا يأس بكلمة لاستحالة ذلك وعدم تغية
 لحمه به وان رضع لبن الاثنى قال ابن المبارك يكره اكله والخطب الموجود
 في الماء حلال ان لم يكن له قيمة لانه ما ذون باخذة دلالة بخلاف ما
 اذا كان له قيمة والتمر الساقط تحت الشجرة لا يحل في المص الا ان يعلم رضاه
 صاحبه انه قد باع ذلك لانه لا عادة في الاباحة في المص فاما خارج
 المص فان كان مما يسبق كالجوز واللوز لا يحل الا اذا علم الاذن به وان كان
 مما لا يسبق كالتفاح ونحوه حل التناول منه حتى ينهي عنه صاحبه فان
 كان التمر على الشجرة فانه لا يأخذه في موضع ما لا باذن صاحبه الا ان يكون
 موضع كثير الثمار ويعلم انه لا يشق عليهم ذلك فسيعة الاكل دون الحبل
 ويحل التمر الموجود في الماء الجاري وان كثر لانه مما يفسد اذا ترك فيكون
 ما ذون تابا لرفع دلالة وفي الاما الى لقاضي خان رجل وجد جورة ثم اخرى
 حتى بلغت عشرة اوصار لها قيمة قال الفقيه ابو بكر البلخي ان وجدها في
 موضع واحد فهي لقطة وان وجدها في مواضع متفرقة حل له ذلك
 كن جمع نواة من اما كن متفرقة فصارت لها قيمة فانها تطيب له وقال
 الفقيه ابو الليث عندي ان الجوز كذلك فيما اذا وجدها في موضع
 واحد بخلاف النواة لانه لا يبر في صغير مباحا بالرقي بخلاف الجوز الا اذا وجدها

والنجاسة في حال الى صلاحه على فان سائر
 الجوز ان خلقت من النطفة والعلقة وكل
 اكلها الاستحالة الى صلاحه كالخمس اذا اصابته
 خلا جميع الفوائد

والنجاسة في حال الى صلاحه على فان سائر
 الجوز ان خلقت من النطفة والعلقة وكل
 اكلها الاستحالة الى صلاحه كالخمس اذا اصابته
 خلا جميع الفوائد

لا يبرك ويضيع بحرمان الماء
 فيكون ما ذون دلالة كذا في النوادر
 بخلاف ما لو وقع في الماء الواقف
 صعدوا

[illegible]

البراديه المبرورين

4

فہرست

النفس الناطقة
إذا رجعتم إلى
الرباط

لم يتكبر به كما ان جمع المال من الخلال
اذ لم يضع الفرائض ولا المتع حقوق
لله تعا في البرازية خرج النعم
وما وعليهم ردا بقيمة الف درهم
وعا قام عليه عم الى الصلوة وعليهم
دا بقيمة اربعة الاف درهم وكان
الوجهية يرتدي بردا بقيمة
نارو كان يقول لتلاميذه
فعلكم بالتداب

في النجلى والنفقة
من الأهل والنفقة
النفقة من النفقة
هذه النفقة

من الذهب بشئ ويجل للنساء التحلى بهما لما روى انه عم خرج ذات
يوم وباحدى يديه حبر وبالاخرى ذهب فقال هذا من محمد بن
على ذكر ائمتي حل لائناهم ويجل لهم الى الرجال من النفقة الخاتم
والمنطقة وخليفة السيف تحقيقا لمعنى التزوج وروى انه كان
للبنى عم خاتم فضة وكان في يده الى ان توفي ثم في يدي بكر الى ان
توفي ثم في يدي عمر الى ان توفي ثم في يدي عثمان الى ان وقع من يده في البر
فانفق مالا عظيما في طلبه فلم يجدوه وفي المحيط رخص ابو يوسف في حلية
السيف والمنطقة لان الآثار قد وردت في باب السلاح بالرخصة ولو
كان السكين مفضضا كاله مسددا بالذهب والفضة يكره الانتفاع
به الا اذا كان على طرف القبض بحيث لا يقع يده عليه فانه لا يكره وفي القصة
عن ابى الفضل لا باس باستعمال منطقة خلقها فضة وعن عيين الائمة
الكرايستى لا باس اذا كان قليلا والافلا ولو كان خلقها نحاسا وشيها
او حديدا او عظما روى عن ابى الفضل الكرماني انه لا يكره وعن عيين الائمة
الكرايستى انه يكره الصفر والنحاس والتختم بالحج والحديد والصفر حرام
للرجال والنساء لما روى عن نومان بن بشير انه قال اتخذت خاتما من
ذهب فدخلت على رسول الله عم فقال مالك اتخذت حتى اهل الجنة
قبل ان تدخلها فرميت به فاتخذت خاتما من حديد فلما دخلت عليه فقال
مالك اتخذت حتى اهل النار فرميت به فاتخذت خاتما من نحاس فدخلت
عليه فقال مالك الى اجد منك ربح الا صنم فرميت فقلت كيف اصنع يا رسول الله
فقال اتخذ من الورق ولا ترده على المتقال والمعتبر في التختم الحلقة
لان قوام الخاتم بها فيجوز كون الفضة حرجا لان الغيب جعل تبعا لمحضها فلم

يكن

في النفقة من النفقة
من الأهل والنفقة
النفقة من النفقة
هذه النفقة

يكن به غيره ولو جعل نفسه عقيقا او فيرو زجبا او ياقوتا ونقش عليه
اسمه واسما من اسماء الله تعالى لا باس به لتعامل الناس بذلك من غير
تكبر ذكره صاحب المحيط ويجعل الرجل الفضة الى باطن كفه لانه عم فعل
كذلك بخلاف النساء حيث يجوز لهن جعل الفضة الى ظهر الكف لانهن
تفعلن للتزين والرجال للمحاجة الى التختم قال الامام قاضي خان رحمه الله
في اليد اليسرى في زماننا والافضل لغير القاضى والسلطان من لا يحتاج
الى التختم تركه لعدم الحاجة اليه ولا يتجاوز وزنه مثقالا لما رويانا
في حديث نومان رضى ولا يشد السن المتحرك بالذهب بل بالفضة عند
ابى عم وقال محمد لا باس بالذهب ايضا وعن ابى يوسف مثل قول كل
منهما ولو قطع انفة او سقط سنه عوضه بفضة فان اتى فاقسم
عوضه بذهب بالاتفاق واحتج محمد بن ابي عيسى بن سعد
انه امسب انفة يوم الكلاب فاتخذ انفا من ورق فان اتى فامر
النبي عم بان يتخذ انفا من ذهب ولان الذهب والفضة من جنس
واحد فاذا حل التضييب باحدهما حل بالآخر ولا ينعى وان استعملهما
حرام الا عند الضرورة وقد زالت بلادى وهو الفضة فلم يجعل
ملا ضرورة فيه والحديث ورد في الانف فان الحاجة والضرورة
ما اندفعت ثمة لانه ان اتى فمحرمة الباس البسيان الذهب
والحرير والاعم على اللبس لان النقص جعله حراما على الذكور فيكون
الباس حراما كشراب الخمر لما كان سقيها حراما واعلم ان حمل المنيذيل
على ما ذكر في الاصل حرام لانه بدعة محدثة ولم يكن رسول الله عم
يفعل ذلك ولا احد من الصحابة والتابعين وانما يتسمون

في النفقة من النفقة
من الأهل والنفقة
النفقة من النفقة
هذه النفقة

في النفقة من النفقة
من الأهل والنفقة
النفقة من النفقة
هذه النفقة

الى ان لا يحل النظر لتحمل الشهادة منها اذا انتهى هو الاصح لانه يوجد
من لا يشترى فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء كذا ذكر صاحب الهداية
ولكن يقصد به اي بذلك النظر الحكم والشهادة واقامة السنة
بقدر الامكان لا قضاء الشهوة تحرفا عما يمكن التحرز وهو قصد
القيح ويجل للطبيب النظر الى موضع المرض منها ان لم يمكن تعليم
امرأة لما فيه من الضرورة ثم يستروا موضع المرض فيداوئها
وينظر ويغض بصره ما استطاع لان الاباحة للضرورة فتقدر
بقدر الضرورة وسواء فيه الحرام وغيره من وينبغي ان يعلم
امرأة مداوئها لان نظر الجنس الى الجنس اخف لا يرى ان المرأة
يغسل المرأة بعد موتها وون الرجل وكذا الخافضة اي الخاتنة
والخاتن اي الذي يخدم ^{بالنساء والنظا} الخاتن اي الذي يحقن ^{الرجل} يحقن يحل لهم النظر
بقدر الحاجة على ما ذكرنا ونظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه
الا عورته وهي ما بين السرة والركبة لقوله عمو عورة الرجل ما بين سرة
الى ركبة ويروى ما دون سرتة حتى يجاوز ركبته وهذا بين ان
السرة ليست من العورة بخلاف ما يقوله ابو عصم سعد بن معاذ
المروزي والشافعي انها عورة والركبة عورة خلافا للشافعي
وكذا الفخذ خلافا لاصحاب الظواهر فانهم يقولون العورة من الرجل
موضع السرة لا الفخذ وما دون السرة الى منبة الشعر عورة
خلافا لما يقوله الامام ابو بكر محمد بن الفضل ثم حكم العورة في الركبة
اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان من رآه
غير مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينادعه ان لا يراه

مكشوف

مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لا يراه مكشوف السرة امره
بسترها وادبه على ذلك ان لا يراه كذا في القنية ويمش ما ينظر اليه لان ما ليس
بعورة يجوز مشه كذا يجوز النظر اليه وتنظر المرأة من الرجل الى ذلك اي
الى جميع بدنه سوى عورته ان امنته الشهوة لا يستواء الرجل والمرأة
في النظر الى ما ليس بعورة وان في قلبها شهوة او في كبرها ما تشتهي
او شكته في ذلك يستحب لها ان يغض بصرها ولو كان الناظر هو الرجل
اليها وهو بهذه الصفة لم ينظر وهذا يشير الى التحريم والفرق
ان الشهوة غالبية عليهن والغالب كالمحقق في الاحكام فاذا انتهى
الرجل تحققت الشهوة من الجانبين ولا كذلك اذا انتهت المرأة
الشهوة غير موجودة من جانب حقيقة واعتبار لانها لا تغلب على الرجال
فكانت الشهوة من جانب واحد والشهوة من الجانبين افضى الى المحرم وفي
رواية انها لا تنظر الا الى ما ينظر هو اليه من ذوات محارمه اشار
اليه في كتاب الحنثي حتى لا يباح لها ان تنظر الى ظهره وبطنه لان حكم
النظر عند اختلاف الجنس اغلظ وتنظر المرأة من المرأة الى ما ينظر الرجل
اليه من الرجل باعتبار المجانسة وعدم الشهوة غالباً كما في نظر
الرجل الى الرجل وقد تحققت الضرورة الى الانكشاف فيما بينهن
وعن ابى حنيفة ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى ذوات محارمه
والاول اصح وفي المحيط لا بأس بان تنظر المرأة من المرأة الى موضع الفرج
عند الولادة وتعرف البكارة لان القابلة متى لم تنظر الى موضع
فرجها بما يؤدى الى تلف الام والولد والضرورة ما سلة لتعرف
البكارة لفصل الخصومة والمنازعة وينظر امرأته التي يحل له

وعن الرجل من اعضاء الرجل ما يحل
ان ينظر اليه وهو غير ما بين السرة
والركبة هو النوع الثالث من صفة

يجل ان يمدد

وزوجته الى جميع بدنهما الحديث ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال غمض الاعين زوجتك
 وامتك بخلاف ما اذا كانت الامة محلا يحل له كآمنة المجوسية او
 او المشتركة وروى عن عائشة انها قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اناء واحد ولو لم يكن النظر مباحا لما تجرد كل منهما بين يدي صاحب
 ويحل الاستمتاع بها في الفرج وما دون الفرج الا في حالة الحيض لقوله
 والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم وما ملكت ايمانهم من غير
 فصل الا ان الاولى ان ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله
 اذا اتى احدكم اهل فليستر ما استطاع ولا يتجرأ بالعين ذلك
 يورث النسيان لو ردد الاخر ولا ينظر الى فرج نفسه لقوله عائشة قبض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نظرت الى ما بينه ولا نظرت الى ما بيني ولا يحل الاستمتاع
 بالذرة عند عامة العلماء خلافا لاصحاب الظواهر وينظر من محارمه
 الى ما وراء البطن والظهر والفخذ حتى يباح له ان ينظر منها الى الوجه والراس
 والصدر والساقين والعضدين ولا ينظر الى بطنها وظهورها وفخذها
 الاصل فيه قوله تعالى ولا تبدين من زينتهن الا لبعولتهن او ابائهن الآية
 والمراد بالزينة هو اوضاعها لا نفس الزينة لانه مما لا يباح النظر اليها
 ولكن كنى بالزينة عن مواضعها فبقى ما عدا موضع الزينة داخل
 تحت نص التحريم ومواضع الزينة هي الراس والشعر والصدر والعضد
 واليد والقدم والساق والوجه ولان البعض يدخل على البعض من غير
 استئذان وحشمة وربما يكون هي مكشوفة هذه المواضع مستثناة
 لاعمال البيت من الخبز والطبخ والغسل فلو حرمتها عليه النظر الى هذه
 المواضع للمحارم مع امرهم آياه بصلته الرحم والتراود لا فني الحرام

والحرم

في المحرمات
 والنجاسة
 والاحتساب

والمحرم كل من يحرم تكاحه على التابيد بنسب او رضاع او صهرية ولو
 انها اي الصهرية بزنا هو الاصح لوجود العينين فيه وقيل ان كانت
 المصاهرة بالزنا لا يجوز له ان ينظر الى الاوجهيها وكيفية كالاخنية
 لان ثبوت الحرمة فيه بطريق العقوبة على الزاني لا بطريق النعمة فلما نظر
 في حق سقوط حرمة النظر فيسحق حراما على ما كان ويمتنع ذلك اي يحس
 ما حل نظره اليها من ايها اي حل النظر لتعلق الحاجة الى ذلك
 في المسافرة والمخالطة ولان الامة توارثت خلفاء عن سلفهم لان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا في مصافحة المحارم وهو معانفتهم
 وروى انه لم كان يقبل راس فاطمة ويقول اجدها راج الجنة وقال عم
 من قبل رجل امه فكانا قبل عتبة الجنة فان خاف الشهوة عليه
 او عليها لم ينظر ولم يمست لان النظر من شهوة نوع زنا قال عم العيان
 تزنيان وزناها النظر واليدان تزنيان وزناها البطش والرجل
 تزنيان وزناها المشي والفرج يصدق ذلك كله او يكذب والزنا حرام
 بجميع انواعه وبذوات المحارم اغلظ فليحسب من ذلك ولا بأس
 بالخلوة بها والسفر معها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخلون رجل بامرأة ليس منها
 سبيل فان ثالثها الشيطان معناه ليس يحرم لها فذل انه مباح له
 ان يخلو بذوات محارمه وقال عم لا تسافر المرأة فوق ثلثة ايام
 وليا لها الا ومعها زوجها او ذو رحم محرم منها فذل ان لا بأس بان
 تسافر مع المحرم وينظر من امته الغيران من الشهوة الى ما ينظر اليه
 من محارمه لانها يحتاج الى الخروج لحواسج مولاها في ثياب مهنتها
 فصار حالها من جميع الرجال كحال المرأة مع محارمها ولو كانت ام

ولده او مكاتبه او مدينته او مستغامة على قول ابي ج لوجود الحاجة
 وقيام الرق فيهن وفي مستغامة خلاف لابي يوسف ومحمد بناء على انها
 كالمكاتبه عنده وحره مديونة عندها وفي الخلوة بها اي بامه الغير
 والسفر معها لان في قول البعض يباح كما في ذوات المحارم وفي قول
 بعض مشايخنا لا يباح لعدم الضرورة فيهن والاصح انه لا باس بذلك
 اذا امن الشهوة على نفسه وعليها لانه قد يبعثها الى حاجتها من بلد
 الى بلد ولا يجد محرما يخرج معها وهي يحتاج الى من يركبها وينزلها
 الا يرى ان امه المرأة قد تغر رجل زوجها وتخلوه ولم يمنع من ذلك احد
 كذا في تبين الحقايق واذا المراد ان يشترها يحل له مسئ ذلك وقت
 الشرى وان خاف الشهوة حتى جازله ان يمس صدرها وساقها وذراعيها
 وراسها ويقلب شعرها لان هذه المواضع ليس بعورة وقيل له النظر
 وقت الشرى مع خوف الشهوة للضرورة ولا يحل المس معها اذا شرى
 او كان اكبر رايه ذلك لان اباحة النظر يعلم قدر المالية ومقدار المالية
 يصير معلوما بالنظر بدون المس وفي غير حالة الشرى يباح الشرى
 يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة والخصي والمجبوب والمخت
 الذي يفعل الردى كالحفل في حكم النظر الى الاجنبية والمس لقوله
 قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وهم ذكور مؤمنون فيدخلون تحت
 هذه الخطاب وغيره من النصوص العامة قالت عائشة الخشاء
 مثله فلا يسح مكان حراما ما قبله ولانه فحل بجامع وقيل هو
 اشد جماعا وكذا المجبوب لانه يشتهى ويسحق وينزل فان كان
 محبوبا قد جف ماؤه فقد رخص بعض مشايخنا في حقه الاختلاط

والنظر بشهوة عند ارادة
 الشرى سب لوطي حلال
 فلا يكون حراما

بالنساء

بالنساء لوقوع الامر من الفتنة والاصح خلاف لعموم النصوص وكذا المخت
 لانه فحل فاسق فاما اذا كان في اعضائه لئى وفي لسانه تكسر ولا يشتهى
 النساء ولا يفعل الردى فقد رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء
 وهو احدتا ويل فتوكته والتابعين غيرا الى الاربة من الرجال وقيل هو
 المحبوب الذي جف ماؤه وقيل لا بل الذي لا يدرك ما يصنع بالنساء
 وانما يهتمة بطنه وفي التبين كل من كان من الرجال لا يحل له ان يتبين
 زينة الباطنة بين يديه ولا يحل له ان ينظر اليها الا ان يكون صغيرا
 فح لا باس بذلك لقوله تع والطفل الذي لم يظهر واعلى عورت النساء
 والعبد كالاخفى في روية سيده لا يحل له ان ينظر الا الى وجهها
 وكيفها عندنا وقال مالك والشافعي في قول نظر اليها كنظر الرجل
 الى محارمه لقوله تع او ما ملكت ايمانن لا يجوز حمل على الاماء لانهم
 دخلن وفي قوله تع او نساء هن ولان الحاجة متحققة لدخول عليها
 من غير استئذان ولنا انه فحل غير محرم ولا زوج والشهوة متحققة
 والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت والمراد بانفس الاماء ويجل له
 الدخول عليها من غير اذن للحاجة اليها وقد قيل من اتخذ عبدا
 لخدمة داخل البيت فهو كشحان ويعزل عن امته بغير اذنها لقوله
 لمولى امية اعزل عنها ان شئت وعن زوجته الحرة باذنها لانه لم
 ينهى عن العزل عن الحرة الا باذنها ولان الحق لها حق في الوطى حتى
 كان لها المطالبة به فقضاء للشهوة وتخصيلا للولد بخلاف الولد
 الامه قال الامام قاضي خان في الحرة يباح العزل بغير اذنها في زماننا
 لسوء الزمان وعن زوجته الامه باذن مولاهما عند ابي ج وعند

لجوز النكاح بان تقف وتزوج صديقا

باذنها لان الوطى حقا حتى يشيت لها ولاية المطالبة وفي العزل النقص
 حقا في شرط رضاها كما في الحرة ولدان العزل يغفل بمقصود الولد وهو حق
 المولى فيعتبر رضاه بخلاف الحرة ويكره تقبيل الرجل الرجل ومعاينة هذا
 قول أبي جعفر ومحمد علي ما ذكره الطحاوي وقال ابو يوسف لا بأس بهما لما
 روى انهم عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه وذلك
 عند فتح خيبر وقال لا ادري بماذا السري بفتح خيبر ويقدم جعفر ولهما ان
 النبي لم يسئل ايقل بعضنا بعضا قال لا فيقل اي عانق بعضنا بعضا قال
 لا وما وراءه منسوخ به قالوا الخلاف فيما اذا لم يكن عليهما غير الا اذا
 اذا كان عليهما قيعا وجبه فلا بأس به بالاجماع وبه اختار الشيخ
 في المختصر والشيخ ابو منصور الماتريدي وفق بينهما فقال المكروه من
 المعاينة ما كان على وجه الشهوة واما على وجه المبرة والكرامة فجاز
 به رخص الشيخ الامام شمس لايمه السرخسي ولا بأس بالمصافحة لانه لم يسئل
 ايضا في بعضنا بعضا قال نعم ولانها سنة قديمة متوارثة في البيعة وغير
 ذلك وقاله من صاحب اخاه المسلم وحرك يده تنانرت ذنوبه وقال
 ما من مسلم يلتقيان فيصافحان الا غفر لهما قبل ان يتفرقا وفي القنية
 السنة في المصافحة بكثر ما يديه ولا بأس بمصافحة المسلم جاره النصراني
 اذا رجع بعد الغيبة ويتاذى بتركها وقيل لا بأس بهما اي بالتقبيل
 والمعاينة ايضا اي كالمصافحة اذا امن على نفسه من الشهوة واذا قصد
 المبرة والكرامة كذا قال المشايخنا وهو الصحيح وعن بعض المشايخين لا
 بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل على سبيل التبرك لما روى عن
 سيفان انه قال تقبيل يد العالم والسلطان سنة وروى ان الصحابة

كانوا

كانوا يقبلون اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقبيل يدي غيرهما لا يرخص هو المختار كذا
 قال الصدر الشهيد وما يفعل الجاهل من تقبيل يدي نفسه اذ التي غيره فكرهه
 وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء فحرام والفاعل والراضي به
 اثنان لا يذهب عبادت الوثن ولا يكفر بهذا السجود على ما قاله الصدر
 الشهيد رحمه الله لا رادة للتحية دون العبادة وقال شمس لايمه السرخسي
 السجود لغير الله كفر واما القيام لتعظيم الغير فخرج الشيخ الى القاسم الحكيم
 انه كان اذا دخل عليه احد من الاغنياء يقوم له ويعظمه ولا يقوم للفقراء
 وطلبة العلم فيقبل له ذلك فقال لان الاغنياء يتوقعون متى التعظيم
 ولا يطعم الفقراء وطلبة العلم ذلك وفي القنية القيام لغيره ليس بمكروه
 لعينه واما المكروه بمجبة القيام من الذي يقام له فان لم يجبه وقاموا له
 لا يكره وكذا قيام قاري القرآن لمن يحكي عليه تعظيما له اذا كان من حق
 التعظيم ^{فمن} ويحرم احتكاك اقوات الناس وابهائهم فقط في البلد
 الصغير اذا كان بحيث يضرب باهله لقوله من احتكر على الناس الطعام
 رماه الله بالجذام ولا فلاس وفي رواية من احتكر الطعام اربعين
 يوما يطلب القحط فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل
 منه صفا ولا عدلا ولا نكاحا ولا تلاعبا ولا بيعا مع تعلق حق العامة
 يريد ابطال حرمته فيضيق الامر عليهم فيجزم عليه بخلاف ما اذا كان
 ابلد كبيرا بحيث لم يضرب باهله لانه حابس ملكه من غير ضرر بغير
 وكذا التلصق على هذا التفصيل قوله فقط اشارة الى ان التلصق احتكاك
 ما هو القوة كالبر والشعير والحب والتمر والتين والقيث وهو
 قول أبي جعفر ومحمد وعليه الفتوى وقال ابو يوسف كل ما اضرب بالعامة

وفي الاحتكاك وهو اقوال من حكي ظلم كذا في الحقائق
 وفي الشيخ حسب الاشياء المخصوصة من تلك الغلاء
 وهو حسب الطعام
 الغلاء في الزينة
 ودليل كراهته قوله لا ومن يرد فيه بالحداد
 فزقه من عذاب الله قال عمر رضي الله عنه لا احتكروا
 الطعام بكمه فانتم الخادون وقوله اعم الجاهل المطلق
 هو ذوق والمحتكر ملعون وفي رواية من خرم
 صغرك

وعليه نفقة الابوين الكافرين وخذمتها وزيارتها وان خاف ان يجلباه الى الكفر ترك زيارتهما ويقودهما
وزوجه لو كان كل منهما فاقده البصر في البيعة الى البيت لا العكس ^{هذا المذهب}

لا يصح ولا البيت لان الكفر هار اليها اي من البيت الى البيعة

كذا روى عن ابى يوسف ومحمد تحقير المهر حيث اسقطوا عن درجة التسليم
وروى ان عليا مرقوم يلعبون بالشرط فملم يسلم عليهم فيقول له
في ذلك فقال كيف اسلم على قوم يعكفون على اصنام لهم وهكذا روى
عن ابن عمر رضي الله عنهما والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يوكل ان لم
يقام وابنه لما روى عن ابن عمر ان كان يشتري الجوز لصبيانه يوم الفطر
وكان ياكل منه وهكذا فعل علي رضي الله عنه وكان على المقامة في القمار
حرام وسماع صوت الملاحى كالضرب بالققيب وغيره كلها حرام لانه
من الملاحى وقد قال عم استماع الملاحى معصية والجلوس عليهم فاسق
والتلذذ بها من الكفر وهذا خرج على وجه التشديد وتظيم الذنب
وان سمع بفتنة اى فحاة فهو معذور ثم يجتهد ان لا يسمع ما امكنه
لما روى ان النبي عم ادخل اصبعه في اذنيه وذكر محمد في السيرة الكبير
ان انس بن مالك دخل على اخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال اتغنى
فقال اخشى ان اموت على فراش وقد قلت تسعة وتسعين من المشركين
بيدي سوى ما شاركت فيهما المسلمين وفيه دليل انه لا باس للانسان
ان يتغنى اذا كان وحده ليدفع به الوحشة عن نفسه فان البراء بن
مالك كان من ذهاب الصحابة ثم كان يتغنى في مرضه حين بقى وحده
وانما المكروه ما يكون على سبيل الله وقال عم ياكم عن صوتين احقهما
فاجر من صوت الغناء فانه من مزار الشياطين وخمش الوجوه وشق
الجيوب ورنّة الشيطان يعني دفع الصوت عند المصيبة وعبر الحسن
بن زياد بحل ضرب لذي في العروس لعلان النكاح واستمادته وسيل
ابو يوسف الى هدف انكره في غير العروس بان يضرب المرأة في غير فسق

عن الانبياء اذا قاموا به حراما لان كل ما يتسبب من القمار حرام والمهر من القمار وهو ليس من المهر لان مال الرجل ليس من ماله من غير كد ولا تقب كذا في المعنى

عنه ابن عمر رضي الله عنهما لان ابن عمر كان يشتري الجوز يوم الفطر ليعبوا به ثم ياكل منه

في النكاح

الزوج الذي في وفاء كذا في النكاح

للصبي

امارة ماتت ولها جمل يشق بطنها من الجانب الايسر ويخرج الولد ولودفنت مع تركه في بطنها ثم
قالت لشخص منام ولدت لا ينبتش ^{مهر المهر}

انما قدس على وزن الكافور
نحو انما قدس نفاذ الحاني
اوقات صلو في اعلام الجوه
بالزوايق

المغني واجبة

للصبي قال لا كرهه فاما الذي عيى منه اللعب الفاضل فاني اكرهه
وكذا يحل ضرب الطفل في الحج والغزاة لاعلام لما فيه من غرض صحيح لله
لانه معصية والاستيجار بضرب الطفل على هذا وذكر الامام قاضي خان لوج
نفسه من نصرتي ليضرب الناقوس كل يوم بخمسة دراهم وفي عمل آخر يعطى له
كل يوم درهم قالوا لا ينبغي له ان يوجر نفسه منهم ويطلب الذوق من عمل آخر
وما ياتخذ المغني والتايح من غير شرط صباح لانه اعطاء المال عن طوع
من غير عقد كما لو جمعوا الامام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان
حسنا لانه بروجازات الاحسان كذا قاله الامام قاضي خان ومع الشرط
اي مع شرط الاجرة حرام لانه اجر المعصية وما اخذه بذلك يجب
على صاحبه ان قدره ولا تصدق به ولا تركب المرأة على السرج لقوله لم لعن الله
الفروج على السروج وهذا فيما اذا ركب متلهية او متزينة لتعرض نفسها
على الرجال الا اذا ركب للضرورة في سفر الحج فتركب مستترة ليلا يقع
الفتنة ومن راي منكرا وهو ما قبله الشرع وهو اى الرأى ممن يفعل
اي ذلك المنكر يلزمه النهي عنه اى عن ذلك المنكر لما روي من قوله من
راى منكم منكرا فليغيره بيده الحديث وكان الواجب ترك المنكر والنهي
عنه فاذا ترك احداهما لا يترك الآخر وقيل انما يلزمه النهي اذا لم يكن
الناهي واقفا فيه ليلا يدخل في قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وتنسون
انفسكم الآية حامل اعتراض الولد في بطنها وقت الولادة وخيف عليها
ولا يمكن اخراجه الا بقطوعه اربابا بالبحر فقلعه لما فيه قتل نفس
لصيانة نفس اخرى وهذا شئ لم يرد به الشرع الا اذا كان الولد ميتا
في لباس بذلك حذر عن التسبب في تلف نفس حامل ماتت فترك

لانها قدس على وزن الكافور
نحو انما قدس نفاذ الحاني
اوقات صلو في اعلام الجوه
بالزوايق

الاب

في النكاح

الاب

هذا القبط معلوم عندنا إذا بلغ سنين
سبع سنين بختن ما يشبهه وبين عشرة سنين
وقيل منه بيطيق الماشان ختن والا فلا ولولا ختن
لا يقطع منه حتى يكون ما يوازي الحشفة عليهم
الخنثان في عرف الجبابرة

ولقد اختلفوا في شق عليّة
 وتكرّر مع هذه المهددات
 قوله ورضى الدابة وخسر الركن
 بالرجل والنفس اذ طعن بعض
 كما يفعله الدالون لاجل كبره
 على المنكر او يفعله احد للركن
 لانه تفنيب بياض لاجل الجراد
 صحيح من غير ضحاج
 وغيره من غرض الكراية
 الفرار من العدو
 ونحو ذلك

١٩٠ من الابعدهم لابعدهم الابعدهم فالأب من تحت الابعدهم عندنا خلقنا الذي

سجہ جی

مسلم خان
ابو
ان
ب

و سلم القوي
عيا الراجل
الصغير عيا
وراكب الفرس
عيا القوي و

مطابق

وقراءة القرآن ليست بفرض فلا يدع الواجب لاستغاله بالنفل بخلاف
 ما لو سمع النبي صلى الله عليه وسلم لا يجلس للصلاة لأن قراءة القرآن على نافلة أفضل من الصلاة
 وكذا لا ينبغي أن يسلم على من جلس في المسجد للتبسم أو لا انتظار للصلاة
 لأن السلام تحية الزائرين والمجالس فيه ما جلس لدخول الزائر عليه
 وفي القنينة عن القاضي عبد الجبار لا يسلم على الشيخ الممازح أو الرند
 أو الكاذب أو اللاذي ومن سب الناس وينظر في وجوه النساء في الأسواق
 ولا يعرف قلوبهم وتسمية العاطس فرض كفاية وعن الإمام علماء
 ترجموا أنه مستحب في واقعات الناطق لو عطست المرأة فرد الرجل عليها
 بمنزلة السلام إن كانت عجوزا رد عليها وفي الشاب رد عليها في نفسه
 وذكر الإمام قاضي خان إذا عطس رجل ينبغي أن يحمد الله تعالى فيقول الحمد
 لله رب العالمين أو يقول الحمد لله على كل حال وينبغي لمن حضر أن يقول
 برحمك الله تعالى العاطس غفر الله له ولكم أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم
 ولا يقول غير ذلك وفي الحديث أن العاطس إنما يتم التسمية إذا حمد
 الله تعالى عند عطسته وهذا قاله العاطس بركم الله أن حمدت الله
 تعالى وينبغي أن ينكس العاطس رأسه عند العطاس ويحمر وجهه وتخفص
 من صوته فإن التصريح بالعطاس حرم وينبغي أن يكرر التسمية إذا تكرر
 عطاس في مجلس إلى ثلاث مرات وفي أكثر من ذلك أن سمته في كل مرة
 فحسن وقيل يقول في العطسة الثالثة أنتك مذكوم وأما العاطس
 فيحمد الله في كل مرة ويكره تعديم البازي بالطير الحي يأخذه فيعذبه
 لأننا نهينا عن تعذيب الحيوان إذا لم يتعلق به غرض صحيح ويباح بالذبوح
 لأنعدام التعذيب ويكره الغل في عنق العبد وهو الطوق الحديد الذي

يمنعه من أن يحرك رأسه وهو مفتاد بين الظلمة وهو حرام لأنه عقوبة
 أهل النار ويكره القيد بخوف الأباقي والتمرد على مولاه وتعرضه
 بالمكره وهو سنة المسلمين ويباح الجلوس في الطريق للبيع إذا كان
 واسعاً لا يتقصر الناس به بانه كان المتروك منه للمارين سبع أذرع لأنه
 عم قال إذا خلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذرع بخلاف ما إذا كان
 بحيث يتقصر الناس به بأن كان المتروك منه للمارين أقل مما ذكر فلا
 يباح الجلوس فيه للبيع كذا ذكره الخطابي ولا الشراء منه في المختار
 لأنه إذا لم يجد مشتر يابا جلس على الطريق فكان الشراء منه عانة
 على الأثم والعدوان ويكره الخياطة في المسجد وكل عمل من أعمال
 الدنيا لأن المسجد أقدس لاقامة القربات والطاعات لله تعالى
 ويكره الجلوس فيه أي في المسجد للمصيبة ثلثة أيام ويباح ذلك
 في غيره أي غير المسجد نزجاءت الرخصة بذلك والترك أولى لقوله
 لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلثة
 أيام إلا على زوجها والاختفاء أحسن ولو جلس فيه معلماً أو راق
 أي الذي يورق ويكتب فإن كان ذلك حسبة أي أجر السهم
 احتسبت بكذا أجر عند الله لا بأس به لأنه قربة وإن كان باجراً
 يكره لأنه ما أعد لذلك إلا للضرورة يكون بهما أي بالمعلم والوراق
 فلا بأس بذلك لما في الضرورة من إباحة المخطور وعن الإمام علماء
 مترجاني لو علم الصبيان في المسجد لا يجوز ويأثم وكذا يعلم التاديب
 مثل النخوع عن محمد الترخي في أنه يجوز التاديب إذا كان بغير إيجاب
 وأما الصبيان فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم جئوا مساجدكم صبيانكم ومجانيتكم

بأن لا يجرد مكاناً آخر قوله يكون بهما
 صفة الضرورة يعني إباحة الجلوس
 في المسجد للضرورة مخصوصة
 بالتعلم والكتابة ولا يباح
 لغيرهما مطلقاً لأنه لم يبيح
 إلا للعلماء أو لما يكون وسيلة
 لها

فمنها من كان لها
ثلاث بنات
فمنها من كان لها
ثلاث بنات

فمنها من كان لها
ثلاث بنات
فمنها من كان لها
ثلاث بنات

فمنها من كان لها
ثلاث بنات
فمنها من كان لها
ثلاث بنات

فمنها من كان لها
ثلاث بنات
فمنها من كان لها
ثلاث بنات

وهو مذکور في حق الزوج اذا كان معه ولد وفي حق المرأة اذا لم يكن
 معها ولد والثمن وهو مذکور في حق المرأة اذا كان معها ولد والثمن
 وهو مذکور في حق البنات وفي حق الاخوات والثمن وهو مذکور
 في حق اولادها وفي حق الام اذا لم يكن معها ولد والاثنان من الاخوة
 والاخوات والستس وهو مذکور في حق الابوين اذا كانا معها ولد
 وفي حق الام اذا كان معها اخوة وفي حق ولد الام واصحابها اي
 اصحاب هذه الفروض على ما قلنا اثني عشر اربعة من الرجال وثمان
 من النساء اما الرجال فلاب والجدة والاخ لام والزوجة وجه الاختصا
 على اربعة منهم ان استحقاقهم بالفروض لا يخلو اما ان يكون
 بالنسب او السبب فالثاني هو الزوج والاول لا يخلو اما ان يكون
 عصبة في وقت ما او لا فالثاني هو الاخ لام والاول لا يخلو اما
 ان يكون وارثيته بواسطة او لا فالاول هو الجد والثاني هو
 الجد واما النساء فالام والجدة والبنت وبنت الابن والاخت
 لابي وام اولاد لابي وام والزوج والوجه الاختصا على الثمان
 منهم ان استحقاقهم بالفروض لا يخلو اما ان يكون بالنسب
 او بالنسب فالاول هو الزوج والثاني لا يخلو اما ان يكون
 اصل الميت او لا فالاول لا يخلو ايضا اما ان يكون بواسطة او
 بغير واسطة فان كان بغير واسطة فهي الام والاخرى الجدة
 والثاني لا يخلو اما ان يكون جزء الميت او لا فالاول لا يخلو اما
 ان يكون بواسطة او بغير واسطة فالثاني هي البنت والا فبنت
 الابن والثاني لا يخلو اما ان يكون جزء ابية او لا فالاول لا يخلو

وكذا لا يجوز التعليم في مكان في فناء المسجد على قول ابي حنيفة خلافا لما
 اذا لم يضرب بالعامية ويكرم تنق الموت لضيق المعيشة او للفضيحة
 من ولده او غيره من عدو او ظالم او نحو ذلك لقوله م ولا يمتن احدكم
 الموت لضيق نزل به ولا بأس بتعميه لغير اهل الزمان وظهور
 المعاصي وخوف الوقوع فيها او في المعاصي لقوله م اذا كان
 امرؤكم اخياركم فظفر الارض خير لكم من بطنها وان كان امرؤكم شراركم
 فبطن الارض خير لكم من ظهرها رجل يتردد الى الظلمة ليدفع شرهم عنه
 فان كان المتروك مفتيا او مقتدي به لا يحل له ذلك لانه اذا كان يتردد
 اليه فيظن الناس انه يرضى بامرهم فكان فيه مذلة اهل الحق وان لم
 يكن مفتيا او مقتدي به لا بأس به لانه عري عن هذا المعنى وفي الدور
 لودعه الامير فسيال عن اشياء فان تكلم بما يوافق الحق يناله المكره
 لا ينبغي ان يتكلم بخلاف الحق لما روي عن النبي م انه قال من تكلم
 عند ظالم ما يرضيه يغير حق يغير الله قلب الظالم عليه وسلط عليه
 الا اذا كان يخاف القتل او تلف بعض جسده وان كان ياحذماله
 فلا بأس بذلك لانه مكره عليه معني كتابنا في الفرائض
 هي جمع فريضة والفرض التقدير ويسمي هذا العلم فرائض لان الله تعالى
 بنفسه بيته في كتابه الفروض المقدرة في القرآن ستة بلاك استقراء
 قوله في القرآن لينحج الفروض التي ليست في القرآن كثلث الباقي للام
 وكفروض باب العول كالسبع والتسع وما اشبه ذلك فانها ليست
 بمقدرة فيه النصف وهو مذکور في حق البنت اذا انفردت وفي حق
 الزوج اذا لم يكن معه ولد وفي حق الاخت اذا لم يكن معها ولد والرجل

فمنها من كان لها
ثلاث بنات
فمنها من كان لها
ثلاث بنات

فمنها من كان لها
ثلاث بنات
فمنها من كان لها
ثلاث بنات

اهل الخدم والنسب والزوجات وام وبنات البنين والبنات
 كيف كان وجدة وبنات
 اهل الخدم والنسب والزوجات وام وبنات البنين والبنات
 كيف كان وجدة وبنات

مسلم زيد فوت اولوب اناسك اناسك وبابانك عمو سي وغلن ولاب
 وام عمة ت سن قوسه شرعا ترك ميتة نوحهم قسمت اول نور وهو
 الكاهن عجمه سدس باع عي او غلندر

کافی

شہزادہ محمد

للجنة

ای مائت الزوج ورتلا زوجته والویم
 یسقی المسکنة الزوج وثلث ما یسقی وما
 للزوجین فاقبل فیما ابدع ذبیحها واحد
 والباقی بعد الفرض انسان فلاب
 صعلوک

والا بن بنت الابن بالسدس تكلمة للثنتين والاخت لاب وام لها النصف
 لقوله تعالى ان هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك والمراة اخت
 لاب وام اولاد ولا اختين فصاعدا الثلثان لقوله تعالى فان كانتا اثنتين
 فلهما الثلثان مما ترك وفي الزيادة بجماع والاخت لاب كذلك
 عند عدم الاخت لاب وام ولها اي للاخت لاب واحدة كانت او
 اكثر مع الاخت لاب وام السدس تكلمة للثنتين لان حق الاخوان
 الثلثان بالنصف المذكور وقد اخذت الاخت لاب وام النصف فيعطى
 السدس لبنى العلات تكلمة للثنتين والاخت لام كالاخ لام ذكوره
 وانما هم في الاستحقاق والقسمه سواء يعني يستحق انما هم ما يستحق
 ذكوره على انما هم في القسمه والزوجه لها الربع عند عدم الولد
 ولللابن واحدة كانت او اكثر لقوله تعالى وللمن الربع مما تركتم
 ان لم يكن لكم ولد والثلث مع احدكم لقوله تعالى فان كانا لكم ولدتا
 لثمن مما تركتم **العصبه** قسمان عصبه نسب وعصبه نسب
 فالعصبه النسبه ثلثة اصناف عصبه بنفسه وعصبه بعصبه وعصبه
 مع غيره وذلك لان العصبه لا تحب اما ان يكون فقيرا في عصبه بته
 الى الغير او لا فالثاني هو العصبه بنفسه والاول لا يخلو اما ان يشرك
 الغير في عصبه بته او لا فالاول هو العصبه بغيره والثاني هو العصبه
 مع غيره فالعصبه بنفسه كل ذكر يدعى اي يرسل قرابته الى الميت
 بشخص المذكور الباء للصاق اي بان يكون قرابته ملصقة بشخص
 قرابته ملصقة بالميت كالاب وابائه وان على الابن وابنايه
 وان سفلوا والاف لاب وام اولاد وابنايهما وان سفلوا والعم

عصبه رجل في اللغة قرابة لاني وكانها عصبه وان لم يشعروا
 عصبه اصحابي
 في عصبه قوم بغيره
 والعصبة هي التي لا يورثها
 في عصبه قوم بغيره
 والعصبة هي التي لا يورثها
 في عصبه قوم بغيره
 والعصبة هي التي لا يورثها

ولبت الابن بالسدس تكلمة للثنتين والاخت لاب وام لها النصف
 لقوله تعالى ان هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك والمراة اخت
 لاب وام اولاد ولا اختين فصاعدا الثلثان لقوله تعالى فان كانتا اثنتين
 فلهما الثلثان مما ترك وفي الزيادة بجماع والاخت لاب كذلك
 عند عدم الاخت لاب وام ولها اي للاخت لاب واحدة كانت او
 اكثر مع الاخت لاب وام السدس تكلمة للثنتين لان حق الاخوان
 الثلثان بالنصف المذكور وقد اخذت الاخت لاب وام النصف فيعطى
 السدس لبنى العلات تكلمة للثنتين والاخت لام كالاخ لام ذكوره
 وانما هم في الاستحقاق والقسمه سواء يعني يستحق انما هم ما يستحق
 ذكوره على انما هم في القسمه والزوجه لها الربع عند عدم الولد
 ولللابن واحدة كانت او اكثر لقوله تعالى وللمن الربع مما تركتم
 ان لم يكن لكم ولد والثلث مع احدكم لقوله تعالى فان كانا لكم ولدتا
 لثمن مما تركتم **العصبه** قسمان عصبه نسب وعصبه نسب
 فالعصبه النسبه ثلثة اصناف عصبه بنفسه وعصبه بعصبه وعصبه
 مع غيره وذلك لان العصبه لا تحب اما ان يكون فقيرا في عصبه بته
 الى الغير او لا فالثاني هو العصبه بنفسه والاول لا يخلو اما ان يشرك
 الغير في عصبه بته او لا فالاول هو العصبه بغيره والثاني هو العصبه
 مع غيره فالعصبه بنفسه كل ذكر يدعى اي يرسل قرابته الى الميت
 بشخص المذكور الباء للصاق اي بان يكون قرابته ملصقة بشخص
 قرابته ملصقة بالميت كالاب وابائه وان على الابن وابنايه
 وان سفلوا والاف لاب وام اولاد وابنايهما وان سفلوا والعم

الابن

الابن

لاب وام اولاد وابنايهما وان سفلوا قيد بيد لا بد بشخص المذكور
 لانه لو ادلى اليه بشخص الاناث صار من جملة ذوى الارحام كاب
 الام وابن البنت والنصف الاول من اصناف ذلك القسم مقدم ثم
 الثاني ثم الثالث ثم الرابع فان اجتمع اثنان من نصف واحد قدم
 اعلاهما درجتا كالابن مع الاب فان قدم على الاب لقرينة رتبته
 بالفرجة وكابن الابن مع الجد فان استويا في الدرجة قدم ذو الجهتين
 لان من له جهتان فهو اقوى من له جهة واحدة فالاقوى هو الاول
 بالمرتبة كالاخ لاب وام مع الاخ وكابن الاخ لاب وام مع الاخ كاب
 وعلى هذا في الاسماء والعصبه بغيره كل انثى فرضها النصف تقصير عصبه
 باخيها ولا يفرض لها اي لا يكون صاحب فرض ويكون المال بينهما
 للذكر مثل حظ الانثيين وهي البنت الصلبة وبنت الابن والاخت
 لاب وام اولاد والاخت لاب اما صيرورة البنات وبنات الابن
 عصبه باخوتهن فبقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل
 حظ الانثيين واما الاخوات باخوتهن فبقوله تعالى فان كانوا
 اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين انما شرط في ذلك
 ان يكون الانثى ذات فرض والذكر عصبه لانه يتنفي بانتقاء
 كل منهما كما في بنات الام لا يصير عصبه باخوتهن لان الذكر
 ليس بعصبه وكذلك العمه بالعم وبنت العم بابن العم
 وبنت الاخ بابنه لان الانثى ليس صاحب فرض ولها قال
 ولا يعصب عصبه اخته غير هؤلاء وعصبه مع غير الاخوات
 لاب وام اولاد يعصب عصبه مع البنات وبنات الابن

الذكرات الاربع فان بنت الاخ لا يصير
 عصبه مع الاخ والعمه لا يصير
 عصبه مع الاخ والعمه لا يصير
 عصبه مع الاخ والعمه لا يصير
 عصبه مع الاخ والعمه لا يصير
 عصبه مع الاخ والعمه لا يصير
 عصبه مع الاخ والعمه لا يصير

والا بن بنت الابن بالسدس تكلمة للثنتين والاخت لاب وام لها النصف
 لقوله تعالى ان هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك والمراة اخت
 لاب وام اولاد ولا اختين فصاعدا الثلثان لقوله تعالى فان كانتا اثنتين
 فلهما الثلثان مما ترك وفي الزيادة بجماع والاخت لاب كذلك
 عند عدم الاخت لاب وام ولها اي للاخت لاب واحدة كانت او
 اكثر مع الاخت لاب وام السدس تكلمة للثنتين لان حق الاخوان
 الثلثان بالنصف المذكور وقد اخذت الاخت لاب وام النصف فيعطى
 السدس لبنى العلات تكلمة للثنتين والاخت لام كالاخ لام ذكوره
 وانما هم في الاستحقاق والقسمه سواء يعني يستحق انما هم ما يستحق
 ذكوره على انما هم في القسمه والزوجه لها الربع عند عدم الولد
 ولللابن واحدة كانت او اكثر لقوله تعالى وللمن الربع مما تركتم
 ان لم يكن لكم ولد والثلث مع احدكم لقوله تعالى فان كانا لكم ولدتا
 لثمن مما تركتم **العصبه** قسمان عصبه نسب وعصبه نسب
 فالعصبه النسبه ثلثة اصناف عصبه بنفسه وعصبه بعصبه وعصبه
 مع غيره وذلك لان العصبه لا تحب اما ان يكون فقيرا في عصبه بته
 الى الغير او لا فالثاني هو العصبه بنفسه والاول لا يخلو اما ان يشرك
 الغير في عصبه بته او لا فالاول هو العصبه بغيره والثاني هو العصبه
 مع غيره فالعصبه بنفسه كل ذكر يدعى اي يرسل قرابته الى الميت
 بشخص المذكور الباء للصاق اي بان يكون قرابته ملصقة بشخص
 قرابته ملصقة بالميت كالاب وابائه وان على الابن وابنايه
 وان سفلوا والاف لاب وام اولاد وابنايهما وان سفلوا والعم

عصبه اصحابي
 في عصبه قوم بغيره
 والعصبة هي التي لا يورثها
 في عصبه قوم بغيره
 والعصبة هي التي لا يورثها
 في عصبه قوم بغيره
 والعصبة هي التي لا يورثها

واما كان او متقدرا او الفوقين
 هاتين العصبين ان الغيرة العصبية
 بغيره يكون عصبه نفس فيقول
 بسبب العصبية الى الان في العصبية
 مع غيره لا يكون عصبه نفس
 اصله ان يكون عصبه نفس
 بما علم لذلك الغير

أما صارقة عصبة معها لقوله عم أجعلوا الأثوات مع البنات عصبة
 وعصبة السبب المقتضى ذكرها كان أو انشئ عصبة على الترتيب المذكور
 لقوله عم الولاء لجملة كلمة النسب وهو آخر العصبات إنما قال آخر
 العصبات باعتبار أن العصبات منقسمة إلى قسمين عصبة نسب
 كما ذكر وعصبة سبب وهو هذا والعصبة يأخذ كل المال عند عدم
 صاحب الفرض وما بقى بعد الفرض مع وجود صاحب الفرض وإن لم يبق
 شيء سقط ولا ينفق هذا بذوى الأرحام ومولى المولات فإن
 هم يأخذون وما ابقاه أحد الزوجين ويأخذون الكل عند الانفرد
 لأننا نقول المراد أخذ الباقي من أي فرض كان سببياً أو نسبياً وأخذها
 فخص بقية فرض خاص وهو فرض أحد الزوجين ولأب البنات مع الابن
 فإنها عصبة والاخت مع البنت كذلك ولأب يأخذ كل المال عند الانفرد
 لأننا نقول أن البنت ليست وحدها عصبة وإنما العصبة هو الابن مع
 البنت وهما يأخذان كل المال وكذلك الاخت لا يصير عصبة لأب وجود
 البنت فلا انفرد لها **فصل** ستة لا يسقطون بحال إلا بوان ونزو جان
 والابن والبنت لأن أرث كل واحد منهم ثبت بنص مقطوع به بغية أسطة
 بينه وبين الميت ليكون محجوباً به ومن سواهم من الودثة قالوا قرب
 يحجب الأب بعد كابن الابن مع الابن وضابطه أن كل واحد من أن تنسب إلى
 الميت بواسطة لا يرث مع وجود تلك الوسطة كالجد مع الأب
 إلا الأخيرة لأنه فإنها أرثت مع الأب لعدم استحقاقها جميع التركة
 ويسقط الأجداد بكلاً لأن الجد إنما يتصل إلى الميت بواسطة الأب
 فادامت الوسطة موجودة لا يرث لئلا يلزم جمع الأصل مع الخلف

انابہ لریحراث الور انابہ لراولہ وقت وارث اولو کم کل لہ اولہ سرتسہ
یعنی مچن اتاوانا و اوغول قرقلی کچی میت کلالہ اولور مچن میت کلالہ اولہ
علی اختاف قلبہ لری کم کلالہ نیک معنی ندر میت صفتہ ریراصح بودو کم میت عطفہ

فقال صعلوك
الفریق الاول
بحال شمس و نيران
فوق بيوت بني خالد
فوق بيوت بني الحمر
فوق بيوت بني النضر
فقال الثاني
فقال صعلوك
الفریق الاول
بحال شمس و نيران
فوق بيوت بني خالد
فوق بيوت بني الحمر
فوق بيوت بني النضر

في صورة واحدة ويسقط الجدات من الجهرتين أي جهة الأمية والآبوية
بلازم لأن الأم أصل في قرابة الجدة إلى الميت والآبويات خاصة
بآب كذا روى عن عثمان وعلي وغيرهما من الصحابة وهو مذهب
علمائنا ومالك والشافعي خلافا لعمرو وابن مسعود وأبي موسى الأشعري
فإنهم قالوا يرث أم الآب مع الآب وهو مذهب حنبل وأوكاد الآب
بآب ابن الأقرب يحجب للابعد والأخوة والأخوات بآب ابن وابن الابن
وأن سفل والآب والجدة وفي الجدة خلاف أبي يوسف ومحمد فإنهما
لم يجعلوا الجدة كالآب في هذه المسئلة وأوكاد الآب يرث ولأولاد وبالأخ
آب وإم بآل اتفاق والبعدي من الجدات تحجب بالقرن لأن الجدة
ترث باعتبار الأمومة والأمومة هي الأصل ومعنى الأصلية في القرن
يظهر منه في البعدي من أي جهة كانت لأنها أصل الميت والأخرى
أصل أصل الميت فإذا كان معنى الأصلية في القرن أي أظهر تقدمت
على البعدي وأوكاد الأم بالولد أعظم من أن يكون ذكرا أو أنثى وولد
وأن سفل والآب والجدة بآل اتفاق وإذا أخذت البنات الثلثين
سقطت بنات الابن لأنهن يأخذن الثلثين ليكمل حق البنات فلم
يبق لبنات الابن شيء لأن الزيادة على الثلثين غير جائزة لهن
لقوله لم لا يزد البنات على الثلثين وأن كثرة الآن يكون معنى
أو أسفل من غلام ذكر؟ يعني يكون ابن ابن سواء كان أخا لهن
أو في درجتهم بأن يكون عدد الوسائط بينهما وبين الميت كعدد
الوسائط بينهما وبين الميت أو يكون أسفل منهن في الدرجة بزيادة
الوسائط بينهما وبين الميت فيعصمن فيكون ما فضل عن فرض البنت

ويسقط اولاد الاب اي بنوا العلات
ايضا لهؤلاء المذكورين يعنى الابن وابن
الاب والاب بالانفاق والجد على الخلق
ويسقط بنوا العلات بالافخ لاب وام
ايضا مذكور

اللابين

ومن عدها من اصحاب الفرائض الذي يوجدون في تلك الصورة كاحد
 الزوجين او احد الابوين بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وتعميمه اياهن
 فيما اذا كان اسفل منهن على ظاهر رواية وقال بعض المتأخرين الباقي
 للذكر خاصة لان الانثى انما تقيده عصبته بذكر في درجة لا يذكره ودها
 وجه ظاهر الرواية ان كان هذه الانثى لو كانت في درجة الذكر كانت
 عصبته مستحقة فاذا كانت اقرب منه بدرجته كان اولي لان تأثير
 القرب في قوة سبب الاستحقاق واذا اخذت الاخوات لاب وام الثلثين
 سقطت الاخوات لابي لان كل الثلثان الا ان يكون معهن اخ لابي فبعضهن
 فيكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والمجرب يحجب كالاخوين مع
 الاب والام فانهما لا يرثان مع الاب والام ولكن يحبان الام والاب
 الى السدس وام الاب مع الاب وام ام الام فان ام الاب لا ترث
 مع وجود الاب ولكن يحجب ام ام الام والمجرب لا يحجب خلاف ابن مسعود
 دفعه فحده يحجب حجب النقصان فان ابن المرحوم بسبب القتل لا يحجب الزوجة
 من الربع الى الثمن بل تاخذ الزوجة الربع دون الثمن عندنا وعند
 ثاخذ الثمن دون الربع ولا يحجب الاخ من العصبوبة اتفاقا والفرق
 بين المرحوم والمجرب ان المرحوم ليس باهل للميراث من كل وجه
 فيجعل كالميت في حق استحقاق الميراث والحجب جميعا بخلاف
 المجرب فانه يكون اهلا للميراث من وجه دون وجه فيجعل كالميت
 في حق استحقاق الميراث حتى لا يستحق شيئا ويجعل حيا في حق
 الحجب حتى يحجب غيره واسباب الميراث اربعة الرق وهو عبارة
 عن عجز حكي شرع في الاصل جزاء لغيرهم كاملا كان ذلك الرق

بان لم ينعقد فيه سبب الحرية اصلا كالقن الذي لم يقع فيه كتابة
 ولان دبر ولا استيلاء او ناقصا بان تعلق به حق العتق كالمكاتب
 والمدبر وام الولد ومعتق البعض على قول ابي ح واما جعل الرق
 سببا للميراث لقوله عم العبد لا يملك الا الطلاق وقال عمر الكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم لا يرث ولا يرث عنه والقتل الذي يجب به
 القصاص كقتل العاقل البالغ مورثه عمدا بسلاح او ما يخرج مجراه
 في تفريق الاجزاء او حجب الكفارة كقتله بالمباشرة خطاء كوطي
 دابته مورثه وهو ركبها وانقلبه في النوم على مورثه وسقط
 من السطح عليه واما جعل ذلك سببا للميراث لقوله عم لاميراث
 لقاتل بعد صاحب البقرة وكان قتل مورثه عمدا في بني اسرائيل
 والقاء في سبط آخر وجعل يطالبهم بدمه فلما ظهر انه هو القاتل
 حرم عن الميراث وبنى شرعا الى يوم القيمة واختلاف الدينين
 دين الاسلام والكفر فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا لقوله تعالى
 ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والمراد نفي السبيل
 حكما لا حقيقة وفي توريثه اثبات السبيل حكما وكذا المسلم
 من الكافر عند جمهور الصحابة والعلماء من التابعين وهو قول
 الامام ابي ح واتباعه وعند بعض الصحابة ميراث قياسا
 لقوله عم الاسلام يعلو ولا يعلى عليه عنه بان المراد به نفس
 الاسلام فانه متى ثبت من وجه اخر يكون الترجيح للاسلام
 كما في مولود امة مسلم ونصراني عمدا بقوله يعلو ولا يعلى
 واختلاف الدارين دار الموت ودار الوارث حقيقة كان

لانها تخلصها بقطع النسبة لان النسب الى الاباء دون الامهات
 والجدة الصبيح من خلافه والجدة الفاسدة كل جنة يدخل فيها
 وبين الميت ذكرين اثنين مثل اب الام ولا بينهما من ليس
 بعصبة ولا صاحب فرض والجدة الصبيحة من خلافها والنصف الثالث
 من ينسب الى اب لوى الميت وهم بنات الاخوة مطلقا قيد بنات
 لان بنى الاخوة لاب وام او لاب عصبات واو لاد الاخوات
 مطلقا ذكر بلفظ الاولاد ليكون شاملا للذكر والانثى وبنو الاخوة
 لام قيد ذلك بلام لينحج بنو الاخوة لاب وام او لاب فانهم عصبة
 والنصف الرابع من ينسب الى جدى الميت اب الاب واب الام او
 جدته ام الاب او ام الام وهم عمات الميت واخواته وخالاته
 مطلقا واعماهم لام وبنات عمه مطلقا ففوق لاء المذكورين من
 الاصناف الاربع وكل من يتفرع منهم ذوى الارحام ولا يوتون
 الا اذا لم يكن للميت صاحب فرض غير الزوج والزوجة ولا عصبة
 من النسب او السبب فتح يقسم المال بينهم على قول عامة الصحابة كالميت الفاسد بل هما مع ذوى الارحام الذين
 خلاف الزيد ابن ثابت فعنده لا ميراث لهم ويوضع في بيت المال
 وبه قال الشافعي قيد بقوله غير الزوج والزوجة لانه اذا كان
 في المسئلة احدهما يعطى فرضه والباقي لذوى الارحام لانها ليسا
 من اهل الرد فان من يجوز عليه الرد بعد احراره فرضه صار من جملة
 ذوى الارحام وذوى الارحام بعضهم اولى من بعض ويقدم النصف
 الاول على رواية الى يوسف والحسن بن زياد عن الحج ثم الثاني
 ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصبات وهو الظاهر وعليه اتفقوا

بنم و بین المیت ام مثل اب الاعم
میت انا مثل انا
به فاسد و

وان اجتمع منهم انسان او ثلثة فصاعدا وكان خيرا فربما هم متحدان بان يكون الكل من جانب واحد كالعلمات والاعمال
لام فانهم من جانب الالب والاحوال والحالات فانهم من جانب الالفين كان منهم لالب وام اولي بالميراث من كان لالب
ومن كان لالب اولي ممن كان لالب ومن كان لالب اولي ممن كان لام فكونا كانا او اننا فعممة لالب وام اولي من
عممة لالب فمخرز المال كلمة وعممة لالب اولي من عمم فعممة لام لقوة قرابتها وكذا حال الخا والخالنة سيد
صقلوك

[illegible]

لأنه يؤدي إلى الدور الباطل فلا يرث واليه ذهب ابن أبي ليلى صورته رجل له ابناك ولابنه الواحد ابن فلذلك الرجل
ستائة درهم ولابنه الذميلة ابن ستائة درهم ايضا ثم سافر ذلك الرجل مع ابنة الذي له ابن ثم غرق في البحر فقال
كل واحد منهما لورثته الاحياء يعني مال الرجل لابنه الحي ومال الابنة لابنه الحي ايضا عندنا وعندهما سادس مال الابن لابنه
الفريق معه ونصف مال الرجل لابنه الفريق ثالث سدس الذي ورث الرجل من ابنة الفريق يرث ابنة الحي فحصل لابن
الرجل الذي في وطنه اربعمائة درهم
ولابن ابنة الحي ثمان مائة درهم
كل واحد منهم لو ورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض كذا في صحيح السلول

بیتعلق بذابعد ای لا یکن
واحد منهم موثقا الاقرب ولا حاجبا
لا یبعد من نفسه وورثة الیائین فانهم
صغلو

لا يسند
الحمل علم ان اكثر مدّة الحمل اربع سنين وعند الشافعي اثنا عشر سنين وعند الثوري
عند ثلث سنين وعند الشافعي اثنا عشر سنين وعند الثوري اثنا عشر سنين وعند الشافعي
سبع سنين لنا حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
الولد بطن امه اكثر من سنين وقد ثبت المأثور
ان ضحالك ولد اربع سنين واما ما رواه
وهو يفيك فصحى وجوابنا شهر
ايضا ولد اربع سنين واقل مدّة الحمل
لا ينبغي عليه الحميم قال الكوفي
بالاتفاق قال ابن عباس قال اية
وحمل وفصاله ثلثون شهرا وفي اية
اخرى وفصاله ثمانين شهرا وفي اية
عامين للفصال ثمان سنين
صعدوا

ظہور احمد

عن أبي حنيفة يوقف له نصيب أربعة بنين أو أربع بنات أيهما أكثر
يعطى لبقية الورثة أقل الأنصاء وبه أخذ مالك والشافعي وروى
ليث بن سعد عن محمد بن أبي حنيفة يوقف له نصيب ثلثة أو ثلث أيهما أكثر وفي
رواية هشام عند نصيب ابنين أو ابنتين أو ابنتين أيهما أكثر وهو
أحدى الروايتين عن أبي يوسف وإنما يعطى ما وقف له بشرط أن
يولد حياً في مدة يعلم أنه كان موجوداً في بطن أمه عند موت مورثه
وأنما شرطنا ذلك لأن الوارثة خفاة والمعدوم لا يتصور أن يكون خلف
عن أحد وادعى درجات الخفاة الوجود ^{فمنه} إذا فاضلت التركة عن
فروض الورثة ولم يكن معهم عصبية فالباقي دية عليهم بقدر فروضهم
الآعلى الزوجين فإنه لا يرث عليهما لعدم الرحم في حقهما بل يوضع الباقي
في بيت المال إن لم يكن للميت أحد من ذوى الأرحام لا باعتبار الأثر
فيه فإن كان أحد من ذوى الأرحام يعطى له خلفاً للشافعي فعنده
يوضع في بيت المال أيضاً فإن كان الوارث واحداً من أصحاب الفروض

أخذ كل المال بعضها باعتبار الفرضية وبعضها بالردة
والأدب الأصل فيه قوله تع الفقهاء من طيبات ما كسبتم يعني بالتجارة
وَمَا أَخْرَجْنَاكُمْ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا بِالزَّرْعَةِ وَرَوَى أَنَّهُ كَانَ يَحْتَثُّ النَّاسَ
عَلَى الْحِرْفَةِ وَيَقُولُ الْحِرْفَةُ أَمَانٌ مِنَ الْفَقْرِ وَيَحْتَثُّ عَلَى التِّجَارَةِ وَيَقُولُ
التَّاجِرُ الصَّدُوقُ مَعَ الْكَرَامِ الْبُورَةُ وَأَنَّ اسْتِعْجَالَ التَّاجِرِ الصَّدُوقُ
وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْمٍ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ فَقَالَ مَنْ هَؤُلَاءِ
فَقِيلَ لَهُمُ الْمُتَوَكِّلُونَ فَقَالَ كَلَّا إِنَّهُمْ الْمُتَوَكِّلُونَ بَلَى يَكُونُونَ أَمْوَالُ الْمُنَاسِقِ
بِالسَّوَالِ وَالْبَاطِلُ ثُمَّ قَالَ الْمُتَوَكِّلُ الَّذِي يُلْقِي حَبْلَهُ فِي أَرْضِهِ وَيَتَوَكَّلُ عَلَى

من كسبه وضعه في العالم فنفق
من كسبه وضعه في العالم فنفق

ربه ونيت نياته وعن محمد بن سماعة قال سمعت محمد بن الحسن يقول
 طلب الكسب لا نرم كطلب العلم ذكر الكسب واراد به المكسوب كما قال آدم
 اطلب ما ياكل الرجل من كسبه اى مكسوبه وهو اى الكسب انواع اربعة
 منها ما هو فرض وهو كسب اقل الكفاية لنفسه وعياله وقضاء دينه
 لانه سبب يتوصل به الى اقامة الفرض فيكون فرضا قال مشايخنا لو لم
 يكن فى الاستغفار بالكسبة فراغ قلوب الناس عنه وفراغ قلبه لاداء
 العبادات والتعفف عن السؤال كان امر عظيم فان السؤال فى عظيم
 قال آدم لو علم السائل ما له من الذر لم جاء احد يشاله ومنها ما هو
 مستحب وهو كسب الزايد على اقل الكفاية لىواسي اى ليحسن به فقير
 او يصل به قريبا لانه سبب يتوصل به الى اقامة ما هو مستحب فيكون
 مستحبا وهو افضل من نفل العبادات لان منفعة العبادات تحته ومنفعة
 الكسب يتعدى الى غيره وقد قال آدم خير الناس من ينفع الناس وقال آدم
 تنازعت العبادات فقالت الصدقة انا افضلها ومنها ما هو مباح
 وهو كسب الزايد على ذلك للتنعم والتجمل حتى بنى البنيات وينقش الحيطان
 ويشترى السراير والفلان وقال بعض الناس بان هذا مكروه
 لانه ربما يكون سببا للطغيان والعصيان والصحيح هو الاباحة
 لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التى اخرج لعبادة والطيبات
 من الرزق وقوله نعم المال الصالح للرجل الصالح وانما يكون سببا
 للطغيان اذا كان اكسابه من غير حل او قصد به الطغيان والعصيان
 كما هو عادة الكفرة الفجرة والظلمة الفسقة ومنها ما هو حرام وهو
 كسب ما امكن للتفاخر والتكاثر وان كان من حل لانه سبب يتوصل به

رجل قال من كان كذا وازاد وارخوهم
هذه كلمات الله المجوس ولو قال الرزق
من الله تكن اذنيده خبيث من الله نعم وفي هذه
لان حركة العبد ايضا من الله نعم وهو مال
الرواية الرزق من الكسب وهو مال
لان الرزق من الله كسب صلاح
يعلم من الله الهدى

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

الى اقامته ما هو مخطور شرعا فيكون حراما ولهذا قال اعم ان الشيطان
يقول لم يجز معي صاحب مال عز احدى ثلث امان اذ يثقل في عينيه
فيمسح حقه واسهل عليه سبيله فيضعه في غير حقه او احبته في قلبه
فيجمع من غير حل وافضل الكسب الجهاد لان منفعة عامة لما فيه من
الاستغناء ودفع شر الكفرة واطفاء نارهم على المسلمين ليعملوا
من الحارث والتجارة بالنقل من بلدة الى بلدة ثم التجارة لان منفعتها
يحدث كل ساعة ويتكرر في كل وقت فيحصل بها كفاية الوقتية ومنفعة
الزراعة يكون في الاحاين مرة فكانت التجارة اعم بفعلا ثم الزراعة
لانها تسعى لقوام الابدان المحترمة والنفوس المشرفة فان قوامها بالمطعم
واللبوس وذا انما يحصل بالزراعة لا بالصناعة واما قوله اعم لا
ترغبوا في ضيعة فتركتوا الى الدنيا وتنسوا الآخرة فتعمل على من استغل
بالزراعة واعرض عن الجهاد فاما من كان مقبلا على الجهاد فلا بأس
بالزراعة ثم الصناعة على ما بينا والعلم ايضا انواع اربعة منها
ما هو فرض وهو ان يتعلم ما يحتاج اليه لاداء الفرائض لان لا يتربها
اداء الفرائض لا بعد العلم بصحتها وفسادها فيكون فرضا كالطهارة
والسمع الى الجمعة واليها اشار محمد فقال لو لم يكن طلب العلم فريضة
لم يكن للناس مخرج من الاثم وما امكنهم معرفة الحق من الباطل والخطا
من الصواب ومعرفة الحلال اى معرفة الحلال والحرام في احوالهم
كحوالهم في التواضع والتكبر والجود والبخل وغيرها من احوال الواقعة
في النفس فان التحرر عن الاخلاق الذميمة المحرمة لا يمكن الا بعلمها
وعلم ما يصادها من الاخلاق الحسنة فيضطر على كل انسان علمها

ومنها

ان العلم لا يكتسب بالمال
او بالجاه او بالشر
بل بالطلب والجد
والاستغناء

وقتها ما هو مستحب وهو تعلم الزايد على ما يحتاج اليه ليعمله من محتاج
اليه كالفقير يتعلم كتاب الزكوة والمناسك ليعلم من عليه الزكوة والجهاد
لان وسيلة الى اقامته ما هو مستحب وهو افضل من نفل العبادة لان
منفعة التعليم يتعدى الى غيره على ما بينا وقد قال اعم لان يفد و
فيتعلم بابا من العلم خير من ان يصلي مائة ركعة وعند من ادى حديثا
الى امتي ليقام به سنة او تلت به بدعة وجبت له الجنة وعن عمر رضي
من حديث مجديث يعمل به فله اجر ذلك العمل وعن وهب بن منبه قال
التزم داود النبي اعم العبادة وفارق الناس فاوحى اليه اليد اود اخرج
الى الناس وعلمهم العلم فان ذلك افضل من الدنيا ومنها ما هو مباح وهو
تعلم الزايد على ذلك للزينة والكمال قال معاذ بن جبل تعلوا العلم
فان تعلم العلم حسنة وطلبه عبادة ومدارسته تسبيح والتمسك عنه
جهاد وتعليمه لمن لا يعلم صدقة وبذلك لاهل قرية وهو للنس في الوحدة
والصاحب في الخوة والتدليل على السراء والقراء والوزير عند الاجلاء
والقرين عند القراء ومنار سبيل الجنة يرفع الله به اقواما فيجعلهم في خير
قادة وهذه يقدر بهم اذلة في الخير يقتفي آثارهم ويرغب اليها ليكن
في حلتهم وباجنتها شجرهم وكل رطب يابس لهم يستغفرون حتى
حيث ان البحر وهو امه وسباع البر وانعام السماء ونجومها لان العلم
حياة القلب من العي ونور الابصار من الظلم وقوة الابدان من الضعف
يبلغ به العبد منازل البر والدرجات العلى بالتفكير فيه بعدل بالقيام
ومدارسته بالقيام به بطاع الله وبه يعبد وبه يؤخذ وبه يتورع
وبه يوصل الارحام وهو اهام والعمل بتابعه يلهي السعداء ويحرمه

مردم

فقد تفرقت الناس مقبولة لا ايمان الياس
وقد اتقبت كباية قال المحققون قري بولت
لا يمنع من قبول التوبة بل مانع من قبولها شهادة الاحوال
التي يحصل العلم بها على سبيل الاضطرار والمذكورة
في نقد الفتاوى ان التوبة الياس مقبولة لا ايمان الياس
لان الكافر اصله غير عارف وانما عارفه فاما وايمانا
والفاسق عارفه باسنة توبة الكلام الياس
وذكر في كتب الكلام فيه والاصح انه يعجز عنه
يعجز اخلف المشايخ فيه والاصح انه يعجز عنه
ان من قارب عن شيء لا يقدر عليه كالجبوب
عن الزنا والزمن يتوب عن سرقة فانه
يعتبر طوع العسا

يقنع

وما جنتهم

الاشقياء وعن ابن عباس انه قال للعلماء درجات فوق المؤمنين سبقاً
 درجة ما بين الدرجتين مسيرة خمسمائة عام وقال عم افضل
 الناس المؤمن العالم الذي ان احتج اليه نفع وان استغنى عنه اغنى نفسه
 وقال ايضا القربى لنا من درجة النبوة اهل العلم والجهاد وقد ورد
 في مناقب العلم وفوائده نصوص واخبار لا تطول بذكرها ومنها ما
 هو حرام وهو التعليم لبيهاهي ليتفاخر به العلماء ويمازي اي يجادل
 به السفهاء ويأكل اموال الاغنياء ويستخدم الفقراء لانه سبب يتوصل
 به الى ما هو حرام فيكون حراماً ويجب على العالم تعليم غيره اذا طلب
 منه لقوله عم من سئل عن العلم عند احتاج الناس اليه فكمه الى الجاهل
 من النار وكان العلماء يخلفون الانبياء في تبليغ ما انزل اليهم وتبليغ
 المنزل على نبيه كان فرما فيقرض على من قام مقامه وتبليغ يحصل بالتعليم
 حتى قالوا يجب على المولى ان يعلم عبده القرآن والعلم بقدر ما يحتاج
 اليه لاداء الصلوة والصوم ثم قرئ في التعليم عليه الى ان يبلغ المتعلم
 الى المرتبة الاولى يعني مرتبة الفرض بانه يفرمه ويحفظه ويضبطه وقال
 الشافعي اذا فرمه سقط عنه فرض التعليم والصحيح قولنا لانه اقرض من عليه
 التعليم بقدر ما يحتاج المتعلم اليه لا قامت فريضته ولا يمكن من اقامة
 الفرائض الا بالحفظ فيقرض عليه التعليم بقدر ما يحفظه ولا يجب على العالم
 ان يجيب عن كل ما سئل عنه ان كان يجيبه غيره لا اذا علم ان ما سئل
 عنه لا يعلم غيره فيجب عليه ان يجيبه لان الفتوى والتعليم فرض كفاية
 وذكر محمد في السبل الكبير لو طلب الكافر من مسلم ان يعلمه القرآن والفقه لا
 باس به رجاء على ان يعلمه على محاسنه فيسلم لان النبي عم كان يقرأ

القرآن
 الا ان الظاهر لا يبين
 المحقق قاضى

قال عم من سئل عن العلم عند احتاج الناس اليه فكمه الى الجاهل من النار

القرآن على المشركين رجاء ان يقفوا على كونه معزاً فيقبل الله بقلبه
 فيؤمن وكذلك في الفقه ليقف على حسن نظمه وجودة احكامه
 ولطائف حكمه فيسلم ^{نفسه} والاكل على ذلك مراتب احدها ما هو
 فرض وهو قدر ما يدفع به الهلاك ويمكن معه الصلوة قائماً
 وهو ما جود فيه لقوله عم ان المؤمن لو جرف في كل شئ حتى اللقمة
 يرفعها الى فيه والحساب عند مرفوع لانه سبب يتوصل به الى اقامة
 الفرائض فيكون سبباً للثواب فلا يكون سبباً للحساب لان في الحساب
 نوع عذاب لقوله عم من توقفت في الحساب عذب والتا في ما هو
 مباح وهو ادى الشيع بنية ان يقوى على العباد فلهذا لا اجر فيه
 ولا وذر ويحاسب حسابا يسيرا ان كان من حل لقوله عم ثم تسئل
 يومئذ عن النعيم وهو متعم بهذه الزيادة وروى ان النبي عم اتى بعقد
 فيه تمر ورطب فقال عم اى والله الذي نفسي بيده انكم لتحاسنون
 يوم القيمة في الماء الباردة والماء الحار الا خرقة تستورها عورتك
 وكسرة خبز تردى بها حتى عتكت وشربت ماء نظيف عطشك والثالث
 ما هو حرام وهو ما زاد على ذلك لانه سعى لامراض نفسه ولا ضاعة
 المال وفساده من غير فائدة فانه لا يندفع به جوعته ولا يزداد
 به قوة فيكون حراماً فيحاسب عليه ويعذب فيه الا ان يكون للصوم
 في غدا يعني ليتقوى به للصوم لغدا ولموافقة الضيف كيلا يمسه الضيف
 عن اكل حياء ونحو ذلك باس بذلك كيلا يصير اخلاقه من اساء
 القرى فان اساءة القرى مذموم شرعاً ولا يحل الرياضة بتقليل الاكل
 الى ان يضعف عن اداء العباد وانما عليه اذا جاع ان يطعمها ومن الناس

القرى فان اساءة القرى مذموم شرعاً ولا يحل الرياضة بتقليل الاكل
 الى ان يضعف عن اداء العباد وانما عليه اذا جاع ان يطعمها ومن الناس

جازيتم ثلث لا يستلزم
 عنكم يوم القيمة ما ينبغي
 عليه ما يندفع به عن الموت

اي كمال اذ اعادني النعم والنعيم
 لي كمال جميع نعم الله تعالى
 وادنى اهل الجنة من الجنة
 فغضب النبي عم وقال يا ايها
 علمت ان اطول الناس عند الله
 اكثرهم تشبهاً الدنيا صلوات

الفقه عيبك فاجب واذن كونه خيراً من ما عجب
 او زلت عليه اوله وعدة دخل ما بداغنى
 كلكم في دير لرقول عذقت النحلة اذا
 قطعت اسفها من الباب والاول

لا باس التشرى بالجو الجليل والنعم بالانبي الرفيع
 والتلذذ بالطعام اللذيذة وان قنع بدينى الكفاية
 وحق الفضول الى ما ينفعه في الاخرة كان افضل
 وامر لان ما عداه من رابع في الوجوه الحسنة

ط
لكثرة الشهوة

من قال لا بأس للرجل ان يقلل الطعام بكسرة للثيق اذا خاف من فرط الشهوة ان يقع في الفاحشة والصحيح قولنا لقوله عدم نفسك مطيقتك فارفق بها ومن الرقيق ان لا يذمها ولا يجيها وقال عدم المؤمن القوى خير عند الله يعني من المؤمن الضعيف ولان ذلك يؤدي الى ضعفه وتقاعده عن اداء الفرائض واقامة الخيرات فيكون حراما وخوف وقوعه في السقام يندفع بالنكاح فلا حاجة الى تجويع النفس لدفعه ولو وصل اربعين يوما فمات عاصيا لان من امتنع عن اكل الميتة عند الخمسة حتى مات عصى ربه ولو لم يبد منه فاطنك فيمن ترك الحلال بالجاعة ولو مرض وترك المعالجة وتوكل على الله حتى اضغفه فمات لم يميت عاصيا لانه ليس في ترك المعالجة اهلاك النفس لانه ربما يصح من غير معالجة والتسمم بالانواع الفاكهة مباح لقوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم وتركه اي ترك التسمم باكلها لا ينقص درجته في الاخرة افضل لانه متى اذهب طيباته في حياته واستمتع بها ينقص درجته ودوى عن ابي بكر انه اشترى عسلا ليشربه بدين فقدم اليه فلم ياكل منه شيئا فاستبكا وتلا قوله تعالى اذهبتم طيباتكم واتوبوا غيره والجمع بين النوعين الاطعم حرام لانه سرف وقد عذر رسول الله عن ذلك من اشراط الساعة وكان يتوعد اصحابه على ذلك وكذا وضع الخبز على المائدة اضعا فما يحتاج اليه المأكول لانه من السرف على ما قاله مشايخنا وكذا رفع الخبز على الخوان بل يوضع بحيث لا يتعلق وكذا وضعه اي وضع الخبز تحت القصعة لتقيد اي ليستوى القصعة وكذا مسح الاصابه والتسكين بالخبز ووضع الملح عليه ولكن يوضع الملح وحده على الخبز وكذا اكل وجهه خاصة لان في ذلك استخفافا

لان الشفاء بالمعالجة مطلقا مع امكانه
بترك المعالجة والهلاك بترك الاكل فان
بذلك يكون المريض ناجوا بترك المعالجة
يدخل الجنة من امتنع سبعون ولا يستعبدون
هم الذين لا يستعبدون ولا يلبسوا
بغير فونة العليين ولا البليين

ط
لا بد من نهى عن ذلك والاكل فورا
حاجته ليتقبله لا بأس به وكما
ان ابن مالك ياكل انواع الطعام
ويستقبله فتنه ذلك ولا بأس به
طعاما حراما ولا ينقص الا حلاله
انه لا يكره نفع الطعام الا حلاله
صوت نحو ان يترك

ط
الخبز بكسرة الخبز
من خاف من فرط الشهوة
فلا بأس به

ط
الخبز بكسرة الخبز
من خاف من فرط الشهوة
فلا بأس به

بالخبز وقدمنا بتكريره وتعظيمه لقوله عدم ما استخف قوم بحق الخبز
الا ابتلاه الله بالجوع وفي الفردوس لا تقطعوا الخبز بالسكين بل اكرموه
فان الله اكرمهم كذا قال الامام علاء ترجماني وعن ابي الفضل الكرماني
وابو حامد لا يكره قطعه بالسكين وكذا قطع اللحم به وعن عايشة وام
سيلة لا تقطعوا اللحم على الخزان فانه من فعل الاعاجم وانفسوه فانه
اهناء وامراء ولا يجوز مسح اليد على ثيابه ولا على منديل الذي يوضع
عند الخزان لمسح الايدي به وما علة علاء السعدي في المسح على ثيابه
يقضي جوازه بالمنديل لانه قال لان الثوب مما سيج لهذا والمنديل نجس
لهذا ذكره صاحب التقنية ولا يقوم على المائدة حتى يرفع ولا يسكت
على الطعام لكن يتكلم بالمعروف وحكايات الصالحين ومن سنن الاكل
غسل اليد قبله وبعده لقوله عدم الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده
ينفي الغم وعن سلمان الفارسي انه قال قراءت في التوراة ان بركة
الطعام بالوضوء قبله وبعده فذكرت ذلك للنبي عم واخبرته
بما في التوراة فقال عدم بركة الطعام بالوضوء قبله وبعده والآداب
في غسل الايدي قبل الطعام ان يبداء بالشباب ثم بالشيخ وبعد
الطعام يبداء بالشيخ ولا يصح يده قبل الطعام بالمنديل لكن يترك
ليجف ليكون اثر الغسل باقيا وقت الطعام وبعد الطعام يصح يده
بلمنديل ليكون اثر الطعام ذائبا بالكلية والتسمية قبل لقوله عدم
اذا اكل احدكم الطعام فليقل بسم الله وان شئ في قوله فليقل في آخره
وعن ابن ام سيلة انه دخل على النبي عم وعنده طعام فقال
اوذن يا بنتي وقل بسم الله وكل يمينك وكل مما يليك والشكر
سنة خير اذن

ط
الخبز بكسرة الخبز
من خاف من فرط الشهوة
فلا بأس به

والادب فيه ان يسلا بالشباب قبل الاكل
وبالشيخ بعده ولا يصح يده قبل
ليكون اثر الغسل باقيا وقت
الطعام وبعد الطعام يصح يده
بلمنديل ليكون اثر الطعام ذائبا
بالكلية ومن السنة
بعد ان يقول بسم الله والشكر
وهو شكر ما اكل وصلى الله

فانذروى عن الحسن البصرى ان قال بى ادى يوم القيمة مناد ليقيم بغيف الله
فيقوم سوال المسجد والمختار ان كان السائل لا يحتجى رقاب الناس ولا يتر
بين يدي المصلي ولا يسهل اناس الخافاى الحاحا يباح اعطاؤه
لان السؤال كانوا يسهلون على عهد رسول الله ص في المسجد حتى كثر
ان عليا رضه تصدق بخاتمته وهو في الركوع فذبحه اسقه بقوله يؤتوا
الزكاة وهم راكعون وان كان يفعل واحد من هذه الثلاثة يعنى الخج
رقاب الناس والمرور بين يدي المصليين والسؤال منهم الخافاى حرم اعطا
لانا عانده له على اذى الناس وعلى مباشرة امر مكرهه وهذا قال خلد
بن ابوب لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق عليه والمعطى للمصدق
افضل من اخذها ويده هي العليا كذا روى عن محمد لقوله ص ما نبيد العلي
خير من اليد السفلى اى اليد المعطية خير من اليد الآخذة ولا نفع الاعط
يتعدى الى غيره ونفع الاخذ يقتصر على الآخذ وما يتعدى نفسه الى غير
افضل مما يختص لقوله ص خير الناس من ينفع الناس والفقر الصاب
افضل من الغنى الشاكر لانه ص اختار الفقر فقال اخي مسكينا وامتنى
مسكينا وقد عرضت عليه الدنيا بجذا فبرها فلم يقبل وهو يختار ما هو
الافضل ولان الفقير القادر على اخذ الدنيا يترك اخذ الدنيا اشق على اليد
على غيره من غير ان يلوث نفسه بلوث الدنيا والغنى جاد بالبعد
بعد ما لوث نفسه بلوث الدنيا ولان ترك اخذ الدنيا اشق على اليد
وانتعب على النفس وافضل الاعمال اشقها لقوله ص افضل الاعمال
احمرها اى اشقها وقيل على العكس يعنى الغنى الشاكر افضل من الفقير
الصابر اليه اشاد به كذا لان مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال

بعده لقوله لم يرض من عبده المؤمن اذا قدم اليه طعام ان يسمى الله في اوله
ويحمد الله في آخره وحسن ان يسمى مع كل لقمة كيلا يشغله الشغل عن
ذكر الله تعالى فيقول في اللقمة الاولى بسم الله وفي الثانية بسم الله الرحمن
والثالثة بسم الله الرحيم ويحذر ان يذكر غيره ومن اشتد جوعه وعجز
عن كسب قوته يجب على كل من علم بحاله اطعامه لانه اشرف على الهلاك
فيجب على من علم به صوته عن الهلاك باطعامه بنفسه او يدل اخر عليه
كن راي لقيط اشرف على الهلاك واعى كان ان يتزكى في البئر يفترض
عليه دفع الهلاك عنه ولهذا قال النبي ع ما من من بات شبعانا واجاره
الى جنبه طاول كما اى جابج وقال ع ما اتم ارجل هلك بين قوم ضياعا
الا برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله وان لم يعلم به احد يجب عليه
ان يسأل ويعلم بحاله فان لم يفعل حتى مات كان قاتل نفسه لانه
يفترض على كل ان يدفع الهلاك عن نفسه ما امكنه ويكون هذا سؤالا
لا بد منه لا سقفاء محجته فيكون فرضا وقال بعض الناس بان السؤال
له رخصة لو تركه لا ياتم لان بالسؤال يلحقه الذل واذلال نفسه حرام
كلها كما فقد ابتلى بين شرين فيختار له ما يشاء والقيح انه ياتم
لان ذل السؤال اهلون من الاهلاك حقيقة فيلزم ان يختار هونهما
وهو السؤال ومن له قوت يوم لا يحل له السؤال لقوله ع من سأل
الناس عن ظهر غني فاعما يستكثر من حجر جهنم قبل وما ظهر الغني قال
ان يكون عنده غداء وعشاء ولانه يستذل نفسه بلا ضرورة وانه حرام
لقوله ع من اتاه رزق من غير مسئلة فزده فاعما يردوه على الله والسائل
من السجد قبل الحرام اعطاؤه قاله ابو مطيع البلخي لما ورد فيه وعيد

١٠٠
 كتاب
 فتح قلب اعطى فلسا واحدا في السج
 الاربعة في فلسا لكونه كفارة لذلك
 النفس الواحد
 مجمع
 مسطور

المسافر إذا دخلوا دارهم بأدفع كل واحد
منهم درهما على عبد الرقيق و
فأكلوا ينجز وإن تغاوتوا في المال
نطلب إخراج الدراهم إلى ما

فائدہ

[illegible]

انما يوجد من الغنى لا من الفاقة يا يصال النفع وبره واحسانه الى غيره وقال
 القائل قول الاول عندى اصح لما روى عن انس بن مالك انه قال بعث الفقراء
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً فقال يا رسول الله انى رسول الفقراء اليك قال مرجبا
 بك ومن جئت من قوم احسبهم قال يا رسول الله ان الاغنياء قد ذهبوا
 بالخير كله يحجون ولا تقدر عليه ويتصدقون ولا تقدر عليه ويعتقون ولا
 تقدر عليه واذ امرضوا بعثوا بفضل اموالهم ذخرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغ
 عني الفقراء ان من صبر منكم واحتسب فله ثلث خصال ليس للاغنياء منها شئ
 اما الخصلة الواحدة ان في الجنة غرفة من ياقوتة حمراء ينظر اليها اهل
 الجنة كما ينظر اهل الدنيا الى النجوم لا يدخلها الا النبي فقير وشهيد
 فقير ومومن فقير والثانية يدخل الفقراء الجنة قبل الاغنياء بنصف يوم
 وهو مقدار خمسمائة عام فيتمتعون فيها كيف يشاؤون ويدخل سليمان
 بن داود مع الجنة بعد دخول الانبياء باربعين عاما بسبب المال الذي
 اعطاه الله تعالى والخصلة الثالثة اذا قال الفقير سبحان الله والحمد
 ولا اله الا الله والاسم اكبر مخلصا ويقول الغنى مثل ذلك مخلصا لم يلحق
 الغنى الفقير وان اتفق الغنى مع ما عشت الف درهم وكذلك اعمال
 البر كلها فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرهم بذلك فقالوا رضينا يا رب وقد
 روى في فضيلة الفقر اخبار كثيرة واختلفت الصحابة في جواز قبول
 هدية الامراء الظلمة وكل طعامهم وكان ابن عباس وابن عمر يقولان
 وكان ابو ذر و ابو ذر و ابا جهم و ان ذلك حتى روى ان امير الهدى الى
 الى ذر مائة دينار فقال هل اهدى الى كل مسلم مثل هذا قيل لا فرحها
 وقال كلما انها لظلمة نراة للشوى والخنا وان كان اكثر ماله حلالا

ولا يتجلف عن الدعوة العامة كدعوة النخيل
 والعرف فاذا اجاب فعمل عليه قال سم
 يا كل فلا بأس به والا فليس الاكل له لم يعلم
 بالحرمة ولم يكن صائيا بعد المدة

بان

قال قاضي خان واذا كان الرجل على مائدة فتناول غيره من طعام المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به
 لا ياكل ذلك وان علم انه يرضى به فلا بأس به فاذا سبغ عليه لا يتناول ولا يعطى سائلا هدم المدة

في ذكره في اليوم والليل

بان كان صاحب تجارة او ذرع واكثر ماله من ذلك حتى قبول هديته
 واكل طعامه ما لم يتبين عنده انه حرام والاى ان لم يكن اكثر ماله حلالا
 بل كان حراما حرم قبول هديته واكل طعامه لان اموال الناس لا يخلو عن قليل
 حرام ويخلو عن كثير فكانت العبرة للغالب والاحوط ان لا يقبل لان
 شبهة الحرام بما يوقعه في اخذ السخنة والحرام وطعام الولادة والعقيقة
 وهي الطعام الذي يتخذ عن المولود يوم اُسُوبِعَ وعند خلق حقيقة
 يعنى شعوه وربما سميت المشاة التي تلجج عن المولود في ذلك اليوم
 عقيقة وطعام الختان وقدم المسافر والموت ليس سنة كذا قاله
 محمد بن مقاتل والمذكور في الحديث هو ان العقيقة حق عن الغلام شاتان
 وعن الجارية شاة وقد حقق النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد ما بعث نبيا وطعام
 العروس سنة قديمة وفيها مشوبة عظيمة فانه ذكر الحسن بن زياد
 لو بنى الرجل بامرته ينبغي ان يولم والوليمة حسنة وهي ان تدعو الجيران
 والاقرباء والاصدقاء ويضع لهم طعاما ويذبح لهم وينبغي للرجل
 ان يجيب وان لم يفعل فهو آثم لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الدعوة فقد عصى
 الله ورسوله ويكره الضيافة بعد الثلث في الموت لان الضيافة
 يتخذ عند السرور والفرح لا عند الحزن والترح ويكره رفع الذلة لا
 باذن المضيف لانه ما ذون بالاكل لا بالرفع ويجل للمضيف في الاكل
 ان يطعم ضيفا آخر وبه قال عامة مشايخنا لانه ما ذون فيه عادة
 لتعامل الناس في ذلك وروى عن محمد لا يجزى الاخذ ان ياكل بل يضع
 ثم ياكل من المائدة لانه ما ذون بالاكل لا بالاعطاء وكذلك ان يعلم الخادم
 الواقف على المائدة ولا يجزى له ان يعطى سائلا او دخلا لما احتلوا

وفي الخزانة
 للبيان
 تصدق

ويعق عن المولود يوم السابع من الولادة وفي الحديث
 العقيقة تقطع عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وفي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ما بعث نبيا ويقول عند ذبح العقيقة
 اللهم هذه عقيقة ابن فلان دها بدم ولها بجم وعظمها
 بقطر وجدها بجلده وشعرها بنشوة اللهم اهلك
 ذاء لابن من النار ولا يكر للعقيقة عظم
 للقبلة فياخذها او يطبخ جزوا ولا يكر من شئ
 ويتصدق بها وذلك في اليوم السابع او في رابع
 او في احدى وعشرين ويكلى رأس المولود
 بوزنه ورقا في فصل الطعام
 انما يحرم غلاف الفيل خزانة مملوك على خوانه لاها
 هذا الخوان ان يتناول من طعام خوان آخر لان صاحبه
 الطعام انما اباهم لاهل كل خوان ان ياكل
 على خوانه لا غير هدم المدة
 وقوله في الاسحاح احرام عماره
 عن محمد فانه قال لا يجزى له ذلك
 لانه اذا بالاكل لا بالاطعام
 صملوا

ولو ان رجلا ظهر به داء فقال الطبيب عليك الدم فاجرحه فلم يفعل حتى مات لا يكون
 آثما لانه لم يتيقن ان شفاءه فيه كذا في صحاح

والعلم من الحر لوزاد على اربعة اصابع مضمومة لا يحل ولا باس باربعة اصابع من هذه المدة
خصوصا اذا كان ذا علم وذو مروءة اذا لبسها لغير كبر قال عام ان الله جميل يحب الجمال كبر يجب الكرم
جواد يحب الجواد ويجب ان يرى ان يفتنه على عبده وان يعم بلبس الجوه والاعباد ورواه قيس بن اربعة
الاف درهم وكان الامام يرد براد قيمته اربع مائة وبنار وكان الامام يقول لتلاميذه اذا رجعتهم الى بلادكم
فعليكم بالثياب النفيسة كذا

كليا او هرة للمضيف لانه لا ذن فيه عادة فان اطعم لكتب والحرق خيرا
محترقا او قتات المائدة حل ذلك لانه ما دون فيه عادة وهذا افضل
لأن اطعام هذه الحيوانات جائز ولا ينبغي ان يلقيها في النهر والطريق الا
اذا وضع لاجل النمل ليكل النمل فيجوز هكذا قال بعض السلف ذكره صاحب
المحيط ففسح التيس على ثلث مرات فرض وهو قدر ما يستر بدنة

ويدفع عنه ضرر الحر والبر ومن وسط ثياب القطن او الكتان بحيث ليس
عليه في ذلك لين دون خشن ولا خشن دون لين ولا يلبس البدي
من كل وجه حتى يحقر العيون ولا النفيس حتى يصير علما بين الناس
روى انعم نهي عن الشترتين من الثياب وقال المص القطن عندي
افضل يعني ثياب القطن افضل من ثياب الكتان ومستحب وهو ليس

الثياب الجميلة للجمال والتزين واظهار راسه لما قال عام عمل صالحا
وكل طيب ثيابا والبس لينا وروى انعم الشترى حلة بثمانين ناقة
ولبسها وقال اذا اتاك اسمك لا فليز عليك اثره وروى ان ابا حارثي

برداء غين قيمته اربعمائة دينار وكان يجره على الارض فليل له وللسنا
نهينا عن هذا فقال انما ذلك لذوي الخيلاء وللسنا منهم وفي المحيط
تركها افضل لما روى انعم كان يجب البذاة في الهيئة حتى ذكر

في شمائله وصفة ثوبه كانا ثوبه ثوب دهان لكثرة ما استعمله
وروى ان كان له صوف وعلى كبر علم حر قلبه ثم نزعوا ثوبه غيرة
وقال ان علمه يشغلني عن الصلوة اذا قلت لها وحرام وهو ليس بها

اي ليس الثياب الجميلة للتكبر حرام وكذا لبس الثوب الاحمر والمصفر
فقال ابن عمر انهما فقال حرام لانه من لبس المصفر وقال عام ايكم والحرقة فانها ذى الشيطان
بلا حرقها صعلوك

والخيل لانه التكبر به ولا لانه
مختار

ابن النفيس والدين لثله
يختص بالدين وتأخذ الخيل
بالنفيس قال السبع البس
من الثياب بما لا يزدرك به
السفاه ولا يعيبك
صعلوك

منه
في الثياب
صعلوك

وكذا المصوغ بالزعفران
والورس لما روى انعم واي
عليه ابن عمر ثوبين مصفرين
قال عام هذا الباس الكفار
فقال ابن عمر انهما فقال حرام لانه من لبس المصفر وقال عام ايكم والحرقة فانها ذى الشيطان
بلا حرقها صعلوك

لو كان
منه
صعلوك

ولانه كسوة النساء والتشبه بهن حرام وافضل الثياب البيض
لقوله عام ان الله تعالى يحب الثياب البيض وان دخل الجنة بيضاء وروى

عن ابن عمر ان النبي عام دعا عبد الرحمن بن عوف وقال تجتر فاني باعك
في السرية وعلى عبد الرحمن عمامة لونها على راسه فاقعه النبي عام بين

يديه ونقض عمامته ثم عمت به عمامة سوداء فارخى بين كتفيه منها فهدس
دليل على انه يستحب اخذ طرف العمامة بين الكتفين كما فعل رسول الله

صهم عز قل ذلك الى وسط الظهر وقيل مقدار شبر وقيل الى موضع الجوف
وفيه دليل على انه ان اراد ان يحدد لثام العمامة لا ينبغي ان يرفعها من

ويلقيها على الارض دفعة واحدة لكن ينقصها كما فعلها لانه هكذا فعله
بعامة ابن عوف وذلك بمنزلة النثر عن الطي فيكون اولى من النثر واللقاء

على الارض دفعة واحدة لما فيها انها ويحرم ارجاء الستور في البيوت
وستر حيطانها بالقبود ونحوها للزينة والتكبر لما روى ان عام

رضي الله عنه لما استمرت على الباب بالخط هتكت النبي عام وقال ان الله
لم يامرنا ان تستر الحجارة والطين ويحل دفع البود لتعلق دفع الحاجة

وعدم المحرم وهو البطر ففسح والكلام على ثلث مرات مستحب
كالتيح والتحميد والتكبير والتهليل والصلوة على النبي عام ونحو ذلك

فانه يكون ماجورا بذلك ومباح وهو كقول الانسان لغير الله واقعه
ونحو ذلك فلا اجر فيه ولا وزر واختلفوا فيه انه هل يكتب قيل لا

وعن ابي القاسم الصفار الخفاف الاحمر خفف
فوعون والخفاف الابيض خفف هان والخفاف

الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من
الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من

الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من
الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من

الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من
الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من

الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من
الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من

الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من
الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من

الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من
الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من

الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من
الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من

الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من
الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من

الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من
الاسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من

رجل قال في امرنا لا اعلم وكل احد لا يعلم وسيةنا ايضا لا يعلم كفر قال الاخر خلافه كلوا فقال عمر ان هذا في كفسة فهو
يكفر يلزمه كذب يدانكاع والتوبة لو قد في عاصيه رضى الله عنها بالزنا كفر بالله تعالى ولو قد في سائر نوة النبي لم لا يكفر ويستحق
اللعنة ولو قال للثلاثة لم يكونوا اصى بالايكفر ويستحق اللعنة ولو قال ابو بكر الصديق رضى الله عنه لم يكن من الصحابة يكفر رجل
قال دعوت على فريضة است وابو بكر فريضة نيت كفر رجل انكر امامة ابي بكر رضى الله عنه وخلفه عمر وهو الاصح
الاقوال الحمد لله رب العالمين

الاقوال محمد بن احمد سلا
عمره
سنة
موت
موت

لو قال لو اعطاني الله تعالى الجنة لا اريد هادونك ولا ادخلها او قال لو اقررت ان
ادخل الجنة مع فلان لا ادخلها او قال لو اعطاني الله تعالى الجنة لا اجلك ولا اجل هذا
العمل لا اريدها وهذا كله كفر ^{في هذه الموضع} ^{في قوله} لو قال خذاي تو مرا هست وهدني تو نحو اهم الاصح
وهذا الخلاف السراجية ^{في قوله} لو قال خذاي تو مرا هست وهدني تو نحو اهم الاصح
انتم لا تكفرو ولا فرق بينهما

وَلَوْ قَالَ لَأَسْمَعُ شَهَادَةَ فَلَانِ وَأَنْ كَانَ جِبْرِائِيلُ
وَمِيكَائِيلُ أَوْ قَالَ إِنَّ شَهِيدَ جِبْرِائِيلَ وَمِيكَائِيلَ
لَا أَقْبَلُ شَهَادَتَهُمَا أَوْ قَالَ إِنَّ نَزْلَ الْمَلَائِكَةِ
فَرَجَ السَّمَاءِ لَا أَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ كَيْفَ
هَذَا الْكَلَامُ

[illegible]

مَنْ ط
لَمْ يَرْبِهَا إِلَّا فِي الْغُرْبِ فَقَدْ لَبَّى اللَّهَ تَعَالَى وَأَيَّامًا لَمْ يَجِدْهُ يَرْضَاهُ إِنْ سَعَادَةُ
دُنْيَا فَانِيَّةٌ وَسَعَادَةُ الْآخِرَةِ بَاقِيَةٌ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا ذَهَبًا يَغْنَى
الْآخِرَةُ خَرَفَ يَبِيبِي لِاخْتَرْتِ الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا فَوَجِبَ عَلَى الْعَالِمِ أَنْ يَخْتَارَ
خَيْرَهُ عَلَى الدُّنْيَا وَسَعَادَةُ الْآخِرَةِ أَمَّا تَحْصُلُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّقْوَى اجْتِنَابُ
رَمَاهُ وَحُجَّتُهُ اللَّهُ لِيَجْمَعَ الْأُمَمُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَقَدْ جِئْنَاكَ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْتَ
كُنْتَ مِنَ الْقَاطِبِينَ وَأَيُّكُمْ إِنْ اتَّقَى اللَّهَ فَعَلَيْكَ إِيَّاهُ الْإِخْلَاقُ بِالتَّقْوَى وَالْإِسْتِعْدَادِ
فَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَلِنَعْمِ الْآخِرَةُ بِتَمِّ الْكِتَابِ

This image shows a blank white page. A prominent, dark, textured vertical band runs along the entire left margin, likely representing the binding or gutter of a scanned book. The rest of the page is completely empty and white.

بیت

بُودُ نِیَا یِه کَلْدَا بُو کُونُ شَرِّ عَه اَو یَارِسَن اَو کُونُ
اَو یَمَازِسَن هَر کُون دَو کُون اَو ت کُوزَن دَن قَانِکِ

بیت

جِیفَه ی دُنِیَا یِه صَانْدِی اَو ل کَرِیمِک سَو کُوسِن
بَاشِن دَشَلَاوَرَه دَو کُوسِن بِلْدِی بَازَارِی

بیت

شَرِیعتْ لَه طَرِیقتْ مَعْرِفَتْدَن هَم حَقِیقَتْدَن
تَصَوُّفْ عِلْم اَرَبَابِنَه کُونه اِیْتَدِیلَرِیغْبِیرْ
اِیشتْ اَو یَمَا هَوَا یِه اِیْت فِرَارِی کَارِی بَدْعَتْدَن
قُشْرِی حَضَرْتْ مَآخِذْ اِیْدَمْ نَظْمْ اَو زَرَه تَانَقْرِیرْ
شَرِیعتْ دِیدِیلَرِ احکام فرشته حکم انفالَه

طَرِیقتْ دِیدِیلَرِ کِیر کَارِ بَانَه کُوچَمَدَن بُو عِیرْ

بُولَد فَا حَاصِل اَو لَان دُوق شَوْقَه مَعْرِفَت دَنْدِی

حَقِیقتْ مَآ سَوِی اللّٰه حَبْ چَقَه بُولِیَه هِیچ پِیرْ

بُودُور تَحْقِیقْ بُو دُود دَلْ تَفْکَر اِیْت حَذَر اِیْلَه

قَوْلَاغْک دُود مَه هَر صِیْت صَدَا یِه سِیْلَدِی اَن بَیْرْ

مهر

جُمْلَه یِه وَاجِبْ دُرُ رَآ مِنتْ بِاللّٰه دِیَه صَافْ
مُؤْمِن بَه اَلِی دُر بَر دِیْنَه یُو قُدْر اِخْتِلاُفْ

مهر

خَاطِرْ اَو زَرَه سُو یَلَمَدَن تَوْبَه اِشْشُونْ هَر اَحَدْ
اَو قُسُونْ یَلَسُونْ نَه دِیْمِکْ قُلْ هُو اللّٰه اَحَدْ

مَآ مَادِرْ لَه پَدَر دَن قَلَه اِن کَلَلَه دِشِی
بُو یِلَه بَر خَالِیقَه قَارْشُو یِنِجَه قُور فِهْمِی اَو لَانْ

کَاهْ اَو لُور بَر مِیْنَدَن اَو ل یَا رَه دِر چِفْتَه کِشِی

عَقْلِکِی بَاشِکَه اَل کَلَمَدَن عَزْ رَآ یِلْ اَو یَانْ

نِیْسَتْ اِیْت خَلِیقَه حَقّه خِیر شَر جُمْلَه اَشِی اَو لَمَدَن

اَو لَدُورَن دِر کُورَن اَو لَدُور جُمْلَه قِیْرَه قُویَانْ

دُور مَه حَقْ قَارْشُو سِنْدَه یَوْمَه کُوزِی دُور مَه قَاشِی

طُغْرِی سُو ز اَو لِیَه سَکِیْدْ اَو ز لُور اَغْرَه اَو یَانْ

س

مَسْلَمَان اَو ل مَسْلَمَان اَو ل مَسْلَمَان
کُود مِیَه اَصْلَ اَو جَهَنَّم مَسْلَمَان

عَالَمْ اَو لَدَقِجَه اَو لَمَز مَسْلَمَان
جَهْلَه یِنِجَه رَاضِی اَو لَه مَسْلَمَان

برصفت که مقتضای اولیه الاکفر
اکامؤمن نیجه راضی اوله توبه مسلمان

سیدی کندين عمل ایت صکره سویله غیریه
تا کلام اوله مؤثر توبه اید مسلمان

س
کل امدی علمه قل دینک احیا
که جهلیله نه د

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısım	7204
Yer	
Sıra	737

ام ۵۵۵

کتابخانه
موزه
و اسناد
وزارت
فرمانروایی
ایران